الدكتور علي أبو المكارم

كلية دار العلوم — جامعة القاهرة

الظواهر اللغوية في التراث النحوي

الجزء الأول

الظواهر التركيبية

القاهرة ١٣٨٧ — ١٩٦٨



الطبعة الأولى

القاهرة الحديثة للطباعة
ت ٩٢٤٢١٠

المقدمة

فى البحوث النحوية المعاصرة ظواهر جديدة مختلفة الشكل والدلالة ، منها ماهو عرضى لاينم عن طابع فيها عميق ولايعبر عن كيان فيها راسخ . كما أن منها ماهو جوهرى يكشف عن خصائص بالغة العمق فى حياتنا الفكرية ويعكس مقومات عظيمة الرسوخ فى تركيبنا الاجتماعى . وعلى الرغم من كثرة مايمكن ملاحظته وتسجيله فى البحوث النحوية من ظواهر عرضية فإن هذا النمط من الظواهر لايتصف فى التحليل العلمى بأهمية حقيقية إلا بقدر مايحمل من دلالة على مدى اطراد سلطان الظواهر الجوهرية وتمكنها ؛ إذ أن التحليل العلمى للظواهر ـ فكرية واجتماعية معا ـ لا تهمه الكثرة بقدر ماتعنيه الدلالة ، أو لنقل إن الكثرة تعنيه بدلالتها ، فهو إذن معنى بالدلالة قبل كل شىء .

وأبرز مايلاحظه الدارس للبحوث النحوية المعاصرة من ظواهر جوهرية وجود نوع من الانفصام والثنائية فى هذه البحوث . ففيها اتجاه تقليدى يخضع خضوعا كاملا لسلطان المناهج التى اتبعها النحاة العرب السابقون ، على نحو ما استقرت عليه فى أخريات القرن الثالث الهجرى وأوائل القرن الرابع ، وكما استمر الأخذ بها منذ ذلك التاريخ حتى عصرنا الحديث دون تغيير فيها أو إضافة لها . وهذه التبعية الكاملة عند أصحاب هذا الاتجاه مطلقة ؛ إذ تمتد عندهم من الأصول الكلية إلى القواعد الجزئية ، وتشمل مع ذلك ومن قبل ذلك التصور الذهنى لوظيفة البحث النحوى وغاية الباحث فيه ، كما تتناول ـ أيضا ـ تحديد الأساليب المختلفة التى ينبغى أن يصوغ بها الباحث النحوى أحكامه ويتعين أن يقرر ـ بوساطتها ـ مسائله . ولايقف أصحاب هذا الاتجاه

عند تبعيتهم المطلقة هذه لإطارات التفكير والبحث والتأليف التقليدية ، وإنما يضيفون إلى ذلك كثيرا من التعصب الشديد لها ، ذلك التعصب الذي يصيبهم بحساسية تجاه كل محاولة لإعادة النظر في بعض هذه الأطر التقليدية ، وإزاء كافة صور النقد التي تتناول بعض أحكامها أو تزيف بعض اتجاهاتها . ومن العجيب حقا أن كثيرا من أصحاب هذا الاتجاه يحسون بالحاجة الملحة إلى ضرورة إعادة النظر في الأساليب التقليدية في البحوث النحوية ، ومنهم من تبلغ به الشجاعة إلى تقرير ذلك في بحث يكتبه أو كتاب ينشره . ولكن هؤلاء — عادة — تقف بهم شجاعتهم عند هذا القدر ، دون أن يتجاوزوا ذلك إلى العمل على تحقيق مايدعون إليه وينادون به ، بل سرعان ما يتحول بعضهم — إزاء أية محاولة لاستكشاف أساليب جديدة للبحث النحوي — إلى مهاجم للتجديد صلب ، ومدافع عما يتناوله هو نفسه بالنقد عنيد .

وثمة اتجاه آخر يحس أصحابه بما في أساليب البحث التقليدية من مشكلات ، وما ينتج عن التبعية الكاملة لها والالتزام المطلق بها من أخطاء . ومن بين أصحاب هذا الاتجاه من يجعلون أحاسيسهم المباشرة سندا لموقفهم الفكري بأسره ، ومن ثم فإنهم سرعان ما يضطربون في تحديد موقف من المناهج النحوية التقليدية — بالقبول أو بالرفض — بكل ما تمثل تلك المناهج من اتجاهات وما تتضمن من أصول ، فتراهم حينا يتقبلون تحديد وظيفة الباحث النحوي على نحو ما استقر عند المعاصرين من النحاة نقلا عن المتأخرين منهم ، وحينا آخر ينتقدون كثيرا من الأصول النحوية لابتعادها عن الظواهر اللغوية ، ومن ثم يتشككون في كثير من الأحكام الجزئية لبنائها على أصول أدنى ما يقال فيها إنها غير مسلم بها . ومن بين أصحاب هذا الاتجاه أيضا من يرتكزون في رفض المناهج النحوية التقليدية على دعامات من الاتصال المباشر بالفكر اللغوي الحالي المعاصر ، وهؤلاء

وإن بدوا في صورة المبشرين بالعلم إلا أنهم كما يقول شاعر معاصر « يلبسون قشرة الحضارة والروح جاهلية » ، فإنهم – في الحقيقة – يتغافلون وجود ظروف موضوعية تجعل من المستحيل خضوع اللغة العربية في مستوى التركيب للتحليل الشكلي الذي تخضع له اللغات العالمية الأخرى ، وتسم كل محاولة من هذا النوع بعدم الدقة ؛ لصدورها عن منهج لا يتلاءم مع اللغة وإغفالها للظروف الموضوعية لموضوع الدراسة.[1] ومن عجب أيضاً أن هؤلاء وأولئك ممن يرفضون المناهج النحوية التقليدية – يقفون عند مرحلة نقد هذه المناهج ونقض نتائجها ، دون أن يحاولوا الانطلاق إلى ماهو أبعد من ذلك ، ومن ثم فإنه يبدو – إلى حين – من غير المستطاع فهم ظاهرة واضحة في نتاج هؤلاء الباحثين ، وهو كلفهم البالغ بالكلام دون التطبيق ، وعنايتهم الواضحة بنقد ماهو قائم دون أن يقدموا له بديلاً يصور ما يأخذون به من أصول وما يبشرون به من اتجاهات .

تحليل البحوث النحوية المعاصرة إذن يكشف عن وجود نوع من الانفصام فيها والثنائية بها ، فإلى جوار الانفصام بين ما يبدو أنه الفكر العلمي والفكر التقليدي ينفصل كل من أتباع هذه المناهج أو تلك بين النظر والتطبيق ، ويقفون عند الكلام المجرد من غير أن يقدموا تطبيقاً لما يدعون إليه ويطالبون به . والواقع أن وجود هذا الانفصام وهذه الثنائية في البحوث النحوية المعاصرة ليس غريباً ؛ إذ أن البحوث النحوية حقل من حقول الدراسات اللغوية ، وفي الدراسات اللغوية نجد هذا الانفصام قائماً وهذه الثنائية واضحة : فثمة أتباع

---

(١) في دراستنا للدكتوراه وموضوعها : (مناهج البحث عند النحاة العرب) حددنا الأسس الجوهرية للغة العربية الفصحى التي تمنع من الالتزام الكامل بتطبيق المناهج اللغوية الغربية في مستويات التركيب ، وتجعل مثل هذا العمل إغفالاً للظروف الموضوعية ذاتها .

للمناهج التقليدية ، وأشياع المناهج اللغوية . وأولئك يتصورون البحث اللغوى محدودا بما استقر فى التراث القديم لايتجاوزونه ، وهؤلاء لايتصورون البحث اللغوى إلا كما اتصلوا به فى البحوث الغربية العالمية وعرفوه . وأولئك يجمدون فى إطار التاريخ ولا يملكون فى ظل إمكاناتهم الفكرية إلا أن يكونوا كذلك ، وهؤلاء وإن انفلتوا من أسر الولاء القديم فإنهم انزلقوا فوقعوا أسرى شعار المعاصرة فتمزقت علاقتهم بالماضى وانبتت صلاتهم بالواقع صلاتهم .

ووجود هذه الظواهر فى بحوثنا النحوية بشكل خاص ودراساتنا اللغوية بصورة عامة منطقى ، ومرد هذه المنطقية - على تجوز فى هذا التعبير يسير - إلى أن حقول الدراسات اللغوية على اتساعها ليست سوى جانب من حياتنا الفكرية بأسرها ، وهو جانب تتمثل فيه ماتتمثل فى حياتنا الفكرية كلها من ظواهر . هذه الظواهر التى يمكن اعتبارها - فى تضافرها وتكاملها - إطارات كلية وجوهرية لهذا الفكر ، تتحكم خصائصها فى مستوياته ومناهجه وعلومه جميعا .

وأولى هذه الظواهر أو الخصائص أن فكرنا المعاصر فكر متلق وتابع معا . فنحن نجيد اقتباس الأفكار ونقلها ، سواء أكانت أفكار الأقدمين من الأسلاف أم أفكار غيرنا من الأجانب ، وليس اقتباس الأفكار أيا كانت مصادرها فى حد ذاته عيبا ، ولكن الذى يؤرق حقيقة أننا لا نقف عند حد النقل بل نضيف إلى ذلك التعصب لما ننقل ، ومن ثم نجد فى حياتنا الفكرية ثنائية غريبة فى صورتها المجردة ، مبررة فى ظل هذه الحقيقة ، فثمة تعصب واضح للتراث القديم وقضاياه من ناحية ، وتعصب لايقل عنه وضوحا أيضا للأفكار الأجنبية واتجاهاتها من ناحية أخرى . وقد أفقدنا هذا التعصب القدرة على النقد ، ودمر فينا روح الاستكشاف ، فلم تعد لدينا الطاقة لكى نقف عندما نتعصب له أو ضده بالتحليل ، استشرافا لآماد أوسع مما نعرف ،

وأبعاد أفسح مما نتصور ، واستطعنا على العكس من ذلك أن ننفرد
في تلك الأفكار الموروثة أو المنقولة من معالم فكرية لا نتجاوزها ، واتجاهات
علمية وإنسانية لا نكاد نخرج عنها .

الظاهرة الثانية أن في حياتنا الفكرية ميلا إلى مناقشة المشكلات دون
عمل على حل هذه المشكلات ، وفي تناول المفكرين المعاصرين للظواهر على وجه
العموم يهتمون بالدراسة النظرية لها دون أن يعنوا كثيرا بالمعاناة الفعلية فيها ،
حتى في علاجهم لمشكلات التطبيق فإنهم يحيلون هذه المشكلات من واقع
حي ملح إلى مفاهيم نظرية يسهل على كل من يعرض المشكلات أن يبدي فيها
رأيا وأن يحدد فيها موقفا ، وإن لم يكن على اتصال مباشر بالمشكلات ذاتها .
وهذا الميل إلى الكلام والإغراق فيه دفع المفكرين المعاصرين إلى موقف
يمكن أن يوصف بأنه فصل فصلا حاسما بين النظر والتطبيق ، وعالج
ما اتصل به من المشكلات التطبيقية علاجا نظريا صرفا ، دون محاولة للالتحام
المباشر بالواقع والمعاناة الحية لمشكلاته .

والظاهرة الثالثة : أن في حياتنا الفكرية إدعاء كبيرا ؛ إذ كثيرا ما يلجأ
الدارسون المعاصرون إلى تجسيد ما يؤيد وجهة نظرهم في الدراسة ويؤكد اتجاهاتهم
في التحليل ويصحح مناهجهم في البحث ، دون اعتبار لما يخالف ما يذهبون إليه
ويناقض ما يحكمون به ، ولو وقف الأمر عند حد الادعاء وحده لكان محتملا وإن
لم يكن مقبولا مبررا ، وإن لم يكن مستساغا ؛ إذ يظل في الإمكان دائما الرجوع
إلى مثل تلك الأحكام بالنقد والتعديل ، ولكن هذا الادعاء يصحبه قدر من
التبجح عظيم وقسط من الاستخفاف هائل ، والماهر بين الباحثين من يقرر شيئا دون أن
يقدم بين يدي ما يقرره ما يفيد أنه قد صنع المعجزات ، وأنه لا سبيل إلى تطاول

مايقول أو تزييف مايقرر . والأمر كذلك أيضاً فى النماذج المتبعة فى حياتنا الفكرية ، فما من أحد يقيم منهجا منها إلا يزعم أنه أصلح النماذج للأخذ به ، إذ هو - عنده - أكثرها علمية وأعمقها موضوعية وأعظمها دقة ، حتى إذا حاول باحث أن يتناول شيئاً من هذه الأحكام بالنقد ليمحص صحيحها من فاسدها ويقف على مدى أصالتها فوجئ بحملة تقصد إلى النيل منه ، وقد تهدف إلى تحطيمه ، دون عناية بأفكاره نفسها وآثاره ذاتها . وهكذا لايلبث الصراع العلمى عندنا قليلا حتى يتحول بحافز الادعاء والاستعلاء بهما إلى صراع شخصى ، ولا تلبث الأحكام الصادرة طبقاً لذلك حتى تصبح بتآزر الاستقرار التاريخى مع التكسل العقلى أو الخوف السياسى بمثابة حقائق محجبة لا سبيل إلى مناقشتها فضلا عن تفنيدها .

أما الظاهرة الرابعة فهى أن فكرنا المعاصر يمكن أن يوصف بالاستسلام ، فالمفكرون المعاصرون يستسلمون لما يعرفون وإن لم يعترف بعضهم بحدود مايعرفون ، وهم يقفون عند معطيات المعرفة التى تلقى بها السبل فى طريقهم أو يلقى بهم فى طريقها دون أن يحاولوا تنمية معارفهم بالاتصال بغيرها ، ثم إنهم - فوق ذلك - لا يشقون على أنفسهم باستكناه حقيقة مايعلمون وما لا يعلمون ، فلا يحاولون تحليل ما يتعصبون له ، ولا فحص ما يعارضونه ويتعصبون أنفسهم ضده . ومن ثم فإن من أهم الخصائص التى تميز الفكر المعاصر أنه يتصف باليسر ويتجنب المشقة ، ولذلك يقبل كافة الظواهر الموجودة فى حياتنا الفكرية على علاتها تجنبا لأية محاولة للتصدى لها ، لما تستلزمه مثل تلك المحاولة - بالضرورة - من بذل الجهد ووقت وتحمل لعناء كثير واستعذاب للعذاب شاق .

والتحليل العلمي لهذه الظواهر في الفكر العربي المعاصر، على اختلاف مناهجه وتعدد اتجاهاته وتنوع علومه، يكشف عن وجود صلة وثيقة بينها والواقع الاجتماعي لمجتمعنا العربي، حتى إنه ليمكن القول بأن هذه الظواهر في مجال الفكر امتداد الظواهر مثيلة في نطاق المجتمع، أو بتعبير آخر: هي انعكاس طبيعي للقيم السائدة في مجتمعنا المعاصر. هذه القيم التي تعد عامة ويوشك أن يكون مسلمة في التحليل العلمي للواقع الاجتماعي، وهي أن مجتمعنا العربي المعاصر لا يزال يمارس وجوده بأسلوب بورجوازي، ومن ثم فإنه يستلهم قيمه من المقومات البورجوازية، والخصيصة الأساسية في هذه المقومات أن الولاء فيها للذات وليس للآخرين، أيا كان ما يمثله هؤلاء الآخرون. وتقوقع البورجوازية في إطار الولاء الذاتي ينفصم بشكل حاسم بين قيمها وكافة المثل التي تهدف إلى المشاركة في العمل دون احتكار نتائجه، وفي ظل هذه الحقيقة تصبح كافة الظواهر الفكرية المعاصرة ظواهر منطقية. ويكون التزام المفكر المعاصر بالقلق دون الاستكشاف، وميله إلى الكلام لا التطبيق، ولجوؤه إلى الادعاء دون الحقيقة، واقترابه من اليسر وابتعاده عن المشقة، واتصافه بالاستسلام لا بالمقاومة، يكون كل ذلك متسقا بالصدق في التعبير عن مرحلتنا الاجتماعية هذه، بما لها من آثار في تشكيل أطر التفكير وأبعاده وخصائصه الجوهرية وسماته الموضوعية، وإن لم يكن مصحوبا — في بعض الأحيان — بالوعي الكامل بامتداد هذه الظواهر إلى الفكر من المجتمع، والإدراك العلمي لتلاحم الفكر وعلاقات المجتمع معا.

* * *

ولقد كان هذا التحليل للخصائص الجوهرية في البحوث النحوية، وامتداد

هذه الخصائص من ظواهر واضحة فى الدراسات اللغوية ، واتصال هذه الظواهر بأصول راسخة فى حياتنا الفكرية ، ثم التحام هذه الأصول بمقومات الواقع الاجتماعى وقيمه ، كان هذا كله نقطة البدء فى إصدار « المكتبة النحوية » .

المكتبة النحوية إذن تصدر عن الحاجة إلى طريق ثالث غير الطريقين القائمين بالفعل فى الدراسات اللغوية بوجه عام والبحوث النحوية بصورة خاصة ، طريق لايدين فيه الباحث للقديم ولايعدو فيه للجديد ، فلا يدفعه احترام الأسلاف إلى تقديسهم ولا الإعجاب بالمعاصرين إلى تقليدهم ؛ فإن الاحترام العظيم للأسلاف — وهو خصيصة من الخصائص المميزة لشعبنا العربى — يجب أن يبرأ من كل محاولة لتقديس أفكار هؤلاء الأسلاف ، إذ معنى ذلك تحجير الأجيال المتتابعة فى جيل قديم ، وغفلة الأجيال اللاحقة عن إدراك واقعها ، ومن ثم عجزها عن المشاركة فى مشكلاته ، وفقدها القدرة على تقديم إضافة حقيقية إليه . كذلك فإن تقليد المعاصرين لايعنى المعاصرة ، فإن التقليد موقف ساذج يعبر عن غباء فى تصور مقومات الحضارة على أنها مجموعة من الشكليات يسهل حفظها وأنماط من التصرفات يمكن محاكاتها ، ومن ثم فإنه يظل — مهما طال استقراره وامتد زمنه — قشرة خارجية هشة تتحطم تحت إلحاح المشاعر الحقيقية أو الأفكار المرورثة .

والمكتبة النحوية تصدر عن يقين بأن هذا الطريق الثالث هو الطريق الذى ينبغى أن تبذل كافة الجهود العلمية لاستكشافه ، وترصد كل القوى الفكرية لتمهيده ، وذلك للخلاص من التقاليد المدمرة التى تحيل حياتنا الفكرية إلى شيع وأحزاب يترصد بعضها لبعض ويناقض بعضها بعضاً ، عن غير وعى

أحياناً بأن تعدد وجهات النظر لا يستلزم بالضرورة تناقض الحقائق ، واختلاف الآراء لا يحمل من الخطر تصورها . ومن غير فهم أحياناً تصور التناقض بين الحقائق فى الكشف عن أبعادها ، وأثر تضارب الآراء فى بلورتها .

والمشكلة النحوية تصدر عن إيمان بضرورة إرساء تقاليد جديدة وحتمية استخلاص قيم جديدة لنا فى بحوثنا النحوية واللغوية من تقاليد ومنا فى حياتنا الفكرية من قيم وتقاليد لا تستمد مقوماتها من الواقع الاجتماعى الذى يعانيه شعبنا العربى وما يفرضه هذا الواقع من ذاتية الإحساس والتحول عكساً لشكل ما يحصح به من موضوعية الإدراك والتعبير ، وقيم لا تستقر كأثر فعل أسس من الخوف والاستسلام والتعصب ، وإنما تستمد هذه التقاليد مقوماتها من الإيمان بضرورة ريادة الفكر للتطور الاجتماعى ، وما يستلزمه ذلك من تثبيت العناصر الأصيلة الصالحة فيه وهذه تتكون بمثابة قيم تهدى أجيالنا التابعة وتصقل نمطك الحضارى الذى العاصى وكذلك تستمد القيم الفكرية إلهامها أكثر صدقاً من الواقع الاجتماعى المتغير ، وهو روح الحضارة التى عاشها شعبنا والتى يلمس أن لا يمسخها التطور الاجتماعى بما يصحبه من تحولات أساسية فى العلاقات الطبقية ، فوجودها المعاصر بأسره ليس إلا حلقة من حلقاتها ، ومن ثم يجب أن تكون خصائص هذه الروح الجوهرية فوق كل تطور ، لأنها أحق من كل تطور ؛ إذ هى التعبير الحقيقى عن كياننا واقعاً وتاريخ ماضياً ومستقبلاً أيضاً . وإن إحياء مثل هذه القيم والحفاظ عليها هو الذى يضمن تحقيق أقصى قدر من الفاعلية فى مواجهة مشاكل الواقع فى نفس الوقت الذى يوفر فيه الاتساق الضرورى بين مرحلتنا المعاصرة وغيرها من المراحل الماضية والمستقبلة ، حتى لا تكون — لانفصالها عن روح حضارتها وفقدها جوهر أمتها — مرحلة تتسم بالضياع

٢ - ولهذا كله فإن الحكمة الحضارية تهدف — أول ما تهدف — إلى الانفتاح على الثقافات المختلفة والاتصال بالمناهج المتباينة ، وغايتها من ذلك تحقيق نوع من التكامل الفكري بين هذه الثقافات والمناهج ، لا لأن مثل هذا التكامل طريق وسط يميل فيه إرضاء الطرفين المتناقضين ، وإنما لأن التكامل هو الأساس الذي ينبغي الأخذ به منهجا في حضارتنا المعاصرة ، ومقتضى هذا الأساس يصبح من الحتم الاتصال المباشر بالتراث القديم والوقوف الدقيق على اتجاهاته والإلمام الكامل بمذاهبه ، كما يكون من الضروري الاطلاع على معطيات الحضارة المعاصرة في مجال الفكر وإدراك العناصر الأساسية فيها والخصائص الجوهرية لها ، من غير ثنائية تستلزم الانقسام ، ودون انفصام يدفع إلى التعصب ، فلا تعصب يزيف الواقع ويعمي عن الحق

وإذا كانت الموضوعية تفرض التكامل أساسا وتستلزم الانفتاح وسيلة فإن مما يزيد هذا الأساس رسوخا وهذه الوسيلة وضوحا أن ندرك أن هذا الأساس وهذه الوسيلة مما كانا يشكلان بعض السمات الرئيسية في حضارتنا الإسلامية [1] ، ويتصورون بذلك عالمية هذه الحضارة وموضوعية مفكريها ، وقدرتهم على الإفادة المتكاملة من الثقافات المختلفة دون أن يصدهم عن ذلك تعصب لجنس أو ولاء لعقيدة ، بل إن الولاء العظيم للعقيدة — الذي دعمه [illegible] المسلمون الأولون — كان أبرز البواعث التي دعت المفكرين الإسلاميين إلى الاتصال بكافة العلوم التي أنتجتها الحضارات السابقة بقلوب متفتحة وعقول واعية مدركة أن الإسلام عصري ، وأن الحضارة أصلا لا تتلاءم مع تصوراته وعطاء يتسق مع قيمه وغاياته . وإذا كان العطاء بلا حدود فإن الأخذ محدود

(١) حول فلسفة التكامل واستخدام المقومات الأساسية للمنهج الإسلامي انظر دراستنا عن المنهج الإسلامي ودوره في مجلة الدراسات اللغوية . (عن الحضر)

وهو يقوم بالضرورة على أساس من الاختيار ، ويحمل من حتم الاتصال بما يُختار وما لا يُختار .

ولعل من الطبيعي — بعد هذا كله — أن تحاول المكتبة النحوية العمل في جبهتين معاً : الأولى النصوص ، والثانية الدراسات .

وإذا كان نشر كل النصوص النحوية غاية نبيلة فإن من الحق الاعتراف بأنه لا طاقة للأفراد بها ، ولعل الجامعات المختلفة تسهم بالقدر فيها ، ومن ثم فإن من حتم العمل أن نلجأ إلى نوع من الاختيار لما ينشر . ونحن ندرك أن الاختيار حسبه ... ولكنه الطريق الذي لا بديل له إلا نشر الكل وهو — كما قلنا منذ قليل — ما لا طاقة لنا به . أما إهمال الكل — وهو الاحتمال المنطقي لهذين القسمين معاً — فيرفضه طبيعة المنهج الذي التزمنا به ، ويرفضه حاجة الفكر المعاصر إلى إقامة موازنة لا تتحقق بغير الاتصال المباشر بما في التراث من أصول والإلمام بما فيه من اتجاهات .

والأسس التي سيقوم عليها اختيار نص ما من نصوص التراث للنشر في هذه المكتبة تلتف حول مدى النص نفسه من خصائص وما له من تأثير ، ومن ثم فإننا سنحاول أن تكون النصوص المنشورة في هذه المكتبة معبرة في دقة عن ظواهر شائعة في التراث النحوي ، وفي نفس الوقت الذي يكون له فيه تأثير واضح في هذا التراث ، إما بالمتابعة والالتزام ، أو بالشرح والتعليق والتفسير ، أو بالنقد والمخالفة والمعارضة . وسنحاول أن نبدأ منها بما يتصل بالأصول النحوية ، إذ أن هذا النوع من الكتب — فضلا عن عظم تأثيره في الدراسات النحوية — لم يلق من الاهتمام ما لقيته كتب القواعد التطبيقية ، وإذا استثنيت كتب الخصائص ورسائل ابن الأنباري فإنك لا تكاد تجد في العالم العربي نصاً من النصوص التي تعالج أصول النحو منشوراً .

- والدراسات التي تعنى هذه المكتبة بنشرها هي الدراسات التي يتوفر فيها عنصران أساسيان: أولهما الخبرة الراسخة بالتراث، وثانيهما الاتصال الواعي بالفكر اللغوي المعاصر. وبتوفر هذين العنصرين معاً نرجو أن تبرأ هذه الدراسات من التبعية، وتنأى عن التعصب، وتتجنب الأحكام المطلقة والمسبقة. وتفتح — بذلك — عهداً جديداً يقيم وشائجه في حياتنا الفكرية بصورة عامة، وفي دراساتنا اللغوية وبحوثنا النحوية بشكل خاص. وذلك أدنى ما يمكن أن يقدمه الباحث المعاصر للمساهمة في تشكيل قيم الفكر الجديد الذي يمهد لعالمنا الذي نحلم به، ومن أسف أنه أيضاً أقصى ما يمكن في هذه الظروف تقديمه.

* * *

وهذه الدراسة عن «الظواهر اللغوية في التراث النحوي» باكورة الدراسات التي تنشرها هذه المكتبة، والهدف الأساسي من هذه الدراسة هو تحليل الظواهر اللغوية التي تناولها النحاة العرب بالتقعيد والتفسير. وقد تطلب تحقيق هذا الهدف تصنيف ما في التراث النحوي مما يتصل بهذه الظواهر إلى مستويين، ومن ثم تم تقسيم الدراسة إلى جزءين: أولهما يختص بالظواهر التركيبية، وثانيهما يدرس الظواهر غير التركيبية: صوتية وصرفية ومعجمية ودلالية.

وفي هذا الجزء الذي نتناول فيه «الظواهر التركيبية» حاولنا الوقوف على ما قدمه التراث النحوي في مجال دراسته للظواهر الناتجة عن تحليل التراكيب اللغوية. وقد استلزم ذلك تصنيف الركام الضخم الذي يضمه هذا التراث؛ إذ أن النحاة العرب لم يقدموا دراساتهم لهذه الظواهر بشكل متكامل وأسلوب متسق، وإنما طغى عليهم الإحساس بظاهرة واحدة وهي ظاهرة التصرف الإعرابي، ومن ثم كانت دراستهم لغير هذه الظاهرة مبثوثة في دراستهم لهذه الظاهرة نفسها، ومتناثرة في الأبواب النحوية المختلفة التي تعقد في الغالب ملحوظاً فيها اعتبار هذه الظاهرة وحدها. وإن كان ذلك لم يحل دون إدراكهم

لعدد من الظواهر الأخرى وإسهامهم الجاد في التقنين لها . وكان أبرز ما شاركوا في تحليله من الظواهر اللغوية التركيبية غير ظاهرة التصرف الإعرابي ظاهرة التطابق وظاهرة الترتيب . ولذلك فإن هذا الجزء الذي خصصناه لتحليل « الظواهر التركيبية في التراث النحوي » يقع في أبواب ثلاثة يدرس كل باب منها ظاهرة من هذه الظواهر الثلاث ، فالباب الأول يتناول ظاهرة التصرف الإعرابي ، والثاني يدرس ظاهرة التطابق ، والثالث يختص بظاهرة الترتيب . وقد مهدنا لهذه الأبواب بتمهيد عن « الظواهر اللغوية والظواهر التركيبية » وقفيناها بخاتمة تناولت بعض القضايا التي نحس بأنها ينبغي أن تكون محور حوار بين المشتغلين بالدراسات اللغوية بوجه عام والمهتمين بالبحوث النحوية بصفة خاصة .

وفي الباب الأول الذي يتناول ظاهرة التصرف الإعرابي حاولنا دراسة هذه الظاهرة على مستويين : أولهما تاريخي وثانيهما تحليلي . ومن ثم وقع هذا الباب في فصلين ، عالج أولهما وهو الذي عقدناه تحت عنوان « تأصيل الظاهرة » كل ما يمكن أن يتصل بالدراسة التاريخية لهذه الظاهرة في اللغة العربية فتناول مدى أصالة الظاهرة في العربية الفصحى ، وهل هي من خصائصها المميزة لها أم يشاركها فيها غيرها من بنات الأسرة الهندوأوربية أو شعبة من الأسرة السامية . ثم هل هي من خصائص اللغة الفصحى وحدها أم إنها عامة من حيث كافة مستوياتها عند قبائل اللهجات القبلية أيضاً . وأخيراً هل هي قديمة في اللغة أم اصطنعها النحاة ليضفوا على اللغة بعض عناصر القوة ويهبوها قدراً من المرونة وإذ كانت قديمة فما صلتها بالفهم التقليدي للسليقة ، أو بتعبير آخر إلى أي مدى كان يقع اعتباطاً فيها . وأما الفصل الثاني فقد درسنا فيه تحليل النحاة لهذه الظاهرة

وقد تناول هذا الفصل أولا القواعد النحوية المقننة لهذه الظاهرة في العربية الفصحى ، وثانيا محاولات النحاة المحدثين لتفسيرها .

وفي الباب الثاني الذي عقدناه لدراسة ظاهرة التطابق في اللغة العربية من خلال التراث النحوي ، لاحظنا ما يشبه أن يكون تكاملا في درس النحاة لهذه الظاهرة إذ امتدت تناولاتهم لها من الصوت إلى التركيب ، وشمل أيضا ما يمكن أن يصطلح عليه بالعلاقة بين التركيب والموقف . وعلى الرغم من إدراكنا لانتماء هذه الظاهرة إلى أكثر من مستوى واحد من مستويات النشاط اللغوي ، ويقيننا بأن ما في التراث النحوي نفسه من قواعد يتناول أيضا مستويات شتى لها ، فإننا آثرنا أن ندرس في هذا الجزء القواعد النحوية المتصلة بهذه الظاهرة ككل ، حتى يتيسر الإلمام بأبعاد ظاهرة لم يفت الكثرة من اللغويين العرب إدراك عمق الروابط بين مستوياتها . ومن ثم وقع هذا الباب في فصول ثلاثة . الأول درس التطابق بين اللفظ المفرد والمعنى ، والثاني تناول التطابق بين التركيب والموقف ، والثالث حلل صور التطابق بين أجزاء التركيب النحوي

وأما الباب الثالث والأخير فقد اختص بدراسة ظاهرة الترتيب في العربية الفصحى والقواعد النحوية المنظمة لها ، وقد كشفت هذه الدراسة عن أن أبرز المؤثرات في ترتيب الصيغ والمفردات داخل الجملة العربية في تراث النحاة ثلاثة : الأول التأثير في المعمول ، وهو مصطلح قديم قبلناه لقدرته على تصوير الظاهرة اللغوية والقاعدة النحوية المعبرة عنها ، والثاني العمل ، والثالث الترابط بين الصيغ ، وهو — وإن كان مصطلحا آثرنا وضعه — غير أنه يعبر عن فكرة نحوية محددة لم يضع لها النحاة اصطلاحا . ومن ثم وقع هذا الباب في ثلاثة فصول

تناول كل فصل منها واحداً من هذه الظواهر النحوية، محدداً مفهومها ومقدماً دراسة تطبيقية لآثارها.

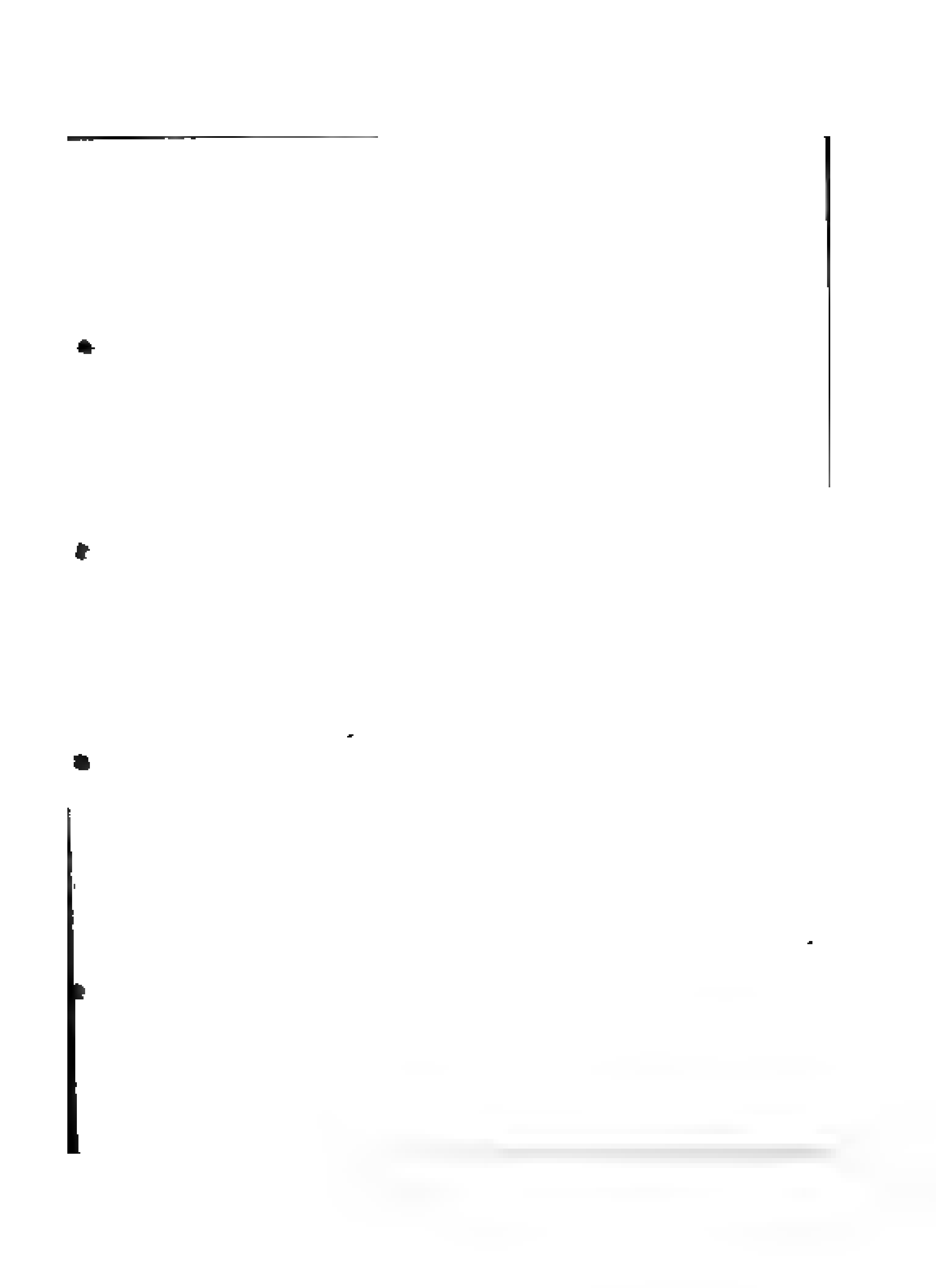
وبعـــد ...

فإني أقرر عن إيمان أنني لم أعمل في هذه الدراسة غير استخلاص ما في التراث الذي خلفه السابقون من النحاة أنفسهم من فكر، ومن ثم فليس لي فيها سوى جهد التصنيف الذي أرجو أن يكون معبراً عن نظرة واضحة لدور الباحث النحوي ومنهج محدد في البحث النحوي.

علي أبو المكارم

تمهيد

الظواهر اللغوية والظواهر التركيبية



من الواضح أن التفرقة بين مصطلحين قد يحدث بينهما شيء من التداخل مع ما بين مضمونيهما من اختلاف ، فيصاب الدرس بالاضطراب ، وهذان المصطلحان هما : الظواهر اللغوية ، والظواهر التركيبية .

فمصطلح الظواهر اللغوية يستخدم في مجالات الدرس اللغوي ، على تنوع هذا الدرس وامتداد آفاقه وتعدد مستوياته ، ابتداء من دراسة الأصوات فدراسة الصيغ والمفردات إلى أن ينتهي بدرس التراكيب اللغوية وما يطرأ عليها من تغيرات ، فالظواهر اللغوية مصطلح واسع ، يمتد ليشمل الظواهر المتعددة لكل مستوى من هذه المستويات على حدة ، كما يتناول في الوقت نفسه الظواهر المشتركة بين أكثر من مستوى في وقت معاً ، والظواهر اللغوية متنوعة ؛ لأنها تتناول كل ما في اللغة من أنظمة ، إذ للغة نظام صوتي لا يتعارض فيه صوت مع صوت ، ولها نظامها التشكيلي الذي لا يتعارض موقع فيه مع موقع ، ولها نظامها الصرفي الذي لا تتعارض فيه صيغة مع صيغة ، ولها منهجها النحوي الذي لا يتعارض فيه باب مع باب ، ولها بعد ذلك نظام للمقاطع ونظام للنبر ونظام للتنغيم ، فهي منظمة من النظم على حد تعبير بعضهم ، ويؤدي كل نظام منها وظيفته بالتعاون مع النظم الأخرى(١) .

ويدور علماء اللغة تحليل هذه الظواهر المختلفة بغية الوقوف على نظمها ، ولذلك فإن هذا التحليل لا يتم جملة ولا على مستوى واحد ، وإنما يتعدد بتعدد مستوى التناول ومن ثم تختلف علومه ومناهجه ، فهناك علم خاص لدراسة الأصوات يحكمه منهج خاص في دراسته ، وكذلك الأمر في الصيغ والمفردات والجمل ثم في الوقوف على المعنى المعجمي أو الاجتماعي للصيغة أو التركيب اللغوي ، وإن كان تعدد علوم اللغة لا ينفي الوحدة بينها ؛ إذ ترتبط هذه العلوم

(١) مناهج البحث في اللغة ، وانظر أيضاً : اللغة العربية معناها ومبناها ٣١ ، ٣٢ .

ببعض ارتباطاً وثيقاً ، وتتسق منسجمة جميعاً لاستخلاص الأنظمة المختلفة التي تميز اللغة المعينة ، ثم من خلال التحليل العلمي لمادات الدراسة يمكن أن نصل إلى ما فيها من أصول وما يحكمها من قواعد ، وهو الهدف الأساسي من دراسة اللغة من حيث هي ، كنشاط إنساني إجتماعي[1].

أما مصطلح الظواهر التركيبية فليس بهذا العموم ؛ إذ يقتصر على الظواهر المتعلقة بطرق تركيب الكلام في الجمل ، ولهذا كان موضوع الدرس النحوي هو التركيب نفسه لا اللغة بأسرها ، وإن كانت صحة التركيب تستلزم بالضرورة صحة المستويات اللغوية الأخرى.

والظواهر التركيبية هي موضوع علم النحو ، إذ النحو — كما قرره ابن جني منذ قرابة ألف عام — هو « انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك »[2] . وهو ما وضحه أبو سعيد السيرافي في مناظرته متى بن يونس بقوله : « معاني النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته ، وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها ، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير وتوخي الصواب في ذلك وتجنب الخطأ من ذلك »[3] . وذكره ابن عصفور في تعريفه له — مؤكداً بذلك انفتاح هذا المفهوم لميدان النحو — فقال : هو « العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها »[4] . وقال الخضراوي : « حد

(1) انظر علم اللغة : مقدمة للقارئ العربي ٣٩ — ٤٠ .
(2) الخصائص ١/ ٣٤ .
(3) انظر : المقابسات ٨٠ ، الإمتاع والمؤانسة ١/ ١٢٩ .
(4) انظر : السلك على الأصول ١/ ١٥٢ ، وانظر أيضاً : النكت الحسان، مخطوط ، ١

يحيى بن هشام: «النحو بأقيسة تغير ذوات الكلم وأواخره بالنسبة إلى لغة لسان العرب»(١).

ويقول أبو إسحاق الشاطبي في شرح الخلاصة: «وهو – يعني النحو – في الاصطلاح: علم بالأحوال والأشكال التي بها تدل ألفاظ العرب على المعاني، ويعني بالأحوال وضع الألفاظ من حيث دلالتها على المعاني التركيبية، أي المعاني التي تستفاد بالأشكال ما يعرض في آخر طرفي اللفظ ووسطه من الآثار والتغييرات التي تدل بها ألفاظ العرب على المعاني»(٢).

ويقول السيوطي: «النحو صناعة علمية ينظر بها أصحابها في ألفاظ العرب من جهة ما يتألف بحسب استعمالهم لتعرف النسبة بين صيغة النظم وصورة المعنى، فيتوصل بإحداهما إلى الأخرى»(٣).

وهذا كله يعني أن النحو يتناول بالدراسة أحوال أواخر الكلمات التي حصلت بتركيب بعضها مع بعض من إعراب وبناء، وكذا أحوال غير الأواخر من تقديم وتأخير وحذف وذكر وغيرها(٤).

وبهذا الفهم لجانب بحث النحوي يشارك الباحث في النحو الباحث في علم المعاني – كما يقول ابن كمال باشا – في البحث عن التراكيب إلا أن النحوي يبحث عنها من جهة هيآتها التركيبية صحة وفسادا، ودلالة تلك الهيئات على معانيها الوضعية على وجه السداد، وصاحب المعاني يبحث عنها من جهة حسن

---

(١) داعي الفلاح لمخبآت الاقتراح – مخطوط – ١٧
(٢) شرح الخلاصة – مخطوط – القسم الأول [illegible]
(٣) الاقتراح في علم أصول النحو ص ٦ – ٧ [illegible]
(٤) [illegible] ص ٨

تنبئ عما عنه بالبحث عنه في التركيب وتتبعه(1) ومن ثم يتضح أن ما يبحث عنه في علم النحو من جهة الصحة والفساد، يبحث عنه في علم المعاني من جهة الحسن والقبح، وهذا معنى كون علم المعاني تمام علم النحو»(2).

وهذا التحديد لمجالات البحث النحوي وأبعاده هو ما رسمه غير واحد من العلماء ممن كتب في حقائق العلوم وموضوعاتها، ومن بين هؤلاء التهانوي الذي يقول: «علم النحو ويسمى علم الإعراب على ما في شرح اللباب – وهو علم يعرف به كيفية التركيب العربي صحة وسقماً ... والغرض منه الاحتراز عن الخطأ في التأليف، والاقتدار على فهمه والإفهام به»(3). ويقول الشيخ محمد الخضر حسين، بعد أن ساق طرفاً من التعريفات: «... علم النحو ... وهذا صريح في أن علم النحو لا تقف به النحويون عند حد الإعراب والبناء ولا يقصرون أثره على هذا المجال»(4).

وهذه النصوص كلها تحدد بوضوح موضوع الدرس النحوي، وهو الجملة وما يعرض لها ويطرأ عليها، وما يحدث لأجزائها في التركيب وبالتركيب من تغيير نتيجة لتعدد علاقاتها وتنوعها.

وإذا عُدّت الظواهر التركيبية جزءاً من الظواهر اللغوية، ودراستها مستوى من مستويات البحث في اللغة، ويختص به علم النحو، ومن ثم فإنه لا بد من تأكيد حقيقة بالغة الأهمية في البحث النحوي، هي أنه ليس صحيحاً ما رُمي به النحو العربي من أنه لم يهتم بدراسة التركيب اللغوي، وإنما قصد إلى تحليل

---

(1) رسالة في بين النحوي وصاحب المعاني ... مخطوط – 197 – 199.
(2) المصدر نفسه.
(3) كشاف اصطلاحات الفنون 1/17 – 18 والتحري في تأكيد حق النفي نفسه 1/30 – 41، 4/1339.
(4) دراسات في العربية وتاريخها 183 – 184.

أواخر الكلمات فحسب، والواقع أن هذا المحور ميدان البحث النحوي ... وإن اعتمد على بعض تعريفات المتأخرين من النحاة[1] - فإنه قد أفضى إلى حد بعيد ما قدمته الدراسات النحوية بالفعل من دراسة لشكل الظواهر النحوية التركيبية، هذه الظواهر التي يمكن أن نعد فيها ما يتعلق بالتطابق ثم ما يتصل بالترتيب جنبا إلى جنب مع دراسة أحوال أواخر الكلمات.

كذلك ثمة حقيقة أخرى لا سبيل إلى إغفالها، هي أن النحاة العرب لم يقفوا عند دراسة الظواهر التركيبية وحدها؛ إذ أن الفواصل الواضحة بين مستويات التحليل اللغوي لم تشكل أهمية في تصورهم بشكل حاسم، ومن ثم لم يعزلوا درسهم للتركيب عن درسهم لغيره من مستويات التحليل اللغوي، ولذلك يختلط في التراث النحوي البحث في الأصوات والصيغ والدلالات جنباً إلى جنب مع دراسة التركيب[2].

وحسبنا هنا [illegible] تحليل ما في التراث النحوي من جوانب [illegible] هذا الكتاب إلى قسمين [illegible] أولهما، وهو هذا الجزء [illegible] نظام التركيب، ويتناول ثانيهما [illegible] ما أسهم به المعنى في مستويات التحليل اللغوي المختلفة في غير مجال التركيب.

ويغلب على التراث النحوي فيه تحديد الظواهر الأساسية في التركيب النحوي [illegible] في التفكير النحوي يكشف عن وجود ظواهر ثلاث تتصدر كل جهود النحويين على تبويب وتحديد أبوابها والتقنين لها، هي ظاهرة التصرف الإعرابي، ثم ظاهرة التطابق، وأخيراً ظاهرة الترتيب، ومن ثم فإننا سنقسم هذا الجزء إلى ثلاثة أبواب رئيسية يعالج كل باب منها ظاهرة من هذه الظواهر، معتمدين في هذا المجال على ما قدمه التراث النحوي من قواعد وحدده من أصول

(1) انظر مثلا: [illegible] الفلاح [illegible] مخطوط [illegible]
(2) انظر: مناهج البحث عند النحاة العرب [illegible]



الباب الأول

ظاهرة التطرف الإعلامي

يمكن أن يطلق على ظاهرة التصرف الإعرابى أربع اصطلاحات أخرى هى: تعاقب الحركات فى أواخر الكلمات، وتغير الحركات فى أواخر الكلمات وظاهرة الإعراب، والحركة الإعرابية؛ ولكننا نفضل استخدام الاصطلاح الذى جعلناه عنوانا لهذا الباب وهو «ظاهرة التصرف الإعرابى» على جميع هذه الاصطلاحات

أولا لأن استخدام كلمتى (تعاقب) و(تغير) لا يتسم بالدقة العلمية؛ إذ الظاهرة لا تقوم على خط التغير الحركى فحسب، بل فيها جانب آخر هو التزام بعض الحركات فى قسم كبير من الكلمات تلك التى يصطلح عليها بالكلمات المبنية، ومن ثم فإن إطلاق (التغير) أو (التعاقب) على الظاهرة بأسرها يكون ملتبسا بكثير من الغموض؛ لدلالته على مدلول لا يدخل أصلا تحت لفظ الاصطلاح

وثانيا لأن استخدام اصطلاح التصرف الإعرابى أعم من اصطلاحى الإعراب والحركة الإعرابية؛ إذ إن هذين المصطلحين قد تحدد مفهومهما فى الدرس النحوى، وأصبح [illegible] أحدهما يدل على حركات الإعراب الرفع والنصب والجر والجزم، دون أن يشمل حركات البناء الثلاثة وهى: الضم والفتح والكسر والسكون

وحسب أنه هذا التفسير الذى نعطيه لاستخدامنا مصطلح التصرف الإعرابى، فقد أشرنا إلى أن هذا البحث يدرس الظاهرة بشطريها المتكاملين الشطر الذى تتغير فيه الحركات فى أواخر قسم كبير من الكلمات تبعا لتغير مواقعها التركيبية، والشطر الآخر الذى تلزم فيه هذه الحركات ولا تتغير على الرغم من تعدد مواقع الكلمات.

الفصل الأول

تأصيل الظاهرة

(١) هل الظاهرة من خصائص العربية [illegible]
من اللغات السامية؟

(٢) هل هي أصيلة في العربية أم مصطنعة؟

(٣) [illegible] في الظاهر [illegible] صوره وأشكاله

ظاهرة التصرف الإعرابي، بالمعنى الذي سبق تحديده، تكاد تكون خاصة من خصائص العربية؛ إذ لا يوجد هذا التصرف في حركات أواخر الكلمات بهذه الصورة الدقيقة المتبعة في اللغة العربية في غيرها من اللغات، يستوي في ذلك شقيقاتها من اللغات السامية أو بنات الأسرة الهندوأوربية[١].

صحيح أنه قد يحدث نوع من التغير في أواخر الكلمات في بعض بنات الأسرة الهندوأوربية، كما يحدث في اللغة اللاتينية إذ أردنا أن نعبر عن معنى (ضرب بطرس بولس) فإنه ثمة حرية كبيرة في ترتيب الكلمات، حيث يمكن أن نقول:

بطرسُ بولسَ يضرب Petrus Paulum Caedit. أو نقول: بولسَ بطرسُ يضربه Paulum Petrus Caedit. أو نقول بولسَ يضربه بطرسُ Paulum Caedit Petrus أو نقول: بطرسُ يضرب بولسَ Petrus Caedit Paulum، أو بولسَ بطرسُ يضرب Paulus Petrum Caedit

---

(١) انظر [illegible] في اللهجات العربية — علم اللغة للدكتور وافي ص ١٤٨ — ١٧٩، والأساس في الأمم السامية [illegible] ولغاتها [illegible]

ذلك أن أواخر الكلمات تتغير من u إلى m في الكلمتين Poitrum, Poitrus ثم paolum و Paolus مما أعطى للمتكلم الحرية في ترتيب ألفاظ التركيب . وهو شبيه بما في العربية من تغير الإعراب من رفع إلى نصب[1] ، ولعلها لذلك يرى بعض الدارسين أن اللاتينية من اللغات التي تسمى ، لغات إعراب Langues Flexionnelles[2] ، وتوجد فيها ست حالات تتغير أواخر معظم الأسماء تبعا لها ، وهي الفاعلية ، والنداء ، والمفعولية ، والملكية أو الإضافة ، والمفعولية غير المباشرة ، والآلية . وتنقسم الأسماء المفردة فيها إلى مجموعات أربع

الأولى : أسماء تنتهي في حالة الفاعلية بالرمز a ومعظمها من الأسماء المؤنثة .

والثانية ، تنتهي في حالة الفاعلية بالرمز us ومعظمها من الأسماء المذكرة

والثالثة ، تنتهي في حالة الفاعلية بالرمز er وكلها من الأسماء المذكرة .

والرابعة ، تنتهي في حالة الفاعلية بالرمز um وكلها من الأسماء المحايدة[3]

ولكن هذا التغير كله يختلف عن النظام الموجود في العربية في أمور ثلاثة تجعل من التصرف الإعرابي خاصة من خصائص العربية .

أولها : أن هذا النظام الموجود في اللاتينية يحقق للاسم المفرد واحدا من عشرة مقاطع بينما المفرد في العربية لا تلحقه إلا إحدى الحركات الثلاث .

ثانيها : أن كل مجموعة من المجموعات الأربعة التي تنقسم إليها الأسماء المفردة في اللاتينية لها مسلكها الخاص في كل حالة من الحالات الستة ، ولا تكاد تتصل أسماء المجموعة الواحدة بأي صلة عقلية أو منطقية ، كما لا تتصل مثلا على

---

(١) أنظر : ص ٤٣٩

(٢) السابق ٤٣٥

(٣) انظر : أسرار اللغة ٢٠٦ ، وما بعدها [illegible] العربية الفصحى [illegible]

معاً ، خاصة بعد جمعها في محيط واحد ، وإنما مرجع هذا التقسيم إلى الشكل أو الصيغة وما تختم به من مقاطع ، فبينما نجد أسماء المجموعة الأولى تختتم تبعاً لتلك الحالات الستة بالمقاطع الآتية :

الفاعلية	النداء	المفعولية	الملكية	المفعولية غير المباشرة	الآلية
a	ae	am	ae	ae	a

نرى أسماء المجموعة الثانية تختتم كما يلي :

الفاعلية	النداء	المفعولية	الملكية	المفعولية غير المباشرة	الآلية
us	e	Um	i	o	O

وإذاً فليس الأمر في اللاتينية على الصورة التي اهتدى إليها نحاة العربية من أن كل فاعل مرفوع ، وكل مفعول منصوب ؛ إذ الرمز الواحد في اللاتينية قد يرمز للفاعلية أو للمفعولية مثل Um مع الأسماء المحايدة .

ثالثاً : أن الرموز اللاتينية لا تسقط مطلقاً من نهاية الأسماء حين الوقف عليها ، أما الحركات الثلاث الموجودة في الظاهرة العربية فقد تسقط حين الوقف عليها (١) .

هذا كله يؤكد أن الموجود في اللاتينية — وإن شابه في بعض جوانبه الموجود في العربية — فإنه يختلف عنه اختلافاً عميقاً في طبيعته ، كما يختلف عنه في مدلوله (٢) ، ثم فيما قدمه النحاة له من تفسيرات . أي أن الظاهرة اللغوية مختلفة والبحث النحوي لها مختلف أيضاً ، بحيث يمكن أن نعد الظاهرة الموجودة في العربية شيئاً مستقلاً تنفرد به وتختص ، كما تعد دراسات النحاة في هذا المجال عملاً هذا منبثقاً عن الدراسة الموضوعية للغة لا عن تأثير أجنبي فيها .

وتغيير الحركات في أواخر الكلمات موجود في كثير من اللغات السامية ،

---

(١) المصدر السابق
(٢) انظر philosophy of Grammar, p.186

تدل على ذلك البقايا التي توجد في العبرية والحبشية والأكادية والنبطية(١).
بل أثبتت الدراسات أن اللغة الأكادية قد عرفت الحركات الثلاث في نصوصها القديمة ، ثم تطورت هذه الحركات الثلاث وانتهت إلى حركتين هما الضمة للرفع والفتحة للنصب والجر ، ولم تلبث هذه المرحلة طويلا حتى تطورت بدورها إلى مرحلة الحركة الواحدة وهي الكسرة الممالة(٢) . كما أثبت نولدكه Noldeke أن النبط كانوا يستعملون الضمة في حالة الرفع والفتحة في حالة النصب والكسرة في حالة الجر ولا يلحقون هذه الحركات بالنون(٣) . ويؤيده ما قرره ليتمان E. Littmann من أن أواخر الكلمات في اللهجة النبطية قد يحدث فيها تغيير حسب مواضعها في الإعراب(٤) وقد أثير هنا كله خلاف بين الدارسين حول ما إذا كانت ظاهرة التصرف الإعرابي إحدى السمات التي اتسمت بها السامية الأم ، ثم انتقلت منها إلى اللغات التي تفرعت منها ، ومن بينها العربية، أم أنها إحدى الخصائص التي تميزت بها العربية ولم ترثها عن السامية.

يرى كثير من المستشرقين أن هذه الظاهرة كانت إحدى سمات اللغة السامية ، ويستندون في ذلك إلى دعامتين:

الأولى : أن الظاهرة موجودة في عدد كبير من اللغات السامية ، كالأكادية والنبطية والحبشية والعبرية والعربية ، بل إن اللغتين العربية والعبرية لا تزالان تحتفظان بهذا التصرف في كثير من كلماتها ، فالأسماء في العبرية تنتهي بما يشبه الفتح أو بما يشبه الكسر أو ما يشبه الضم ، وعلى الرغم من فقدان حركتي الضم والكسر دلالتهما على الحالة الإعرابية فإن الفتحة لا زالت

---

(١) انظر العربية [illegible] ومقدمة من صناعة الإعراب [illegible] ومن أسرار اللغة ١٩٦ - ١٩٨
د. [illegible] في اللغة [illegible]
(٢) دراسات في فقه اللغة [illegible] ٩٧
(٣) المصدر السابق
(٤) انظر Enno Littmann Inscription p 83

تستخدم للدلالة على الظرفية الحقيقية في عدد من الأمثلة كما في بعض ابيات شعر [illegible](1) وكما تلحق آخر الظرف المنصوب في مثل (ليلا) و (غدًا) بمعنى « حين » أو « الآن » كذلك فإنها تلحق المصدر فينصب — كما ينصب المفعول المطلق في العربية . ولكنها في هذه الحالة تكون متلوة بميم ، ثم تقابل النون الزائدة للتنوين في العربية ، مثل (يومايم) ومعنى يومًا و (حنّام) ومعنى حينا(1)

الثانية : أن وجود الظاهرة في اللغة العربية يعطي دليلا قويا على أنها قد ورثتها عن الأم السامية ، إذ أن العربية تعد إلى حد كبير نموذجا للأم صورة كانت عليها بقية اللهجات السامية ، ثم تمثل في نظر كثير من الدارسين الخواص المشتركة مع السامية الأولى(2) . إذ تمكنت بفضل عوامل داخلية بيئية وظروف خارجية من أن تحتفظ بعناصر الأم السامية ، وهو ما لم يتيسر لبقية شقيقاتها الساميات ؛ إذ طرأ عليهن من التغير والتطور ما باعد بينهن وبين الأصل السامي القديم

ويرفض بعض الدارسين هذا الاتجاه ، ويرون أن تلك الأدلة التي قدمها المستشرقون ومن تبعهم ، والتي بنوا عليها ما قرروه من أن ظاهرة التصريف الإعرابي كانت من خصائص الأم السامية ، فيها تجوز كبير .

فهي — أولا — تعتمد على مجموعة من الافتراضات التي لا تنهض لدعمها أدلة علمية

إذ هي تفترض أن اللغة العربية نموذج للأم السامية .

ثم هي تفترض أنه قد حدث نوع من التطور في شقيقات العربية الساميات

1) أنظر : مدارج القراءة والاتجاه في اللغة العربية ١٧٣ — ١٧٨
2) المصدر السابق ٥٨ ، مع اللغات السامية ١٥ ، ودراسات في اللغة ٩٨
3) أنظر التطور النحوي للغة العربية ٣ ، ٧٥

ثم هي فوق ذلك تفترض أن هذا التطور — على تعدد أنماطه وتنوعها — قد أسلم إلى نتيجة واحدة ، وهي التخلص من تغير الحركات في أواخر الكلمات ، والتزامها — على وجه العموم — حركة واحدة .

ثم إنها — ثانيا — تتسم بالتعقيد ؛ إذ تعتمد على الربط بين نتائج التطور اللغوى في فصيلة اللغات الهندية الأوروبية ، ومحاولة تطبيقه على ما أصاب أسرة اللغات السامية من تطور ، وعلى الرغم من الاعتراف بوجود قوانين مشتركة بين اللغات ، كشفت عنها دراسة أنماط تطورها ، فإنه من المؤكد أن اللغات لا تطبق القانون الواحد منها بنفس الصورة ، وربما تتفاوت تبعاً لخصائصها الصوتية والتركيبية ، وهذا فإن الزعم بأن التطور الذى أصاب أسرة اللغات الهندية الأوروبية نتيجة لقوانين محددة هو نفس التطور الذى أصاب أسرة اللغات السامية نتيجة للقوانين نفسها يتسم بالنظرة غير العلمية ، ويبعد عن الموضوعية التى يجب الالتزام بها في البحث اللغوى .

* * *

التصرف الإعرابى — إذاً — مع كونه ظاهرة من ظواهر اللغة العربية هو — أغلب الظن — خاصة من خصائصها ، التى لا يشركها فيه غيرها من اللغات غير السامية ، أما اللغات السامية فليس بين أيدينا ما يكفى من الحقائق العلمية لكى نرد حالاتها التى يبدو فيها قدر من التغير في أواخر الكلمات إلى كونه جزءاً من ظاهرة أكبر وأشمل هي ظاهرة التصرف الإعرابى .

وإذا كان التصرف الإعرابى خاصة من خصائص العربية — كما يميل إلى ذلك معتمداً على ما بين أيدينا من الحقائق الموضوعية — فهل كان هذا التصرف ملتزما في جميع مجالات النشاط المعبر عنه منذ نشأته ، أم في بعض مستوياته فحسب ؟ ثم هل هو ظاهرة من ظواهر العربية لغة ولهجات ، أم ظاهرة من ظواهر اللغة ورثت عنها اللهجات ؟ ، ثمة خلاف كبير بين الباحثين ؛ إذ أن

وربما منهم — على رأسهم بعض المستشرقين — يرون أن التصرف الإعرابي لم يكن يراعى إلا في مستوى معين منها هو اللغة الأدبية وحدها ، أما مستويات الخطاب « فكانت منذ أقدم عصورها غير معربة ، أو على الأقل لم يكن لقواعد الإعراب فيها ما كان لها في لغة الأدب من شأن »[1] بل يغالي بعض هؤلاء فيذهبون إلى أبعد من هذا الزعم ، ويرون أن قواعد التصرف الإعرابي « لم يكن مراعاة في مستويات الخطاب ولا في لغة الكتابة ، وإنما خلقها النحاة خلقا قاصدين بذلك تزويد اللغة العربية بنظم شبيهة بنظم الإغريقية ، حتى يكمل شبهها — في نظرهم — وتسمو إلى مصاف اللغات الراقية »[2].

ويستند هؤلاء وأولئك ممن يذهبون إلى عدم أصالة الظاهرة في مستويات اللغة العربية أو في اللغة بأسرها — إلى عدد من الأدلة ، أهمها دليلان ،

دليل لغوي وهو أن جميع اللهجات العامية المتشعبة من العربية ، والتي تتكلم الآن في الحجاز ونجد واليمن ومصر والعراق والشام وبلاد المغرب هي مجردة من الإعراب ، فلو كان التصرف الإعرابي خاصة من خصائص اللغة أو ظاهرة من ظواهرها لبقي شيء يدل عليه في جميع اللهجات المعاصرة أو في بعضها.

ودليل عقلي يرتكز على أساس أن قواعد التصرف الإعرابي تبلغ من التشعب والدقة وصعوبة التطبيق ، وتتطلب من الانتباه وملاحظة عناصر الجملة وعلاقتها بعضها ببعض ، بحيث لا يعقل مراعاتها في محادثات عادية!

---

(١) انظر فقه اللغة لوافي ص ٢٠٣ نقلا عن رسالة الأستاذ كوهين ، الفاعلية في كتابه ... العام .

(٢) المرجع نفسه ص ٢٠٣

لأن لهجات الحديث تتوخى في العادة السهولة واليسر وتلجأ إلى أقرب الطرق للتعبير ، كما لا يعقل — في الوقت نفسه أن تنشأ كل هذه القواعد بما تتسم به من تشعب ، وما تتميز به من تعقيد ، وما تتطلبه من قدرة على الملاحظة الدقيقة لا يعقل أن تنشأ هذه القواعد من تلقاء نفسها ، ولا يمكن لعقليات ساذجة كعقليات العرب في عصورهم الأولى — أن تقوى على خلقها ، فهي تحمل آثار الصنعة الدقيقة المحكمة ، ويبدو عليها طابع من عملية الدرس النحوية التي ظهرت في العهود الإسلامية بالبصرة والكوفة وما إليهما[1]

وهذه الدعوى بشطريها غير صحيحة، وقد كفانا الدكتور علي عبد الواحد وافي مئونة الرد على هذا الزعم أو هذين الزعمين[2] ، اللذين ينبعان من التعصب ضد اللغة والرغبة الحاقدة في محو ما لها من خصائص ؛ لأنها آخر الأمر لغة القرآن ، ولأنها كما عاشت بالقرآن عاش بها القرآن ؛ تلك الرغبة التي تصل إلى حد الزعم بأن القرآن تلي أولا بلهجة محلية غير معربة ، ثم فصّح وأعرب من بعد[3] .

وإن كان ذلك غير صحيح عندنا ، لأنه — فوق ما ذكر الدكتور وافي — يتناقض والرواية الموضوعية تماما ، ولم يعرف من مأثوراتهم ، التي تثبت أن العربية قد التزمت بهذه الظاهرة منذ عصر مبكر جدا حتى اليوم

فالشعر الجاهلي — وهو أقدم النصوص اللغوية التي بين أيدينا — تحتل فيه علامات الإعراب مطردة كاملة السلطان ، وقصائده تدل دلالة واضحة على خضوع كامل لقواعد التصرف الإعرابي ، بحيث إذا اضطربت الحركة فيه اضطربت هذه القصائد قافية ، وتخلخلت — في الوقت نفسه — تراكيبها

---

(١) السابق
(٢) انظر كتابه : فقه اللغة ٢٠٦ — ٢٠٩
(٣) انظر : مصادر العرب ٣٩

وتناقضت معانيها ، وكذلك الأمر في مقطوعات هذا الشعر إذ تقوم الحركة الإعرابية فيه بدور أساسي في البناء الموسيقي وفي تحديد المعنى الدقيق جميعا ، ولنتأمل هذه القصائد والمقطوعات التي تنسب إلى شعراء جاهليين ليسوا من أصحاب المعلقات ، الذين قد يقال عنهم إنهم يمثلون أرقى مستويات اللغة في عصرهم ، وإنما هم شعراء مغمورون يقولون شعرهم في أغراض عادية أيضا ، ويمكن أن نجد كثيرا من هذه القصائد والمقطوعات فيما بقي بين أيدينا لهم من دواوين كما يمكن أن نلقاها في مجموعات الشعر ومختاراته ، وسنخرج من هذه الجولة بين الشعراء بنتيجة هامة ، وهي أنه بدون الالتزام بما تفرضه الحركة الإعرابية من قواعد في هذا الشعر ، بل بدونها في أحيان كثيرة ، تصبح متجاورة لا سبيل إلى اتصال معانيها لأنه لا سبيل إلى تحديد وظائفها

وسنكتفي بأن نقدم هنا هذه الأمثلة ، إشارة إلى هذه الحقيقة ودلالة عليها .

يقول المهلهل بن ربيعة في رثاء كليب [1] :

نُبِّئْتُ أنّ النارَ بعدك أُوقِدَتْ ... واستبَّ بعدك يا كُلَيْبُ المجلسُ

وتكلّموا في أمرِ كلِّ عظيمةٍ ... لو كنتَ شاهدَهم بها لم يَنْبِسوا

ومن المستحيل أن نفهم المقصود من هذين البيتين إذا أهملنا قواعد التصرف الإعرابي ، ولنتصور — مثلا — أن شخصا قرأ (يا كليب المجلس) بالجر بدلا من الرفع ، (ولم ينبسوا) بالكسر بدلا من الرفع أيضا فسيكون هناك اضطراب في القافية ، ولكن المعنى كان يختل إلى أشد غايات الاختلال ،

---

(1) انظر شرح ديوان حماسة للمرزوقي المجلد الثاني [illegible] ٦-٧٩ .

إذ يعد البيتان – بهذه الصورة – هجاء لكليب بدلا من رثائه، وإن لم نراع ما تفرضه قواعد التصرف الإعرابي كانت مقصودة عند المهلهل، الذي يقال إنه أول من أرق الشعر وهلهله[1]، وقصد قصائده، ونعد أبياته – لذلك – نموذجا لأقدم النصوص الشعرية والمعروفة جميعا.

وهذا عروة بن الورد يقول:[2]

لحى الله صعلوكا إذا جن ليله ... مصافي المشاش آلفا كل مجـــزر

يعد الغنـــى من نفسه كل ليلة ... أصاب قراها من صديق ميسر

ينام عشاء ثم يصبـــح ناعسا ... يحت الحصى عن جنبه المتعفر

ولله صعلــــوك صفيحة وجهه ... كضوء شهاب القابس المتنور[3]

ترى هل يمكن قراءة هذه الأبيات بغير التزام بقواعد التصرف الإعرابي من حركات؟ ربما أمكن ذلك ولكن ستنتج قراءة الأبيات حينئذ اختلالا في المعنى يصل إلى حدود التناقض مع ما أراده الشاعر بأبياته، ومن ثم فإن الالتزام بهذه الحركات جزء لا يتجزأ من البناء التركيبي لهذه الأبيات.

وهذه أبيات أيضا للأفوه الأودي، الذي يعد كذلك من أقدم شعراء العربية، حتى لقد قيل عنه إنه من معاصري المسيح عليه السلام[4]. وعلى الرغم من رفضنا هذا الزعم الذي تحمل على المبالغة في تصوير قدمه بالنسبة لهؤلاء المؤرخين، فإن أبياته تؤكد أن الالتزام بقواعد التصرف الإعرابي لم يكن

(1) انظر: الشعر والشعراء 99، خزانة الأدب 1 – 300، الموشح 74، شعراء النصرانية 1/ 160، طبقات فحول الشعراء 33.

(2) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، المجلد الأول 429 وما بعدها، الأغاني 3 – 73.

(3) هذه رواية الأغاني، وفي رواية المرزوقي بعض الاختلاف. انظر: الأغاني 3/ 73، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي 1 – 433.

(4) انظر: سمط اللآلي 365 و 844، وانظر في ترجمته أيضا: الشعر والشعراء 95، معاهد التنصيص 3 – 150، الزهر 1 – 164، 2 – 277.

ضرورة فنية للاحتفاظ بموسيقى القصيدة فحسب، بل ضرورة لتوثيق نقل المعنى أيضاً.

يقول:(1)

فينا معاشر لم يبنوا لقومهم	وإن بنى قومهم ما أفسدوا عادوا
لا يرشدون ولن يرعوا لمرشدهم	فالغي منهم معاً والجهل ميعاد
حان الرحيل إلى قوم وإن بعدوا	فيهم صلاح لمرتاد وإرشاد
فسوف أجعل بُعْدَ الأرض دونكم	وإن دنت رحم منكم وميلاد
إن النجاة إذا ما كنت ذا بصر	من أجّة الغيّ إبعاد فإبعاد

ويمكن أن نختم هذه المختارات ببيتين للحارث بن كعب بن عمرو المذحجي يقول فيهما (2):

أكلتُ شبابي فأفنيتُـــــه	وأبليتُ من بعد دهري دهورا
ثلاثة أهلين صـــــاحبتُهُم	فبادوا وأصبحتُ شيخاً كبيرا؟

وحروف المد الثلاثة في أكلتُ وأفنيته وأبليت يصور المعنى من شكوى معمر طال به الزمن إلى حد أن شعر فيه كل الصور الشعرية الزائفة التي تصور ضيق الشاعر بشيخوخته، إلى صور ممتدة تحمل على الاشمئزاز

وإذا قلنا إن الالتزام بالحركات التي ترسمها ظاهرة التصرف الإعرابي جزء لا يتجزأ من بنية التراكيب اللغوية الشعرية، ولو فقدت التراكيب هذا الالتزام لاضطربت معانيها ودلالاتها، وفقدت بذلك خصيصة هامة من خصائص التركيب اللغوي.

وإذا كانت ظاهرة التصرف الإعرابي أصيلة في النصوص الشعرية، لم يخترعها النحاة ولم يصطنعوها بعد ذلك بقرون

(1) انظر ديوان الأفوه الأودي ص ١٠ (ضمن مجموعة الطرائف الأدبية) وحماسة البحترية ص ٧٠، ٧١ وبين المصدرين اختلاف يسير في رواية الأبيات

(2) انظر أمالي السيد المرتضى ١/١٦٨

والأمر كذلك في النصوص النثرية أيضاً، على الرغم مما هو معلوم من أن النثر الجاهلي لم يحفظ أكثره، فقد قال عبد الصمد بن الفضل الرقاشي قولته المشهورة «ما تكلمت به العرب من جيد المنثور أكثر مما تكلمت به من جيد الموزون فلم يحفظ من المنثور عشره، ولا ضاع من الموزون عشره»[1]. وعلى الرغم من الشك فيما بقي بأيدينا من نصوصه أيضاً[2]. على الرغم من هاتين المشكلتين: الندرة والشك، فإن ما بين أيدينا من نصوص تثبت — بما لا يدع مجالاً للشك — أن الالتزام بما نعرضه ظاهرة التصرف الإعرابي من حركات لم يكن مقصوراً على الشعر وحده، بل تجاوزه إلى النصوص النثرية أيضاً.

ذلك أن القارئ لحديث جنافر الحميري مع رئيه شصار، كما ذكره صاحب الأمالي[3]، أو خطبة قس بن ساعدة الإيادي كما رواها الباقلاني وابن حجر[4]، أو الواقف على روايات ابن عبد ربه عن وفود العرب إلى كسرى[5]، أو توجيهات أكثم بن صيفي والحارث بن أبي شمر الغساني المكاتب[6]، يخرج بنتيجة واحدة هي أن النصوص النثرية التي تنسب إلى

---

(١) البيان والتبيين ١/٢٨٧.

(٢) يرفض بعض الباحثين — وعلى رأسهم كثرة من المستشرقين ومن تابعهم — وجود نثر جاهلي. ويعلل ذلك المستشرق الفرنسي مرسيه بأن العرب في الجاهلية كانوا يعيشون عيشة أولية والحياة الأولية لا توصف النثر الفني لأنه لغة العقل، وقد تسمح بالشعر لأنه لغة العاطفة والخيال، ويستدل على ذلك بأنه لو كانت هناك مؤلفات نثرية لدونت وحفظت ووصلت إلينا كلها أو بعضها، كما أن القرآن في نظره ليس خليقاً أن يسمى نثراً ... إذ هو في الأغلب مسجوع وموزون، وقد تابعه في ما ذهب إليه الدكتور طه حسين بتقسيم الكلام إلى نثر وشعر وقرآن، ويرفض هذا الاتجاه الدكتور زكي مبارك معتبراً القرآن نصاً نثرياً يمثل العصر الجاهلي، وهو ما نرجحه لأسباب كثيرة، ليس هنا مجال تفصيلها. انظر النثر الفني في القرن الرابع ١/٣٣ — ٤٣.

(٣) أمالي القالي ١/١٣٤ — ١٣٥.

(٤) انظر: إعجاز القرآن ٢٣٠ — ٢٣٦، الإصابة ٥/٢٨٥ — ٢٨٦.

(٥) انظر: العقد الفريد ٢/٩ وما بعدها.

(٦) المعمرين ١٤٤.

العصر الجاهلي تمتاز بإحرازها لظاهرة التصرف الإعرابي ، بالرغم من كل ما يمكن أن يقال في أصالة هذه النصوص ، وانتحالها ، ودعوى تبنيها إلى عصر صدر الإسلام ، ذلك أن هذه النصوص — وغيرها مما ينسب إلى العصر الجاهلي — مع دعوى انتحاله ، تدل دلالة أكيدة على صورة التراكيب اللغوية النثرية في العصر الجاهلي ؛ إذ هي على فرض وضعها بعد هذا العصر لا بد أن تلتزم سماته ، وتحتذي أنماطه ؛ لأن الواضع أو الواضعين لها كانوا يهدفون إلى نسبتها إليه ، ولم يكن أمامهم من سبيل إلا احتذاء النماذج اللغوية المنسوبة إليه بالفعل .

وثمة دليل آخر على التزام النصوص النثرية بما يعرضه التصرف الإعرابي من حركات في العصر الجاهلي ، وهذا الدليل يتمثل في القرآن ، ولا ينبغي أن نعجب إذا عددنا القرآن من الناحية اللغوية أثراً جاهلياً ، « فإنه صورة من صور العصر الجاهلي ؛ إذ جاء بلغته وتصوراته وتعبيره ، وهو — بالرغم مما أجمع عليه المسلمون من تفرده بصفات أدبية لم تكن معروفة في كلام العرب — يعطينا صورة النثر الجاهلي »[٣] وقد حافظ القرآن على الحركات المختلفة التي تنتج عن الالتزام بهذه الظاهرة ، وفيه نصوص كثيرة لا سبيل إلى فهمها إلا بالالتزام بهذه الحركات ، ومن ذلك مثلاً قول الله تعالى في سورة فاطر « إنما يخشى اللهَ من عباده العلماءُ » وفي سورة التوبة « أن اللهَ بريءٌ من المشركين ورسولُه » وفي سورة البقرة « وإذ ابتلى إبراهيمَ ربُّه » وفي سورة النساء « وإذا حضر القسمةَ أولو القربى » فمثل مواقع الكلمات في هذه الآيات لا يمكن أن يكون إلا في لغة لا يزال الإعراب فيها حيا صحيحا ، يضاف إلى ذلك شهادة القرآن نفسه مثل آية (١٠٣) من سورة النحل

(٣) النثر الفني في القرن الرابع ١ /٣٨ .

(وهذا لسان عربي مبين) وصريح من هذا أنه لم يقم عند محمد وعشيرته فرق هام بين لغة القرآن وبين لغة العرب» (1).

* * *

ظاهرة التصرف الإعرابي موجودة إذاً في العصر الجاهلي، في مستوى اللغة: شعراً ونثراً، فهل هي أيضاً ماثلة في مستوى اللهجات القبلية؟ تلك قضية بالغة الدقة والخطر، وحصورنا تقعد عما تصيب به الدرس من عسر والباحث من مشقة؛ ومرد ذلك العسر إلى أنها إذا كانت موجودة في اللهجات القبلية في العصر الجاهلي فإن مرد حظنا المعرفة في مجال النثر كبعض النصوص الصوتية واللهجية، بعد أن فقدنا في التعرف إليها خصائص التصرف التي تفرضها هذه الظاهرة، وسبب تلك المشقة أنه ليس بين أيدينا نصوص صريحة النسب إلى اللهجات القبلية الجاهلية حتى يمكن الاعتماد عليها في تصور مدى أخذها بهذه الظاهرة أو عدم خضوعها لسلطانها، كما أن الدراسات التي قدمها علماء اللغة في هذا المجال لا تغني كثيراً عن الحقيقة؛ إذ اقتصرت الظواهر اللهجية في تصورهم في مجال الأصوات والصيغ، دون أن يتبينوا ما لها في التركيب من أثر، ولذلك كانت إشاراتهم إلى الظواهر اللهجية كثيراً في القراءات والأصوات والصيغ الصرفية، وقليلاً جداً يبلغ حد الندرة في النحو.

ومن ذلك في مجال الأصوات عنعنة تميم، وعجعجة قيس، وكشكشة أسد وكسكسة ربيعة، وتسهيل الهمز عند قريش وكسر أول المضارع عند أسد وقيس، وكسر أول بعض الصيغ فيهما (2).

---

(1) العربية ٤.

(2) ثمة خلاف بين تفسير ابن جني لهذه الظواهر الصوتية وتفسير ابن فارس لها، مع اعتمادهما على أقوال اللغويين والمؤرخين من اتصاف اللهجات بهذه الظواهر خاصة، وهو اختلاف يصل إلى درجة التناقض في تفسير الظاهرة الواحدة أحياناً، وقد أثرنا الاختلاف في علماء العصور التالية. انظر: سر صناعة الإعراب ١/ ٢٣٤ — ٢٣٥، الخصائص ٢/ ١١ — ١٢، الصاحبي ٢٣ — ٢٤ وأيضاً: العقد الفريد ٢/ ٤٧٧، المزهر ١/ ٢٢١، خزانة الأدب ٤/ ٥٩٥، فقه اللغة للثعالبي ٧٣

ومن ذلك في مجال الصيغ الاختلاف في التقديم والتأخير نحو صاعقة وصاقعة، والاختلاف في الحذف والإثبات نحو: استحييت واستحيت [1] والاختلاف في التصريف نحو: هَلَكَ يَهْلِكُ وهَلَكَ يَهْلَكُ، وفي قراءة الحسن: والنهلكة والتهلكة والأولى قراءة الخليل بن أحمد [2]. وقد قدم الصاغاني في كتابه (ما تفرد به بعض أئمة اللغة) [3] نماذج كثيرة للاختلاف بين اللهجات في الصيغ، وتدل أمثلته على أن الاختلاف بين اللهجات يشمل علامات التأنيث والإعلال وإبدال بعض الحروف من بعض وإدغام بعضها في بعض والاضطراب في ترتيبها، كما تشمل أيضاً التصريف وصيغ الإشارة [4].

وفي مجال التركيب لا يكاد يعثر على دراسة واحدة للنحاة تتناول بالتحديد ما كان بين اللهجات من فوارق تركيبية، وإن كان بعض النحاة واللغويين في دراساتهم التقعيدية قد أشاروا إلى بعض هذه الفوارق، ومن ذلك ما أشار إليه ابن فارس من الاختلاف في الإعراب نحو: ما زيد قائماً وما زيد قائم، وإن هذين وإن هذان، وهي بالألف لغة بني الحارث بن كعب، والاختلاف بينها في التذكير والتأنيث نحو: هذه البقر وهذا البقر، وهذه النخيل وهذا النخيل [5]. وهذه الإشارات وإن كانت قليلة كافية للدلالة على وجود فوارق

---

(1) الصاحبي ٢٩

(2) المصدر السابق وانظر: أيضاً ما تفرد به بعض أئمة اللغة (مخطوط) ورقة ٣ ب

(3) توجد نسخة خطية من الكتاب في دار الكتب المصرية تحت رقم ٤١٨ لغة، ويقسم مؤلفه أقسامه أربعة:
القسم الأول: فيما يجري من الشواذ بين القراءات وقد عزا فيه كل قراءة لمن قرأ بها من القراء والصحابة.
والقسم الثاني: فيما تفرد به أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب النحوي.
والقسم الثالث: فيما انفرد به أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني.
والقسم الرابع: من سائر كتب اللغة وشروح شواهد الأشعار.

(4) انظر: ما تفرد به بعض أئمة اللغة ورقة ٨ أ، ب، ٩ أ، ب، ١٠ أ، ب، ١٤ أ، ٥٢ أ، ب

(5) انظر: الصاحبي ٣٠.

تركيبية بين اللهجات، ثم بين اللهجات واللغة، وخاصة في ظاهرة التطابق بين الصيغ، فهل كان بين اللهجات خلاف أيضاً في مدى التزام تراكيبها قوانين التصرف الإعرابي؟

يبدو من كتب النحو من إشارات أن اللهجات أيضاً قد خضعت لظاهرة التصرف الإعرابي، وإن كان خضوعها مغايراً – إلى حد ما – عن النمط الذي خضعت له اللغة الفصحى، ومن هذه الإشارات النحوية ما يشير إلى أن تأثير الصيغ المحصورة وعلاقاتها لا تخضع لنفس النظام الذي تخضع له في الفصحى، فـ (متى) و (لعل) تجران ما بعدهما، الأولى في لهجة هذيل، والثانية في لهجة عقيل [1]، فهما حرفا جر في هاتين اللهجتين على حين لا يعملان الجر في اللغة الفصيحة، و (إنْ) النافية تعمل عمل ليس في لهجة أهل العالية بينما لا تعمل في الفصحى، و (إلا) تعمل في المستثنى النصب في لهجة الحجازيين كما ذكر سيبويه [2]، وهي في الفصحى لا تعمل، ومن جوز عملها جوزه مراعاة للهجة أهل الحجاز، و (أنْ) المصدرية تجزم المضارع في لهجة بني صباح من ضبة [3]، وهي في الفصحى تنصب، و (لم) تنصب المضارع في لهجة حكاها اللحياني [4]، وهي تجزمه في اللغة الفصحى.

هذه الإشارات المبثوثة في كتب النحو تشير إلى التزام خاص بظاهرة التصرف الإعرابي في مستوى اللهجات أيضاً، ويؤيد هذه الإشارات ما عرف عن النحاة واللغويين العرب من أنهم ظلوا حتى القرن الرابع الهجري يخرجون إلى عرب البادية ليدرسوا لغتهم، كما كانوا يحتجون حتى منتصف القرن الثاني الهجري بكلام من في حواضر من العرب، ومن يفد عليها من البداة،

(1) انظر الوصف والتفسير في النحو العربي ٥٦، ٣٠٦
(2) الوصف والتفسير في النحو العربي ٦٩، ٣٠٧ ومصادره
(3) السابق ٧٤ ومصادره
(4) السابق ٧٤ ومصادره

ومن ذلك ما ذكر عن الخليل بن أحمد من أنه قد أخذ علمه باللغة من بوادي الحجاز ونجد وتهامة ، وأن الكسائي قد أنفق بعد أن خرج كذلك إلى البادية خمس عشرة قنينة في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ [1] ، وما يروى عن الأصمعي اللغوي ويونس بن حبيب النحوي من أخبارهما وغيرهما عن رحلات أخذاها من البادية [2] ، ثم ما تحكيه كتب التراجم من وجود طائفة من الأعراب استشهد بهم أبو عمرو بن العلاء في موقفه مع عيسى بن عمر [3] ، واحتكم إليهم الكسائي في مناظرته مع سيبويه ، ومنهم أبو فقعس وأبو زياد وأبو الجراح وأبو ثروان [4] ، والمنتجع التميمي وأبو المهدي الصحاري [5] ، وأبو سوار الغنوي وأبو خيرة العدوي وأبو البيداء الرياحي وأبو مرار العجلي وأبو ثوابة الأسدي ، وأبو مسحل وأبو صهصم [6] وغيرهم كثير .

وأخذ العلماء الوافدين على البادية عمن كان يصادفهم من أعراب القبائل حجة على أن هؤلاء العلماء قد أخذوا عن لهجات تلك القبائل ، كما أن هؤلاء الأعراب الذين كانوا يفدون على الحواضر ويقيمون فيها على فصاحتهم القبلية حجة ثانية على خضوع هذه اللهجات لقواعد التصريف الإعرابي وإن كان خضوعا مغايرا للنظام التي تتبعه الفصحى . يدعم هذا كله ما يفهم من قول الجاحظ : « ومتى سمعت بنادرة من كلام الأعراب فإياك وأن تحكيها إلا مع إعرابها ومخارج ألفاظها ، فإنك إن غيرتها بأن تلحن في إعرابها وأخرجتها مخرج كلام المولدين والبلديين خرجت من تلك الحكاية وعليك فضل كبير ، وكذلك إذا سمعت

---

(1) انظر : إنباه الرواة ٢/٢٥٨ ، وتاريخ بغداد ١١/٤٠٨
(2) انظر : ما تفرد به بعض أئمة اللغة ورقة ٨ أ ، ورقة ١٤ أ
(3) انظر المزهر ٢/٢٧٧ ، ٢٧٩ ، ومجالس العلماء ٩ - ١٠ ، والأشباه والنظائر ٣/٢٠ - ٢٥
(4) الإنصاف ٢/٧٠٣ ، وأمالي ابن الشجري ١/٢٢٩
(5) كتاب التصويت والصوت ٣٨ ، ٣٩ ، والمزهر ٢/٢٧٧
(6) الفهرست ٦٦ وما بعدها

يقدره من نوادر العوام وملحه من ملح الحشوة والطغام فإياك وأن تستعمل فيها الإعراب أو أن تتخير لها لفظا حسنا أو أن تجعل لها من فيك مخرجا سريا (١).

هذا كله يؤكد أن للتصرف الإعرابي سلطانا ممتدا على اللهجات في العصر العباسي ، فهل يصح أن نطلق هذا الحكم أيضا على لهجات العصر الجاهلي ؟

نحن نميل إلى تأكيد ما تلمح إليه الإشارات السابقة من أن ظاهرة التصرف الإعرابي كانت موجودة أيضا في اللهجات العربية في العصر الجاهلي ، ما دامت ملامح الظاهرة موجودة في ما ينسب إلى العصر العباسي وما قبله من آثار لغوية ولهجية ؛ إذ من الحقائق التي انتهى إليها البحث اللغوي في مجال كشفه عن قوانين التطور اللغوي في مجالاته المختلفة : أصواتا وصيغا وتراكيب ما يعرف باسم قانون الميل إلى السهولة ، وإذا نظرنا إلى هذا القانون تصورنا ضرورة وجود هذه الظاهرة في لهجات العصر الجاهلي ؛ لأننا — أولا — نلحظ وجودها في العصور الإسلامية ، ويستحيل أن تنشأ الاتجاهات إلى التخصيص باستخدام الحركات في أواخر الكلمات كجزء من التعبير بعد أن كانت لا تلجأ إليها ، فما دامت قد استخدمت الحركات في العصور الإسلامية فلا بد من الاعتراف بأن استخدامها ما ليس إلا امتدادا للعصور المعرقة السابقة . ويؤيد ذلك — ثانيا — ما نراه من تطور الظاهرة في اللهجات العربية المعاصرة ، إذ تم بعدها عنها مئات السنين ، وقد فقدت اللهجات المعاصرة إلى حد بعيد (٢) كل أثر للتعبير بأواخر الكلمات طبقا لما يفرضه التصرف الإعرابي من قواعد ، حتى إن أية محاولة لالتزام التعبير في حركات الكلمات صارت مجالا للتندر ومبعث سخرية منذ قرون طوال (٣) . وهذه الحقائق الموضوعية كلها تحمل على اعتبار العصر

---

(١) البيان والتبيين ١/١٤٦

(٢) انظر : صبح الأعشى ١ / ١٧٣ ومقدمة ابن خلدون ٥٥٥ و ٥٥٨ ، حضارة العرب ٤٣٩

(٣) صبح الأعشى ١ / ١٧٠ وما بعدها

العباسي — من الناحية الصوتية — يمثل مرحلة انتقال بين سمات الظاهرة المطلق على العصر الجاهلي — لغة ولهجات — وبين التطور المتكامل من عهد العثمانيين في لهجات العصور المتأخرة والمعاصرة .

* * *

ومن الطبيعي ما دامت الظاهرة قديمة جداً في اللغة العربية أن يكون النطق فيها متطوراً قديماً ميتاً ، وممتداً يوغل في القدم إلى درجة يصعب — إن لم يستحل — إدراك أوليته ؛ وأدلتنا على هذا أمور :

أولها : أن اللغة ظاهرة اجتماعية ذات مستوى ثقافي ، ومعنى كونها ظاهرة اجتماعية أنها أداة اتصال بين أفراد المجتمع ، ومعنى كونها ذات مستوى ثقافي أنها ليست أداة مادية للاتصال الاجتماعي ، وإنما هي أداة اتصال تتطلب قدراً مزدوجاً من الثقافة ، يضم خبرة بالمجتمع إلى العلم المشروع باللغة ذاتها . واللغة بهذا تختلف عن اللهجة ، إذ اللهجة الخاصة أو المحلية يمكن أن تعد — دون كبير تجوز — وسيلة اتصال اجتماعي صرف ، واللهجات لا تتطلب إلا مجرد الاتصال المباشر بالمجتمع الناطق بها ، أي أنها ذات مستوى اجتماعي تحصيلاً وأداءً ، والاتصال الاجتماعي وحده دون إضافات ثقافية أخرى هو الذي يقدم لأفراد هذا المجتمع مكونات اللهجة ، ومن ثم يمكن أن توصف اللهجة بأنها سليقة عند أبنائها ، أما اللغة فتختلف عن اللهجة في هذا كله ، إذ هي تتطلب قدراً من الثقافة غير ما تقدمه العلاقات الاجتماعية من خبرة ، وتحتاج إلى اتصال باللغة ذاتها من خلال تراثها الفني — ومن ثم يفتقر الناطق بها — الذي يمكن وصفه بأنه متكلف لها إلى حين — يفتقر إلى مران طويل حتى يستطيع أن يحصل لغته عقلياً واجتماعياً ، وأن يؤديها أيضاً مستخدماً خصائصها في الأصوات والمفردات والصيغ والتراكيب جميعاً ، ولكنه لا يؤديها في كل مجال وإنما في الموقف اللغوي الذي تتطلبه ، وهو الموقف الذي يحس فيه بأن خصائصه اللهجية ستعوق

بينه وبين غايته من التعبير ، بأن كان فناناً يبغي نشر إنتاجه الفني اللغوي ، أو قائماً بين جمع من الناس يضم أفراداً متعددي اللهجات بحيث لو لجأ إلى لهجته قد لا يفهم بين غير أبنائها ، ولو حمل نفسه على استخدام لهجة أخرى من بيئته من بعض إلى غيرها ، فضلاً عن كونه قد لا يحسنها (1)

ومعنى هذا أن اللغة الفصحى لم تكن سليقة عند الجاهليين جميعاً ، وإنما كانوا يتفاوتون في الاتصال بها والأخذ منها ، فمنهم من لم يتصل بها مكتفياً بإطار لهجته القبلية ، ومنهم من اتصل بها اتصالاً ضعيفاً ، فهو يستطيع أن يفهمها ولكنه يعجز حين يريد أن يعبر بها ، ومنهم من أجادها بعد طول مران ، حتى تكاد تكون بالنسبة له سليقة لا يحتاج في التعبير إلى جهد ، ولكنه — مع ذلك — لا يستخدمها بالضرورة إلا في المواقف اللغوية التي تتطلبها فإذا لم يضطره الموقف اللغوي إلى استخدامها عاد إلى لهجته أو غلبت عليه لهجته ، تجري على لسانه للتعبير بها ، وهل يتصور — مثلاً — أن امرأة جاهلية كانت ترقص ابنها على إيقاع رجز راقص تفكر في الالتزام بما تفرضه الفصحى من صيغ وأساليب ، وما يسودها من ظواهر وخصائص؟!

وليس هذا التصور كله وهماً يقوم على غير أساس ، ففي الحقائق التاريخية ما يدعمه ويؤيده ، ومن ذلك ما ينسب إلى النبي صلوات الله عليه من أنه كان يستخدم لهجة قريش حين كان يحاور أصحابه وصحابته منهم ، ثم استخدامه أيضاً لبعض لهجات من وفد إليه من مثل همدان وكلب وثقيف ومذحج وخثعم وقضاعة ونمر وأسد وغيرها (2) .

وهذا كله يشير إلى ما نعده دليلاً على وقوع اللحن منذ عصر مبكر ، إذ

(1) انظر : قضايا لغوية ص ٣٣ ومحاضرات في علم اللغة ص ١٩ .

(2) انظر : العقد الفريد ٢ / ٢٩ وما بعدها ، والنهاية في غريب الحديث والأثر ١ / ٢ ، عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير ٢ / ٢٣٢ – ٢٥٨ .

أن من الطبيعي ما دامت اللغة عندهم سليقة عند الجاهليين جميعاً أن يخطئ فيها بعضهم من يخطئ ممن لا يحسب ، وأن يخطئ فيها بعضهم أيضاً من يحسب من الأمراء والخطباء وغيرهم ، حتى يكون الوقت اللغوي الذي تحدث فيه لا يفرض عليه الالتزام بخصائصها والحفاظ على مقوماتها ، ومن ثم فهو لا يبالي منه ببعض ظواهرها

ثانيهما : أن اللغة ما دامت ليست سليقة بالمعنى الذي تصوره علماء اللغة القدامى من نظرية اللغة [1] ، فإنها تحتاج إلى استعداد ومران وخبرة ، وهي تتطلب ذلك من أبنائها الذين يريدون التمكن منها والإجادة لها ، وتحتاجه أيضاً من الأجانب الذين يحاولونها ، بل إن المران الذي يحتاجه الأجنبي عن اللغة أضعاف المران الذي يتطلبه ابنها ؛ إذ المجتمع يستطيع أن يقدم لابنه فرصاً كبيرة لتحصيل اللغة ، أولها ما يجده بينها وبين اللهجة من اتصال قريب أو بعيد ، وثانيها وجود التعامل اللغوي الكثيرة التي ييسرها له ، وأساليب التشجيع والإثابة التي يمنحها فيه ، أما الأجنبي فيفتقر إلى كل ذلك ، ولذلك تكون حاجته إلى الاتصال المباشر باللغة وبالمجتمع الذي يتحدث بها أكثر ، والجهد الذي يبذله فيها أقوى .

وإذاً فإن وجود أجنبي في مجتمع ما دليل على خطأ اللغوي في هذا المجتمع ، ولقد كان في المجتمع الجاهلي أجانب يعيشون فيه ، ويحاولون لغته ، ولم يكن وجود هؤلاء الأجانب مقصوراً على مناطق الاحتكاك بين العرب وغيرهم من الشعوب المجاورة في أطراف شبه الجزيرة كما يشيع بين الدارسين ، وإنما بلغ ذلك قلب الجزيرة نفسها ؛ إذ وجدت بيوت تجارية أجنبية في أماكن متفرقة منها ، وحل الأجانب في مكة ، لتسهيل عملية التبادل التجاري بين الصين والهند

(١) انظر : الخصائص ١ : ٣٥٧ ، ٢ : ٢٥

وغيرها من بلاد الشرق الأقصى من جهة وبين دولتي الفرس والروم والمناطق الخاضعة لها من جهة أخرى ، هذا التبادل الذي اتخذ طريقه — بعد صراع طويل — من اليمن إلى الشام ، مارًّا بالجزيرة العربية من أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال(١) ، وقد كانت هذه الوكالات التجارية الأجنبية منتشرة في مكة ، أي في قلب الجزيرة العربية الذي يتصل اتصالاً مباشراً بكل أرجائها ، ومن ثم فإن الاحتكاك بين الأجانب المقيمين بها والعرب الوافدين إليها من قبائل شتى أمر مؤكد ، تفرضه ظروف العمل والمعيشة معاً .

وقد كان هؤلاء الأجانب ينتمون إلى أجناس شتى ، فهناك منهم الفرس والروم والنبط ، ثم هناك الأحباش الذين اتصلوا بالجزيرة اتصالاً أقوى بعد احتلالهم اليمن ، ثم تركوا فيه جاليات كبيرة كان لها أثرها القوي المباشر ، ومعه طريق ثالث للاتصال بين الأحباش والعرب عن طريق الفتح والجاليات وهو التسري الذي أثمر كثيراً من (غربان العرب) وعلى رأسهم شاعر الجاهلية الفحل عنترة العبسي(٢)

ومن الحقائق التاريخية أن النبي صلوات الله عليه حين بُعث وجد في مكة كثيراً من هؤلاء الأجانب ، ومنهم من تابعه كسلمان الفارسي وصهيب الرومي(٣) وبلال الحبشي ، ولم تكن هؤلاء الصحابة الكبار هم الأجانب الوحيدون بمكة ، وإن لم يكونوا وحدهم الموجودين شبه بجزيرة

---

(١) انظر : الدولة الإسلامية وإمبراطورية الروم ٣ — ١٠ ، الإسلام والحضارة العربية ١/١٢١ — ١٢٣ ، تاريخ العرب قبل الإسلام ٤ / ١٨٧ — ١٨٨

(٢) انظر : العربية ١٢

(٣) صهيب بن سنان وإن كان عربي الأصل إلا أن الروم سبوه صغيراً فنشأ فيهم ، ولذلك كان يرتضخ في كلامه لكنة رومية

انظر : البيان والتبيين ١/٧٣ ، الأغاني ٢٠/٢٩ ، الإصابة ٣/١٩٥ ، العقد الفريد ٢/٤٧٧ ، العربية ١٣ ، ١٥ .

ومن المؤكد أن يتيح وجود هؤلاء الأجانب والاحتكاك بهم ضروبا من الخطأ اللغوي في الأصوات والصيغ والتراكيب ، وليس بين أيدينا أمثلة كثيرة لهذه الأنواع من الخطأ ، ولكن الأمثلة التي رويت [illegible] وإن كانت كافية في الدلالة على مدى ما أصاب الخصائص اللغوية من اضطراب على ألسنة هؤلاء الأعاجم ، ولعل النوادر التي ذكرها الجاحظ في كتابيه : الحيوان ، والبيان والتبيين ، وابن قتيبة في كتابيه : المعارف ، وعيون الأخبار ، ثم حكى بعضها ابن عبد ربه في العقد الفريد والقلقشندي في صبح الأعشى وغير هؤلاء ، تشير إلى هذا الاضطراب في الاستخدام اللغوي وتدل عليه (1).

وثالث الأدلة التي تثبت وقوع الخطأ في عبارة الانحراف اللغوي في العصر الأموي لا يقوم على النصوص المجردة [illegible] ولا [illegible] على [illegible] تأثير الاحتكاك الأجنبي بالبيئة العربية في الكلام العربي [illegible] في اللغة الفصحى بصورة خاصة ، وإنما يعتمد هذا الدليل على حقائق تاريخية مروية ، وضعت في غير موضعها وفسرت على غير حقيقتها ، ونعني بها ما يسمى بظاهرة الإقواء في الشعر .

والإقواء [illegible] عبارة عن الاختلاف في حركات إعراب القوافي (2) أي اختلاف [illegible] حركة حرف الروي [illegible] القافية المطلقة ، كقول امرئ القيس [illegible]

(1) انظر الأغاني ٢ / ٣ ، الحيوان ٧ / ٢٣٤ ، البيان والتبيين ١ / ٧١-٧٢ ، ٢ / ٢٣٣ ، ٢٠٩ وما بعدها ، العقد الفريد ٣ / ٤٧٨ وما بعدها ، المعارف ١١٨ ، ١٥١ ، عيون الأخبار ٢ / ١٥٨ وما بعدها ، العقد الفريد ٣ / ٤١٨ وما بعدها ، صبح الأعشى ١ / ١٦٨ — ١٧٤ ، نهاية الأرب ٣ / ٣١٤ وما بعدها

(2) العمدة ١ / ١٦٥

ألا عم صباحاً أيها الطلل البالي وهل يعمن من كان في العصر الخالي

بكسر اللام في الخالي ، فإن اختلف ذلك فهو عيب ، وهو الإقواء ، وهو رفع بيت وجر آخر»(1) .

فهل هذا صحيح ؟ وهل يمكن أن يخطئ شاعر مثل هذا الخطأ البين في روي قصيدته ؟ أم أن ذلك مجرد فرض لم يقع في الشعر العربي ؟ يذكر أبو عبيدة أن هذا الخطأ قد وقع فعلاً ، فقد «كان فحلان من الشعراء يقويان ، النابغة وبشر بن أبي خازم ، فأما النابغة فدخل يثرب فهابوه أن يقولوا له لحنت وأكفأت ، فدعوا قينة وأمروها أن تغني في شعره ففعلت ، فلما سمع الغناء «وعيرَ مزوَّدِ» و«الغرابُ الأسودُ» وبان له ذلك في اللحن فطن لموضع الخطأ فلم يعد ، وأما بشر بن أبي خازم فقال له أخوه سوادة : إنك تقوي ، قال : وما ذاك ؟ قال قولك «ألم تر أن الأحلام إذ صحوت يوم» ، ثم قلت بعده «إلى البلد الشآم» ، ففطن فلم يعد»(2) .

وثمة نماذج كثيرة للإقواء ، من بينها ما أشار إليه أبو عبيدة من إقواء النابغة في قوله(3) .

(1) الموشح ١٨ وقد ذكر البيت (وهل يعمن) ، وصححه كذلك ، انظر : شعراء النصرانية ٦/٢٥٨ ، وديوانه ط السندوبي ١٣٨ ، ط بيروت ١٣٩ .

(2) شعراء النصرانية ٢/٤٦٢ .

(3) البيتان من قصيدة النابغة الذبياني التي مطلعها

أمن آل مية رائح أو مغتد عجلان ذا زاد وغير مزود

وهما في شعراء النصرانية بتغيير طفيف .

انظر : الموشح ١٨ ، شعراء النصرانية ٢/٦٤١ — ٦٤٢ ، ديوان النابغة ص ٣٧ مع تغيير طفيف عن المصادر المذكورة .

زعم البوارح أن رحلتنا غداً ... وبذاك خبّرنا الغراب الأسودُ
لا مرحباً بغدٍ ولا أهلاً به ... إن كان تفريق الأحبة في غدِ

كما يذكر أن دريد بن الصمة قد أقوى أيضاً حين قال[1]:

نظرت إليه والرماح تنوشه ... كوقع الصياصي في النسيج الممدّدِ
ثم قال: فأرهبت عنه القوم حتى تبددوا ... وحتى علاني حالكُ اللون أسودُ

وأن حسان بن ثابت قد أقوى أيضاً في قوله[2]:

لا بأس بالقوم من طول ومن عظم ... جسم البغال وأحلام العصافيرِ
ثم قال: كأنهم قصب جوف أسافله ... مثقّب نفخت فيه الأعاصيرُ

وإذا كانت ظاهرة الإقواء موجودة في الشعر الجاهلي، ووقع فيها شعراء كبار، فهل هي كما عدّها العروضيون والنقاد عيباً في البناء الشعري للقصيدة بحيث تعد دليلاً على نقص مقدرة الشاعر الموسيقية؟ أم يمكن أن تفسر تفسيراً مغايراً أقرب إلى [illegible] من حرص الشعراء على سلامة موسيقية [illegible] في سبيل ذلك بعض القواعد العروضية الأخرى [illegible].

نحن نرى أن تفسير الإقواء على أنه خطأ في موسيقى القصيدة وهم وقع

(1) البيتان من داليته التي مطلعها:

أرثّ جديدُ الحبل من أم معبد ... بعاقبة أم أخلفت كل موعد

وفيهما روايات أخرى، على النصب في ... انظر الموشح ٩٨، شعراء النصرانية ٢/٧٥٦ — ٧٥٧

(2) انظر الموشح ٩٩، والعمدة ١/٢٠٧، وديوان حسان ١٢٢، ١٢٣

فيه اللغويون وانزلق إليه النقاد والمؤرخون ؛ لأنهم تصوروا أن الشاعر ينشئ قصيدته على نحو ما يقرءون هم هذه القصيدة ، متبعين ما تفرضه القواعد من الالتزام بحركة معينة لا يعدلون عنها ، وتوهموا أنه في سبيل هذا الالتزام مما تفرضه القواعد اللغوية يضحى الشاعر بإحكام التدرج الموسيقى للقصيدة ، وهذا كله خطأ ؛ إذ يتنافى مع ما يعرف من حرص الشعراء على الموسيقى حرصاً يدفعهم إلى ارتكاب مختلف ضروب التجوز اللغوى ، من تقديم ما يجب تأخيره ، وتأخير ما يجب تقديمه ، وحذف ما يجب ذكره ، وذكر ما ينبغى حذفه[1] ، وهم يفعلون ذلك للمحافظة على البناء الموسيقى لقصائدهم ، وإذا كان الشاعر يفعل ذلك للمحافظة على وزن قصيدته أيكون من المعقول أن يخطئ بعد ذلك فى موسيقى قافيته وهى أخص حركات القصيدة الموسيقية ؟ وهى النغم الأخير الذى يتردد فى الأذن مع تتابع كل بيت من القصيدة أن يحدث ذلك ، بل من الغريب أن يلتزم الشاعر ما تفرضه القوالب اللغوية من التزام حركات محددة تدفع من أجلها الخلل موسيقاه ، ويصير من المؤكد — بعد ذلك — أن يحدث العكس ، لأنه هو المنطقى الذى يتلاءم مع الطبيعة النفسية للشاعر من ناحية ، والخصائص الفنية للقصيدة العربية من ناحية أخرى . ومن ثم ينطق الشاعر بأبيات قصيدته مراعياً فيها اتفاق حركة الروى ، وإن خالف بذلك ما تدعو إليه القوالب اللغوية من حركات .

لذلك كله من المؤكد عندى أنه لا النابغة ولا غيره من الشعراء الذين اتهموا بالإقواء كانوا يغيرون حركة القصيدة من الكسر إلى الضم أو من

(1) انظر : الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ، للآلوسى ٦ — ٣٦ ، والصاحبى ٢٣٧ — ٢٨٠ ، والموشح ٢٨٦ ، ٣٢٤ ، وموارد البصائر لفرائد الضرائر (مخطوط) ورقة ٤٤٠ — ٥٥٤ .

الضم إلى الكسر، وإنما كانوا يقرءون أبياتهم بها مكسورة وإما مضمومة كما تطلب الروي، ويدل لهذا الذي تصوره ما يذكر عن الفرزدق في جرائه مع النحاة، وعلى رأسهم عنبسة بن معدان الفيل وعبد الله بن أبي إسحاق، فقد أنشد الفرزدق في مدح يزيد بن عبد الملك[١]:

مستقبلين شمال الشام تضربنا ... بحاصب كنديف القطن منثور

على عمائمنا تلقى وأرحلنا ... على زواحف تزجى مخها رير

فقرأ الأبيات بالجر، فلما وصل إلى البيت الثاني قال له ابن أبي إسحاق أسأت، إنما هي رِيرُ، وكذلك قياس النحو في هذا الموضع. فلو أن الفرزدق لم يكن موجودا لنطقها ابن أبي إسحاق بالرفع، ولجعل النحاة والرواة هذين البيتين من نماذج الإقواء بالمعنى الذي فهموه منه، وهو الخطأ في حركة الروي، مع أن الفرزدق رفض أن يغير هذا الروي، وتعلق للبيت بالجر كبقية أبيات القصيدة، ولم يبال — إلى حد ما — بحجة النحاة عليه ما دامت موسيقاه لا تشوبها شائبة.

وثمة موقف ثان للفرزدق أيضا يؤكد هذا الحرص من الشاعر على الموسيقى وإن ضحى من أجل ذلك بسلامة التركيب النحوي، وهو قوله في قصيدته التي مطلعها[٢]:

عزفت بأعشاش وما كدت تعزف ... وأنكرت من حدراء ما كنت تعرف

وعض زمان يا ابن مروان لم يدع ... من المال إلا مسحتا أو مجلف

قرأ هذا البيت مرفوعا يتسق مع حركة الروي في القصيدة كلها، وحين

---

(١) الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء ٩٩.

(٢) الموشح ١٠٢، وانظر التنبيهات على أغاليط الرواة ٢٠٨ – ٢٠٩.

اعترض عليه ابن أبي إسحاق بأن القاعدة النحوية تأبى رفع مجلف هنا، وسأله مستنكرًا: على أي شيء رفعت مجلفًا؟! أجابه الفرزدق: على ما يسوءك وينوءك، علينا أن نقول، وعليكم أن تتأولوا.

فالفرزدق في هذين الموقفين يكشف عن حقيقة هامة تعبر عن ذلك التصميم المدعم للإقواء، حين يرفض أن ينشد قصائده طبقًا لما يفرضه النحويون من قواعد، ويضحي بالسلامة النحوية من أجل الحركة الموسيقية، ولا يستجيب لما يريده النحاة من إيثار سلامة التركيب على اتساق الموسيقى. وهذا كله يلقي الضوء على موقف الشاعر الجاهلي الذي كان يقع في المشكلة نفسها، وهي الاختيار بين أحد أمرين: فإما أن يضحي بصحة التركيب أو يضحي بصحته في سبيل الاتساق الموسيقي لعمله الشعري، وإما أن يضحي بهذا الاتساق الموسيقي من أجل السلامة النحوية، ونلاحظ أن الفرزدق لم يتردد لحظة في الاختيار، فقد ضحى بالصحة النحوية مؤثرًا الإيقاع الموسيقي، ونكتشف بذلك أن الشاعر يمكن أن يضحي بكل شيء في سبيل السلامة الموسيقية لعمله الشعري، وأن الخطأ الذي ينسبه الرواة والنقاد إلى شعراء الجاهلية الذين وصموا أنهم وقعوا في الإقواء إنما هو على العكس خطأ من الرواة والنقاد في فهم الظاهرة، إذ يتصورون أن إنشاد القصائد كان يتم مراعى فيه كل ما يفرضه التصرف الإعرابي من حركات محددة، وهو خطأ بالغ لأن إنشاد الشعر أحيانًا كان يتم — كما تدل حادثتا الفرزدق — مراعى فيه ما يفرضه الروي نفسه من حركات. ومن ثم فإن الخطأ حينئذ لم يكن خطأ في حركة الروي، وإنما كان خطأ في التصرف الإعرابي.

وإذا كانت ظاهرة الإقواء التي قرر الرواة وجودها في العصر الجاهلي — دليل لا يقبل الشك على أن خطأ في ظاهرة التصرف الإعرابي قد وقع في العصر الجاهلي، ومن شعراء كبار فيه، أليس ذلك دليلًا آخر على أن من يتمكن

ووقوع أنواع مختلفة من الأخطاء اللغوية من المستويات الأخرى التي لم تصل في التمكن من اللغة إلى درجة شعرائنا الفحول هؤلاء ؟

* * *

وتؤكد هذه الأدلة كلها ما تذكره كتب التاريخ والأدب والثقافة العامة من وقوع أخطاء تركيبية بعد الإسلام، منذ عهد النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته، وخاصة في ظاهرة التصرف في الإعراب. وأول ما يلفت النظر في هذه المرحلة التاريخية وجود اصطلاح محدد يستخدم للدلالة على الخطأ اللغوي، وهو كلمة (اللحن) فالنبي يقول «أنا من قريش ونشأت في بني سعد، فأنى لي اللحن»[1] وأبو بكر يقول «لأن أقرأ فأسقط أحب إلي من أن أقرأ فألحن»[2] وعمر يقول لفتية رماة أخطأوا في الرمي وفي النطق معا: «لحنكم أشد علي من سوء رميكم»[3] ويقول أبو الأسود: «إني لأجد للحن غمرا كغمر اللحم»[4] ويقول عبد الملك بن مروان: «اللحن هجنة على الشريف»[5] ويقول أيضا: «اللحن أقبح من التفتيق في الثوب النفيس»[6] ومسلمة بن عبد الملك يقول: «اللحن في الكلام أقبح من الجدري في الوجه»[7]، وسليمان بن عبد الملك يقول: «المروءة ...» وعبد الرحمن بن الحارث يعمم اللحن

---

(١) [illegible] في جامع الصغير ١/ [illegible] ، النهاية [illegible] ١٠٣
وكشف الخفاء ١/ [illegible]
(٢) انظر [illegible]
(٣) انظر [illegible] ٣/ ٢٩٣.
(٤) عيون الأخبار ٢/ ١٥٨
(٥) البيان والتبيين ٢/ ٢١٦.
(٦) انظر: عيون الأخبار ٢/ ١٥٨، وهو منسوب [illegible] في العقد الفريد ٢/ ٤٧٨
(٧) المصدر السابق [illegible] عبد الملك [illegible] والأدب والشاعر [illegible]

كما يتعجم نافع بن جبير الإعراب»[1] ويهجو يحيى بن نوفل خالد بن عبد الله القسري فيقول:[2]

بل المنابر من خوف ومن وهل ... واستطعم الماء لما جد في الهرب

وألحن الناس كل الناس قاطبة ... وكان يولع بالتشديد في الخطب

ويهجو الباء في أهل المدينة فيقول[3]:

ولحنكم بتصوير وصف ... ولا أم من يجب على العار

ويقول بعض السلف «ربما دعوت فاحنث فأخاف الأستحياء»[4]

هذا الاصطلاح مستخدم إذا منذ عهد النبي (صلى الله عليه وسلم) للدلالة على سخطنا في الفم من الحوادث الخفية تكشف عن استعدادهم. إذا نحن العربي وشعوره بالأصوات والصيغ والتراكيب جميعاً

من أمثلة الخطأ الصوتي ما روي عن صهيب بن سنان النمري الرومي – صاحب رسول الله – من أنه كان يقول: إنك لهائن، يريد: إنك لخائن[5]، وما روي عن سحيم عبد بني الحسحاس من أنه حين أنشد عمر قصيدته التي مطلعها:

عميرة ودع إن تجهزت غاديا ... كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا

وقال له عمر: لو قدمت الشيب على الإسلام لأجزتك، فقال سحيم: ما سعرت، يريد ما شعرت[6]، وما روي عن زياد النبطي حين دعا غلامه ثلاثا فلم أجابه قال: فمن لدن دعوتك إلى أن قلت لبى ما كنت تصنع؟ يريد: من لدن دعوتك

(١) انظر البيان والتبيين ٢/ ٢١٧

(٢) انظر البيان والتبيين ١/ ٢٢٢

(٣) البيان والتبيين ٢/ ٢٠٥

(٤) الإيضاح في علل النحو ٩٦

(٥) الأمالي (...) ٢/٣، البيان والتبيين ١/ ٧٢ ... ذلك ... من الجن وهو الهلاك.

(٦) البيان والتبيين ١/ ٧١–٧٢، والبيت في ديوان سحيم ١٦

إلى أن أجبتني ما كنت تصنع ؟ [1] وما روي عن فيل مولى زياد إذ قال لزياد : أهدوا لنا همار وهش ! قال له زياد مستفسرا : ما تقول ويلك ؟ فأجاب : أهدوا لنا أيرا ، يريد : حمار وحش وعيرا [2]

ومما يلفت النظر حقا أن هذه الأخطاء الصوتية لم تنسب فيما بين أيدينا من مصادر إلا للأجانب أو المتأثرين بلغات أجنبية ، ولعل ذلك يعود إلى التكوين الطبيعي للقنوات الصوتية ، وهو ما فطن له الجاحظ حين قرر أن السندي إذا جلب كبيرا فإنه لا يستطيع إلا أن يجعل الجيم زايا ، ولو أقام في عليا تميم وفي سفلى قيس وبين عجز هوازن خمسين عاما . وكذلك النبطي القح ، الذي نشأ في بلاد النبط ، لأن النبطي القح يجعل الزاي سينا ، فإذا أراد أن يقول : زورق ، قال : سورق ، ويجعل العين همزة ، فإذا أراد أن يقول : مشمعل ، قال : مشمئل [3]

وأمثلة الخطأ في الصيغ كثيرة أيضا ، ولكن هذا النوع من الخطأ ليس مقصورا على الأجانب وحدهم ، بل ينتج عن الجهل باستخدام الصيغ في مواقعها الدلالية مع سلامة النطق بها صوتيا ، وذلك نتيجة مباشرة لعدم الاستيعاب اللغوي وهو ما يستوي فيه أبناء اللغة وغيرهم ممن يحاولون تعلمها قبل أن يتمكنوا منها.

والخطأ في الصيغ يتخذ أحد سبيلين

أولهما : الخطأ في النطق بالصيغ مع وضعها موضعها الدلالي الصحيح .

ثانيهما : الخطأ في استخدام الصيغ بوضعها في غير موضعها مع سلامة النطق الصوتي بها

(١) البيان والتبيين ٢ / ٢١٣
(٢) انظر الحيوان ٧ / ٢٣٤ ، عيون الأخبار ٢ / ١٥٩
(٣) البيان والتبيين ١ / ٧٩

ومن أمثلة النوع الأول ما يروى عن الحسن البصري من أنه كان يقول:
«توضيت» يريد: توضأت[1]. وقول شبيب بن شيبة لإسحاق بن عيسى:
«عضفيا» بالظاء المعجمة بدلاً من «عصفيا»[2]. وقول أعرابي فيما ذكره
صاحب الزهر والرياض: «ماشانك» بتسهيل الهمزة[3].

ومن أمثلة النوع الثاني قول شبيب بن شيبة: «لا أقمها، مريضاً البصرة،
ولا تقل ذلك إلا للمدينة ونسكونه[4]». وقول عبيد الله بن زياد: «افتحو
سيوفكم» يريد: سلوا سيوفكم[5]. وقوله أيضاً: «اسب لأرض»[6]. وقول
أم ولد كانت عند جرير بن الخطفى وكانت أعجمية: «وقع الجرذان في عجان
أمكم»، تريد أن الجرذ أكل عجينها، فقالت «عجان» بدلاً من «عجين»، وأبدلت
القال من الجرذان دالاً وضمت الجيم[7]. وهذا المثل الأخير يمثل النوعين
من خطأ في الصيغ.

وأما الأخطاء التركيبية فكثيرة جداً، وهي تتنوع بين الخطأ في ظاهرة
التصرف الإعرابي والخطأ في التطابق بين الصيغ، وغير ذلك من أنماط اللغة كما
[illegible]

ومن أمثلة الخطأ في التصرف الإعرابي قول رجل للحسن البصري:
ما تقول في رجل مات وترك أبيه وأخيه؟ فقال الحسن: [illegible] ترك أباه
وأخاه. فقال الرجل: [illegible] لأباه وأخاه؟ فقال الحسن: [illegible] مالأبيه وأخيه؟

---

(1) [illegible] فقه اللغة ونحو ١٣٤ (2) العقد الفريد ٢ ٤٨٢
(3) صبح الأعشى ١ ١٦٩
(4) العقد الفريد ٢ ٤٨٣، وانظر الزهر ٢/ ٣٥٤
(5) البيان والتبيين ٢/ ٢١٠ (6) البيان والتبيين ٢ ٢١٦
(7) [illegible] البيان والتبيين ١/ ٧٢، وقد ذكر الجاحظ الخبر بصورة أخرى في موضع آخر من البيان ٢/ ٢١٣ بعد رواية على لسان المرأة: «جرذان وقع في عجان أمك». فأضاف إلى ما حدث من الخطأ في الصيغ والأصوات خطأ تركيبياً وهو انعدام التطابق بين المبتدأ والضمير العائد عليه في جملة الخبر.

فقال الرجل غاضباً: إني أراك كلما طوعتك تعاليت!![1]

ومنه قول بشر بن مروان وعنده عمر بن عبد العزيز لغلام له: ادع لي صالحاً. فقال الغلام: يا صالحاً، فقال له بشر: ألق منها ألف، فقال له عمر: وأنت فزد في ألفك ألفاً[2]

ومنها قول رجل دخل على زياد بن أبيه: إن أبونا مات وإن أخينا وثب على مال أبانا فأكله[3] — وقول رجل آخر سئل: من أين أقبلت؟ فأجاب: من عند أهلونا[4]

ومنها قول أبي حنيفة وقد سئل: ما تقول في رجل أخذ صخرة فضرب بها رأس رجل فقتله، أتقيده به؟ فأجاب: لا ولو ضرب رأسه بأبقبيس[5]

وما روي عن قراءة أعرابي لقول الله تعالى (إن الله بريء من المشركين ورسوله) بجر رسوله[6]، وهي قراءة خاطئة، وقد أوقعها في اللحن كثير من الفصحاء[7]، وقراءة آخر (إنما يخشى الله من عباده العلماء) برفع لفظ الجلالة ونصب العلماء[8]

ومثال الخطأ في التطابق ما حكاه شاعر عن لكنة جاريته في قوله:

أول ما أسمع منها في السحر ... تذكيرها الأنثى وتأنيث الذكر

والسوءة السوآء في ذكر القمر

فأشار إلى خطأ تركيبي غير خطأ في حركات التصرف الإعرابي، وهو الخطأ في التطابق بين الصيغ تذكيراً وتأنيثاً[9]

(١) نهاية الأرب ... ١٣ (٢) البيان والتبيين ٢/ ٢١٩
(٣) صبح الأعشى ١/ ١٦٩ والخبر برواية أخرى في عيون الأخبار ٢/ ١٥٩، والعقد الفريد ٢/ ٤٨٠.
(٤) صبح الأعشى ١/ ١٦٩.
(٥) البيان والتبيين ٢/ ٢١٧
(٦) انظر: نزهة الألباء ٩، وزهر الربيع ٥٩
(٧) صبح الأعشى ١/ ١٦٩ (٨) المصدر السابق
(٩) البيان والتبيين ١/ ٧٣

ومنه أيضاً ما حكاه الجاحظ من لحن جارية هرمز ... جر دلي وقع في صدغي أمك(1) ، وفيه خطأ آخر في التطابق بين النعت والضمير العائد عليه من الخبر

وهذه الحقائق كلها تشير إلى نتيجة مهمة إلى أبعد صفات الأهمية ، وهي أن الخطأ في التراكيب اللغوية – وخاصة في ظاهرة التصريف الإعرابي – قديم ، وأن الإحساس بخطره قديم أيضاً ، ثم أخذ يتزايد بعد الإسلام ؛ لأن الإحساس باللحن وخطورته أصبح جزءاً من قضية أكبر وأشمل ، وهي (قضية الهوية) التي فرضت نفسها على حياة المسلمين وتفكيرهم ؛ إذ لم تعد اللغة مجرد أداة من أدوات الاتصال الاجتماعي بل أصبحت ، فوق ذلك وأهم منه ، لغة النص الديني المقدس ، ومحور الحياة الجديدة كلها ، ومن ثم انعكست على المسلمين حياتهم وشملت عليهم تفكيرهم من ناحيتين : أولاهما ضرورة صون النص المقدس عن الخطأ مهما كان نوعه ، وثانيتهما ضرورة تناول هذه اللغة وظواهرها بالتقعيد حتى يمكن نشرها بين الأعاجم الذين دخلوا في دين الله أفواجاً ، وهكذا أتيح لظاهرة التصريف الإعرابي – وهي أبرز الظواهر اللغوية – أن تنتقل بعد طول معاناة من مجال الإحساس الغامض غير المحدود ، إلى عالم التناول الموضوعي بكل ما يستلزمه من ضوابط وقيود

ولكن الانتقال بالظاهرة من مجال الإحساس الغامض إلى التفكير المنظم لا يتم طفرة [illegible] بل يتحدد من خلال مراحل تسلم كل مرحلة منها إلى تاليتها ، ولقد وضع أبو الأسود اللبنات الأولى في هذا الطريق ؛ إذ خطا الخطوة الرائدة في ربط الارتباط الغامض بين الحركة الأخيرة وبين وجود نظام شامل تصدر عنه ، ولم تكن هذه الخطوة غير ضبط القرآن نفسه(2) ، ولم يكن متوقعاً

---

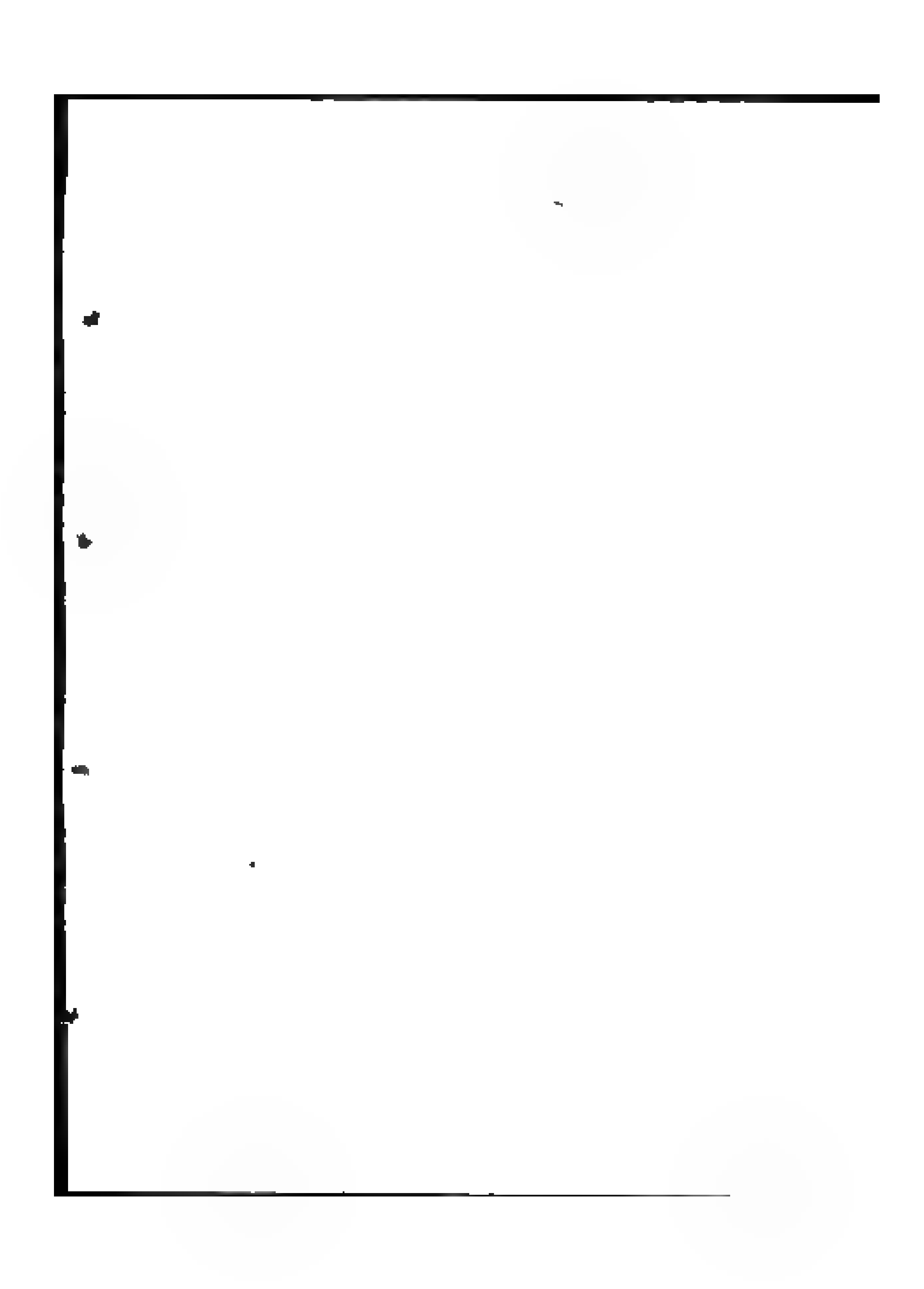
(1) البيان والتبيين ٢ / ٢١٢

(2) انظر : مناهج البحث في اللغة العربية [illegible] عند العلماء

ولا نستطيع أن نقدم أول جيل تناول الظاهرة بالدرس دراسة مستفيضة عن تغير أواخر الكلمات ، وإنما نتوقع أن تنشأ هذه الدراسة بعد أن يتم ضبط وتحديد عدد من النصوص اللغوية التي تضبط أواخرها ، أو بتعبير أكثر دقة تظهر فيها خصائص الظاهرة وتتضح آثارها بحيث تشكل هذه النصوص محور دراسات تالية ، تتجه نحو الملاحظة الدقيقة لتأمل القواعد التي تحكم هذه النصوص ، وتستطيع في الوقت نفسه أن تحيط بكل ما فيها من ظواهر وما بها من خصائص . ولقد كان القرآن أول هذه النصوص التي تناولت بالضبط ، وذلك شيء طبيعي في تلك المرحلة التاريخية من حياة الفكر العربي في ظلال الإسلام(١) .

وهكذا كان تدوين ظاهرة التصرف الإعرابي بالدرس فاتحة الدراسات النحوية بأسرها .

(١) انظر بحثنا عن المنهج الإصلاحي وتطوره في نشأة الدراسات النحوية . تحت الطبع .



الفصل الثاني

تحليل الظاهرة

- تقعيد الظاهرة وخصائصه
- تفسير الظاهرة وصوره .

ظل البحث النحوي طوال فترة طويلة معنياً بقضية التقعيد لظاهرة التصرف الإعرابي ، وغيرها من الظواهر اللغوية التي عالجها ، وفي ظل إطار التقعيد سارت كل محاولات التحليل ؛ إذ هي مجموعة من تعليلات جزئية لأحكام جزئية ، ومن ثم لم يزود البحث النحوي بطريق جديد بقدر ما تشعب الطريق التقعيدي الذي سار فيه ، وكذلك أيضاً كانت التأويلات المختصة في هذه المرحلة تأويلات جزئية لقضايا أو نصوص جزئية ، دون محاولة لإلقاء نظرة أشمل على كل القضايا التقعيدية الناشئة عن ظاهرة التصرف الإعرابي .

حتى إذا وصلنا إلى كتاب سيبويه وجدناه يتناول الظاهرة تناولاً موضوعياً معرفاً في وقت لم يكن مجال له أو ميدان فيها ، أوضح التقعيد للظاهرة ، وثابتها نصوصها ، بل إن سيبويه لم يكتف بهذه المعرفة الجديدة بمستوى تناول الظاهرة ، كذلك لم يقف عند التقعيد الدقيق الذي قدمه ، والذي كان في صورته حصيلة للبحث النحوي حتى عصره وفي عصره أيضاً ، وإنما حاول أن يقدم نظرية تفسر هذا التصرف ومداه ، وهي نظرية سادت من بعد البحث النحوي ، وحكمت أكثر اتجاهاته ، حتى إننا لا نجد في مجال تفسير الظاهرة غير نظريتين أخريين ، تأثرتا — بدورهما — في كثير من أصولهما بالنظرية التي عند سيبويه ملامحها .

والواقع أن دراسة هذين الجانبين من ميدان التناول النحوي للظاهرة يكشف الكثير من مناهج النحاة العرب في تناولهم للظواهر اللغوية تقعيداً وتفسيراً معاً

أولاً — التقعيد للظاهرة

في مجال التقعيد لظاهرة التصرف الإعرابي درس النحاة :

(١) التركيب اللغوي ومكوناته ، وقد اصطلح عليه في البحث النحوي بالتركيب والجملة والكلام .

(٢) وحدات التركيب اللغوي ومفرداته ، وقد اصطلح عليه في البحث النحوي بأنواع الكلمة أو أقسام الكلام .

(٣) نوع التصرف الإعرابي ، واصطلح عليه في البحث النحوي بالإعراب والبناء .

١ — التركيب اللغوي ومكوناته

التركيب اللغوي هو « ما ضمت فيه كلمة إلى أخرى لا على طريق سرد الأعداد ، مثل قولك : قم ، وقرطاس كتاب باب ، وهو أربعة أقسام : إسنادي إلى أن يشتمل على نسبة بين الألفاظ يحصل بها فائدة وإن لم تكن مقصودة . وإضافي نحو : كتاب الله ، وتوصيفي نحو : الإنسان الكامل ، ومزجي عددي كخمسة عشر ، وغير عددي كسيبويه »(١)

والكلام أحد أقسام التركيب اللغوي ، وإذا أطلق فإنه يعني التركيب اللغوي المفيد ، سواء كان أداة هذا التركيب الصوت أو الخط(٢)

وفي بعض تعريفات النحويين التي يحكي السيوطي(٣) بعضهم منها أن

---

(١) [illegible] ص ٩٥

(٢) همع الهوامع ١ / ٤

(٣) المصدر السابق

الكلام يطلق على كل ما يفيد ، سواء استخدم للإفادة آلية في تركيب صوتي أو كتابي ، أو لم يستخدمها اكتفاء بدلالات خارجية كالإشارة أو الاستدلال من الموقف والمقام .

وقد أحدث هذا التوسع في فهم لفظ (الكلام) وعدم تحديد مضمونه بصورة كافية موقفين متناقضين في البحث اللغوي ، فابن سنان الخفاجي – من ناحية – رفض هذا التوسع في مفهوم الكلام ، وقد رأى أن مرد هذا التوسع هو اعتبار شرط الإفادة ، إذ هو الذي فتح الباب لإدخال الإشارة ونحوها مما يستوحى فيه الموقف ، وقدم في مقابل ذلك تعريفا للكلام هو أنه « ما انتظم من حرفين فصاعداً من الحروف المعقولة إذا وقع ممن تصح منه أو من قبيله الإفادة ... وليس يجوز أن يشترط في حد الكلام كونه مفيداً على ما ذهب إليه أهل النحو »[1] مستدلا على ذلك بأن « أهل اللغة قسموا الكلام إلى مهمل ومستعمل ، والمهمل ما لم يوضع لشيء من الفائدة والمستعمل هو الموضوع لمعنى له فائدة ، فلو كان الكلام هو المفيد عندهم وما لم يفد ليس بكلام لم يكونوا قسموا على قسمين بل كان يجب أن يسلبوا ما لم يفد اسم الكلام رأساً »[2] .

وأما النحويون فقد اتجهوا اتجاها مغايراً ، فلم يرفضوا اشتراط الإفادة حتى لا يدخل ما يفيد مما ليس بلفظ ، وإنما اشترطوا – إلى جوار الإفادة – أن تكون الإفادة بوساطة تركيب لفظي ، ومن ثم دارت كل تعاريفهم على تأكيد وجود محورين يدور عليهما الكلام ، وبدونهما لا يكون له وجود عند النحاة وهما : اللفظ والإفادة[3] .

(١) سر الفصاحة ٣٢
(٢) المصدر السابق ، ويبدو أن ابن سنان لم يقف على ما ذكره ابن فارس فقد عالج هذه القضية مفرقاً بين اللغة والإفادة ، وانتهى إلى أن ... بأنواعه المختلفة – لا يجوز أن يسمى كلاماً . انظر : الصاحبي ٤٨ – ٤٩
(٣) انظر : المسائل ٦ – ٧ ، غاية الإحسان – مخطوط – ٣ أ .

أما اللفظ فهو الصوت الذي يخرج من الفم [1] ، أو الذي يمكن أن يخرج منه [2] ، والذي يشتمل على بعض الحروف الهجائية.

وأما المفيد فالمراد به الدال على معنى يحسن السكوت عليه [3].

وقد اختلف النحاة في معنى هذه الإفادة ، وهل يشترط فيها إفادة المخاطب ما يجهل أم لا يشترط ذلك ؟ ذهب ابن مالك إلى ضرورة تحقق هذا الشرط في الإفادة [4] . وعلى ذلك فهو لا يعد من الكلام نحو : السماء فوقنا والأرض تحتنا والنار حارة والثلج بارد . وقد رفض أبو حيان الأندلسي ما ذهب إليه ابن مالك ، محتجا بأن اشتراط ذلك يفضي إلى شيء من التناقض « إذ يمكن أن يكون الشيء الواحد كلاما وغير كلام، إذا خوطب به من يجهله فاستفاد مضمونه ، ثم خوطب به ثانياً » [5] أو خوطب به غيره ممن يعلمه .

كذلك اختلف النحاة في الإفادة : هل يشترط أن يقصد إليها المتكلم أم لا يشترط ذلك . ذهب كثير من النحاة إلى اشتراط القصد في الإفادة ، ومن هؤلاء ابن هشام[6] وابن مالك[7] . ومن ثم زادوا في شروط الكلام شرطا ثالثا وهو أن تكون إفادته مقصودة من المتكلم لئلا يدخل فيها ما ينطق به النائم والساهي ونحوهما . ورفض كثير من العلماء اشتراط هذا الشرط ، ومنهم أبو حيان[8] الذي صحح ما ينطق به النائم والساهي ، وأن الصانع

---

(1) انظر : أنوار الربيع ٩٥ ، شرح حدود الفاكهي مخطوط [illegible]
(2) المصدران السابقان
(3) همع الهوامع ١/١٠ ، المحصول في شرح الفصول مخطوط ٣ [illegible] ، شرح التصريح مخطوط [illegible] ب
(4) همع الهوامع ١/١٠ ، تسهيل الفوائد مخطوط ٢ أ ، شرح التسهيل مخطوط ص ٢
(5) السابق ، وانظر أيضاً : غاية الإحسان ٢ أ ، والنكت الحسان مخطوط ٢ أ ، شرح حدود الفاكهي ٣ ب
(6) الأمير على المغني ٤٣/٢
(7) همع الهوامع ١/ ١
(8) همع الهوامع ١/ ١

الذي ادعى — على العكس من ذلك — عدم الحاجة إلى هذا الشرط ، لأن الصادر من النائم لا يفيد بوضعه ، فلو قال النائم : زيد قائم ، ونحو ذلك فيفهم مستفادة القيام من خارج كشاهدة القيام لا من كلامه»[1] وهو ادعاء واضح البطلان ؛ إذ أن الذي يستفاد من المشاهدة ليس هو الخبر وإنما هو صدق الخبر ، أي مطابقته للواقع ، وأما الفائدة فتحصل بها الكلام ، وهو — لذلك — مفيد وإن لم يكن مقصودا بالإفادة.[2]

والواقع أن اشتراط الفائدة أمر لازم ليتم للتركيب النحوي عناصره الثلاثة :

الأول : الصورة الصوتية

وثانيها : الصورة الذهنية

وثالثها : الصورة الخارجية المقصودة[3]

وعدم اشتراط الإفادة يحصر الكلام في إطار الأصوات غير الدالة ، ويفرغها من مدلولاتها ، ومن ثم يجعله عنصرا من عناصره التي بدونها لا يتحقق مضمونه.

وأما الفائدة فقد وحد سيبويه بينها وبين الكلام[4] ، وهذا ما يفهم من كلام ابن جني[5] وابن يعيش[6] وابن عقيل[7] ، وهو اتحاد تام بين المعنى

---

(1) حاشية الأمير على مغني ٢/٤٢

(2) المصدر السابق

(3) انظر : بنية اللغة وخصائص العربية ١٦٦ — ١٦٨

(4) شرح المفصل ١/٢٠

(5) انظر : الخصائص ١/١٧

(6) شرح المفصل ١/٢٠

(7) شرح ابن عقيل ١/١٤

على أن الاتجاه الغالب هو أن الجملة أعم من الكلام ؛ لأن الإفادة شرط في الكلام وليست شرطا في الجملة « ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط وجملة الصلة وكل ذلك ليس مفيدا فليس بكلام »(1) وقد سار على ذلك جمهور المتأخرين الذين يرون أن المركب « الإسنادي إن أفاد فائدة تامة مقصودة يحسن السكوت عليها سمي كلاما وجملة نحو : العلم نور والأدب مشكور ، ونحو : تأدب تأدب ، وإن أفاد فائدة غير مقصودة سمي جملة لا كلاما ، كجملة الشرط في نحو : إن تأدبت ، وجملة الصلة في نحو : الذي يجتهد »(2) .

وتنقسم الجملة إلى ثلاثة أقسام :

١ - اسمية وهي المصدرة باسم ، كزيد قائم

٢ - فعلية وهي المصدرة بفعل كقام زيد وضُرِبَ اللص ، وكان محمد قائما

٣ - ظرفية وهي المصدرة بظرف أو جار ومجرور نحو : أعندك زيد ؟ ، وأفي الدار محمد ؟ ، إذا قدرت الاسم المرفوع فاعلا بالظرف والجار والمجرور

وقد زاد بعض النحاة — ومنهم الزمخشري(3) — قسما رابعا هو الجملة الشرطية ، أي المصدرة بأداة من أدوات الشرط ، نحو : إن حضر محمد فأكرمه ، وقد رفض ذلك جمهور النحاة ، وعدوا الجملة الشرطية من قبيل الجملة الفعلية لأن المراد بالصدر المسند أو المسند إليه ولا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف(4) .

---

(1) المغني ٢/ ٣٧ ، حاشية الأمير بهامشه ، حاشية الدسوقي على المغني ٢/ ٤٤ ، ٤٥

(2) المصدر السابق

(3) حاشية الدسوقي على المغني ٢/ ٤٧

(4) انظر : المغني ٢/ ٤٣ ، حاشية الأمير بهامشه ، حاشية الدسوقي عليه ٢/ ٤٧ .

وتحديد هذا الفهم للصدر ينتج كثيراً من النتائج الهامة ، منها إلغاء أثر ما تقدم من الحروف وعدم اعتباره قسماً مستقلاً ، ومنها أيضاً إلغاء أثر ما يتقدم من الأسماء التي كان ينبغي أن تتأخر « فالجملة من نحو : كيف جاء زيد ، ونحو : (فريقاً كذبتم وفريقاً تقتلون) ونحو : (فأيَّ آيات الله تنكرون) فعلية ، لأن هذه الأسماء في نية التأخير »[1] ، وثالث هذه النتائج — وربما أهمها — هو إلغاء اعتبار الموجود في صدر الجملة بالفعل إذا خالف ما تعتبره النحاة قاعدة أصلية ، وذلك مثل اعتبار نحو « يا عبدالله » ، (وإن أحد من المشركين استجارك فأجره) ، (والأنعام خلقها) ، (والليل إذا يغشى) « جملاً فعلية لا اسمية »[2] .

وليس لشكل هذا الاختلاف من قيمة في فهم مكونات الجملة ؛ إذ لا خلاف بين النحاة في تركيبها من ركنين أساسيين هما المسند والمسند إليه « وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بداً . فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه ، وهو قولك : عبدالله أخوك ، وهذا أخوك . ومثل ذلك قولك : يذهب زيد ، فلابد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء . ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك : كان عبدالله منطلقاً ، وليت زيداً منطلق ، لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده »[3] .

والواقع أن هذه التحديد لمقومات الجملة أتى ناتجاً عن تحليل التراكيب المسموعة نفسها ، وإنه يتبع أساساً من أركان العمل النحوي كما صورته نظرية العامل[4] ، ولذلك فإنه ليس غريباً أن يكون سيبويه أول من اشترط تكوين الجملة من ركنين ، إذ هو أول من حدد معالم هذه النظرية التي استطاعت أن

---

(1) المغني ٣٧٦ ، حاشية الدسوقي عليه ٤٧/٢
(2) المصدر السابق
(3) كتاب سيبويه ٧/١
(4) انظر الحذف والتقدير في النحو العربي ٢٩٩ ، ٣٦٣ – ٣٦٦

تفرض نفسها على البحث النحوي ، وأن تلزم النحاة — بالضرورة — بما تسلم إليه من نتائج ، وفي مقدمتها اشتراط وجود ركنين في كل جملة . ولذلك فإنه ليس صحيحا ما حاوله السيوطي من تعليل اشتراط ركنين في كل جملة بالإفادة ، « لأن الإفادة إنما تحصل بالإسناد ، وهو لابد له من طرفين : مسند ومسند إليه»[1] ؛ إذ أن الفائدة لا تتوقف على وجود ركنين في الجملة ، بل قد يوجد في الجملة ركنان ولا تفيد ، ومن ذلك — مثلا — جملة الشرط وجملة الصلة ، كذلك قد تفيد الجملة دون وجود ركنين فيها ، ومن ذلك مثلا : وا أسفاه ، لا ، تمهل ، صه[2] ، « فكل واحدة من هذه الشكليات تؤدى معنى كاملا يكتفى بنفسه»[3] ، وذلك لأن الفائدة ترتبط أوثق الارتباط بالموقف اللغوي ، إذ العلاقة بين المعنى المقصود وبين المنطوق علاقة يحددها الموقف اللغوي ، ومن ثم فهي لا ترتبط بعدد ما في الجملة من أركان ، وإنما ترتبط بالموقف اللغوي وما يحيط به[4] .

٢ — وحدات التركيب اللغوي :

تتعدد صورة التركيب اللغوي بتعدد المفردات الداخلة في هذا التركيب ، وذلك لأنه إما أن يتألف من اسمين ، أو من فعل واسم ، أو من جملتين ، أو من فعل وثلاثة أسماء ، أو من فعل وأربعة أسماء ، أو من اسم وجملة ، أو من حرف واسم[5]

---

(١) همع الهوامع ١٢/١

(٢) انظر : الخصائص ١/١٧ تجد عنده كثيرة لجملة ذات الحرف الواحد ، وكأنها « لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه » في تعبير ابن جني .

(٣) اللغة لفندريس ١٠٦

(٤) انظر : مجلة الأزهر ، العدد السادس ، المجلد ٣١ ص ٥٧٦ — ٥٧٨

(٥) انظر : حاشية البيجوري على القطر ١٩

(١) فإذا تألف التركيب من اسمين كانت صوره أربعة ، لأن الاسمين إما :

ا — أن يكونا مبتدأ وخبرا نحو : زيد قائم .

ب — أو أن يكونا مبتدأ وفاعلا سد مسد الخبر نحو : أقائم الزيدان

جـ — أو أن يكونا مبتدأ ونائبا عن فاعل سد مسد الخبر نحو : أمضروب الزيدان .

د — أو أن يكون اسم فعل وفاعله نحو : هيهات العقيق .

(٢) وإذا تألف من فعل واسم كانت له صورتان :

ا — أن يكون الاسم فاعلا نحو : قام محمد .

ب — أو أن يكون الاسم نائبا عن الفاعل نحو : أكرم محمد .

(٣) وإذا تألف من جملتين كانت له صورتان :

ا — أن ترتبط الجملتان بأداة من أدوات الشرط ، وهما جملتا الشرط وجزائه ، نحو : إن قام محمد قمت .

ب — أن ترتبط الجملتان بأداة من أدوات القسم ، وهما جملتا القسم وجوابه ، نحو : أحلف بالله لمحمد قائم .

(٤) ومثال الثلاثة من فعل واسمين : كان زيد قائما

(٥) ومثال الثلاثة من فعل وثلاثة أسماء : علمت زيداً فاضلا .

(٦) ومثال الثلاثة من فعل وأربعة أسماء : أعلمت زيدا عمرا فاضلا[1]

(٧) ومثال الثلاثة من اسم وجملة : زيد قام أبوه[2] .

(٨) ومثال الثلاثة من حرف واسم : التي نحو : ألا ماء ، والنداء نحو : يا زيد .

---

(١) حاشية السجاعي على القطر ٩٩ .

(٢) انظر : حاشية السجاعي على القطر ٩٩ .

ويمكن أن تضاف إلى الصور السابقة صور أخرى تتعدد فيها الأسماء إذا أتبعت بواحد من التوابع الأربعة: النعت والعطف والتوكيد والبدل. كما يمكن أن تتعدد الجمل أيضاً دون رباط من أداة شرط أو أداة قسم، إذا كانت الجمل صفة أو صلة أو حالا.

ولكن على الرغم من تعدد صور التركيب اللغوي، فإن الوحدات الداخلة في تركيبه ثلاثة لا تزيد، هي: الاسم والفعل والحرف. وقد حصر المتقدمون من النحاة أقسام الكلام في هذه الثلاثة؛ حتى عزا ابن فارس «إجماع أهل العلم عليه»[1] أي على هذه الأقسام الثلاثة، محتجين على ذلك بالاستقراء «فإن علماء هذا الفن تتبعوا كلام العرب فلم يجدوا إلا ثلاثة أنواع، ولو كان ثَمَّ نوع رابع لعثروا على شيء منه»[2].

ولكن بعض النحاة المتأخرين أضافوا إلى هذه الأقسام الثلاثة قسما رابعاً سموه «الخالفة»[3] وجعلوا منه اسم الفعل، لظهور اشتراكه في كثير من خصائص الاسمية والفعلية معا. وقد رفض هذا القسم الرابع جمهور المتأخرين، محتجين على انحصار الكلمة في أنواعها الثلاثة: الاسم والفعل والحرف — فوق ما احتج به المتقدمون من الاستقراء — بدليل جديد، مستمد من استخدامهم القضايا المنطقية بعد وقوعهم عليها في القرن الرابع وما بعده، وهو ما سموه بالقسمة العقلية «فإن الكلمة لا تخلو إما أن تدل على معنى في نفسها أولا، الثاني الحرف، والأول إما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أولا، الثاني الاسم والأول الفعل»[4]. والواقع أن وضع القسمة على هذا النحو خطأ محض؛ لأن اللغة لا تخضع بصورة حتمية للمنطق الأرسطي، قضاياه وأشكاله التي لا تمت بالصميم، ومن ثم لا نلتزم بنتائجه. ورأينا — على أحسن الفروض

(١) الصاحبي ٤٩
(٢) انظر: قطر الندى وبل الصدى ١٣
(٣) انظر: همع الهوامع ١/٤
(٤) المصدر السابق.

— بشكل لغة منطقها الخاص الذى لا تدرك إلا بالتزام منهج التحليل ، الذى به وحده يمكن الوقوف على مفردات التركيب اللغوى وما يطرأ عليها من تغير بالتركيب »[1] .

وقد اختلف النحاة أيضاً فى مقومات كل نوع من هذه الأنواع الثلاثة ، أى فى الصورة الذهنية المجردة له ، على نحو نكشف أيضاً عن تأثر المتأخرين بالمنطق الأرسطى الشكلى ، وازدياد هذا التأثر كلما وضحت معالم هذا المنطق واستقرت أصوله . فعلى حين لم يهتم المتقدمون بالتعريف بالحد أو بالرسم ، مكتفين بالتعرف إلى كل قسم بعلامة فيه ، وجه المتأخرون جهوداً كثيرة لتقديم تعريف منطقى ، تتصف بالصفتين اللتين يشترطهما المنطق الأرسطى فى تعريفاته ، وهما : الجمع والمنع .

وسنحاول أن نتتبع هنا تعريفات النحاة للاسم ، كمثال على عدم تأثر متقدمى النحاة بالمنطق ، وفى اكتفائهم فى التعريف بالعلامة الدالة ، لا بالصورة المتكاملة ، ثم التأثر التدريجى بالفلسفة والمنطق عند هؤلاء المتقدمين ، هذا التأثر الذى يتحول عند المتأخرين إلى دراسة منطقية خالصة ، يستعرض فيها النحوى مدى إلمامه بالمنطق الأرسطى وقضاياه .

وفى هذا المجال نجد أن سيبويه لا يضع تعريفاً للاسم ، وإنما يمثل له ، فيقول عنه : « نحو رجل وفرس »[2] . وقد حكى ابن فارس عنه أنه وضع حداً وهو تعريفه الاسم بأنه هو « المحدث عنه »[3] وهذا الحد قريب مما ينسبه سيبويه إليه ، إذ تعريفه الذى يفهم من كلام سيبويه هو « ما صلح أن يكون

---

(1) انظر : الحذف والتقدير فى النحو العربى ، الفصل الأول من الباب الثالث ص ٢٩٣ وما بعدها ، وأيضاً – مناهج البحث عند النحاة العرب . تحت الطبع .

(2) كتاب سيبويه ١ / ٢ مخطوط

(3) الصاحبى ٤٩

فاعلا» قال: «وذلك أن سيبويه قال: ألا ترى أنك لو قلت إن يضرب يأتينا وأشباه ذلك لم يكن كلاما، كما تقول إن ضاربك يأتينا. قال: فدل هذا على أن الاسم عنده ما صلح له الفعل»(1)، والواقع أن ما نسبه للمبرد وما حكاه ابن فارس ليس حدا للاسم، وإنما هو علامة فيه؛ لأن صلاحيته للتحديث عنه ـ أي للإسناد إليه ـ ليس حداً يشمل كل مفرداته ويخرج كل ما عداها.

وكذلك لا يصح الكسائي تعريفا مطلقا للاسم، وإنما يعرفه بأنه «ما وصف»(2) وهو نوع من العلامة له أيضاً؛ لأن الصلاحية للوصف لا تجمع كل مفرداته ولا تخرج كل ما عداها أيضاً.

وهذه العلامة هي التي اعتمد عليها الأخفش في التعريف بالاسم لا التمييز له، إذ قال: «إذا وجدت شيئاً يحسن له الفعل والصفة نحو: زيد قام وزيد قائم، ثم وجدته يثنى ويجمع نحو قولك: الزيدان والزيدون، ثم وجدته يمتنع من التصريف فاعلم أنه اسم» وقال أيضاً: «ما حسن فيه ينفعني ويضرني»(3). وهو يشير بذلك إلى ما أثر عن سيبويه وما فهم من كتابه من أن الاسم هو المحدث عنه، أي المسند إليه.

وهو قريب من تعريف الفراء ٢٠٧ هـ وهو «الاسم ما احتمل التنوين أو الإضافة أو الألف واللام»(4).

وهذا قريب من تعريف هشام بأنه «كل ما دخل عليه حرف من حروف الخفض، أو كل ما نودي»(5).

---

(1) الصاحبي ٥٠، إصلاح الخلل مخطوط ٢ ب

(2) الصاحبي ٤٩، شرح الجمل لابن العريف مخطوط ـ ٩ أ، إصلاح الخلل ٣ ب.

(3) الصاحبي ٥٠، وانظر حدا آخر من التعريفات المنسوبة إلى الأخفش في شرح الجمل لابن العريف ٧ ولابن الصائغ جـ ١، إصلاح الخلل ١ ب

(4) الصاحبي ٥٠

(5) السابق

وهذا هو ما اعتمد عليه المبرد ٢٨٥ هـ في تعريفه إذ ذكر أنه كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر ... فإن امتنع من ذلك فليس باسم»(١).

وقد كان الزجاج — ٣١١ هـ — أول من حاول تقديم تعريف يراعي — إلى حد ما — حدود التعريف المنطقي. فقال: «الاسم صوت مقطع مفهوم دال على معنى غير دال على زمان ولا مكان»(٢). وهذا أول تعريف يشير إلى ملاحظة الاعتبارات المنطقية»(٣) وهو وإن لم يتسم بالدقة لشموله الحرف أيضاً فإنه قد فتح الباب للدارسين من النحاة لملاحظة هذه الاعتبارات

فقد عرفه أبو بكر محمد بن السري بن السراج ٣١٦ هـ بأنه ما دل على معنى مفرد»(٤) فكأنه يخرج الحرف لعدم دلالته على معنى في نفسه، ويخرج الفعل لازدواج معناه، وقد أشار إلى شيء من هذا ابن يعيش فقال: «يقصد به الانفصال من الفعل إذ كان الفعل يدل على شيئين: الحدث والزمان»(٥)

ثم ما لبث أبو عبد الله المفجع: محمد بن عبد الله الكاتب البصري — المعروف بصاحب اللحن، والمتوفى سنة ٣٣٧ هـ — أن وضع «حد الإعراب»(٦) وهو أول بحث يحمل هذا الاسم، ويدل على ملاحظة الأصول المنطقية حتى في عنوانه العام

وهكذا مهد السبيل أمام تعريف السيرافي ٣٦٨ هـ له بأنه «كلمة دلت على معنى في نفسها من غير اقتران بزمان محصل»(٧)، وتعريف الزمخشري ٥٣٨ هـ بأنه «ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران»(٨).

(١) انظر كتابه المقتضب «مخطوط» المجلد الأول
(٢) الصاحبي ٥١
(٣) انظر: الإيضاح في علل النحو ٤٨
(٤) انظر: شرح المفصل ١/٢٢
(٥) المصدر السابق.
(٦) انظر: الفهرست ١٢٣، بغية الوعاة ١/٣٦٣، معجم الأدباء ١٧/١٩٤
(٧) شرح المفصل ١/٢٢، انظر أيضاً أمالي ابن الشجري ٢/٢٩٢.
(٨) المفصل ٢٢

ومن ثم [illegible] الاسم بأنه «ما دل على معنى في نفسه ولم يقترن بزمان محصل دلالة الوضع»(1) وهو ما يميزه عن الفعل إذ هو «ما دل على معنى في نفسه مقترناً بأحد الأزمنة الثلاثة»(2) والحرف إذ هو فارغ من الدلالة على المعنى، أو على حسب تعبير النحاة «لا يدل على معنى في نفسه»(3)

٣ — نوع التصرف الإعرابي :

يفرق النحاة بين نوعين من الكلمات يتخذ كل منهما مسلكاً خاصاً يميزه في ظاهرة التصرف الإعرابي، أولهما: نوع تلزم آخره وضعاً واحداً من حركة أو سكون لا يتغير مهما تغير موقعه في التراكيب، والثاني تتغير حركة آخره

(١ — ٣) لتأكيد اتفاق النحاة حول التعريفات النحوية وتأثرها في تعابيرهم بالمنطق انظر: كتاب سيبويه ١/٢، الصاحبي ٤٩ — ٥٣، المفصل للزمخشري وشرحه لابن يعيش ١/ ٢٢، ٧ — ٢، [illegible]، همع الهوامع ١/٤، والإيضاح في علل النحو ٤٨ — ٥٥، أوضح المسالك ٤/ ٧، منار السالك ١/٧، التصريح ١/٧، شرح ابن عقيل ١٦/١، شذور الذهب ١١، شرح الأشموني، الصبان على الأشموني ١/ ٣، الخضري على ابن عقيل ١٤/١، شرح الرضي على الكافية ١/ ٣، أمالي ابن الشجري ٢/ ٢٩٢ — ٢٩٤، أسرار العربية ٥ — ٦، سر الصناعة ٢٧ — ٢٨.

وأيضاً المخطوطات التالية: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ج ١، ٣، الإيضاح للفارسي ٣، أسرار العربية ٢٧ ب، [illegible] ٣٨ب، الجمل للكيشي ١ — ٢، [illegible] الباب الأول الاصطلاحات النحوية، الدرة النحوية في شرح الآجرومية، اللمع لابن جني ١أ — ب، شرح اللمع الثمانيني مصور ٤/ لوحة ٢١ [illegible] ٢٢، شرح الجمل لابن العصريف ١٩، اللؤلؤ من شرح ابن عصفور ١٢أ — ب، أبنية الإعراب للإسفراييني ٣، الباب في علل البناء والإعراب ٥، الحدود النحوية للفاكهي، شرح حدود الفاكهي ٧أ، ٨أ، أمالي ابن الحاجب ٢٣٦، إصلاح الخلل الواقع في الجمل ٢أ — ٥ب، شرح التسهيل ٣ — ٤، [illegible] ١ — ٣، شرح المقدمة الجزولية ١١، ١٩٣، المحصول في شرح الفصول ١٨ — ٢٨ / ٣٦ — ٣٧، الباب في شرح الكافية، غير مرقم، المسائل العلائية ٢ ب — ٩٥أ، ٩٧أ — ب، الحدود للأبذي، الفلاك النحوية، [illegible] في شرح الحقائق، المقدمة لابن بابشاذ ١ب، ٤أ، ٥أ، شرح الألفية ٦أ، ٣٥ ب، ٤٣ ب، [illegible] ٨، الحدود النحوية للأبيهي، حاشية الإسفراييني، شرح [illegible] لابن الصائغ ٦، علم الأصول في علم اللسان. وقد ناقشنا موضوع بالتفصيل في رسالتنا للدكتوراه وموضوعها مناهج البحث عند النحاة العرب

وتعدد يتعدد مواقعه في التراكيب النحوية، ولذلك يقسم النحاة الكلمات إلى قسمين هما: المبني والمعرب [1].

وقد ذهب بعض متأخري النحاة إلى وجود قسم ثالث ليس معرباً ولا مبنياً، وهو المضاف إلى ياء المتكلم [2]. إذ هو ليس بمعرب لأنه لو كان معرباً لظهرت حركة الإعراب فيه، لأنه يقبل الحركة، كما أنه ليس بمبني، إذ لا علة للبناء فيه، فلزم أن ينتفي الوصفان، ولذلك أطلقوا على المضاف لياء المتكلم — وهو القسم الثالث — اصطلاح الخصي؛ لأن الخصي معدوم فائدة المذكور به، ولم يثبت له صفة الأنوثة، فهو في المعنى كالمضاف إلى ياء المتكلم، فإنه كان قبل الإضافة معرباً، فلما عرضت له الإضافة زال عنه الإعراب ولم يثبت له معنى البناء» [3].

وقد رفض وجود قسم ثالث بين المعرب والمبني جمهور النحاة، وردوه من وجهين فصلهما أبو البقاء في قوله: «لنا أن نقول: هو معرب تارة لكن ظهور الحركة فيه مستثقل كما يستثقل على الياء في المنقوص، وكما يمتنع على الألف، ولم يمنع ذلك من كونه معرباً، وتارة نقول: هو مبني وعلة بنائه أن حركته صارت تابعة للياء، فتعذر أن تكون دالة على الإعراب ولذلك أشبه الحرف» [4]. ومعنى هذا أن المضاف إلى ياء المتكلم — وهو القسم الثالث بين المعرب والمبني — لا يخرج عن كونه معرباً أو مبنياً.

وإذاً فلا وجود عند الجمهور إلا لقسمين هما: الإعراب والبناء، وقسيميهما: المعرب والمبني.

---

(1) انظر: الخصائص ١/ ٣٠، ٣٧، اللمع لابن جني ٩ أ، شرح الفصول [illegible] ٩٣ — ١٠١، الأمالي النحوية ١٦٨، المحصول في شرح الفصول ٤٤ — ٤٥.

(2) المسائل الخلافية ١٠٠ [illegible]، والجمل الكبيرة ٥ أ، شرح الجمل لابن الصائغ ٢/ ٢٣٣، ورسالة في النحو [illegible] — مخطوط غير مرقم —.

(3) مسائل خلافية ١٠٠ أ، [illegible] الإعراب ٤٦، اللباب في علل البناء والإعراب [illegible]، اللباب في شرح اللباب — غير مرقم.

(4) الخصائص ١/ ٣٧، همع الهوامع ١/ ١٥، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١/ ٢٦ — ٢٨، والنص منقول عن مسائل خلافية ١٠٠ أ.

أما البناء، فهو لزوم آخر الكلمة ضربا واحدا من السكون أو الحركة لا لشيء أحدث ذلك من العوامل [1] والمبني هو الذي يلزم طريقة واحدة فلا يجوز آخره مهما تعددت مواقعه، إذ أن ما فيه من حركة أو سكون يلزم، فحركته لازمة كما أن سكونه لازم لا تغيير فيه. إلا إذا اضطر النظام اللفظي — أي الصرفي الصوتي — إلى إحداث شيء من التغيير فإنه يغيره بما يتلاءم معه.

ويشمل البناء أنواع الكلمة الثلاثة: الحروف والأفعال والأسماء.

أما الحروف فمبنية كلها بإجماع النحاة، ومن ثم تلزم أواخرها وضعا واحدا من حركة أو سكون، لا سبيل إلى تغييره مهما تعدد وضع الحرف في التركيب إلا إذا تطلب النظام المقطعي تحريك الساكن بحركة مناسبة للمقطع، مثل تحريك الحرفين الساكنين (من) و(عن) في مثل: منَ المنزل أتيت عنِ الوالد أنقل التحية. فإن الساكن يحرك في هذه الحالة.

والحروف لا تلزم حركة محدودة تبنى عليها وتلازمها، بل يبنى بعضها على السكون نحو: هلْ وبلْ وقدْ ولمْ، ويبنى بعضها على الفتح نحو: ثمَّ وإنَّ ولعلَّ وليتَ، ويبنى بعضها على الكسر مثل: لزيدٍ وبمحمد وجيرِ، ويبنى بعضها على الضم نحو: منذُ بمعنى جيرِ — عند بعض النحاة —[2]

وأما الأفعال فيبنى منها:

أ — الفعل الماضي، بلا خلاف بين النحاة.

ب — فعل الأمر، وهو مذهب البصريين، وأما الكوفيون فيعتبرونه معربا.

ويرجع ذلك الخلاف إلى الاختلاف بين الفريقين حول أصالة الإعراب في الأفعال وعدم أصالته فيها. أما الكوفيون فيرون أن الإعراب أصل في الأفعال، ولذلك كان فعل الأمر عندهم معربا، لأن الإعراب هو الأصل فيه. وأما البصريون فيجعلون الإعراب في مقابل الإهمال، وكما أن الإهمال أصل

(1) الخصائص 1/37، همع الهوامع 1/15، المصري على ابن عقيل 1/36-38.
(2) شذور الذهب 123 — مغني 395.

في الأفعال وفرع في الأسماء ، فكذلك الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال ، ولذلك كان فعل الأمر عندهم مبنياً لأن الأصل فيه البناء [1]

ب ـ الفعل المضارع في حالتين ، بلا خلاف أيضاً ، وهما [2]

(1) إذا اتصلت به نون النسوة . (2) إذا باشرته نون التوكيد

وأما الأسماء فيبنى منها

(أ) المضمرات بلا خلاف بين النحاة في مذاهبهم ـ نحو : قومي وقمتُ وقمتِ [3].

(ب) أسماء الإشارة نحو : ذي وثَمّ وهؤلاء.

ويستثنى منها ذان وتان في الإشارة إلى المثنى فإنهما معربان [4].

(جـ) الأسماء الموصولة نحو الذى والتى والذين

ويستثنى منها اللذان واللتان فإنهما معربان [5]

(د) أسماء الشرط والاستفهام نحو : من وما وأين وأيان.

ويستثنى منها أي فإنها معربة [6]

(هـ) أسماء الأفعال والأصوات نحو : صه وآمين وهيهات ، ونحو : وي وحس وبس ونخ وأخ [7]

(و) الأعلام المختومة بويه نحو : سيبويه ونفطويه وعمرويه [8].

(ز) ما كان على وزن فَعَالِ ، اسما للفعل ، نحو : حذارِ ونزالِ [9]. ووصفا للأنثى في النداء : نحو : يا فساقِ [10] ـ وعلما المؤنث ـ على خلاف بين النحاة في مراعاة لغة الحجازيين أو عدم مراعاتها ـ نحو : حذام وقطام [11].

---

(1) انظر : اللمع لابن جني 93 ، الإنصاف 317 ـ 318 ، الإيضاح في علل النحو 77 ـ 80.
(2) انظر : شذور الذهب 73 ـ 75 ، قطر الندى 35 ـ 36
(3) انظر : شرح المفصل 3/84 . (4) انظر : شرح المفصل 3/126 ـ 128.
(5) ابن يعيش 3/138
(6) رسالة في أي ـ مخطوطة ، حاشية الأمير على المغني 2/91
(7) ابن يعيش 4/75 (8) شذور الذهب 94.
(9) شذور 94 ـ 96 ، شرح المفصل 4/49
(10) شذور الذهب 97
(11) شذور الذهب 99 ـ 100 ، قطر الندى 10 ، شرح المفصل 4/63.

(ح) المركب المزجي من الأعداد، وهو أحد عشر وإحدى عشرة، إلى تسعة عشر وتسع عشرة.

ويستثنى من الأعداد المركبة اثنا عشر واثنتا عشرة فمعربان(1)

(ط) المركب المزجي من الظروف: الزمانية نحو: صباح مساء ويوم يوم، والمكانية نحو: بين بين وشذر مذر(2)

(ي) المركب المزجي من الأحوال نحو: فلان جاري بيت بيت، وتساقطوا أخول أخول، ولقيته صحرة بحرة(3).

(ك) الأسماء المبهمة المضافة إلى مبني نحو: (مثل) على خلاف بين النحاة في إعرابها(4)

(ل) بعض الظروف وهي(5)

1 - ظروف مبهمة منقطعة عن الإضافة لفظا لا معنى، وما ألحق بها

2 - ظروف مبهمة مضافة إلى جملة (على خلاف في إعرابها تبعا لنوع الجملة المضافة إليها)

3 - ظروف مبهمة إلى مبني.

4 - كلمات محددة هي: إذ، الآن، الأمس، حيث، أمس إذا دلت على اليوم السابق ليوم المتكلم مباشرة.

(1) الصبان على الأشموني 4/68.
(2) شرح المفصل 4/18، شذور الذهب 75 - 78
(3) ابن يعيش 4/117، شذور الذهب 78
(4) انظر اللباب في شرح الكافية - مخطوط [illegible] الورقة [illegible] المشكلة الرابعة من شرح أسباب البناء مخطوط
(5) انظر شرح المفصل 4/85، شذور الذهب 83 وما بعدها.

(م) أي الموصولة إذا أضيفت وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا[1]

(ن) اسم لا النافية للجنس بشروط[2] :

١ ـــ أن يكون النفي بها الجنس

٢ ـــ أن يكون النفي نصا في الاستغراق .

٣ ـــ أن يكون اسمها مفردا (أي ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف) .

٤ ـــ أن يكون اسمها نكرة

٥ ـــ أن يكون اسمها متصلا بها .

٦ ـــ ألا يدخل عليها جار .

(س) المنادى بشرطين [3]

١ ـــ أن يكون المنادى مفردا (أي ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف) .

٢ ـــ أن يكون المنادى معرفة ، أو نكرة مقصودة .

وأما الإعراب ففي تعريفه آراء كثيرة ، فقد عرفه ابن الأنباري بأنه « اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظا أو تقديرا »[4] ، وعرفه ابن الناظم بأنه « أثر ظاهر أو مقدر يحيله العامل في آخر المعرب »[5] ، على حين عرفه ابن يعيش بقوله « الإعراب الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلام لتعاقب العوامل في أولها »[6] ، ومن الواضح أن تعريف ابن الأنباري يختلف عن تعريف

(١) رسالة في أي – مخطوط بمصر بالمكتبة ٢٠٢م .

(٢) انظر التصريح ١/٢٣٥ – ٢٣٦ ، شرح الفصول الخمسين ٩٦ – ٩٧ ، ورسالة في حل غوامض لا الجنسية – مخطوط غير مرقم ، والنكت الحسان ٣٣ ... .

(٣) انظر : شرح الرضي على الكافية ١/٢٠٧ ، ورسالة في النحو – مخطوط – غير مرقم ، شرح الجمل لابن الصائغ ٢/٤٩ ، شرح الجمل لابن الضريف ٧٩ وما بعدها .

(٤) أسرار العربية مخطوط ٣٧ ب ، ومطبوعة ١٠ .

(٥) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ١٠ .

(٦) شرح المفصل ١/٧٢

ابن الناظم في أمر هام هو تحديد مضمون الإعراب ، فإن ابن الأنباري ـ شأنه شأن كثير من سابقيه ومعاصريه ـ يرى أن الإعراب هو عملية التغيير ذاتها ، على حين يرى ابن الدهان وكثير من المتأخرين أنه الحركات نفسها ، وهو رأى ابن درستويه ، « فالإعراب عندهم لفظ لا معنى ، فهو عبارة عن كل حركة أو سكون يطرأ على آخر الكلمة في اللفظ »[1] . وواضح أيضاً أن مذهب الشريحين مما يختلفان عما في تعريف ابن يعيش ، فإن ابن يعيش قد نص في تعريفه على سر هذا التغيير والباعث عليه : « وهو الإبانة عن المعاني » في حين أن الشريحين الآخرين لم يحددا سراً ولم يشيرا إلى باعث

وعلى الرغم من هذا الاختلاف في تحديد معنى الإعراب ، فإن التعريفات المختلفة تلتقي على حقيقة واضحة ، هي ربط التغيير في الحركات في أواخر الكلمات بمواضع هذه الكلمات في الجمل والتراكيب . ولذلك لا نكاد نجد اختلافاً في تحديد المعرب بأنه « ما يتغير آخره بسبب ما يدخل عليه من العوامل »[2] أي بسبب تغير موقعه في الجملة وتعدد علاقاته بغيرها ، على حين أن المبني « ما يلزم آخره حالة واحدة من حركة أو سكون »[3] وإن تغير موقعه في الجملة وتعددت علاقاته بغيرها

(1) المصدر السابق وانظر أيضاً التصريح على التوضيح ١/٦٠ ، وحاشية الشيخ يس عليه .

(2) التصريح ١/٥٩ – ٦٠ ، اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ١٦ – ١٧

(3) انظر مثلاً همع الهوامع ١/١٥ ، شرح الفصول الخمسين ١٤ — ١٧ — المحصول في شرح الفصول ٤٤ — ٤٥ ، التصريح ١/٦٠ ، شذور الذهب ٧٦ ، حدود الأبذي — مخطوط — ، لباب الإعراب ١٣ ، ٧٨ ، اللباب في شرح اللباب مخطوط غير مرقم ص ٩٠ ، المشكاة لوحة ٩أ ، الموفور من شرح ابن عصفور ١٣ ـ ب ، مواصلات المثل ٨أ ، وشرح حدود الفاكهي ١٤أ — ب ، الجمل ٥٦ ، ارتشاف الضرب ٢٧ ، ٢٥٩ .

«والمعرب غير المبني»(؟). ويتفق النحاة بهذه المسألة أن البناء يتناول أنواعا محددة من الكلمات ولا يتناول التركيب النحوي، أما الإعراب فعلى العكس من ذلك، إذ أن كلماته لا تأخذ حكمها الإعرابي إلا من التركيب نفسه. وهذه النتيجة صحيحة إذا استثنينا من المبنيات موضعين هما: اسم لا النافية للجنس، والمنادى المفرد المعرفة وما ألحق به. فإنه فيما عدا هذين الموضعين يتناول البناء بالأصل المفردات دون التراكيب.

وأنواع الإعراب التي حددها النحاة أربعة: الرفع والنصب والجر والجزم(١). من هذه الأنواع الأربعة نوعان لا يختصان إلى مدخلان في الأسماء والأفعال وهما الرفع والنصب، بينما يختص النوعان الباقيان بقسم من الكلمات لا يدخل على غيره. فالجر يختص بالأسماء، والجزم يختص بالأفعال(٢).

ولكل واحد من هذه الأنواع الأربعة مواضع محددة ذكرها النحاة.

مواضع الرفع

أ - في الفعل المضارع:

يرفع المضارع إذا تجرد من العوامل اللفظية السابقة التي تدخل عليه، وهي النواصب والجوازم، ولم يكن مبنيا.

ب - في الأسماء

ترفع الأسماء إذا وقعت في أحد المواضع التالية

---

(١) [illegible] ١/ ٣٢، شرح المفصل ١/ ٧١ – ٧٢، أسرار العربية، مخطوط ٢٧ – ٢٨.

(٢) انظر المصادر السابقة، وشرح الخضري على ابن عقيل ١/ ٣٠ – ٣١ [illegible]

١) الفاعل .   ٢) النائب عن الفاعل

٣) المبتدأ .   ٤) خبر المبتدأ

٥) اسم كان وأخواتها .   ٦) اسم أفعال المقاربة .

٧) اسم حروف العاملة عمل ليس .   ٨) خبر إن وأخواتها

٩) خبر لا النافية للجنس .   ١٠) تابع المرفوع .

مواضع النصب :

١ ـ في الفعل المضارع .

ينصب المضارع إذا سبقه أحد الحروف الناصبة له ولم يكن مبنيا

ب ـ في الأسماء :

(١) المفعول به   (٢) المفعول المطلق

(٣) المفعول له   (٤) المفعول فيه .

(٥) المفعول معه   (٦) المنصوب بالصفة المشبهة

(٧) الحال   (٨) التمييز

(٩) المستثنى .   (١٠) خبر كان وأخواتها

(١١) خبر كاد وأخواتها .   (١٢) خبر الحروف النافية العاملة عمل ليس .

(١٣) اسم إن وأخواتها .   (١٤) اسم لا

(١٥) المنادى غير المفرد ، وما في حكمه وكذلك النكرة غير المقصودة ، وجعله بعض النحاة من المفعول به[1]

(١٦) المنصوب على الاختصاص ، وجعله الزمخشري وابن هشام من المفعول به[2]

(١) انظر شرح المفصل ١/١٢٧ ـ كتاب سيبويه ١/١٤٢ ، شرح شذور الذهب ٢٢٦ ، شرح قطر الندى ٢٠٤

(٢) انظر المفصل ، شرحه لابن يعيش ٢/١٨ ، شرح شذور الذهب ٢٢٧

(١٧) المنصوب على الإغراء، وجعله الزمخشري من المفعول به.[1]

(١٨) المنصوب على التحذير، وجعله الزمخشري من المفعول به، وتابعه على ذلك جماعة من النحاة.[2]

(١٩) تابع المنصوب.

مواضع الجر

والجر لا يدخل سوى الأسماء كما ذكرنا من قبل، والأسماء تجر إذا وقعت في أحد مواضع ثلاثة:

(١) إذا أضيفت إلى ما قبلها

(٢) إذا سبقت بحرف جر

(٣) إذا وقعت تابعة لمجرور

مواضع الجزم:

ولا يدخل الجزم إلا في الفعل المضارع[3] الذي يجزم في حالتين:

(١) إذا سبقه أحد الجوازم، حرفاً أو اسماً، ولم يكن مبنياً

(٢) إذا وقع جواباً للطلب مجرداً من الفاء ولم يكن مبنياً

* * *

(١) المفصل بشرحه لابن يعيش ٢/ ٢٩.

(٢) انظر المفصل، وشرحه لابن يعيش ٢/ ٢٥، [illegible] في شرح التصريح ٢٠٨، شرح التسهيل للمرادي ٢٨٨.

(٣) من النحاة من ذهب إلى أن الجزم يدخل على الأسماء، وهو مذهب الكوفيين [illegible].
انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣٥، حاشية الخضري على ابن عقيل ١/ ٢٩ — ٣٦، والإنصاف في مسائل الخلاف مسألة ٧٢ صفحة ٣٠٣ — ٣٠٧.

ثانياً . تفسير الظاهرة

في النحو العربي محاولات ثلاث لتفسير ظاهرة التصرف الإعرابي ، بذل فيها العلماء جهودهم في سبيل توضيح الصلة التي توحد اللزوم والتغيير الحركي في أواخر الكلمات بالصيغ والدلالات . وكل محاولة من هذه المحاولات الثلاثة سالفة الذكر لا تقف عند التقعيد للظاهرة كما حاولت أجيال النحاة الأولى منذ تلاميذ أبي الأسود إلى عصر الخليل ، وإنما يعتمد بحثها على جهتين : حصر مواقع التغيير من ناحية ، وتفسير أسبابه من ناحية أخرى . وعلى ذلك فإن التقعيد للظاهرة هو أحد شطري البحث النحوي ، والشطر الآخر هو المحاولات المختلفة التي بذلها النحاة لتفسير الظاهرة ، نشأة وغاية .

وكل محاولة من المحاولات الثلاثة الموجودة في هذا المجال تعتمد على محور يرتكز عليه تفسيرها لهذه الظاهرة من تغيير للحركة والسكون أو ثبوت لها . بحيث يمكن أن نطلق على كل محاولة منها اصطلاحاً يشير إلى هذا المحور ويعتمد عليه ، وعلى ذلك فإننا نجد في مجال تفسير ظاهرة التصرف الإعرابي نظريات ثلاثة ، تعتمد كل منها على واحد من ثلاثة :

(١) التفسير الدلالي .

(٢) التفسير الصوتي .

(٣) التفسير المنطقي .

وسنعرض كل محاولة تفسيرية من هذه المحاولات بالدرس ، لنرى إلى أي مدى استطاعت أن تفسر الظاهرة ، وأن تحيط بأبعادها ، وما الإضافات التي قدمتها إلى البحث النحوي مادة ومنهجاً .

* * *

١ — التفسير الدلالي

يرتبط هذا التفسير باصطلاح (العامل) في النحو العربي ، ولعل أول من أشار إليه سيبويه ، فقد ذكر في صدر كتابه أن أواخر الكلمات في العربية « تجري على ثمانية مجار : على النصب والجر والرفع والجزم ، والفتح والكسر والضم والوقف . وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب : فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد ، والجر والكسر ضرب واحد ، وكذلك الرفع والضم ، والجزم والوقف »[1] .

ثم يقول : « وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه ، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل منها ضرب من اللفظ في الحرف ، وذلك الحرف حرف الإعراب ، فالنصب والجر والرفع والجزم لحروف الإعراب ، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع ... وأما الفتح والكسر والضم والوقف فللأسماء غير المتمكنة المضارعة عندهم ما ليس باسم ولا فعل مما جاء لمعنى ليس غير ، نحو : سوف وقد ، وللأفعال التي لم تجر مجرى المضارعة ، وللحروف التي ليست بأسماء ولا أفعال ولم تجئ إلا لمعنى »[2]

في هذا النص لسيبويه نجده يقسم الكلمات إلى قسمين : كلمات معربة ، ويستخدم معها اصطلاحات : الرفع والنصب والجر والجزم ، وكلمات مبنية لا تستخدم معها هذه المصطلحات ، بل مصطلحات أخرى هي : الفتح والكسر والضم والوقف . وليس الاختلاف بين هذين النوعين من الكلمات في

---

(١) كتاب سيبويه ٢/١ — ٣

(٢) كتاب سيبويه ٣/١ ، وانظر أيضاً : شرح السيرافي على الكتاب مخطوط ورقة ٩٤/١

الاصطلاحات التي تطلق على كل منهما فحسب، بل في شيء أهم من ذلك إذ أن هذه الاصطلاحات المختلفة تشير إلى اختلاف في التصرف الإعرابي لكل من النوعين، فأحد النوعين تتغير حركاته، والآخر تلزم حركة واحدة، ثم يمتد الاختلاف إلى أبعد من ذلك – وهذا هو الأهم – وهو أسباب هذا التصرف في كل منهما، فالذي تتغير حركاته تتوقف حركته على (العامل) الذي يدخل عليه فيؤثر فيه، إذ أن هذه الحركات إنما «تحدث بتأثير العوامل الداخلة عليها» [1]

وبهذا تتضح عند سيبويه ملامح هذه النظرية التي سادت النحو العربي، على اختلاف تسمياته وتعددها، باعتبارها تفسيراً لظاهرة التصرف الإعرابي. ولا تكاد تعد إضافة سيبويه إلى هذه النظرية إلا بعد أجيال، حتى تقرر النحاة أن التغيير الحركي لا يقف عند الكلمات المعربة، وإنما يتناول أيضاً ـ الكلمات المبنية [2]، والعامل يمتد أثره ليشمل الكلمات المبنية إلى جوار الكلمات المعربة، وكل ما هنالك من فارق بين المعربات والمبنيات أن التغيير في أواخر الكلمات المعربة ظاهر، وأما التغيير الذي يصيب المبنية فهو تغيير مقدر غير ملفوظ.

* * *

وترتكز نظرية العامل في شطرها الأول – وهو محاولة حصر مواضع التغيير – على الفصل بين صيغ العمل النحوي وأطراف العمل النحوي. وكثير من الاضطراب في فهم هذه النظرية وخلطاً في تصورها يعود إلى الخلط بين أطراف العمل فيها وصيغه، إذ نتج عن ذلك كثير من سوء الفهم للنظرية، ثم كان سبباً من الأسباب في بعض صور النقد التي وجهت إليها وحملت عليها،

---

(1) كتاب سيبويه ١/٣

(2) انظر: أسرار العربية المطبوع ١٠، والمخطوط ٦٣ ب، المسائل الحلبية ٢٠٠ أ، شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ١٠، التصريح ١/٤٩، قطر الندى ٤٥، ٥٦، شذور الذهب ٣١

ولذلك ليس أمامنا من سبيل إلا دراسة العلاقة بين هذين المصطلحين ومفهوميهما باعتبار ذلك نقطة البدء في تحديد معالم النظرية وتوضيح أبعادها

وصيغ العمل النحوي — أي الصيغ التي تشترك في العمل النحوي — هي الصيغ التي تشترك في التركيب النحوي وتتأثر بالعمل ؛ إذ تعمل في غيرها فتؤثر فيه [1] ، أو يعمل فيها غيرها فتتأثر به

وصيغ العمل النحوي تختلف عدداً تبعاً لاختلاف نوع العامل بين لفظي ومعنوي [2] . فإذا كان العامل لفظياً — أي منطوقاً به — تحتم وجود صيغتين — على الأقل — في التركيب وفي الجملة ، أولاهما صيغة العامل والثانية صيغة المعمول ، أما إذا كان العامل معنوياً — أي ليس له في اللفظ صورة — فلا يوجد في التركيب غير صيغة واحدة .

فمثلا في : جاء محمد ، صيغتان ، صيغة (جاء) وصيغة (محمد) ؛ إذ العامل هنا هو الفعل ، وهو عامل لفظي .

أما «يقوم» — مثلا — فليست سوى صيغة واحدة ، هي صيغة المعمول ؛ إذ العامل فيه هو التجرد أو المضارعة أو الإهمال [3] . وكلها عوامل معنوية .

ولكن على الرغم من اختلاف عدد الصيغ المشاركة في العمل النحوي فإن أطراف هذا العمل ثابتة العدد ، إذ هي ثلاثة : العامل ، والمعمول ، وأثر العامل في المعمول ويرمز له بالحركة الإعرابية ظاهرة أو مقدرة

وثم خلاف بين النحاة كبير في تعريف هذه الأطراف الثلاثة ، وقد

---

(١) انظر شرح التسهيل ٣٢/١

(٢) انظر [illegible] والتطبيق في النحو العربي ، الفصل الأول من الباب الأول ١٠١ — ١٤٣

(٣) انظر : همع الهوامع ١/١٦٥ ، الأشباه والنظائر ١/٢٦٤ ، شرح المفصل ٧/١٢ ، الإنصاف ٣٢٢

أوقعت ملاحظة النظرة لبعض النحاة في تناقض بين منطوق ما يقدمونه من تعريف وبين مضمونها ، حتى انقسمت تعريفاتهم — في عمومها — بالبعد عن المضمون الذي قصدت إلى بيانه وهدفت إلى تحديده (٩) ، ولعلنا نعبر من هذا المزلق إذا نظرنا إلى هذه الأطراف الثلاثة على أنها أطراف نظام محدد يربط بين الحركة الإعرابية — ظاهرة أو مقدرة !! — وبين المعنى .

فالعامل في هذا النظام هو المؤثر في الحركة الإعرابية في آخر المعمول .

والمعمول هو الذي تتغير حركة آخره تبعاً لنوع العامل الداخل عليه

والحركة الإعرابية رمز لتأثير العامل في المعمول ، ودليل عليه ، وتكون ظاهرة في الكلمات المعربة ، كما تكون مقدرة في الكلمات المبنية

وإذا كان العامل هو المؤثر والمعمول هو المتأثر فمن الطبيعي أن تكون الحركة الإعرابية هي الأثر الذي أحدثه العامل في المعمول ، ولكن النحاة يدركون أنها ليست الأثر الوحيد الذي يحدثه العامل في معموله ، وإنما هي رمز لتغييرين يحدثان في المعمول بعد تسلط العامل عليه : أولهما التأثر الذي يلحق اللفظ ، وهو التغيير في حركته الظاهرة أو المقدرة ، وثانيهما التأثر الذي يلحق المعنى ، والذي يرمز له في الكلمات المعربة بالتغيير الظاهر في الحركة الإعرابية . فمحمد — مثلاً — من (جاء محمد) ليس مجرد الذات المحددة ، ولكنها التي فعلت حدثاً معيناً في زمن معين ، ومحمداً من (استقبلت محمداً) ليس أيضاً هذه الذات المخصوصة ، كما أنه ليس محدثاً لحدث معين ، بل ذات وقع عليها حدث معين في زمن محدد ، وأما محمد من (كتاب محمد عندي) فإنها لم تحدث حدثاً ما كما

---

(٩) انظر : الحذف والتقدير في النحو العربي ٢ — ٧

لم يقع عليها حدث ما ، وإنما ثم نوع من النسبة بينها وبين الكتاب ، دلت عليه هذه الحركة الاعرابية[1] .

وهذا الفهم من النحاة للعلاقة بين هذه الأطراف الثلاثة قد أسلم إلى نتائج هامة .

أولى هذه النتائج : أن الاختلاف بين محمدٌ ومحمداً ومحمدٍ — في الأمثلة السابقة — ليس مقصورا على الحركة الإعرابية وحدها ، وإنما بينها جميعا اختلاف في معنى كل صيغة نتج عن تأثير العامل فيها

ثانيها . أن الحركة الإعرابية رمز لفظي لتأثير العامل في المعمول ، ولذلك لا يشترط أن تكون ظاهرة ، بل يمكن أن تكون مقدرة ، كما في نحو هذا الرجلُ قال كذا ، واستقبلت هذا الرجلَ ، وبيت هذا الرجلِ مفتوح لكل طارق . فكلمة (هذا) في الأمثلة الثلاثة قد تأثرت بالعامل ، ولذلك كانت في المثال الأول في محل رفع ، وفي الثاني في محل نصب ، وفي الثالث في محل جر .

ثالثها . أن الحركة الإعرابية مادامت رمزاً للتأثير ودليلا عليه فإن فقدها إنما يعني عدم وجود دليل صوتي لفظي على التأثير دون أن يعني إلغاء هذا التأثير أو نفيه جملة .

رابعها . أن التفاوت في عدد صيغ المثل النحوي لا يؤثر في عدد الأطراف ؛ إذ قد يكون عدد صيغ المثل النحوي اثنين إذا كان العامل لفظيا ، وتحمل الصيغتان أطراف المثل الثلاثة . كذلك قد يكون عدد صيغ المثل النحوي

(1) واضح أننا لم نرد أن نقدم هنا تعريفات النحاة لأطراف المثل النحوي ، وإنما قصدنا إلى تحديد الصورة الذهنية لنسبة المثل كما تشير إليها التعريفات النحوية على اختلافها .

واحدة إذا كان العامل معنويا ، ولكن الصيغة الواحدة تشير إلى الأطراف الثلاثة ، وإن لم يكن أولها — وهو العامل — منطوقا به .

خامسا : أن كل تعبير لغوى مفيد أو جملة لابد من أن يتضمن هذه الأطراف الثلاثة ، بحيث إذا وجد واحد منها لم يكن بد من وجودها جميعا ؛ فلا يوجد عامل دون أن يوجد له معمول ، وكذلك لا يوجد معمول من غير أن يوجد عامله ، وبدون أن يتضح لفظا أو تقديرا — أثر العامل فيه . كذلك لا توجد حركة تغيير دون أن يكون وراء تغيرها معمول يحمل هذا التغيير ثم عامل يوجده .

وبهذا التصور للعلاقة بين صيغ العمل النحوى وأطراف هذا العمل ، يكون النحاة قد حددوا مواضع التغيير — وهو الشطر الأول من شطرى النظرية — والتغيير ، على أساس من هذا الفهم ، يشمل الصيغ النحوية بأسرها داخل نطاق التركيب اللغوى مفيداً أو غير مفيد ، لأنها إما أن تكون عاملة فى غيرها أو يكون عاملا فيها غيرها .

* *

والشطر الثانى من النظرية — وهو تفسير أسباب التغيير الحركى أو تغير الحركات — هو فى واقع الأمر امتداد للشطر الأول ونتيجة له ، فما دام العامل يؤثر فى المعمول تأثيرا موجودا فى اللفظ وفى المعنى ، فمعنى هذا أن تغير أواخر الكلمات مرتبط بما يصاحبها من تغيير . وهذا هو مضمون ما صرح به كثير من النحويين حين ذكروا أن الذى دعا إلى تغير الحركات هو أن الأسماء لما كانت تعتورها المعانى وكانت مشتركة جعلت حركات الإعراب فيها تنبىء عن هذه المعانى ، فقالوا ، ضرب زيدٌ عمراً ، فدلوا برفع زيد على أن الفعل له

وبنصب عمرو على أن الفعل واقع به . وقالوا : ضُرِبَ زيدٌ ، فدلوا بتغيير أول الفعل ورفع زيد على أن الفعل ما لم يسم فاعله ، وأن المفعول قد ناب منابه . وقالوا : هذا غلام زيد ، فدلوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه . وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم ، ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه ، وتكون الحركات دالة على المعاني»[1].

وإذا كان السبب في التصرف الإعرابي هو الإبانة عن المعنى مع التيسير على المتكلم ، وهو ما لا يفي به غير الإعراب ، إذ أن السبيل الآخر لذلك — وهو لزوم الرتبة — يتسم بكثير من المشقة والعنت ، كما لا يخلو من الخطأ ، وأبرز أخطائه أمران[2] :

الأول : أن فيه تضييقاً على المتكلم وإخلالاً بمقصود النظم والسجع مع مسيس الحاجة إليه ، والإعراب لا يلزم فيه ذلك ؛ لأنه أمر حركة لا يختلف بالتقديم والتأخير .

والثاني : أن لزوم الرتبة لا يصح في كثير من المواضع ، وفيه من الشبه على المتكلم والكاتب ما ليس في التصرف الإعرابي . وهذا ما تؤيده بحوث اللغويين المعاصرين ، التي انتهت إلى أن « وجود إعراب غني بالحالات بحيث يكفي للعبارة عما هو ضروري لبنية الجملة يعفي من الاعتماد على قواعد الترتيب ، وعلى العكس من ذلك يجب أن تكون هناك قواعد دقيقة لترتيب الكلمات عندما لا يوجد أي عنصر من عناصر الإعراب ، كما هو الحال في اللغة الصينية

(1) الإيضاح في علل النحو ٦٩ — ٧٠ ، وانظر أيضاً : الصاحبي ٤٣ ، ٤٤ ، شرح المفصل ١ / ٧٢ — ٧٣ .

(2) انظر : المسائل الحلبية ورقة ١٠٨ أ — ١٠٩ ب

أو مختلطا لا يوجد إلا بمتمم عضوي كما هو الحال في الفرنسية[1]، وهكذا تكون وظيفة التصرف الإعرابي في العربية هي الإبانة عن المعاني بالألفاظ ، ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيدٌ أباه وشكر سعيداً أبوه علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ، ولو كان الكلام شرجا واحدا لاستبهم أحدهما من صاحبه»[2] .

ولكن وجود هذه الإبانة لا يتحقق إلا في الأسماء المعربة إعرابا ظاهرا ، أما الأسماء المعربة إعرابا تقديريا والأسماء المبنية فلا سبيل فيها إلى ظهور ما يهدف إليه التصرف الإعرابي — وما يغني عنه في نفس الوقت عند النحاة — من الإبانة ، فكيف السبيل إذاً إلى تحقيق هذه الغاية ؟

يقول ابن جني مفسرا موقف النحاة في الإجابة على هذا التساؤل : «فإن قلت : فقد تقول ضرب يحيى بشرى ، فلا تجد هناك إعرابا فاصلا ، وكذلك نحوه ، قيل : إذا اتفق ما هذه سبيله مما يخفى في اللفظ حاله ألزم الكلامُ من تقديم الفاعل وتأخير المفعول ما يقوم مقام بيان الإعراب ، فإن كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير»[3]

ويقول ابن عصفور في شرح الجمل : «إن الإعراب قد تقرر فيه في بعض الأسماء حتى صار خاصا فيها ذلك ، كما أن العرب لما حذفت الواو من (يعدُ) لوقوعها بين ياء وكسرة حذفت من (أعِدُ) و(نعِدُ) (تعِدُ) حملا على ذلك»[4]

وهذا ما اصطلح عليه في أصول النحو بطرد الباب[5]

---

(1) انظر : علم اللغات (ضمن مناهج البحث في الأدب واللغة) ، ٤١
(2) الخصائص ١/٣٥
(3) المصدر السابق
(4) انظر : شرح الجمل (مخطوط)
(5) انظر : الأشباه والنظائر ١/٣٥٢

والواقع أن هذا نوع من الهروب في مواجهة المشكلة ، وهو شبيه بالهروب الذي واجه به النحاة أيضا مشكلة إعراب الفعل المضارع ، فإن من الواضح أن الإبانة عن معاني تتضح في الأسماء وحدها ، فكيف إذا أعرب المضارع ؟؟ وما هي المعاني التي يكشف عنها تغير حركاته بين الرفع والنصب والجزم ؟

يختلف موقف النحاة في تفسير إعراب الفعل المضارع ، ويمكن أن يجمع على وجه العموم — اتجاهين في هذا التفسير :

الاتجاه الأول : ويضم معظم النحاة ويرى أصحابه أن الإعراب بحق الأصل هو الاسم ، وأما الفعل المضارع فمحمول عليه(1) .
وسبب هذا الحمل هو ما بين المضارع والأسماء من المشابهة التي يحصرونها بأنها مشابهة في اللفظ والمعنى والأداء الوظيفي وهو ما يصطلحون عليه بالاستعمال(2)

أما في اللفظ فمشابهة المضارع الاسم وموازنته له في الحركات والسكنات ، نحو : ضارب ويضرِب ومُدحرِج ويدحرِج

وأما في المعنى فقبول كل منهما الشيوع والخصوص ، فالاسم عند تجرده من أداة التعريف يفيد الشيوع وعند دخول أداة التعريف يتخصص ، وكذلك المضارع عند تجرده من حرف الاستقبال والحال يحتمل كلا منهما وعند دخول أحدهما عليه يتخصص فلا يفيد غير واحد منهما .

وأما في الاستعمال فلوقوع كل منهما صفة لنكرة ، ولدخول لام الابتداء عليهما نحو : جاءني رجل ضارب أو يضرب ، وإن زيدا لضارب أو ليضرب .

---

(1) انظر : المسائل الخلافية ورقة ١٠٠ ب ، الأشباه والنظائر ١٥٣/٢ ، اللمع لابن جني ورقة ١٣ أ

(2) انظر : الإظهار للبركوي ٣٩ ، الإنصاف ٣١٧ — ٣٢٨ .

وأما الاتجاه الثاني : وأصحابه بعض علماء الكوفة وبعض المتأخرين من البصريين — فإنه يرى أن المضارع أصل في الإعراب كالأسماء وليس ملحقاً بها[1] . وحجتهم في ذلك أن « الإعراب في الفعل يفرق بين المعاني فكان أصلاً كإعراب الأسماء ، وبيانه قولك : أريد أن أزورك فيمنعني البواب ، إذا رفعت كان له معنى ، وإذا نصبت كان له معنى . وكذلك قولك : لا يسعني شيء ويعجز عنك ، إذا نصبت كان له معنى ، وإذا رفعت كان له معنى آخر . وكذلك باب الجواب بالفاء والواو نحو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، وهو في ذلك كالاسم إذا رفعت كان له معنى وإذا نصبت أو جررت كان له معنى آخر »[2] .

وهذا الذي حكاه أبو البقاء مطابق لما ذكره الخضري إذ قال :

« وإنما أعرب المضارع لشبهه الاسم في أن كلا منهما يتوارد عليه معان تركيبية لولا الإعراب لالتبست ، فالمتواردة على الاسم كالفاعلية والمفعولية والإضافة في ما أحسن زيداً ، وعلى الفعل كالنهي عن كلا الفعلين أو عن أولهما فقط أو عن مصاحبتهما في نحو : لا تُعْنَ بالجفا وتمدح عمراً »[3]

* * *

بقي بعد هذا أن نعرض لمشكلة شدت إليها جهوداً كثيرة وسببت كثيراً من خلط في فهم النظرية ، وهي مشكلة (موجد) الحركة الإعرابية وينبغي — لكي تصبح هذه المشكلة موضحة — أن نفرق بين مصطلحي المؤثر في الحركة الإعرابية والموجد لهذه الحركة . أما المؤثر عند النحاة القائلين بنظرية العامل فهو ما أسفر عنه تتابع العوامل المختلفة — اللفظية والمعنوية — من

(1) انظر : المسائل الخلافية ص ٧ب ، والأشباه والنظائر ٢/١٥٣ .
(2) المسائل الخلافية ص ٩٠ب ، وانظر : الأشباه والنظائر ٢/١٥٣
(3) حاشية الخضري على ابن عقيل ١/٣٠ .

إدراك لوجود نظام مثلث الأطراف، والحركة الإعرابية فيه طرف يدل على قطبي هذا المثير المحرك: الظاهر أو المقدر.

وأما موجد الحركة الإعرابية ففيه اتجاهات ثلاثة تصور في مضمونها التأثر النحوي المباشر بقضايا علم الكلام(1).

١ — الاتجاه الأول: هو اتجاه جمهور النحاة القائلين بنظرية العامل، ويرى أصحابه أن الموجد للحركة الإعرابية الظاهرة أو المقدرة هو العامل نفسه ملفوظاً أو مقدراً، لفظياً أو معنوياً فالعامل هو الذي يجلب الحركة الإعرابية، والحركة الإعرابية شيء جاء من العامل يختلف به آخر المعرب(2).

٢ — ولابن جني رأيه الخاص في موجد الحركة الإعرابية، فهو يعترف بوجود العامل لفظياً أو معنوياً، ولكنه يرى أن العامل الحقيقي ليس اللفظ ولا المعنى بل العمل عنده يصدر عن المتكلم نفسه(3)، وإذن فهو يعترف بالعامل النحوي كما تقرر في النحو العربي، ولكنه يقصر دوره على التأثير في الحركة لا على خلقها، وقد حاول ابن مضاء أن يحمل ابن جني على رفض العامل بقوله عند ما يقول ويُفهم منه حالاً يُفهم مستقلاً، وفي ذلك نص ابن جني «فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، وإنما قالوا لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ. وهذا واضح»(4) وعلق على ذلك ابن مضاء بقوله: «أكد المتكلم بنفسه ليدفع الاحتمال، ثم زاد

(١) انظر: الخلاف والتقدير في النحو العربي ٢٣٨، ٢٣٩، ومحاضرات في النحو ٢٦
(٢) انظر: عدة الأصوات على العوامل ٩٧
(٣) انظر: الخصائص ١/ ١٠٩
(٤) الخصائص ١/ ١٠٩ – ١١٠

تأثيراً بعينه لا لشيء غيره [١] وفي هذا الفهم إسراف يحمله إلى غير مقصده وفي الاستدلال به على نفي العامل جملة كما يريد ابن مضاء خروج به عن موضعه؛ فإن ابن جني يتحدث عن الحركات كأصوات ، لا كظواهر تركيبية ، أو لنقل يتحدث عن خلق الأصوات لا عن المؤثر فيها ، وليس من شك في أن الأصوات إنما تصدر عن الإنسان ؛ إذ اللفظ بحركاته وسكناته يتغير وجوداً وعدماً تابعاً لإرادة المتكلم ، فهو إذن لم يتناول الجانب التركيبي للحركات ، فحمل ابن مضاء نصه هذا الحمل تجنٍّ على ابن جني وعلى نصه جميعاً . ولو شئنا تصوير موقف ابن جني من القضية بأسرها دون شطط قلنا إنه يعترف بأطراف النظرية الثلاثة : العامل والمعمول وأثر هذا العامل في المعمول . ولكنه يضع في اعتباره الوجه الآخر من الحقيقة، وهو صدور هذه الأطراف الثلاثة عن المتكلم، وهذا صحيح، وإذن يصح بالاسم ما أراده ابن جني من تأثر التركيب بإرادة المتكلم ، ولكن إلى أي مدى يتم هذا التأثر ؟ إنه يتأثر به وجوداً وعدماً ، فإذا تكلم المتكلم كان عليه أن يتقيد بما استقر في استخدام الألفاظ ذاتها من قواعد ، وإذن فإن هناك بعض التداخل بين إرادة المتكلم وبين القواعد التركيبية ولكنه تداخل مفهوم الأثر ، لا مجال لحمله على غير وجهه.

٣ — ويتناول ابن مضاء القضية كلها ليعممها فهماً آخر ؛ فهو يرفض أن يكون المؤثر في الحركة الإعرابية هو اللفظ وحده ، كما ذهب إلى ذلك جمهور النحاة . وينكر أن يكون للمتكلم وحده أو بمصاحبة اللفظ ، كما يفهم من كلام ابن جني [٢] . وذلك لأن « القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضاً باطل عقلاً وشرعاً ، لا يقول به أحد من العقلاء، لمعانٍ يطول ذكرها ... منها أن شرط

---

(١) الرد على النحاة ٨٧ .
(٢) الخصائص ١ / ١١٠.

الفاعل أن يكون موجوداً حينما يفعل فعله ، ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلا بعد عدم العامل ، فلا ينصب زيد بعد إن في قولنا (إنّ زيداً) إلا بعد عدم إن »[1]. وكذلك معاني الألفاظ لا تعمل أيضاً ، لأن الفاعل عند القائلين به إما أن يفعل بإرادة كالحيوان وإما أن يفعل بالطبع كما تحرق النار ويبرد الماء ، ولا فاعل إلا الله عند أهل الحق ، وفعل الإنسان وسائر الحيوان فعل الله تعالى ، كذلك الماء والنار وسائر ما يفعل ... وأما العوامل النحوية لم يقل بعملها عاقل ، لا ألفاظها ولا معانيها ؛ لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع »[2] .

وهكذا ينتهي إلى أن « مذهب أهل الحق أن هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى ، وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية »[3] .

وهذه النتيجة التي انتهى إليها ابن مضاء لا نسلم إليه بمقدماتها . فمن الصحيح أن العوامل النحوية لا تعمل بإرادة ولا بطبع ، ولكن ليس صحيحاً أن ذلك يعني أنه لا تأثير لها أولا عمل لها كما يقرر النحاة ، إذ ثمة فروق بين العمل والفعل مثل ما بين التأثير والخلق من فوارق ، وإذن فمعناه لا يتصور للكلمات تأثيراً في الكلمات ، لأنه لا يتصور للإنسان فعلا وتأثيراً ، وهو منهج النظرة المذهبية المتعصبة ورفض أن يناقش الظاهرة مناقشة موضوعية ، لأن الظاهرة تفرض [illegible] أن الحركات الإعرابية أثر يدل على وجود نظام محدود في التركيب اللغوي ، وما دام هذا النظام منسوبا لغير الله فهو مرفوض جملة[4]

(١) الرد على النحاة ٨٧

(٢) الرد على النحاة ٨٧ — ٨٨

(٣) الرد على النحاة ٨٧

(٤) انظر د. [illegible] والتقدير في النحو العربي ١٠٩ [illegible] ١٦٠

وليس من شك عندنا في أن الألفاظ تصدر عن الإنسان ، وأن الألفاظ مجموعات من الأصوات ، وأن الحركات أصوات ، وبهذا فالحركات تصدر عن الإنسان أيضا . وليس من شك أيضا في أن الإنسان عند المتدينين من الناس صنيعة خالق ، وعند الجبرية وبعض الفرق الإسلامية أداة في يده ، ولكن لن نصل من هذا كله إلى ما استنتجه ابن مضاء من أنه لا عمل هنالك للألفاظ ولا للمعاني ؟ السبب يسير جدا ، وهو أن هنالك قوانين تحكم الإرادة غير ما ادعته ملاحدة الجهمية وعلماء الظاهرية ، وهذه القوانين هي التي تكفل – عن طريق التلازم الضروري بين الأسباب ومسبباتها – الاتساق في الوجود ، وتحقق فيه النظام . وفي اللغة نوع من هذا النظام الذي عبر ابن مضاء عن تصوره ، فما هو السر في هذا الاتساق النحوي ؟ ثم في هذا النظام الدقيق من التغير الحركي ؟ . إن الرفض السلبي للنظرية لا يغير من الظاهرة شيئا ، ولا يتقدم بالبحث النحوي خطوة . إذ لابد من تقديم تفسير لهذا الواقع الذي لا سبيل إلى إنكاره ، وهو أن اللغة تعترف في قسم كبير من صيغها بتعاقب الحركات في أواخرها تبعا لتغير مواقع الصيغ وتعدد علاقاتها وتشابكها(١)

---

(١) ثمة عدد من القضايا الجانبية التي بذل فيها النحاة جهودا كبيرة ، ولا قيمة لها في الواقع إلا من حيث دلالتها على التصورات العقلية للنحاة ، ومن ثم فليس عندنا في نقد المنهج النحوي ، كما تفيد التي يجمعها نظرية العامل بالمرمى ومن أمثلة هذه القضايا الجانبية

أ – الإعراب والبناء أيهما أصل للآخر ؟

ب – الإعراب والبناء هل هما لفظيان أو معنويان ، أي هل هما الحركات الظاهرة والثابتة أم غيرها ؟

ج – لم كان الإعراب والبناء في آخر الاسم دون أوله أو وسطه ؟

د – هل الحركة الإعرابية أقوى أم البنائية ؟

انظر مثلا ، أسرار العربية (المخطوط) ورقة ٣٧ ب وما بعدها ، مجالس أبي مسلم (مخطوط) ورقة ١٢٦ ، الأشباه والنظائر ١/٧٨ وما بعدها ، ٢/١٠٥ ، الإيضاح في علل النحو ٦٢، ٧٦ ، شرح المفصل ١/ ٧٢ ، ٧٣

٢ – التفسير الصوتي

لا يوجد التفسير الصوتي لظاهرة التصرف الإعرابي في النحو على هيئة نظرية متكاملة كما توجد نظرية العامل وربما يتوزع هذا التفسير بين علمين استطاع كل واحد منهما – من جانبه – أن يفسر جانبا معينا من الظاهرة، يرفض فيه الاعتماد على الربط بين الحركة الأخيرة والمعنى كما تقرر في نظرية العامل، ويأخذ فيه بالاتجاه الصوتي في تفسير أحد جانبي ظاهرة التصرف الإعرابي.

التفسير الصوتي للحركة الإعرابية

وصاحب هذا التفسير هو أبو علي محمد بن المستنير المعروف بقطرب، تلميذ سيبويه إمام البصريين، ويبدأ ابن المستنير تفسيره لتعاقب الحركات في أواخر الكلمات برفض ما نسب إليه التفسير الدلالي من اتصال هذه الحركات بالمعنى ودلالتها عليه، ويستنكر ما قرره النحاة من أن إعراب الكلام إنما كان للدلالة على المعاني والتفرقة بين بعضها وبعض، ويعلل رفضه بأن الحركات لو كانت تصور بعض المعنى يدل على هذا التغيير فيه لكان ينبغي أن نجد الحركات الإعرابية متغيرة مع تغير المعنى، وواحدة مع ثبوت المعنى، وذلك غير صحيح «لأنا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني، وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني.

فما اتفق إعرابه واختلف معناه قولك: إن زيدا أخوك، ولعل زيدا أخوك، وكأن زيدا أخوك، اتفق إعرابه واختلف معناه.

ومما اختلف إعرابه واتفق معناه قولك: ما زيد قائمًا، وما زيد قائمٌ، اختلف إعرابه واتفق معناه، ومثله ما رأيته مذ يومين، ومذ يومان، ولا مالَ عندك، ولا مالٌ عندك، وما في الدار أحدًا إلا زيدٌ وما في الدار أحدٌ إلا زيدًا،

ومثله إن القومَ كلهم ذاهبون وإن القومَ كلُّهم ذاهبون ، ومثله (إنّ الأمرَ كلَّه لله) ، (إنّ الأمرَ كلُّه لله) قرىء بالوجهين جميعا »[1] ومثله : ليس زيد بجبان ولا بخيلٍ ولا بخيلاً [2] .

والواقع أن هذه الأمثلة أكثر من أن تحصى في النحو ، فعلا ظننت محمداً مجتهداً وإن محمداً مجتهد ، يتفق إعراب محمد مع أن الأول ظن والثاني تأكيد ، ونحو : هل زيد قائم ؟ ونعم زيد قائم ، يتفق إعراب زيد مع أن الأول إنشاء والثاني خبر ، ومثل ذلك في المضارع يحضرُ محمد وسيحضرُ محمد ولا يحضرُ محمد ، يتفق إعراب المضارع فيها مع أن الأولين من قبيل الإثبات والثالث يفيد النفي ، وفي نحو : أوجبت أن يحضر محمد ولن يحضرَ محمد اتفق نصب المضارع فيهما مع أن الأول إثبات والثاني نفي أيضا ، ومثل هذا كثير جداً مما اتفق إعرابه واختلف معناه ، ومما اختلف إعرابه واتفق معناه ، فلو كان الإعراب إنما دخل الكلام للفرق بين المعاني لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدل عليه لا يزول إلا بزواله »[3] .

وهكذا انتهى قطرب إلى أنه لا ارتباط بين النظام الإعرابي وبين الدلالة، أو بتعبير دقيق لا اتصال بين حركة الإعراب – المقابلة لحركة البناء – وبين المعنى . فهل إذن تغيير أواخر الكلمات وتعاقب الحركات عليها عبث ؟ لقد قدم قطرب تفسيره للحركة الإعرابية ، هذا التفسير الذي يرى أن العرب أو العربية « إنما أعربت الكلام لما يلزم المتكلم من ثقل السكون ، لأن الحرف يقطع عن

(1) انظر : تفسير القرطبي ٤/٢٤٢

(2) انظر : الإيضاح في علل النحو ٧

(3) المصدر السابق

حركاته فيشق على اللسان»[1]. ولكن كيف يكون سير الحركات وتعاقبها من قبيل التخفيف الصوتي دون أن يكون له اتصال بالمعنى ودون أن يشق على المتكلم معا؟ يفسر ذلك قطرب بأن «الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فجعلوا وصله بالسكون أيضا لـــكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقبا للإسكان ليعتدل الكلام، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن، ومتحركين وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة، لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذهب المهلة في كلامهم، فجعلوا الحركة عقب الإسكان»[2] ولكن هلا لم يلتزموا حركة واحدة مكتفين بها للسكون مادامت كافية في تحقيق الغاية التي حددها قطرب وهي التخفيف؟ يقول ردا على ذلك: «لو فعلوا ذلك لضيقوا على أنفسهم، فأرادوا الاتساع في الحركات، وألا يحظروا على المتكلم الكلام إلا بحركة واحدة»[3].

وهكذا ينتهي قطرب إلى أن «الإعراب لم يدخل (الكلام) لعلة، وإنما دخل تخفيفا على اللسان»[4] وهذه النتيجة هي التي ابتدأ منها الدكتور إبراهيم أنيس في علاجه للحركة الإعرابية، وإن لم يشر إلى صاحبها من قريب أو بعيد[5].

(١) المسائل الخلافية ورقة ١٠٢ أ
(٢) الإيضاح في علل النحو ٧٠ – ٧١ وانظر فكرة التخفيف الصوتي الذي ذكره قطرب في سيبويه والتدبير في النحو العربي ١٤٩ وما بعدها.
(٣) الإيضاح في علل النحو ٧١
(٤) المسائل الخلافية ورقة ١٠٤ أ
(٥) انظر من أسرار اللغة ٢٠٤، ٢٢٣ – ٢٢٤، ٢٦١

وقد حاول النحاة تفنيد ماقدمه ابن المستنير من نقد الربط بين الحركة الإعرابية وبين المعنى ، وماانتهى إليه نقده من تقديم تصور جديد يعتمد على تصور خاص للنظام الصوتي واعتباره الأساس الحقيقي لهذه الظاهرة التركيبية . ولكن محاولاتهم في الإجابة على نقد قطرب اعتمدت في جوهرها على المصادرات المنطقية ، وارتكزت على تكرار ماذكره النحاة من وجود صلة بين الحركة الإعرابية في بعض المواضع وبين المعنى كما في نحو : ما أحسنَ زيداً ، وما أحسنُ زيدٍ وما أحسنَ زيدٌ من إشارة إلى المعنى ودلالة عليه ، ولو «أن قائلا . . . قال : ما أحسن زيد ، غير معرب ، أو ضرب عمر زيد ، غير معرب ، لم يوقف على مراده»[1] . وذلك «لأن الصيغة (في المثال الأول) تحتمل التعجب والاستفهام والنفي ، والفارق بينها هو الحركات»[2] وفي المثال الثاني يحتمل أن يكون كل من عمرو وزيد فاعلا ومفعولا . وتعد النحاة من هذه الأمثلة المحدودة دليلا يؤكد أنه لولا الإعراب «ماميز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت، ولاتعجب من استفهام ،ولاصدر من مصدر ،ولا نعت من تأكيد»[3] .

فإن قيل : الفرق بين المعاني يحصل بلزوم الرتبة ، وهو تقديم الفاعل على المفعول . أجيب بأن لزوم الرتبة — وحده — لايصلح لما يقع فيه من أخطاء وما يلزمه من عيوب[4] .

---

(١) الصاحبي ١٦١

(٢) المسائل الخلافية ١٠٦ ب

(٣) الصاحبي ٤٢

(٤) المسائل الخلافية ١٠٦ ب — ١٠٧ أ ويؤيد هذه الفكرة ما تورده الأمثلة ماديه من أن وجود إعراب على معنى من الاعتماد على قواعد الترتيب ، انظر علم اللسان ـ حسن مناهج البحث في الأدب واللغة ٤٤١ .

وإن قيل: إن الإعراب لا حاجة إليه في كثير من المواضع التي لا يلتبس فيها المعنى، فلم يلزم فيها الإعراب؟ أجيب بأنه من قبيل ما يسمى بطرد الباب. ومثل ذلك أيضا ما ذكره ابن المستنير من اختلاف الإعراب واتفاق المعنى وعكسه، فإن «هذه الأشياء فروع عرضية حدثت على الأصول المطلقة لضرب من الشبه، وذلك لا يمنع من ثبوت الإعراب [1]».

وعلى الرغم مما يسم إجاباتهم على نقد قطرب من ضعف، فإن نقدهم للتصور الصوتي الذي انتهى إليه قطرب يعتمد — في شطر منه — على نظر صائب، وهو ملاحظة وجود نظام نحوي لا دخل لإرادة المتكلم فيه، ولا حرية له في الخروج عليه. ولو كان تغير الحركات الإعرابية مرده التخلص من الثقل لترك زمام الحيرة إلى المتكلم، وكان يسكن إذا شاء ويحرك إذا أراد «فكان جائزاً جر الفاعل مرة وفتحه أخرى وضمه، وجاز نصب المضاف إليه، لأن القصد في هذا إنما هو الحركة تعاقب سكوناً يعتدل بها الكلام فأي حركة أتى بها المتكلم أجزأته. وفي هذا فساد للكلام وخروج به عن أوضاع العرب وحكمة نظامهم في كلامهم [2]». وحيث قد اتفق النحاة «على أن تسكين المتحرك وتحريك الساكن بأي حركة شاء المتكلم لحن (فقد) دل على فساد ما ذهب قطرب إليه» [3].

وقد أيد أبو البقاء هذا النقد القوي لمذهب قطرب بدليل آخر مضمونه أن السكون أخف من الحركة، فلو كانت الخفة هي السبب في تغير الحركات في أواخر الكلمات المعربة لكان ينبغي أن تسكن [4]. والواقع أن هذا الدليل

---

(١) المسائل الخلافية ١٠٣ أ.
(٢) انظر: الأشباه والنظائر ١/٨٦.
(٣) المسائل الخلافية ١٠٣ ب وفي النسخة أخطاء كثيرة مردها إلى جهل الناسخ، وقد صححناها اعتماداً على السياق.
(٤) انظر المسائل الخلافية ورقة ١٠٣ أ.

الذى أراد به أبو البقاء أن يدعم موقف النحاة يحتاج إلى مناقشة ، لأن المقارنة ليست بين الحركة والسكون بإطلاق ، وإنما مرتبطين بالنظام النطقى الذى يستوجب فى كثير من الأحيان تحريك أواخر الكلمات لتكوين مقطع يصل بين آخر صيغة وأول الصيغة التالية .

التفسير الصوتى لحركات البناء :

وصاحب هذا التفسير أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ، وهو يرفض [illegible] ما أسلمت إليه نظرية العامل من القول بأن وراء حركة البناء اللازمة حركة إعراب متغيرة مقدرة هى الطرف الثالث من أطراف العمل النحوى ، وهو يذهب — على العكس من ذلك — إلى أن حركة الإعراب عارضة فلا سبيل إلى جعلها أصلا يجب تقديره ، وإنما الحركة الأصلية هى حركة البناء « فأواخر الأسماء فى البناء كأوائلها وأواسطها »[1] و « ولما كان فى أوائلها مثل : بُرْد وجِذْع وكَعْب ، وكان فى أواسطها مثل ما فى أوائلها مثل : كَتِف وعَضُد ورَسُل وقُفْل كانت أواخرها كذلك منها الساكن ومنها المتحرك ، وإنما الإعراب عارض فيها وداخل فى أبنيتها »[2]

وما دام المبرد يرفض تقدير الحركة الإعرابية فى المبنيات ، فمن الطبيعى أن يعتبر الحركة الأصلية التى تستوجب التفسير هى حركة البناء ، فهى متعددة فى المبنيات ، بين ضم وفتح وكسر وسكون أو وقف فلم لا نجد تفسيراً لذلك ؟ لم تختلف أواخر الكلمات المبنية وتتعدد حركاتها ؟ ولم لم تلزم جميعاً حركة واحدة ؟

لقد أجاب المبرد على هذا السؤال الذى وجهه إليه أبو الحسن الأخفش ،

(١) مجالس العلماء ٢١٨ .
(٢) المصدر السابق .

وكانت إجابته تعتمد بصورة جوهرية على التحليل الصوتي لحركات البناء ، تحليلاً متحرراً من نظرية مسبقة ، بدلاً من أن ينتهي إليها .

قال المبرد (١) :

« أما ما كان منها قبل آخره حركة فلا حاجة به إلى حركته ، فوصله مثل الوقف عليه ؛ لأن ذلك يمكن فيه ، مثل : مَنْ وكَمْ .

أما ما كان قبل ساكن فإنه يحرك في الوصل لالتقاء الساكنين فكان أولى الحركات به الفتح لخفته ، إلا أنهم وجدوا الفتح والضم يكونان إعراباً بتنوين وغير تنوين ، ولم يجدوا الكسر إعراباً إلا بتنوين فألزموا الكسر ما احتاجوا إلى حركته لالتقاء الساكنين ؛ لهذه العلة التي لم تخرج به إلى شبه المعرب ، فكان الكسر فيها معناه الضرورة من إقراره على السكون كالوقف في البناء ، وذلك نحو قولك : هؤلاءِ ، وأمسِ .

فإن جاءك شيء مفتوح مما يجب فيه الكسر فهناك علة نقل معها الكسر ، وكان في الحكم أن يكون هو المستعمل فيما احتيج إلى حركته ، وذلك نحو : أينَ وثَمَّ ومِنَ الرجل ، كرهوا الكسر مع الياء والضم والكسرة فعدلوا إلى الفتح في هذه الحروف .

وما جاء محركاً على غير هذين الوجهين فإنما الحركة فيه مطروحة للإعراب وليست من بعض ما ابتدىء على البناء ، وذلك أن يكون الشيء يضارع المعرب في حاله من المعربين أخرى فيحرك حركة لازمة فيصير كالمعرب للزوم حركته إياه ، ويصير كالمعرب لأن الحركة دخلته وليست مضطراً إليها ، وذلك نحو قولك : ضَرَبَ ، وكل فعل ماض ، ونحو : ابدأ بهذا أولُ ، ومن علُ ، فحكم هذا أن يكون ساكناً بل يجب أن يكون محركاً حركة

(١) مجالس العلماء ٢٦٨ — ٢٧٠

قال أبو الحسن : أيكون بأي حركة شئت أو يكون بحركة معلومة ؟

فقال : بابه أن يكون بالفتح لخفة الفتح ، ولا يكسر لئلا يشبه ما حرك للضرورة — وبابه أن يكون مفتوحا حتى تكون علة تزيله عن الفتح

في فتح : أينَ ، وكيفَ ، وخمسةَ عشرَ

وما أزيل عن الفتح فبابه أن يزال إلى الضم ، كما أزيل الكسر إلى الفتح ، وذلك : من قبلُ ، ومن بعدُ ، أولُ ، ويا حكمُ . وذلك أن قولك : من قبلُ ومن بعدُ ومن علُ ، وجئتك قبلُ وبعدُ ، وجئت أولُ ، إنما هو في موضع نصب أو خفض ، فكرهوا أن يبنوها على الفتح فيشبه حركة ما عدلوها عنه لأن الفتح بغير تنوين يكون جامعا للخفض والنصب ، فبنوها على الضم لتخرج عن هذين الوجهين ليخرجوها عن حد إعرابها البتة ، وكذلك يا حكمُ ، في موضع : أعني حكما »

وبعد أن يشرح المبرد أصول نظريته يقدم دراسة تطبيقية يتناول فيها بالتحليل والتعليل بعض ما يتناقض مع الأسس التي وضعها ، أو يتسق مع المبادئ التي حددها ، وأهم ما يقدمه فيه شرحه لأسباب البناء في منْ وكمْ وإذا وهؤلاء ، وحذامِ ونحوه ، وخمسة عشر ، وقبلُ وبعدُ[1] ، ونلاحظ من شرحه لأسباب البناء في هذه المبنيات ونحوها إلى تأكيد ما ذهب إليه من ربط بين حركة البناء وبين النظام الصوتي ، وذلك الربط الذي أخذ عنده اصطلاح « التخفيف » أو « الخفة على اللسان » .

ونظرية المبرد لم تلق حقها من البحث والمناقشة ، تأييدا أو تفنيدا ، وربما يرجع ذلك إلى سببين :

---

(١) مسائل البناء ٢٢١ — ٢٢٥ .

أولهما : أن النظرية لا تمس الحركة الإعرابية من قريب ، فالمبرد لا يختلف عن بقية جمهور النحاة القائلين بنظرية العامل بل يعترف باتصال الحركة الإعرابية بالمعنى ، ويرى أن الحركة الإعرابية أحد أطراف ثلاثة في التركيب النحوي .

ثانيهما : أن المبرد لم يذكر شيئاً عن نظريته هذه فيما بين أيدينا من كتبه، فكل من الكامل والفاضل والمقتضب يخلو من الإشارة إلى تصويره هذا جملة(1) ، وكل ما يؤثر عنه في شرح نظريته يرجع إلى بعض المجالس العلمية التي شرك فيها ، وربما لم يقف على أخبار هذه المجالس كثير من النحاة ، ولعل من وقف عليها منهم عدها من قبيل النوادر العلمية التي لا تتطلب شرحاً ولا تستلزم نقداً ولا تستوجب شيئاً من التصدي .

* * *

(1) انظر : الكامل ط النهضة ، الفاضل ط دار الكتب ، المقتضب (مخطوط بدار الكتب) . وقد طبع المجلس الأعلى للشئون الإسلامية الجزء الأول منه ، ويمكن اعتبار بقيته في حكم المخطوط .

٣ — التفسير المنطقى

كان لتلك المحاولتين السابقتين لوضع نظرية تفسر سر ما يصيب آخر الكلمات فى التركيب من تغير فى الحركة أو ثبوت لها ، أثر فى خلق محاولة ثالثة معاصرة ، أراد بها صاحبها — وهو الأستاذ إبراهيم مصطفى رحمه الله — أن يفسر ظاهرة تغير الحركات فى أواخر الكلمات ، وأن يعطى تفسيره طابع الجدة ومظهر الموضوعية ، فإذا كانت نظرية العامل تستند — بصورة أساسية — إلى تصور أطراف ثلاثة فى العمل النحوى ، وإذا كانت محاولة قطرب والمبرد معاً ترتكز على فهم الدراسة الصوتية للقطعة وجعلها محور تغير الحركات إيجاباً وسلباً ، فإن إبراهيم مصطفى يبدأ من المنطق ، ويتصور أن له من السلطان على اللغة ما يمكن معه أن يفسر سر ما فيها من ظواهر وما لقواعدها من خصائص .

وبدأ إبراهيم مصطفى محاولته بنقد التفسير الدلالى لظاهرة التصرف الإعرابى كما فعل قطرب ، ولكنه لا يشير إلى قطرب من قريب أو بعيد ، وهو فى نقده هذا التفسير يدعى على النحو ما ليس فيه ويحمّل النحاة مالم يقولوه(١) . وبعد أن يرى أن تمهيده لذكر أفكاره كاف يبدأ فى شرح ما يراه سبباً فى تغير الحركات فى آخر الكلمات . ومحور ما يراه « أن هذه الحركات تختلف باختلاف موضع الكلمة من الجملة وصلتها بما معها من الكلمات ، فأحرى أن تكون مشيرة إلى معنى فى تأليف الجملة وربط الكلام . . فما هو هذا المعنى الذى تشير إليه وتدل عليه ؟ » .

أما الضمة فإنها علم الإسناد ، ودليل على أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها .

وأما الكسرة فإنها علم الإضافة ، وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها ،

---

(١) إحياء النحو ٤١

سواء كان هذا الارتباط بأداة أو من غير أداة ، كما في « كتاب محمد » و « كتاب لمحمد ».

ولا تخرج الضمة ولا الكسرة عن الدلالة على ما أشرنا إليه ، إلا أن يكون ذلك في بناء أو في نوع من الإتباع.

أما الفتحة فليست علامة إعراب ولا دالة على شيء ، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب ، التي يريدون أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك فهي بمثابة السكون في لغة العامة »(١) .

والواقع أن جزئيات هذه المحاولة لا جديد فيها ، فالاتصال بين حركات أواخر الكلمات وبين المعاني هو محور نظرية العامل ، ومحاولة ربط كل حركة من هذه الحركات بمعنى خاص معروفة من قديم ، منذ قرر صاحب المفصل أن وجوه إعراب الاسم هي « الرفع والنصب والجر ، وكل واحد منها علم على معنى ، فالرفع علم على الفاعلية .. والنصب علم المفعولية والجر علم الإضافة »(٢) ، وأكده ابن يعيش بقوله « كل واحد منها — أي من الرفع والنصب والجر — علم على معنى من معاني الاسم التي هي الفاعلية والمفعولية والإضافة ، ولولا إرادة جعل كل واحد منها علما على معنى من هذه المعاني لم يكن حاجة إلى كثرتها وتعددها »(٣) وعلى الرغم من ذلك فقد وجدت هذه المحاولة من كثير من المعاصرين تأييدا ، وكأنها قدمت جديداً في مجال البحث النحوي ، حتى إن بعض الدارسين الذين يميلون إلى الاعتدال في تناولهم لمشكلات النحو وعلاجهم لقضاياه لم يجد حرجا في أن يقرر أن « للإعراب علامات تدل عليه ، وهي الحركات ، والحركات في العربية ثلاث : الضمة ، والكسرة ، والفتحة ، وقد اعتدت

---

(١) إحياء النحو ٥٠

(٢) انظر : شرح المفصل ١/٧١ — ٧٢

(٣) شرح ابن يعيش ١/٧٢

العربية بالضمة والكسرة اعتداداً خاصاً ، فجعلت الضمة علماً للإسناد ، والكسرة علماً للإضافة ، أما الفتحة فعلم على ما ليس بإسناد ولا إضافة . وينوع فيه موضوعات كثيرة يتميز بعضها من بعض بما تؤديه الكلمة المنصوبة من وظيفة لغوية »[1] ومن عجب حقاً أنه لايشير — مع ذلك إلى — إبراهيم مصطفى وكأنه يكافئه على مدحه له مع قطرب وابن مضاء وغيرهما ممن استوحى مذهبهم دون أن يشير إليهم ، فيصنع معه نفس الصنيع . والجزاء من جنس العمل !!

على أن أهم ماتتسم به هذه المحاولة ليس « التأليف » بين شتات الأفكار الموروثة فحسب ، وإنما تتصف فوق ذلك بالتناقض مع المنهج العام الذى أدعى الالتزام به صاحبها . ذلك أن الأستاذ إبراهيم مصطفى إلى تيسير النحو ، وكان سبيله إلى تحقيق غايته هو منطقة أحكامه ، ومن ثم لم يجد بداً من تناول اللغة تناولاً منطقياً — يحاول فيه أن يحصر عواملها في قضاياه الكلية ، وأن يحدد علاقاتها بأشكالها المنطقية . كل ذلك ليبرأ من كثرة الأحكام وتعدد الآراء وتنافر العلاقات وتشتت الظواهر . ولكن هذا السبيل الذى سلكه لم يصله إلى غايته النبيلة التى أرادها ، وإنما انتهى به إلى مزيد من الخلط في الظواهر وكثير من الاضطراب في تحديد علاقاتها وأحكامها جميعاً ... فقد اضطر إلى أن يقف طويلاً عند الظواهر التى تتنافى صورها مع ما وضعه من قواعد . إذ أن الظواهر اللغوية لاتسلم إلى ما قرره من أن الرفع علم الإسناد ، ودليل على أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها . كذلك لاتنتهى هذه الظواهر إلى ما أكده من أن الفتحة ليست علامة إعراب ولا دالة على شيء ، وإنما هي حركة خفيفة يستحب العرب أن يختموا بها كلماتهم . وإذا كانت الظواهر اللغوية لاتؤيد ماذهب إليه من أحكام كلية فقد اضطرته إلى أن يلجأ إلى ما أنكره على

(١) في النحو العربي للمخزومي ٦٧ .

النحاة ، وهو تأويل بما لا يحتمل ثم تواضعوا على ما لا يؤيده أصحابه ويكاد يخالف جميع أصوله ، وبذلك جعل التأويل في منهجه أصلا من أصول عنده ، وما دام التأويل قد أصبح محورا من المحاور الرئيسية التي يستند إليها منهجه فليس بد من أن يسلم إلى إهمال الظواهر اللغوية وإهمال خصائص النصوص التركيبية ، وليس من سبيل — بعد هذا كله — إلا إلى مزيد من الأحكام والقواعد التي تتسم بالخلط والاضطراب والتناقض . وهي السمات التي أراد أن يهرب منها فلم يلبث أن ارتكس فيها . وحسبنا أن نقدم مثلا واحدا لهذا المنهج وما انتهى إليه من أخطاء ، هي — في جوهرها — أخطاء المنهج التقليدي

لقد زعم الأستاذ إبراهيم مصطفى أن الرفع علم الإسناد ، ودليل على أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها ، وهذا زعم تنقضه الملاحظة المباشرة للظواهر اللغوية . التي تجعل بين المرفوعات كلمات لا يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها ، وتجعل من غير المرفوع كلمات يسند إليها ويتحدث عنها . فمن النوع الأول المنادى ؛ فإنه مرفوع في بعض أحواله وليس متحدثا عنه ، ومن النوع الثاني اسم إنّ واسم لا ؛ فإنهما لا يزالان منصوبين مع أنهما مسند إليهما ، ومتحدث عنهما . فماذا فعل إبراهيم مصطفى تجاه هذه الحقائق الثابتة ؟ لقد رأى أن المنادى قد ضم لخوف أن يظن أنه مضاف إلى ياء المتكلم المنقلبة ألفا إذا نصب[1] ، وأما اسم إنّ فقد نصب لأنه يكثر مجيء الضمير بعد إنّ [illegible] ، فإذا دخلت على الضمير مال حس العرب اللغوي إلى أن يصلوها به ، فاستبدلوا بضمير الرفع ضمير النصب ؛ لأن ضمير الرفع لا يوصل إلا بالفعل ، فلما كثر مجيء ضمير النصب بعدها توهموا أن الموضع للنصب ، فلما جاء الاسم الظاهر نصب أيضا على التوهم[2] » . وقريب من هذا ما قاله في

(1) إحياء النحو ٤٢ وانظر نقد هذا التأويل في : النحو والنحاة ١٣١
(2) إحياء النحو ٦٨ – ٦٩ وانظر نقد هذا التأويل في النحو والنحاة ١٣٩

نصب اسم لا ، فقد ذهب إلى أنه ليس متحدثاً عنه ، لأنه ليس معه خبر ولا شيء متحدث به نحو : لا سير ولا بأس ولا موت — على حين جعل اسم لا متحدثاً عنه إذا كان مرفوعا[1]

وواضح أن هذا النمط من التناول يبدأ بداية خاطئة تماما ، إذ ينطلق من القواعد الشكلية دون أن يرتكز على أساس من ملاحظة الظواهر اللغوية . ومعنى أن الخطأ يسلم إلى خطأ ، ويظل الأمر يتكرر حتى يصبح سلسلة من الأخطاء . وهذا ما حدث لإبراهيم مصطفى ، فإنه بعد أن فقد نقطة البدء الصحيحة مالبث أن تصادمت قواعده مع الظواهر اللغوية . والغريب أن النحاة لم يصل تصادمهم مع الظواهر إلى الدرجة التي وصل إليها إبراهيم مصطفى ، بل كانوا دائما يرعون الاتساق مع الظواهر ولو عن طريق التأويل ، وكانت الظواهر التي يختلفون بسبب واقعها لهم لأن يجدوا أكثر من مبرر يسوغ لهم صحة قواعدهم من ناحية ، وسلامة الظواهر من ناحية أخرى . ولكن إبراهيم مصطفى ينكر ظواهر من الشيوع والثبات بحيث تعد حقائق واضحة ، ولذلك حين يحاول تأويلها يضيف إلى خطأ المنهج اضطراب الإحساس اللغوى

ومن المؤكد أن إبراهيم مصطفى ما كان ليقع فى كل ما وقع فيه من أخطاء إلا بسبب واضح من طريقته فى الفهم وأسلوبه فى التناول وخطئه فى التصور ، وهو أن اللغة منطقية ، أو أن المنهج الذى ينبغى أن يتناولها به الدارسون هو المنهج المنطقى ، إذ هو الذى يقدر — فى تصوره — على تفسير ظواهرها ويستطيع أن يحدد خصائصها . وهذه النظرة المنطقية إلى اللغة تغفل شيئاً جوهرياً فى الدراسات اللغوية ، وهو أن اللغة لا تتسق مع المنطق ، وأن القواعد

---

(١) إحياء النحو ١٤٠ — ١٤٧ وانظر نقد هذا التفسير فى النحو والدلالة ١٣٠ .

العصرية دراسة الظواهر اللغة التركيبية فيجب أن تبدأ من الظواهر اللغوية ذاتها ، لا من الخضوع لمنطق الأرسطي الشكلي . ولعل كثيراً مما أصاب النحو من اضطراب وتعقيد إنما يعود في بعض جوانبه إلى تحكيم القواعد المنطقية الأرسطية ، ولعل ما رأيناه في محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى يعطي صورة لهذا النقد وإن بدت متأخرة عما نرجوه من ذلك الإنسان المعاصر .

خلاصة

بهذا البحث ننتهي إلى عدد من النتائج الهامة التي تشكل ملامح ما توصل إليه التراث النحوي فيما يتعلق بظاهرة التصرف الإعرابي .

أولى هذه النتائج

أن ظاهرة التصرف الإعرابي سمة من سمات العربية ، وأن لها من التصرف فيها ما يجعلها خاصة من خصائصها لا يشركها فيها غيرها من اللغات ، ساميات وغير ساميات

والنتيجة الثانية :

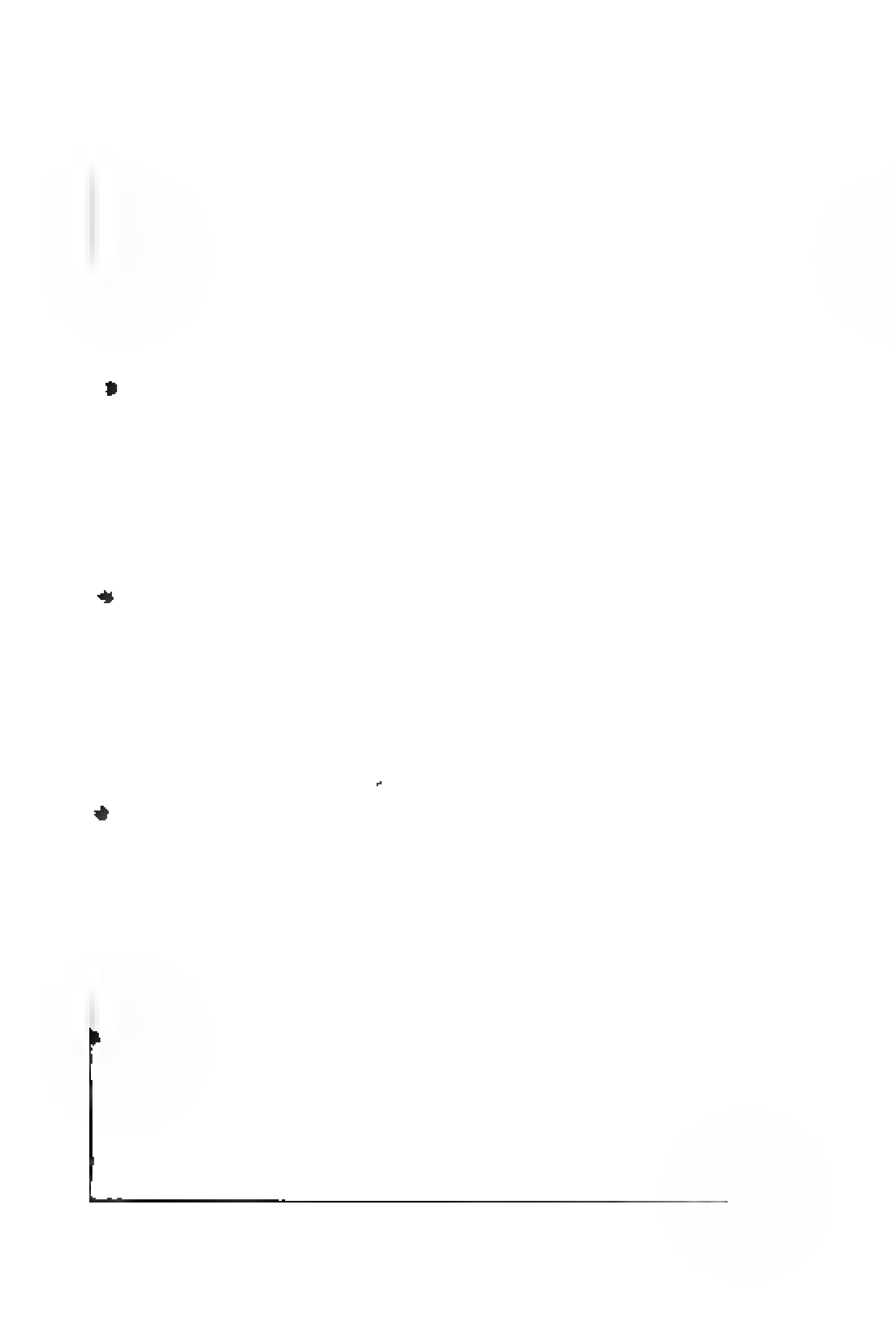
أن ملاحظة النحاة لبعض الأخطاء التي وقعت من المتكلمين بعد الفتح الإسلامي في هذه الظاهرة ساهمت — بالإضافة إلى بعض الأسباب الأخرى — في التناول الموضوعي العلمي لهذه الظاهرة ، ثم غيرها من الظواهر .

وثالث هذه النتائج

أن البحث النحوي ظل فترة طويلة مقصوراً على محاولة التقعيد للظاهرة ، إلى أن أتيح له أن ينتقل — بفضل إشارة سيبويه الذكية — إلى مجال ثان أخصب للبحث النحوي ، هو محاولة تقديم تفسير للعلاقة بين حركة الآخر وبين معنى يستشفه من هذا التغير بالحركة أو الثبوت

وآخر هذه النتائج :

أن نظرية العامل — على أهميتها — ليست النظرية الوحيدة التي قدمها الفكر النحوي لتفسير العلاقة بين حركة آخر الكلمة حين تتغير أو تلزم حالة واحدة وبين المؤثر فيها ، إذ في التراث النحوي نظريتان أخريان تحاول كل منهما المحاولة نفسها . وبذلك يتضح أن وضع نظرية العامل على أنها النظرية الوحيدة التي قدمها البحث النحوي وضع خاطئ ، يكشف عن سوء فهم النظرية ، ويشير — في الوقت نفسه — إلى عدم الإلمام بالتراث .



الباب الثاني

ظاهرة التطابق

أدرك النحاة وجود ضروب من التضامن في التركيب اللغوي بدونه يضطرب معناه ويفسد مبناه، الاضطراب حقيقة من أهم خصائصه، وجهود النحاة في التطابق لا توجد منفصلة مستقلة بل هي مماثلة لغيره من خصائص الجملة العربية، وإنما هي مبثوثة هنا وهناك بين جزئيات الأحكام النحوية وما يتصل بها من قواعد وتعليلات، لذلك فإنه ليس من الممكن دراسة تصورهم للظاهرة من خلال هذا الركام النحوي إلا بعد تجريد ما يتصل بها عما يختلط به مما يتناول غيرها، وبذلك يمكن أن نجد في التراث النحوي – على اضطرابه وتشتته – تصورا لظاهرة التطابق التركيبي، هذا التصور الذي يبدو – وإن لم يصرح به النحاة – من خلال كل الجزئيات التي تناولها البحث النحوي.

وفي التراث النحوي فيما يتصل بالظاهرة عدد من الأفكار الأساسية التي يمكن – إذا جمعنا بينها – أن تكون بمثابة العناصر الجوهرية، بحيث تشكل في مجموعها التصور النحوي للظاهرة اللغوية. وأبرز هذه العناصر:

أولا: التطابق بين اللفظ المفرد ومعناه.

ثانيا: التطابق بين التركيب والوصف النحوي.

ثالثا: التطابق بين أجزاء التركيب.

وسنفحص كل عنصر من هذه العناصر بالتحليل في فصل خاص يتعلق به.

الفصل الأول

التطابق بين اللفظ المفرد والمعنى

١ — لمحة تاريخية .
٢ — أساليب هذا النوع من التطابق
٣ — [illegible] في هذه الأمثلة .

لعل أول من نبه على هذا النوع من التطابق الخليل بن أحمد في بعض مما يؤثر عنه ، ومن ذلك قوله : « كأنهم توهموا في صوت الجندب استطالة ومدا فقالوا : صَرَّ ، وتوهموا في صوت البازي تقطيعا فقالوا : صَرْصَرَ »[1]. وقد تناوله كذلك سيبويه في بعض أبواب كتابه ، ومن ذلك قوله في « باب بناء الأفعال التي هي أعمال تعداك إلى غيرك وتوقعها به ومصادرها »[2] ، يقول : « ومن المصادر التي جاءت على مثال واحد حين تقاربت المعاني قولك : النَّزَوان والنَّقَزان والقَفَزان ، وإنما هذه الأشياء في زعزعة البدن واهتزازه في ارتفاع ، ومثله : العَسَلان الرَّتَكان ، وقد جاء على فُعَال نحو النُّزاء والقُماص ، كما جاء عليه الصوت نحو الصُّراخ والنُّباح ؛ لأن الصوت قد تكلف فيه من نفسه ما تكلف من نفسه في النَّزَوان ونحوه . . ومثل هذا الغَلَيان ؛ لأنه زعزعة وتحرك ، ومثله الغَثَيان ؛ لأنه تجيش نفسه وتثور ، ومثله الخَطَران واللَّمَعان ؛ لأن هذا اضطراب وتحرك ومثل ذلك اللَّهَبان والصَّخَدان والوَهَجان ؛ لأنه تحرك الحر وتثوره فإنما هو بمنزلة الغليان »[3]

وقد كان تنبه الخليل بن أحمد إلى وجود هذه الظاهرة في بعض الأمثال

(١) انظر : الخصائص ٢/١٥٢ .
(٢) كتاب سيبويه ٢/٢١٤
(٣) كتاب سيبويه ٢/٢١٨ .

ثم التفت سيبويه إلى إدراكها في المصادر ، حافزاً النحاة في درسهم هذه الظاهرة ومحاولاتهم إدراك أبعادها في جوانب مختلفة من ألفاظ اللغة ، حتى جاء ابن جني فتوسع في درس هذه الظاهرة ، مستفيداً في تناوله لها من التراث الذي خلفه سابقوه ، وهكذا ذكرها عرضاً في أكثر من باب من أبواب كتابه الخصائص ، والمنصف ، كذلك خصص لها بابين كاملين في خصائصه هما « باب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني »[1] و « باب في قوة اللفظ لقوة المعنى »[2]

والتطابق بين اللفظ المفرد والمعنى تم بوساطة وسائل مختلفة منها : اختيار الأصوات الملائمة للأحداث أو المعاني ، أو ترتيب الحركات في الصيغة ، أو تضعيف أحد الحروف الأصلية فيها ، أو زيادة بعض الحروف في وسطها ، أو بوساطة التضعيف والزيادة معاً ، أو بإدخالها لواحق عليها ، كما يكون أيضاً بوساطة تغيير الصيغة إلى وزن معين

١ — اختيار الأصوات ملائمة للأحداث

يقول ابن جني في شرح هذه الوسيلة من وسائل التطابق بين اللفظ المفرد والمعنى : « فأما مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث فباب عظيم واسع ، ونهج متلئب عند عارفيه مأموم ، وذلك أنهم كثيراً ما يجعلون أصوات الحروف على سمت الأحداث المعبر بها عنها ، فيعدلونها بها ويحتذونها عليها ، وذلك أكثر مما نقدره ، وأضعاف ما نستشعره »[3]

وأمثلة ذلك كثيرة ، منها : خَضِمَ لأكل الرطب وقَضِمَ لأكل اليابس ، اختاروا الخاء لرخاوتها للرطب ، والقاف لصلابتها لليابس ، حذواً لمسموع

(١) الخصائص ٢/١٥٢
(٢) الخصائص ٣/٢٦٤
(٣) الخصائص ٢/١٥٧

بالأصوات على محسوس الأحداث »(1).

ومنها أيضاً : النَّضْح للماء ونحوه ، والنَّضْخ أقوى من النضح ، فجعلوا الحاء لرقتها للماء الضعيف ، والخاء لغلظها لما هو أقوى منه »(2).

ومنها : الوسيلة والوصيلة ، « فالوصيلة أقوى معنى من الوسيلة ... فجعلوا الصاد لقوتها للمعنى الأقوى والسين لضعفها للمعنى الأضعف »(3).

ومن ذلك القسم والقصم « فالقصم أقوى فعلاً من القسم ، لأن القصم يكون معه الدق ، وقد يقسم بين الشيئين فلا ينكأ أحدهما ، فلذلك خصت بالأقوى الصاد ، وبالأضعف السين »(4).

٢ — ترتيب الحركات في الصيغة :

وتطرد هذه الوسيلة في المصادر والصفات ، ومن ذلك ما قرره ابن جني من أنك « تجد المصادر الرباعية المضعفة تأتي للتكرير ، نحو الزعزعة ، والقلقلة ، والصلصلة ، والقعقعة ، والصعصعة ، والجرجرة ، والقرقرة ... و (الفَعَلَى) في المصادر والصفات إنما تأتي للسرعة نحو : البَشَكَى ، والجَمَزَى والوَلَقَى ... فجعلوا المثال المكرر للمعنى المكرر — أعني باب القلقلة — والمثال الذي توالت حركاته للأفعال التي توالت الحركات فيها »(5)

ويؤيد ما قرره ابن جني كثير من النماذج الشعرية ، ومن ذلك قول رؤبة :(6)

---

(1) انظر الخصائص ٢/١٥٧ — ١٥٨
(2) الخصائص ٢/١٥٨
(3) الخصائص ٢/١٥٨ .
(4) الخصائص ٢/١٦٦ ، وانظر مزيداً من الأمثلة في المزهر ١/٤٩١ وما بعدها ، الحيرة ، والإبدال ، وديوان الأدب ، وغيرها .
(5) الخصائص ٢/١٥٣
(6) انظر ديوانه ٦٥

أو يشتكي وخدَ الظليم النزّ ... [illegible]

وقول أمية بن أبي عائذ :(1)

كأني ورحلي إذا رعتها ... على جمزى جازئ بالرمال

أو أصحمَ حامٍ جراميزه ... حزابيةٍ حيدى بالدحال

3 – تضعيف أحد أصول الصيغة :

ويكون هذا التضعيف عادة وغالبا في عين الصيغة ، نحو كسّر وكسر وقطّع وفتّح وغلّق ، وقد علل ابن جني لتضعيف العين فذكر « أنهم لما جعلوا الألفاظ دليلة المعاني فأقوى اللفظ ينبغي أن تقابل به قوة الفعل ، والعين أقوى من الفاء واللام ؛ وذلك لأنها واسطة لهما ومكنوفة بهما ، فصارا كأنهما سياج لها ، ومبذولان للعوارض دونها ، ولذلك تجد الإعلال بالحذف فيهما دونها(2) »

زيادة بعض الحروف :

تطرد زيادة بعض الحروف للإشارة إلى زيادة المعنى في باب فعَل وافتعَل في الأفعال ، وفي باب فَعيل وفُعّال في الأسماء صفات وغير صفات

فمثال الأفعال : قدَر واقتدَر ، فاقتدر أقوى معنى من قولهم قدر « قال الله سبحانه وتعالى (أخذَ عزيزٍ مقتدِرٍ) فمقتدر هنا أوفق من قادر ؛ من حيث كان الموضع لتفخيم الأمر وشدة الأخذ »(3)

---

(1) انظر الخصائص 2/153 ، اللسان 7/188 ، ديوان الهذليين 2/174 ، 176 ، والبيت مذكور بنصه في المصادر المذكورة

(2) انظر الخصائص 2/155

(3) الخصائص 3/264 ، 265

ومثال الصفات نحو : رجل جميل ووضيء ، فإذا أرادوا المبالغة في ذلك قيل : وُضّاء وجُمّال ، « فزادوا في اللفظ هذه الزيادة لزيادة معناه »[1] . ومنه قول أبي صدقة الدبيري[2] :

والمرء يُلحقه بفتيان الندى ... خُلُقُ الكريم وليس بالوُضّاء

وقول الشماخ[3] :

دار الفتاة التي كنا نقول لها ... يا ظبية عُطُلاً حُسّانة الجيد

ومثال غير الصفات نحو : كُلّاب ، [illegible] ، وخُطّاف ، فهذا غير صفة ، ويجعله ابن جني ملحقًا بالصفات يقول : « وأما قولهم خُطّاف وإن كان اسمًا فإنه لاحق بالصفة في إفادته معنى الكثرة ؛ ألا تراه موضوعًا لكثرة الاختطاف به »[4] .

ومن المشترك بين الأسماء والصفات زيادة ياء التصغير ، وزيادة ياء التصغير تفيد أيضًا معنى زائدًا على المعنى الأصلي للفظ المصغر ، سواء كان اللفظ صفة أو علمًا ، كقمر وقمير ورجل ورجيل ومسكين ومسيكين .

وقد ذكر ابن فارس أنه يطرد أيضًا زيادة النون أو الميم في آخر المصغر للدلالة على زيادة المعنى ؛ نحو : (رَعْشَن) للذي يرتعش ، و (خَلْبَن) و (زُرْقُم) للشديد الزرقة ، و (صَلْدَم) للناقة الصلبة ، والأصل صلد ، و (شَدْقَم) للواسع[5] .

• التضعيف والزيادة :

ويطرد في (افْعَوْعَلَ) ؛ كررت فيه العين وزيدت الواو ، ومثاله خشن واخشوشن ، ومنه قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه : اخشوشنوا وتمعددوا

(١) الخصائص ٣/٢٦٦ (٢) [illegible] ، ١٩٠ والمخصص ١٥/٨٩
(٣) شعر ديوانه ٣٩ (٤) الخصائص ٣/٢٦٧ (٥) الصاحبي ٧٠

أي «تصلبوا وتبلغوا بالعشبة . وكذلك قولهم : أعشب المكان ، فإذا أرادوا كثرة العشب فيه قالوا : اعشوشب . ومثله : حلا واحلولى ، وخلق واخلولق ، وغدن واغدودن »[1] .

٦ — اللواصق .

اللواصق التي تدخل على الصيغ فتضيف إليها معنى جديداً تكون إما لواصق أمامية ، أو لواصق خلفية .

وأبرز اللواصق الأمامية (است) الألف والسين والتاء ، وتدخل هذه اللاصقة على الفعل الماضي وفعل الأمر ، ويحدث فيها نوع من التغيير حين تدخل على المضارع ، إذ يحل فيها حرف المضارعة محل همزة الوصل المجتلبة للنطق بالساكن .

وهذه اللاصقة تستعمل في أكثر الأمر للطلب[2] ، ويعلل ابن جني لتقدم هذه اللاصقة على الحروف الأصلية للصيغ بقوله « فجاءت الهمزة والسين والتاء زوائد ، ثم وردت بعدها الأصول : الفاء والعين واللام ، فهذا من اللفظ وفق المعنى الموجود هناك ، وذلك أن الطلب للفعل والتماسه والسعي فيه والتأتي لوقوعه تقدمه ، ثم وقعت الإجابة إليه فتبع الفعل السؤال فيه والتسبب لوقوعه . فكما تبعت أفعال الإجابة أفعال الطلب ، كذلك تبعت حروف الأصل الحروف الزائدة التي وضعت للالتماس والمسألة ، وذلك نحو : استخرج واستقدم واستوهب واستمنح واستعطى واستدنى »[3] .. فالأصول هنا خرج وقدم ووهب ومنح .... الخ » فهذا إشعار بأصول نشأت عن أفعال

(١) الخصائص ٢ : ٢٦٤ وانظر أيضاً : المنصف ١/٨١
(٢) انظر : الخصائص ١/١٥٣
(٣) الخصائص ٢ : ١٥٤

وقعت ولم يكن معها دلالة تدل على طلب لها ولا إعمال فيها »[1] ، فلما تقدمت اللاحقة دلت على طلب هذه الأفعال وحاجتها إليها وإعمالها فيها .

وأما اللواحق الخلفية فعديدة ، وتلحق بالأفعال كما تلحق بالأسماء . وتهدف هذه اللواحق في الأفعال إلى بيان نوع المسند إليه : مفرداً أو مثنى أو جمعاً وذلك إذا لم يكن المسند إليه ظاهراً في التركيب كما تهدف في الأسماء إلى تحديد عددها : واحداً أو مثنى أو جمعاً ، أو بيان نوعها : تذكيراً أو تأنيثاً أو بيان نسبتها ، أو مكان ما تنسب إليه .

٧ — تغيير الصيغة :

ويتعدد اصطلاح (العدل) عند النحويين ، وصوره عديدة :

أ — فمنه ما يكون العدول فيه من الصيغ المتوازنة فَعِيل إلى صيغ موازنة فُعَال — بضم الفاء وتخفيف العين — للدلالة على زيادة المعنى

نحو : طُوَال ، فهو أبلغ معنى من طَوِيل ، وعُرَاض فإنه أبلغ معنى من عَرِيض ، وكذلك خُفَاف من خَفِيف ، وقُلَال من قَلِيل ، وسُرَاع من سَرِيع[2] .

ب — ومنه ما يكون العدول فيه من فَعِيل إلى فُعَّال — بضم الفاء وتشديد العين — صفة أو غيرها ، كما أشرنا إلى ذلك في النقطة الرابعة .

جـ — ومنه ما يكون العدول فيه من اسم الفاعل إلى فِعِّيل ، نحو : سِكِّير إذ هو موضوع لكثرة تسكير القائم به .

د — وتحول صيغة فاعل للمبالغة والتكثير[3] إلى صيغ أخرى يصطلح عليها

---

(١) الخصائص ٣/٢٦٦ (٢) السابق

(٣) انظر كتاب سيبويه ١/٥٦ ، [illegible] ٣/١٠ ، همع الهوامع ٢/٩٦ — ٩٧ .

للنحاة بصيغ المبالغة ، وهي أبنية عديدة حاول ابن خالويه في (شرح الفصيح) أن يجمعها ، فذكر أنها اثنا عشر بناء ،[1] هي « (فَعَّال) كـ فَسَّاق ، و (فُعَل) كـ غُدَر ، و (فُعَّال) كـ غُدَّار ، (فَعُول) كـ غَدُور ، و (مِفْعِيل) كـ مِعْطِير ، و (مِفْعَال) كـ مِعْطَار ، و (فُعَلَة) كـ هُمَزَة لُمَزَة ، و (فَعُولَة) كـ مَلُولَة ، و (فَعَّالَة) كـ عَلَّامَة ، و (فَاعِلَة) كـ رَاوِيَة وخَائِنَة ، و (فِعَّالَة) كـ بِقَّاقَة لكثير الكلام ، و (مِفْعَالَة) كـ مِجْزَامَة »

وفاته صيغتان هما (فِعِّيل) كـ شِرِّيب ، و (فَعِيل) كـ عَلِيم

والمشهور من هذه الأبنية خمس صيغ ، هي :[2]

صيغة (فَعَّال) ، نحو قول القُلَاخ

أخا الحرب لبَّاسًا إليها جِلالها ... وليس بولَّاج الخوالف أعقلا

وصيغة (فَعُول) نحو قول أبي طالب :

ضَرُوبٌ بنصل السيف سوقَ سِمانها ... إذا عدموا زادًا فإنك عاقر

وقول ذي الرمة :

هَجُومٌ عليها نفسَه غير أنه ... متى يُرْمَ في عينيه بالشبح ينهض

ومنه قول أبي ذؤيب الهذلي :[3]

إلى دينه واحتاج الشوق إنها ... على الشوق إخوان العزاء هَيُوج

وصيغة (مِفْعَال) ، ومثاله ما حكاه سيبويه : إنه لَمِنْحَارٌ بوائكَها[4]

(1) انظر المزهر 2/243
(2) انظر الهوامع 2/96 — 97 ، شرح التصريح 2/67 — 68 ، حاشية الشيخ يس على التصريح بهامشه ، كتاب سيبويه 1/57 ، 58 ، نتائج الفكر 2/10 ، 11
(3) البيت في كتاب سيبويه 1/56 ، ولكنه غير مذكور في شعر أبي ذؤيب المنشور في ديوان الهذليين ، انظره في الجزء الأول ص 1 — 164 ، وانظر أيضًا خزانة الأدب للبغدادي 3/130 ، ويرجح العيني في شرحه الشواهد الأصمعي كونه للراعي ، انظر شرح الشواهد 2/297 .
(5) كتاب سيبويه 1/58 .

وتحويل صيغة فاعل إلى إحدى هذه الصيغ الثلاثة مسموع كثيراً ، ومن ثم فإنه مقيس . أما الصيغتان الباقيتان فالمسموع منهما قليل ، ولذلك جعل بعض النحاة التحويل إليهما مقصوراً على السماع وليس مقيساً [1] .

وهاتان الصيغتان هما : [2]

صيغة (فَعِيل) ، ومنه قول عبيد الله بن قيس الرقيات : [3]

فتاتان أما منهما فشبيهة   هلالاً وأخرى منهما تشبه البدرا

وقول ساعدة بن جؤية : [4]

حتى شآها كليلٌ موهناً عَمِلٌ   باتت طراباً وبات الليل لم ينم

وصيغة فَعِل ، ومنه قول زيد الخيل :

أتاني أنهم مَزِقون عِرضي   جحاش الكرملين لها فديد

وقول الآخر [5]

أو مِسْحَلٌ شَنِجٌ عضادةَ سمحجٍ   بسراتها نَدَبٌ له وكلوم

* * *

وكل هذه التفاصيل التي شغلت البحث النحوي في مسائل التطابق بين اللفظ المفرد ومعناه كانت نتيجة طبيعية لوجود نظريتين عند النحاة واللغويين العرب .

أولى هاتين النظريتين هي وجود مناسبة من نوع ما بين اللفظ ومعناه ،

(1) انظر : منار السالك 2/90 ، 91 ، التصريح 2/73 ، همع الهوامع 2/96 – 97 ، كتاب سيبويه 1/57 – 58 ، شرح المفصل 6/72 ، الرضي على الكافية 2/987 ، حاشية الصبان على الأشموني 2/297 ، اللباب في علل البناء والإعراب 248 .

(2) المصادر السابقة   (3) البيت في ديوانه

(4) كتاب سيبويه 1/58 ، ديوان الهذليين 1/190

(5) هذا البيت أحد الأبيات التي لم يعرف قائلها سيبويه ، وقد نسبه الشنتمري في تحصيل عين الذهب لابن الأحمر ، على حين نسبه ابن منظور للبيد . انظر كتاب سيبويه 1/57 ، وتحصيل عين الذهب ، مؤسسة الرسالة .

فالألفاظ عند النحاة أدلة على المعاني ، فإذا زيد عليها شيء بعد وجب أن تكون هذه الزيادة دليلا على زيادة المعنى ، وكذلك إن حدث فيها نوع من الانحراف عن أصل الصيغة فقد وجب أن يكون ذلك دليلا على حدث متجدد عرض له ، وتكاد تكون هذه الكلمات هي نفس كلمات ابن جني الذي يقول : « وبعد ، فإذا كانت الألفاظ أدلة المعاني ثم زيد فيها شيء أوجبت القسمة له زيادة المعنى به ، وكذلك إن انحرف به عن سمته وهديته كان ذلك دليلا على حادث متجدد له »[1] .

ولكن ما نوع المناسبة التي بين الألفاظ ومعانيها ؟ إن النحاة لم يقدموا إجابة مباشرة عن هذا السؤال ، بيد أن دراساتهم في وسائل التطابق بين اللفظ والمعنى — هذه الدراسات التي عرضنا لها بإيجاز في الصفحات السابقة — تكشف عن نوع المناسبة التي تصوروه يحكم العلاقة بين اللفظ ومعناه .

فالوسيلة الأولى من وسائل التطابق تكشف عن أن النحاة يتصورون أن التناسب بين اللفظ والمعنى أمر طبيعي ، وذلك أن الألفاظ عندهم تعبر بأصواتها عن معانيها ، وكأنهم يتصورون بذلك أن اختيار الأصوات وترتيبها داخل الكلمات والصيغ إنما تحكمه قيمة محددة هي ملاحظة مدلول تلك الكلمات والصيغ التي يعبر بها عنها ، وعلى هذا الأساس وجدناهم يعدون الكلمات التي تشمل الحروف المجهورة تدل على معنى أقوى من الكلمات التي تتألف من حروف مهموسة ، وذلك لأن الأصوات المجهورة أقوى فوجب إذاً أن يعبر بها عن المعاني القوية . أما الأصوات المهموسة فرقيقة ضعيفة ، ومن ثم ينبغي أن تقتصر دلالتها على المعاني التي تتلاءم معها رقة أو ضعفاً

وعلى الرغم من أن الوسيلة الثانية من وسائل التطابق بين اللفظ والمعنى

---

(١) الخصائص ٢ / ٢٦٨

— فصلاحي الأولى — تؤيد هذا الاستنتاج وتدعمه . فإن الوسائل الأخرى التي ذكرها النحاة يمكن أن تدل على اتجاه آخر في فهم نوع المناسبة بين اللفظ ومعنى ؛ إذ أن المناسبة فيها ليست مناسبة طبيعية ، تحدد بصورة آلية عن تصور علاقة حتمية بين اللفظ ومعناه . وإنما هي في الأساليب الخمسة الأخيرة نوع من العلاقة الاعتباطية أو العرفية ، أي أنها أساليب اصطلح عليها النحاة وقرروها بعد أن درسوا النماذج اللغوية وكشفوا عن نوع من الاطراد فيها . ومن ثم فإنهم في هذا النوع من الأساليب غالبا يجعلون أحكامه مطردة وقواعده كلية ، يمكن أن تطبق في صياغة نماذج لغوية جديدة اعتمادا عليها والاقتداء بها ، على حين إنه في الأسلوبين الأولين اللذين يعتمدان بصورة رئيسية على ما تصوروه من المناسبة الطبيعية نجد أن أحكامهما النظرية لا تعتمد إلا على مجموعة من النماذج اللغوية التي لا يكاد يشركها فيها غيرها .

وإذا استثنينا ابن جني من بين النحاة العرب فإننا نجد اتجاه النحاة في مجموعه يرتكز على تفسير العلاقة بين اللفظ ومعنى بالعلاقة العرفية . وبهذا يكون اتجاه النحاة أكثر دقة من اتجاه اللغويين العرب ، الذين يؤمن عدد كبير منهم بوجود الرابطة العقلية المنطقية بين الأصوات ومدلولاتها . وهو ما يسميه بعض المحدثين بالرمزية الصوتية [1] . هذا الإيمان الذي يمكن أن نلمحه في مواطن كثيرة من الخصائص وسر الصناعة والمنصف لابن جني ، ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس ، وفقه اللغة للثعالبي ، والاشتقاق لابن دريد ، والذي انعكس أيضا على الصفدي في مقدمته الأولى لنكت الهميان ، والسيوطي في بعض قضايا المزهر وأمثلته [2] .

---

(١) من أسرار اللغة ٤٤ — ٥٠

(٢) انظر أمثلة لذلك في : الخصائص ٢/١٣٤ ، ١٥٧ ، ٣/٢١٤ ، معجم مقاييس اللغة لابن فارس ، فقه اللغة للثعالبي ، الاشتقاق ١٩٨ ، ٣٤٨ ، نكت الهميان ٦ ، المزهر ١/١٤ — ١٥ ، ٤٧ وما بعدها ، وفيه نقول كثيرة عن ديوان الأدب والجمهرة والغريب المصنف وغيرها .

وقد أسلم تصور المناسبة بين اللفظ والمعنى إلى نظرية أخرى أكثر بعداً في التصور، وأعمق التأثير في اللغة، وهذه النظرية هي ضرورة اتصال معاني الألفاظ التي تتحد أصواتها، سواء اتفقت أو اختلفت في ترتيب هذه الأصوات. وهو ما يصطلح عليه — عند النحاة واللغويين على السواء — بالاشتقاق.

أما النحاة — ما عدا ابن جني الذي يعد في الواقع أقرب إلى اللغويين — فإنهم يشترطون في وحدة المعنى أو تقاربه ضرورة ترتيب الأصوات في المشتقات ترتيباً واحداً، بحيث إذا تشابهت الأصوات دون ترتيب في كلها فإنهم لا يعدونها من قبيل الاشتقاق. ومن هنا فإن الاشتقاق عندهم إنما هو اشتقاقات المشتقات السبعة من أفعالها أو من مصادرها — على خلاف —[1] وهذا الاشتقاق وحده هو الذي يسري فيه المعنى — مع شيء من التغيير مرده إلى نوع المشتق — في جميع المشتقات.

وأما اللغويون — ومنهم ابن جني[2] — فإنهم لا يشترطون هذا الشرط الصوتي، وإنما يرون أن وحدة المعنى لا يحول بينها اختلاف في ترتيب الأصوات، ومن ثم يجعلون المعنى دائراً مع الحروف الأصلية مهما تعددت تقلباتها، بل إن من اللغويين من جعل الاشتراك في أصلين فقط من أصول الكلمة دليلاً على الاشتراك في معنى عام بينهما، وقد سار على ذلك ابن فارس في معجم مقاييس اللغة، والثعالبي في بعض من كتبه في فقه اللغة، والصفدي في نكت الهميان[3]

---

(1) انظر في تحقيق هذا الخلاف: الإنصاف ١٤٤، مسائل الخلافية — ٩٨ ب — ٩٩ أ، شرح المشكلات — مصور — لوحة ١٣٩، المسائل البصريات — مصور — لوحة ٨٨، التكملة — مخطوط — ١٦٣؛ شرح المفصل ٤٣/٦، اللباب ١٣٩، ٢٤، ٩٣ أ، شرح الجمل لابن العريف ١٢ أ، شرح الجمل لابن الصائغ — الجزء الأول

(2) انظر: الخصائص ١٣٤/٢ — ١٣٨

(3) انظر مصادر ٦ ، ١٠ .

وقد أطلق ابن جني على الاشتقاق عند النحاة اصطلاح الاشتقاق الصغير أو الأصغر »(١) كما أطلق على الاشتقاق عند اللغويين اصطلاح الاشتقاق الكبير أو الأكبر(٢) وهذا الاتجاه هو الذي أخذ به علماء الأصول ومن أبرزهم الإمام الرازي الذي يقرر في وضوح أن « الاشتقاق أصغر وأكبر؛ فالأصغر كاشتقاق صيغ الماضي والمضارع واسم الفاعل والمفعول وغير ذلك من المصادر ، والأكبر هو : تقليب اللفظ المركب من الحروف إلى انقلاباته المحتملة ، مثلا اللفظ المركب من ثلاثة أحرف يقبل ستة انقلابات ؛ لأنه يمكن جعل كل واحد من الحروف الثلاثة أول هذا اللفظ ، وعلى كل من هذه الاحتمالات الثلاثة يمكن وقوع الحرفين الباقيين على وجهين ، مثلا اللفظ المركب من : (ك ل م) يقبل ستة انقلابات : كلم ، كمل ، لمك ، لكم ، ملك ، مكل . واللفظ المركب من أربعة أحرف يقبل أربعة وعشرين انقلابا ... وعلى هذا القياس المركب من الحروف الخمسة »(٣) .

وفي تحديد هذه الأقسام والاصطلاحات كلام كثير ؛ إذ يرى بعض الباحثين المعاصرين أنها ليست قسمين فقط ، فيجعلها الأستاذ عبد السلام هارون أقساما ثلاثة(٤) ، كما يجعلها الأستاذ عبد الله أمين أربعة أقسام(٥) . والواقع أن أحد أقسامه الأربعة ليس من قبيل الاشتقاق وإنما هو من باب النحت وهو ما سماه بالاشتقاق الكُبّار ، والذي مثل له بنحو : دمعزة وطلبقة ، من أدام الله عزك وأطال الله بقاءك .

* * *

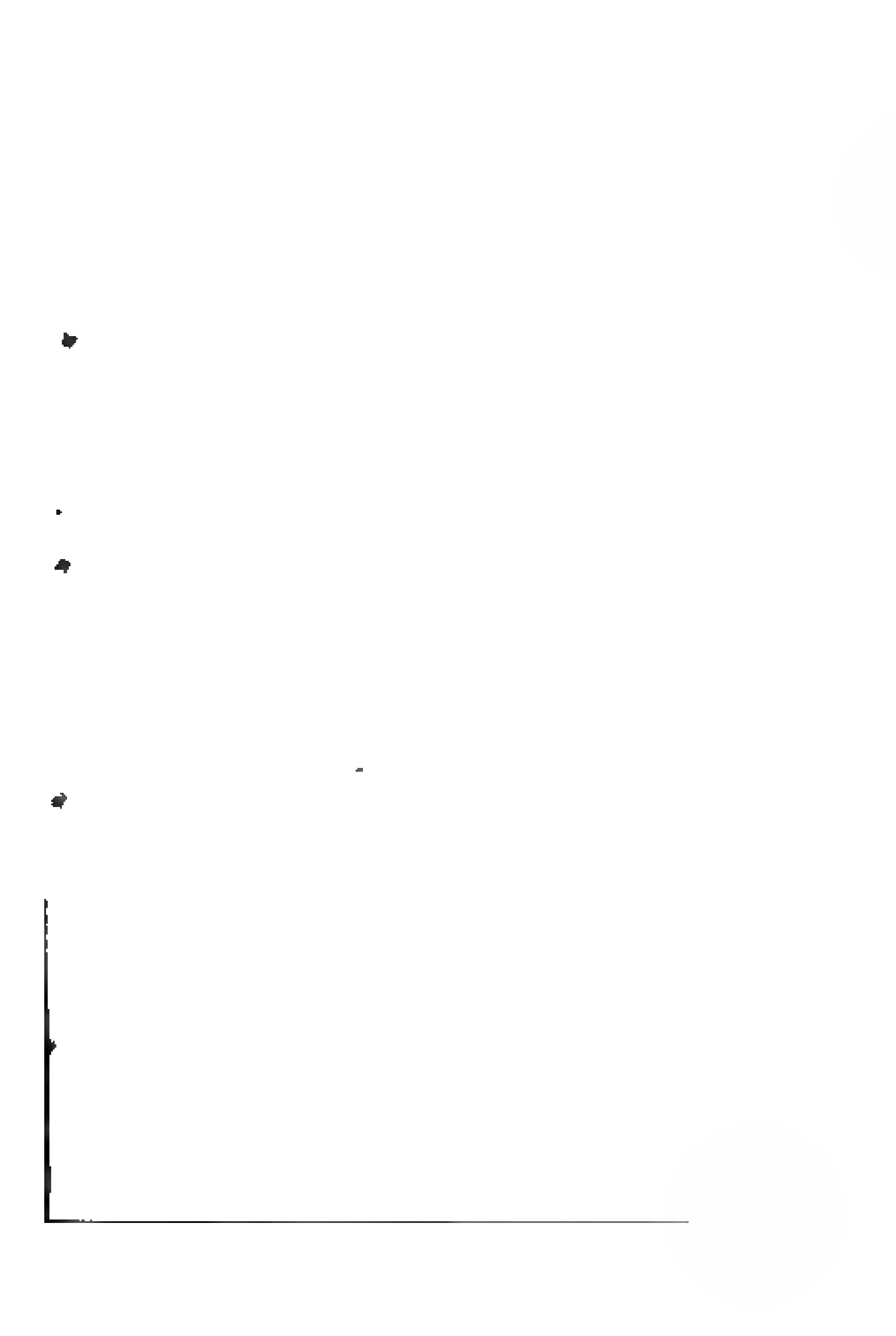
(١) انظر : الخصائص ٢/١٣٣ .

(٢) انظر : الخصائص ٢/١٣٣ ، وانظر نماذج منه في ١٣٤ — ١٣٨

(٣) كتاب المحصول ١/٨ ١

(٤) انظر : الاشتقاق لابن دريد ، مقدمة المحقق ٢٧ .

(٥) انظر كتابه : الاشتقاق ١ — ٢



الفصل الثاني

التطابق بين التركيب والموقف

١ — أساليب هذا النوع من التطابق

٢ — دراسة تطبيقية.

درس النحاة واللغويون العرب الوسائل التي لجأت إليها اللغة لتحقيق التطابق بين التركيب والموقف اللغوي، وقد استعانوا في دراستهم ببعض ما حفظه الأدباء من نصوص، وما دونوه بتعبيرهم مما يكشف عن عناصر الملاءمة بينها وبين الموقف الذي قيلت فيه. وقد نتج عن هذه الدراسات كثير من النتائج المهمة في البحث النحوي واللغوي والأدبي جميعاً، وكانت إحدى هذه النتائج تحديد وسائل التطابق بين التركيب ومضمونه.

ووسائل التطابق التي كشفت عنها هذه الدراسات ثلاثة:

(١) الترتيب بين أجزاء التركيب

(٢) حذف بعض أجزاء التركيب

(٣) الاستعانة بالصيغ المختلفة لتحديد مضمون التركيب

١ — الترتيب بين أجزاء التركيب.

الترتيب بين أجزاء التركيب وسيلة من الوسائل التي تلجأ إليها اللغة لتحقيق التطابق بين التركيب والمقصود منه، سواء كان التركيب خبراً أو إنشاء، مثبتاً أو غير مثبت

فالجملة الخبرية إما أن يتصدرها اسم أو يتقدمها فعل، وليس التركيبان سواء في إفادة المعنى، بل لا يلجأ المتكلم إلى تأليف جملة اسمية أو فعلية إلا مراعاة لما يقتضيه الموقف اللغوي، ومن ثم فإن جملة: أنا أكلت كذا، تختلف عن نظيرتها جملة: أكلت كذا؛ لأن التركيب الأول يتضح منه أن المقصود الرئيسي هو الإخبار عن الاسم المتقدم، وأما التركيب الثاني فيكشف عن أن المقصود به هو الدلالة على الحدث. والأمر كذلك أيضاً في تقديم الفاعل على المفعول، أو تقديم المفعول على الفاعل، إذ يفيد تقديم أحدهما ما لا يفيده تقديم الآخر.

وقد أشار إلى ذلك سيبويه، فقال: «كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم بشأنه أعنى، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم»(1).

وقد فسر النحاة ذلك فقالوا: «إن معنى ذلك أنه قد يكون من أغراض الناس في فعل ما أن يقع بإنسان بعينه ولا يبالون من أوقعه، كمثل ما يعلم من حالهم في حال الخارجي؛ أنهم يريدون قتله ولا يبالون من كان القتل منه، ولا يعنيهم منه شيء، فإذا قُتل وأراد مريد الإخبار بذلك فإنه يقدم ذكر الخارجي فيقول: قتل الخارجيَّ زيدٌ، ولا يقول: قتل زيدٌ الخارجيَّ؛ لأنه يعلم أنه ليس للناس في أن يعلموا أن القاتل له زيد جدوى وفائدة»(2).

ثم قالوا: فإن كان رجل ليس له بأس، ولا يقدر فيه أنه يقتل، فقتل رجلاً، وأراد المخبر أن يخبر بذلك، فإنه يقدم ذكر القاتل، فيقول: قتل زيدٌ رجلاً، ذلك لأن الذي يعنيه ويعني الناس من شأن هذا القتل طرافته وموضع الندرة فيه ... ومعلوم أنه لم يكن نادراً وبعيداً من حيث كان واقعاً

---

(1) انظر: كتاب سيبويه ١/١٥.
(2) انظر: دلائل الإعجاز ٨٤، ونهاية الأرب ٧/٦٣.

بالمعنى وقع به ، ولكن من حيث كان واقعاً من الذي وقع منه »[1]

ويقدم الاسم للدلالة على أحد معنيين[2].

الأول: الحصر . أي تخصيص الفعل بالاسم المتقدم ، نحو : أنا شفعت في شأن خالد ، فالمتكلم يقصد من مثل هذا التعبير الدلالة على حصر الفعل في الاسم المتقدم .

الثاني: التأكيد . أي تأكيد نسبة الفعل إلى الاسم المتقدم ، دون أن يتضمن ذلك بالضرورة حصر الفعل المتأخر في الاسم المتقدم ، نحو : محمد يعطي الجزيل ، فقد دل هذا التركيب على أن الإعطاء دأب محمد دون نفيه عن غيره ، ومنه قوله تعالى : { واتخذوا من دونه آلهة لا يَخْلُقُونَ شيئاً وهم يُخْلَقُون } فإنه ليس المراد تخصيص المخلوقية بهم ، بل تأكيد ثبوتها لهم ، وقوله تعالى : { وإذا جاءوكم قالوا آمنا وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به } ، ومنه قول دُرْنَى بنت عَبْعَبَة :

هما يلبسان المجد أحسن لبسة ... شحيحان ما اسطاعا عليه كلاهما

وقد أشار إلى هذا الوضع سيبويه حين تناول القول إذا قدم الاسم ورفع بالابتداء ، وبني الفعل الذي كان ناصباً له عليه ، وعدي إلى ضميره[3] .

وقد حاول البلاغيون تفسير السبب في إفادة هذا التركيب للتأكيد ، فذكر صاحب حسن التوسل ، وتابعه صاحب نهاية الأرب ، أن السبب في هذا التأكيد أنك إذا قلت مثلاً : زيد ، فقد أشعرت بأنك تريد الحديث عنه ، فيحصل للسامع تشوق إلى معرفته ، فإذا ذكرته قبلته النفس قبولَ العاشق معشوقه ، فيكون ذلك أبلغ في التحقيق ونفي الشك والشبهة ، ولهذا يقول لمن

---

(1) دلائل الإعجاز ٨٤ – ٨٥ ، حسن التوسل ٣٠

(2) حسن التوسل ٣١ (3) دلائل الإعجاز ١٠١ .

تيه: أنا أعطيك، أنا أكفيك، أنا أقوم بهذا الأمر ؛ وذلك إذا كان من شأن من تعد له وعد أن يعترضه الشك في وفائه، ولذلك يقال في المدح: أنت تعطي الجزيل، بل أنت تجود حين لا يجود أحد. ومن هاهنا تعرف الفخامة في الجمل التي فيها ضمير الشأن والقصة كقوله تعالى: ﴿ فإنها لا تعمى الأبصارُ ولكن تعمى القلوبُ التي في الصدور ﴾ وقوله تعالى: ﴿ إنه لا يفلح الكافرون ﴾[1] .

والأمر كذلك في الخبر المنفي أيضاً، ففي تقديم الاسم يفيد معنى غير ما يفيده تقديم الفعل، فإذا قلت لصاحب بنفسه: أنت لا تحسن شيئاً، فقد أفدت معنى لا يفيده: لا تحسن أنت شيئاً؛ إذ التركيب الأول قد أفاد حصر عدم الإحسان في المخاطب أو تأكيده. أما التركيب الثاني فقد أفاد الخبر دون حصر أو تأكيد.[2]

وما تقرر في التركيب الخبري موجود في التركيب الإنشائي أيضاً، فإن دخول أداة الاستفهام على الفعل يفيد معنى لا يفيده دخولها على الاسم «فإن موضع الكلام على أنك إذا قلت: أفعلت؟ فبدأت بالفعل، كان الشك في الفعل نفسه، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده. وإذا قلت: أأنت فعلت؟ فبدأت بالاسم كان الشك في الفاعل من هو؟ وكان التردد فيه»[3]

وسواء كان المقصود الاستفهام حقيقة، أم المقصود به الإنكار، أو الإقرار، فإن دخول أداة الاستفهام على الفعل تصرف الاستفهام — أيًّا كان نوعه — إلى الفعل، على حين يفيد دخولها على الاسم انصباب الاستفهام على الاسم دون الفعل

* * *

(1) انظر: نهاية الأرب ٧/٩٣، حسن التوسل إلى صناعة الترسل ٣١
(2) انظر: حاشية العليمي على شرح التصريح ١/١٠٣
(3) انظر: دلائل الإعجاز ٨٧، حسن التوسل ٣٠.
(4) حسن التوسل ٣٠

٢ — حذف بعض أجزاء التركيب .(١)

من الأساليب التي تلجأ إليها اللغة لتحقيق التطابق بين التركيب وما يقصد به حذف بعض صيغ التركيب نفسه ، وقد تناول النحاة هذا الأسلوب بالدرس في أبواب شتى من أبواب النحو ، ومن أهم هذه الأبواب : المفعول به وما يلحق به والإغراء والتحذير والمبتدأ

وسنكتفي بدرس الحذف في هذه الأبواب ، باعتبارها أبرز الأبواب التي يدخلها الحذف من ناحية ، والتي يتم فيها الحذف بهدف تحقيق التطابق بين التركيب والوصف من ناحية أخرى

المفعول به :

الأفعال التي تتعدى إلى مفعول به قد يلجأ المتكلم إلى حذف مفعولها ، وقد ورد ذلك كثيراً في القرآن الكريم (٢) ، وأمام المتكلم سبيلان للحذف :

ا — أن يحمل الفعل المتعدي على غير المتعدي ، ومن ثم يكون حذف المفعول في اللفظ والتقدير جميعاً

ب — أن يقتصر على حذف المفعول في اللفظ ، مع تقديره .

ولا يلجأ المتكلم إلى استخدام الأسلوب الأول إلا ليحقق هدفاً محدداً ، هو إثبات المعنى في نفسه للشيء من غير التعرض لحديث المفعول. وكأن المتكلم يقصد بذلك إلى تركيز المعنى بتجريده عما يتصل به من جزئيات هو في غنى

(١) نحن لا ندرس هنا جميع صور الحذف ، وسنكتفي بتناول بالتفصيل حذف التركيب بهدف تحقيق التطابق مع الوصف اللغوي

(٢) انظر : إعراب القرآن ٢/٥٠٤ وما بعدها . وانظر حصر هذه المواضع وتفصيل مواقف النحاة بشأنها في : الحذف والتقدير في النحو العربي ٢٥٣ — ٢٥٨ .

معناه نحو : فلان يحل ويعقد ، ويأمر وينهى ، ويضر وينفع . فالمعنى هنا فلان يكون منه حل وعقد ، وأمر ونهي ، ونفع وضرر . ومنه قوله تعالى : (قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون) أي ، هل يستوي من له علم ومن لا علم له ، من غير أن يقصد على معلوم . وكذلك قوله تعالى : (وأنه هو أضحك وأبكى) إلى قوله : (وأنه هو أغنى وأقنى) .

« وبالجملة فمتى كان الغرض بيان حال الفاعل فقط فلا تعد الفعل ؛ فإن تعديته تنقص الغرض ، ألا ترى أنك إذ قلت : فلان يعطي الدنانير ، كان المقصود بيان جنس ما يتناوله الإعطاء لا بيان كونه معطيا » [1] .

ولا يلجأ المتكلم إلى الأسلوب الثاني إلا لتحقيق واحد أو أكثر من أهداف ثلاثة

(١) أن يكون المراد بيان حال الفاعل ، وأن ذلك الحال دأبه ، ومنه قول طفيل الغنوي :

جزى الله عنا جعفراً حين أزلقت ... بنا نعلنا في الواطئين فزلت

أبوا أن يملونا ولو أن أمنا ... تلاقي الذي لاقوه منا لملت

هم خلطونا بالنفوس وألجؤوا ... إلى حجرات أدفأت وأظلت

« والأصل أن يقول : ألجؤونا وأدفأتنا وأظلتنا ، فحذف المفعول المعين من هذه المواضع الأربعة ، وكأن الفعل قد أبهم أمره ولم يقصد به قصد شيء يقع عليه : كما تقول قد ظل فلان ، تريد قد دخل عليه الظلال من غير أن تخص شيئاً بل لا تريد إلا أن تجعل الظلال من صفته ، فلذلك الشاعر جعل هذه الأوصاف من دأبهم ، ولو أضاف إلى مفعول معين لبطل هذا الغرض » [2] .

---

(١) نهاية الأرب ٧/٧٦ ، وانظر أيضاً : دلائل الإعجاز ١١٩ .

(٢) نهاية الأرب ٧/٧٦ ، وانظر أيضاً : دلائل الإعجاز ١٢٢ — ١٢٣

(٢) الإيهام بعدم قصد المفعول ، وذلك أنك « تذكر الفعل وفي نفسك له مفعول مخصوص قد عُلم مكانه ، إما لجري ذكر أو دليل حال ، إلا أنك تنسيه نفسك وتخفيه وتوهم أنك لم تذكر ذلك الفعل إلا لأن تثبت نفس معناه من غير أن تعديه إلى شيء ، أو تعرض فيه لمفعول »[1] ، ومثاله قول البحتري :[2]

شجو حساده وغيظ عداه   أن يرى مبصر ويسمع واع

فالمعنى : أن يرى مبصر محاسنه ، ويسمع واع أخباره وأوصافه ، ولكنه تغافل عن ذلك إيذاناً بأن محاسنه بحيث يكفي فيها أن يقع عليها بصر أو يعيها سمع حتى يعلم أنه المتفرد بالفضائل ، فليس لحساده وعداه أشجى من علم بأن هنا مبصراً وسامعاً[3] .

(٣) الاختصار عند قرينة ، نحو : أصغيت إليك ، أي أذني ، وأغضيت عليك ، أي جفني ، ومنه قوله تعالى : { وأوتيت من كل شيء } أي : أوتيت منه شيئاً[4]

التحذير :

أساليب التحذير ثلاثة :[5]

الأسلوب الأول استخدام ضمير المخاطب مثل : إياك ونحوه.

والأسلوب الثاني استخدام اسم مضاف إلى ضمير المخاطب ، مثل : نفسك أو رأسك ونحوه.

---

(١) دلائل الإعجاز ١٢٠ .
(٢) ديوانه ٨٤/١
(٣) نهاية الأرب ٣٣/٧
(٤) الخصائص ٣٧٣/٢ .
(٥) الأشباه والنظائر ٢٨٨/٢

والأسلوب الثالث استخدام اسم المحذر منه ، مثل « الأسدَ أو السيفَ أو القطارَ ونحوه ».

وواضح أن هذه الأساليب الثلاثة للتحذير تتسم جميعاً بالاختصار وذلك لأن التحذير — كما ذكر الرماني — « مما يخاف منه وقوع المخوف فهو موضع إعجال لا يحتمل تطويل الكلام؛ لئلا يقع المخوف بالمخاطب قبل تمام الكلام ».[1]

ويظهر الاختصار في الأسلوب الأول من أساليب التحذير في لجوء المتكلم إلى استخدام الضمائر ، بدلا من الأسماء الظاهرة ، ثم استخدام ضمائر النصب ، دون ذكر الناصب لها ، ويعد النحاة أن الناصب لها محذوف والسر فيه حاجة المتكلم في التحذير إلى الإسراع به ، مما يجعل النطق بالعامل عائقاً دونه.

ويظهر الاختصار في الأسلوب الثاني في نطق المتكلم مباشرة بالجزء المخوف عليه ، دون أي تطويل للكلام ، مما يعطي المحذر فرصة لإنقاذ الجزء المخوف عليه من موضع الخطر.

والاختصار في الأسلوب الأخير واضح في قصد المتكلم إلى تحديد مصدر الخطر مباشرة ، تاركاً للسامع أو السامعين إبعاد هذا الخطر عن أنفسهم بما يتلاءم مع جهد كل منهم.

ويرى النحاة أن في كل أسلوب من هذه الأساليب الثلاثة قد حذف بعض الصيغ ، بل إن هذا الحذف قد يجب في تراكيب معينة منها [2] وعلى الرغم من أن ابن النحاس متبعاً سيبويه[3] قد فسر هذا الحذف بأنه لكثرته في

---

(1) الأشباه والنظائر ١/٢٩٨.

(2) انظر : تحديد بعض التراكيب وقواعد النطق بها . كتاب سيبويه ١/١٣٨–١٣٩ ، شرح المفصل ٢/٢٥ ، همع الهوامع ١/١٦٩ – ١٧٠ ، اللباب في الإعراب ٧٠ – ٧١ ، شرح التصريح ٢/١٩٢ – ١٩٤ ، منار السالك ٢/١٥٤ – ١٥٦ ، الصفوة في شرح اللباب مخطوط غير مرقم ، الطالب للعسكري ٣٦٠ ، شرح الفصول الخمسين – مخطوط ٧٥ – ٧٦ ، المحصول في شرح الفصول – مخطوط ٣٢٨ ، المرتجل في شرح الجمل – مخطوط

(3) كتاب سيبويه ١/١٣٨.

الكلام»[1] فكأن التحذير عنده يبدو منافياً لتفسير الرماني الذي ذكرناه — دون اصطلاح التحذير في النحو العربي مرة ويفسر ظواهر كثيرة ، مما يدفعنا إلى عدم الاعتداد بمعارضة هذا التفسير لتفسير الرماني ، الذي يقرر فيه صراحة أن التحذير موضع «مجال لا يحتمل تطويل الكلام لئلا يقع المحذور بالمخاطب قبل تمام الكلام» .

الإغراء :

وإذا كان الخوف سبباً لاختصار التركيب في التحذير ، فإن الرغبة هي سبب هذا الاختصار في الإغراء ؛ إذ قد يلجأ المتكلم إلى حث المخاطب على فعل أمر ما ، فيستخدم لذلك أسلوباً من اثنين[2] :

أسلوب التكرار نحو : «المروءةَ المروءةَ ، الشهامةَ الشهامةَ» ، وعليه قول مسكين الدارمي :

أخاك أخاك إن من لا أخا له ... كساعٍ إلى الهيجا بغير سلاح

أو أسلوب العطف نحو : «المروءةَ والنجدةَ ، الشجاعةَ والصلابةَ ، الأملَ والعملَ»[3] .

وواضح أن في كل من هذين الأسلوبين نوعاً من الاختصار ؛ إذ يلجأ

---

(١) الأشباه والنظائر ١/٢٩٨ .

(٢) ثمة أسلوب ثالث يرى النحاة أنه من أساليب الإغراء ، وهو الأسلوب المجرد من العطف والتكرار ، نحو : الصلاةَ جامعةً ، بالنصب والرفع في هذا الأسلوب . وإن عده النحاة من أساليب الإغراء — فإنه ليس منه ؛ إذ لا يتسم بما يتسم به أسلوبا الإغراء الآخران من تركيز على الصفات المغرى بها ، ومن ثم فإنه يجوز في هذا الأسلوب الآتي ذكره العطف على العكس من أسلوبي الإغراء المجردين من تكرار أو عطف .

(٣) انظر / شرح التصريح ٢/١٩٥ ، وحاشية الشيخ يس على التصريح بهامشه ، منهج السالك ٢/١٥٧ ، شرح المفصل ٢/٣٠ ، كتاب سيبويه ١/١٢٩ ، أسرار العربية — مخطوط ٤٨ ب — ٤٩ أ ، اللباب في شرح اللباب — مخطوط ، باب الإغراء ٧١ ، شرح الجمل لابن الضائع ٢/٩٣ ، الوجيز ١٣٠ .

المتكلم إلى التركيز على الصفات التي يريد من السامع الاتصاف بها والحرص عليها ، وكأنما يلجأ المتكلم إلى هذا الأسلوب المباشر لإحساسه بضرورة هذه الصفات التي يغريه بها ويحببها له ، وكأنه إذا لم يتمسك بها عرض نفسه لأخطار فوادح . ومن ثم فإن في أساليب الإغراء ملامح من التحذير ، مردها إلى الموقف القوى في كل منها وما يصدر من رغبة في نفع المخاطب وتجنيبه مواقع الخطر .

المبتدأ :

قد يلجأ المتكلم إلى حذف المبتدأ ، ليعبر بذلك عن استحقاقه الوصف الذي جعل له ، بحيث يعلم بالضرورة أن ذلك الوصف ليس إلا له . ومنه قوله تعالى (سورة أنزلناها وفرضناها) أي هذه سورة . وقوله : (كأنهم يوم يرون ما يوعدون لم يلبثوا إلا ساعة من نهار بلاغ) أي : ذلك بلاغ أو هذا بلاغ ، وهو كثير[1] . وقد مثل له سيبويه بقول الشاعر[2] :

اعتاد قلبك من ليلى عوائده ... وهاج أهواءك المكنونة الطلل

ربع قواء أذاع المعصرات به ... وكل حيران سار ماؤه خضل

قال : أراد ذاك ربع قواء أو هو ربع . ومثله قول عمر بن أبي ربيعة[3] :

هل تعرف اليوم رسم الدار والطللا ... كما عرفت بجفن الصيقل الخللا

دار لمروة إذ أهلي وأهلهم ... بالكانسية نرعى اللهو والغزلا

كأنه قال : تلك دار .

---

(1) انظر : الخصائص ٢/٣٦٣ والبرهان لابن برهان – مخطوط – ورقة ١٨ أ ، ب .

(2) كتاب سيبويه ١/١٤٢ ، وفيه (سعدى) بدلا من (ليلى) . ودلائل الإعجاز ١١١ – ١١٢ .

(3) ديوانه ٤٢٩ ، كتاب سيبويه ١/١٤٢ ، ودلائل الإعجاز ١١٢ .

ومنه قول طفيل الغنوي أيضاً (1):

وبالسهب ميمون النقيبة قوله ... لملتمس المعروف أهل ومرحب

ومن المواضع التي يطرد فيها حذف المبتدأ — تحقيقاً لهذا القصد — القطع والاستئناف (2)، وهو «أن يبدأ المتكلم بذكر الرجل ويقدم بعض أمره، ثم يدع الكلام الأول ويستأنف كلاماً آخر، وإذا فعل ذلك أتى — في أكثر الأمر — بخبر من غير مبتدأ» (3) وأمثلة ذلك كثيرة، منها قول عمرو بن معدي كرب:

وعلمت أني يوم ذا ... ك منازل كعباً ونهدا

قوم إذا لبسوا الحديد ... تنمروا حلقاً وقدا

وبقول الحطيئة (4):

هم حلوا من الشرف المعلى ... ومن حسب العشيرة حيث شاءوا

بناة مكارم وأساة كلم ... دماؤهم من الكلب الشفاء

وبقول الأقيشر (5):

سريع إلى ابن العم يلطم وجهه ... وليس إلى داعي الندى بسريع

حريص على الدنيا مضيع لدينه ... وليس لما في بيته بمضيع

---

(1) كتاب سيبويه ١/ ١٤٢، ١٤٩.

(2) انظر: منار السالك ١/ ١٠٠، شرح التصريح ١/ ١٠٣ — ١٠٤، همع الهوامع ١/ ١٠٣ — ١٠٤

(3) نهاية الأرب ٧/ ٧٨، دلائل الإعجاز ١٩٢

(4) البيتان له في ديوانه الحطيئة بشرح ابن السكيت والسكري والسجستاني ٩ — ١١٥، ٢٩٣

(5) هو المغيرة بن الأسود بن وهب من عمرو بن أمية عم الأعشى من بني أسد. انظر: الشعر والشعراء ٤١٩، ٢٢، الموشح ٢٣٩، الخزانة ٢/ ٣٧٠.

ومن لطائف الحذف قول بكر بن النطاح[1] :

العين تبدي الحب والبغضا وتظهر الإبرام والنقضا
درة ما أنصفتني في الهوى ولا رحمت الجسد المنضى
غضبى ولا والله يا أهلها لا أطعم البارد أو ترضى

وقول الأخطل[2] :

نفسي فداء أمير المؤمنين إذا أبدى النواجذ يوم باسل ذكر
الخائض الغمر والميمون طائره خليفة الله يستسقى به المطر

وقول جميل[3]

وهل بثينة ـ يا للناس ـ قاضيتي ديني وفاعلة خيرا فأجزيها
ترنو بعيني مهاة أقصدت بهما قلبي عشية ترميني وأرميها
هيفاء مقبلة ، عجزاء مدبرة ريا العظام بلين العيش غاذيها[4]

وذكر المبتدأ في هذا الموضع يطيل ما قصد إليه المتكلم ، ومن ثم وجب عند النحاة الحذف ولم يجوزوا الذكر ، وقد أصاب النحاة في هذا الموضع الذي

---

(١) من شعراء العباسيين ، عده المبرد محدثا ووصف شعره بالملاحة . انظر الموشح ٣٩٨ ، طبقات الشعراء لابن المعتز ٢١٧ .

(٢) كتاب سيبويه ١/٢٤٨ .

(٣) دلائل الإعجاز ١١٥ ، وليست في ديوانه .

(٤) انظر الكثير من هذه النماذج في دلائل الإعجاز ١٤٢ وما بعدها .

يجب فيه حذف المبتدأ مواضع أخرى لا يستند الحذف فيها إلى أساس لغوي ، وإنما يحتمها توجيه القواعد النحوية[1] .

---

(1) من ذلك أن النحاة ذكروا أنه يكثر حذف المبتدأ جوازاً في المواضع الآتية

1 — في جواب الاستفهام ، نحو قوله تعالى : (وما أدراك ما هيه؟ نار حامية) أي هي نار . وقوله تعالى : (قل أفأنبئكم بشر من ذلكم ؟ النار) أي هي النار .

2 — بعد الفاء الداخلة على جواب الشرط نحو : (من عمل صالحاً فلنفسه) أي فعمله لنفسه .

3 — بعد القول نحو قوله تعالى : (قالوا : أساطير الأولين) أي هي أساطير الأولين .

كما ذكروا أيضاً أنه يحذف وجوباً في المواضع الآتية

1 — النعت المقطوع إلى الرفع نحو : رحم الله زيداً المسكين بالرفع ، إذ هو خبر لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره هو المسكين . فيعرب بعد القطع خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً

2 — المخصوص بالمدح أو الذم نحو : نعم الكتاب كتاب الله ، وبئس الصديق المنافق ، فالممدوح وهو كتاب الله والمذموم وهو المنافق يجوز في كل منهما أن يعرب على أنه خبر لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره هو .

3 — أن يكون الخبر صريحاً في القسم نحو : في ذمتي لأفعلن ، أي في ذمتي ميثاق أو يمين أو عهد ، فهو خبر مبتدأ محذوف وجوباً

4 — أن يكون الخبر مصدراً يؤدي معنى فعله ويغني عن التلفظ به نحو : صبر جميل ، وسمع وطاعة ، فكل منهما خبر لمبتدأ محذوف وجوباً ، إذ الأصل الأصيل : أصبر صبراً جميلاً ، والمصدر مفعول مطلق لأصبر ، ثم حذف الفعل وجوباً للاستغناء عنه بالمصدر الذي يؤدي معناه ، ثم رفع المصدر ليكون أوقع في التعبير ، ويخرج نحوياً على أنه خبر مبتدأ محذوف . وبذلك تتحول الجملة من فعلية إلى اسمية لتفيد الدوام والثبوت .

وكذلك الأمر في حذف الخبر ، ففي المواضع التي ذكر النحاة اطراد حذفه فيها – حتى جعلوه واجبا[1] – نموذج كامل على ما تعرضه القواعد النحوية

= ٥ – بعد لا سيما نحو : أحب الشعراء لا سيما أبو العلاء ، فيكون أبو العلاء خبرا لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره هو .

٦ – بعد المصدر النائب عن فعل الأمر نحو : سقيا لك ، ورعيا لك قال الشاعر :

نعمت نعمى على الهجران عاتبة ... سقيا ورعيا لذاك العاتب الزارى

فالمصدر نائب عن لفظ فعل الأمر وعن معناه ، وبعده الخاطب المقصود ، والجار والمجرور خبر لمبتدأ محذوف إذ لا يصح تعلقه بالمصدر .

٧ – مع بعض ألفاظ مسموعة

نحو : من أنت ؟ محمد ، فمحمد خبر لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره مذكورك وهو أسلوب مورد عن العرب لتحقير المخاطب وتعظيم المتحدث عنه ، فأشبه الأمثال في أدائه لمعنى محدد ومن ثم أجرى مجرى الأمثال فلم يصح تغييره

ونحو : لا سواء ، عند موازنة بين شيئين ، فسواء خبر لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره لا هما ، أو لا هذان سواء

ويرى بعض النحاة أن الحذف هنا جائز لا واجب .

(١) أوجب جمهور النحاة حذف الخبر في المواضع الآتية

١ – بعد لولا الامتناعية إذا كان الخبر كونا عاما

نحو : لولا زيد لخرج محمد ، وتقديره : لولا زيد موجود أو حاضر ، ومعناه أن الثاني امتنع لوجود الأول ، وليست الجملة الثانية خبرا عن المبتدأ لأنه لا عائد منها إلى زيد ، والجملة إذا وقعت خبرا لا بد لها من عائد .

هذا رأي جمهور البصريين .

ويرى الكوفيون أن الاسم الواقع بعد لولا يرتفع بلولا عنها لنيابتها عن الفعل ، والتقدير : لولا امتنع زيد . =

= وقد ضعف ابن يعيش هذا الرأي من وجوه(1) :

أ — أنه لو كان الأمر كذلك لجاز وقوع أحد بعدها ؛ لأن (أحد) يقع بعد النفي ، ولم يسمع ذلك .

ب — أنه لو كان معناه النفي لجاز أن تعطف عليه بـ (الواو) و (لا) لتأكيد النفي فيقال : لولا زيد ولا خالد لأكرمتك ، نحو قوله تعالى : (وما يستوي الأعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوي الأحياء ولا الأموات) فلما لم يجز ذلك ، ولم يستعمل ، دل على أن الجحود قد زال عنها .

جـ — أن الحرف إنما يعمل إذا اختص بالمعمول ، و(لولا) غير مختصة بل تدخل على الأسماء نحو : لولا زيد لأكرمتك ، وعلى الأفعال نحو قول الجموح :

قالت أمامة لما جئت زائرها ... هلا رميت ببعض الأسهم السود
لا در درك إني قد رميتهم ... لولا حددت ولا عذرى لمحدود

٢ — أن يكون لفظ المبتدأ نصا في القسم

نحو : لعمر الله لأصدقن سيدي ، والتقدير : لعمر الله قسمي . فقسمي خبر لمبتدأ محذوف وجوبا ... ولا يصح أن يكون المحذوف هنا هو المبتدأ بل يتحتم أن يكون الخبر لوجود اللام في أول المذكور(2) .

٣ — إذا سد مسده الفاعل

نحو : أقائم الزيدان . فأقائم مبتدأ والزيدان مرتفع به ، وقد سد مسد الخبر من حيث إن الكلام تم به ؛ إذ المعنى أيقوم الزيدان ، فتم الكلام لأنه فعل وفاعل . وقائم هنا اسم من جهة اللفظ وفعل من جهة المعنى .

والتأمل يرى أنه ليس ثمة خبر محذوف ، بل هو مجرد افتراض نحوي لا أساس له من واقع التعبير اللغوي .

وقد أدرك ذلك ابن يعيش نفسه فذكر أنه « ليس ثمة خبر محذوف على الحقيقة »(3) .
=

(1) شرح المفصل ١/٩٦ (2) انظر : النحو الوافي ١/٣٧٥ – ٣٧٦ (3) ابن يعيش ١/٩٦ ، ١٤٩ .

٤ — إذا سد مسده واو المعية .

نحو : كل رجل وضيعته والتقدير : كل رجل مع ضيعته مقرونان ، وحذف الخبر اكتفاء بالمعطوف ، لأن معنى الواو هنا كمعنى مع ، و« كل رجل وضيعته » بمعنى « مع ضيعته » .

٥ — إذا سد مسده الحال

نحو « ضربي زيداً قائماً » و« أكثر شربي السويق ملتوتاً » و« أخطب ما يكون الأمير قائماً » .

(أ) والمعنى في المثال الأول « ضربت زيداً قائماً » أو « أضرب زيداً قائماً » فالكلام تام باعتبار المعنى ، إلا أنه لا بد من توجيه اللفظ نحويا ، ويرى النحاة أن « ضربي » مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل ، وزيداً مفعول به ، و« قائماً » حال وهي التي سدت مسد الخبر .

ولا يصح أن تكون قائماً خبر المبتدأ ؛ لأن الخبر إذا كان مفردا يكون هو الأول والمصدر الذي هو الضرب ليس القائم .

ولا يصح أن يكون حالا من زيد هذا ؛ لأنه لو كان حالا منه لكان العامل فيه المصدر الذي هو ضربي ، لأن العامل في الحال هو العامل في صاحبه ، ولو كان المصدر عاملا فيه لكان من صلته ، وإذا كان من صلته لم يصح أن يسد مسد الخبر لأن السادّ مسد الخبر يكون حكمه حكم الخبر فكما أن الخبر كان جزءاً غير الأول فكذلك ما سد مسده ينبغي أن يكون غير الأول .

وإذا كان الأمر كذلك كان العامل فيه فعلا مقدرا فيه ضمير يعود إلى زيد وهو صاحب الحال ، والخبر ظرف زمان مقدر مضاف إلى ذلك الفعل والفاعل ، والتقدير : ضربي زيداً إذا كان قائماً — فإذا هي الخبر — أو هي موضع نصب متعلقة باستقرار محذوف ، ثم حذف العامل لدلالة الحرف عليه ، ونقل الضمير من الفعل إلى الظرف ، وصار الظرف وما ارتفع به في موضع مرفوع لأنه خبر المبتدأ وإذا أريد الماضي قدر بإذ ، وإذا أريد الاستقبال قدر بإذا

من ضرورة وجود جزئين في تركيب الجملة العربية وأركان ثلاثة في العمل النحوي، بحيث إذا لم يوجد سوى أحد ركني الجملة وجب تقدير الركن الآخر منها، وكذلك إذا فقد أحد أطراف العمل لزم تقديره حتى تتفق أطراف الثالوث الذي توهم النحاة وجوده طبقا لنظرية العامل وتبعا لتصورهم العقلي. وهذا النوع من الحذف قائم على أسس هي من قبيل التصورات الذهنية، دون أن يكون له في التحليل اللغوي أساس يعتد به[1]

= (ب) وتوجيه المثال الثاني كتوجيه المثال السابق - وليس بينهما من فرق سوى أن (أكثر) ليس بمصدر ولكنها لما أضيفت إلى المصدر، وهو شربي؛ صار حكم التركيب حكم المصدر.

(جـ) وأما المثال الثالث ففيه اتساع أكثر من المثال الأول، ذلك أن فيه وجهين من التقدير:

١ – ثمة تقدير للخبر المحذوف – كالمثال الأول – فأخطب ما يكون الأمير بمعنى أخطب كون الأمير، والكون هنا بمعنى الوجود. والتقدير: أخطب وجود الأمير، حين وجوده خطيبا، حاصلة.

٢ – أن يكون الكون المقدر من ما والفعل بمعنى الزمان لا بمعنى الوجود؛ لأن ما يكون في تأويل المصدر الذي يصلح للزمان على تقدير حذف مضاف. أي: أخطب أوقات كون الأمير. (انظر شرح المفصل ١ / ٩٧).

* * *

(١) انظر تحليلنا لهذا النوع من الحذف وغيره من دعوى حذف أجزاء الجملة في: الحذف والتقدير في النحو العربي ٢٨٨ وما بعدها.

٣ — الاستعانة بالصيغ .

ورأى النحاة أن ثمة سبيلاً ثالثاً تسلكه اللغة لإيجاد نوع من التطابق بين التركيب والمعنى المقصود ، فلجأ فيه إلى الاستعانة ببعض الصيغ لتحديد مضمون الجملة ، بحيث تتفق مع ما يقصده من معان .

وتزاد بعض الصيغ في التراكيب لإفادة معان : الاستفهام ، والنفي ، والتوكيد ، والحصر ، والقسم ، والعطف ، والاستدراك ، والتشبيه ، والتمني ، والتوقع ، والتنبيه والنداء ، والتصديق والإيجاب ، والاستثناء ، والحث والتحضيض .

وبعض الصيغ التي تزاد لتحقيق أحد هذه المعاني قد تؤدي في الوقت نفسه دوراً وظيفياً تركيبياً ، وبعضها قد يقتصر على أدائه معناه الدلالي فحسب ، ومن ثم فإن من الممكن أن نجد الصيغ التي تفيد النفي أو الاستفهام ، مثلاً ، تفيد في الوقت نفسه الجزم أو النصب أو الرفع .

كذلك ترد بعض الصيغ لتحقيق وظائف تركيبية دون أي تأثير دلالي ، مثل : لام جواب القسم ، ولام جواب لو ولولا ، ولام الأمر ، ولام الابتداء ، ولام التفصيل . . . الخ

ومن الواضح أننا سنتناول هنا بالتحليل القسم الأول من الصيغ ، وهي التي تلجأ إليها اللغة لإفادة معنى من المعاني ، سواء كانت ذات تأثير وظيفي أو لم تكن .

* * *

الاستفهام [1] :

الاستفهام هو « طلب المتكلم من مخاطبه أن يحصل في ذهنه ما لم يكن

(1) نحن لا نعرض هنا أساليب الاستفهام المختلفة في اللغة ، وإنما نحصر حديثنا في الاستفهام بوساطة الصيغ مع ما يصيبه من تغيرات في التركيب ودلالته .

حاصلا عند من سأله عنه[1]، والمطلوب حصوله في الذهن إما تصور وإما تصديق، وذلك لأنه إما أن يطلب المتكلم حكماً بنفي أو إثبات وهو التصديق أولا وهو التصور[2].

ومقتضى دراسات النحاة أن العربية لا تلجأ لإفادة أي من هذين القسمين إلى التلوين الصوتي، وهو ما يصطلح عليه في البحث اللغوي المعاصر بالتنغيم أو النبر، وإنما تلجأ إلى زيادة صيغ معينة تدخل على التركيب اللغوي فتحيله من الخبر إلى الإنشاء الاستفهامي.

ويقسم النحويون هذه الصيغ أقساماً تختلف باختلاف اعتبارات التقسيم

١ — فهم يقسمونها بحسب نوعها إلى أسماء وحروف[3]

٢ — وبحسب مدلولاتها إلى ما يفيد الدلالة على الزمان أو المكان أو الذات (فاعلية ومفعولية) أو العلاقة (كيفية أو كمية) أو العلية (سببية أو غائية)[4].

٣ — وبحسب وظيفتها التركيبية إلى ما يختص بطلب التصور، وما يختص بطلب التصديق، وما يفيدهما معاً، ثم إلى ما يعمل وما لا يعمل[5].

* * *

صيغ الاستفهام الاسمية هي: «من» و«ما» و«أين» و«متى» و«كم» و«كيف» و«أي» وصيغة مركبة تفيد العلية وهي: «لماذا» وأما «أيان» و«أنى» فهما صورتان من أين، وليستا صيغتين مستقلتين.

أ — (من) و(ما) تفيدان السؤال عن الذات، سواء كان المسئول عنه فاعلا أو مفعولا، والفارق بينهما أن الذات التي تدل عليها «من» غالباً ما تكون ذاتا

(١) الأشباه والنظائر جـ ٤ ص ٢
(٢) الأشباه والنظائر جـ ٤ ص ٣
(٣) مغني اللبيب ١/ ١٥، الأمير على المغني بهامشه
(٤) شرح المفصل ٤: ٢، ١٠ — ٢٦، ٣، ١، ١٣٢
(٥) الأشباه والنظائر ٢/ ٢١٩، ورسالة في النحو [illegible] مخطوط غير مرقم

عاقلة ، على حين أن الذات التي يسأل عنها بما يغلب أن تكون غير عاقلة.[1]

على أن من المقرر في البحث النحوي أن هذا الفرق بين استعمال من وما ليس حاسماً بحيث يمكن معه تقسيم المسئول عنه إلى عاقل وغير عاقل ، إذ العلاقة بين من وما مرنة ، تسمح أن يسأل بمن عن غير العاقل ، كما تبيح أن يسأل عن العاقل بما[2] ولعل ذلك كان عفوياً — أولا — في نطاق المجاز اللغوي ، القائم على تشبيه العاقل بغير العاقل ثم استخدام أداة غير العاقل له ، أو العكس ، ولكن كثرة الأمثلة المروية وتعددها تشير إلى وقوع تطور فيهما ، أحدث بعض التغيير في استعمالهما ، وإن كان تغييراً لم يبلغ ، بل ولم يتغلب على الاستخدام الأصلي فيهما .

وأما أين فللسؤال عن المكان ، ومتى للسؤال عن الزمان .

وكيف للسؤال عن الكيفية أو الحالة .

وكم للسؤال عن الكمية ، وهي بحسب تمييزها ، فيمكن أن تدل أيضاً على الزمان أو المكان أو الذات .

وكذلك أي ، إذ هي بحسب ما تضاف إليه .

وأما لماذا فللسؤال عن العلة سببية أو غائية . وهي صيغة مركبة من (اللام) و (ما) الدالة على الذات و (ذا) اسم الإشارة .

وصيغ الاستفهام الحرفية هي : (الهمزة) ، و (هل) ، و (أم) وأما (آل) فليست أداة مستقلة للاستفهام كما زعم قطرب[3] ، وإنما هي صيغة محرفة

(1) شرح المفصل ٤ / ١٠٠ وما بعدها ، ابن الكافية ٢ / ٦٣ب — ٦٣
(2) المصدران السابقان . وأيضاً : شرح الجمل لابن الصائغ ٣ / ٣٢٠ ، ٣٧٣
(3) انظر : مغني اللبيب ٥٤ ، الدسوقي على المغني ٢ / ٧٢

من (هل) ، ولعلها صورة لهجية منها تعرب مثلها (أل) المعرفة يؤتى بها للاستفهام .

والهمزة وهل « يدخلان تارة على الأسماء وتارة على الأفعال ؛ وذلك قولهم في الاسم : أزيد قائم ؟ . وفي الفعل : أقام زيد ؟ وتقول في هل : هل زيد قائم؟ وهل قام زيد ؟ »[1]

وأما (أم) فلا تخلص للاستفهام؛ إذ تفيد العطف أيضاً [2] .

والهمزة أعم تصرفاً من هل وأم « وذلك إذ كانت يلزمها الاستفهام ، وتقع مواقع لا تقع أختها فيها » [3] .

ويؤدى الترتيب بين أدوات الاستفهام ومدخولاتها دوراً هاماً في تحديد المستفهم عنه ؛ ومن ثم فإن الترتيب يؤدى دوره هنا أيضاً بالإضافة إلى الصيغ وهكذا فإن دخول هذه الأدوات على الأسماء والأفعال وعدم اختصاصها بصنف منهما ولا يعني أن التركيب الذى تدخل فيه على الأسماء مساو للتركيب الذى تدخل فيه على الأفعال ، فبين التركيبين بون شاسع ، مرده إلى أن الاستفهام إنما يدخل على ما يتلوه مباشرة « فإذا أدخلته على الفعل وقلت : أضربت زيداً ؟ كان المسئول عنه هو وجود الفعل ، وإن أدخلته على الاسم وقلت : أأنت ضربت زيداً ؟ كان الفعل محققا والمسئول عنه إنما هو الفاعل »[4] . وهذا فرق « لا يدفعه دافع ، ولا يشك فيه شاك ، ولا يصح فيه أحدهما في موضع الآخر »[5]

---

(١) شرح المفصل ٨/١٥٠

(٢) انظر في أم المنقطعة : الأحياء والتثنار ٢/٢١٩ — ٢٢٣ ، ورسالة في الفرق بين حروف الاستفهام — مخطوطة — ب الجمل ٦٨ب — ٦٩أ .

(٣) شرح المفصل ٨/١٥١ ، شرح الجمل لابن الصائغ ١٠ باب أم وأو

(٤) نهاية الأرب ٧/٦٣ .

(٥) دلائل الإعجاز ٨٧ .

وقد يفيد الاستفهام معنى الإنكار أو التقرير أو التوبيخ أو التعجب أو التحقيق والإنكار معا .

كذلك قد تفيد بعض أسماء الاستفهام معنى الشرط ، فتشارك بقية أسماء الشرط في الربط بين جملتين .

* *

النفي

طرق النفي في اللغة العربية مختلفة ، ويمكن أن نميز بينها أساليب ثلاثة :

الأسلوب الأول : النفي المستمد من الصيغة

الأسلوب الثاني : النفي المستفاد من التركيب

الأسلوب الثالث : النفي المستفاد من الموقف .

الأسلوب الأول

دلالة النفي في هذا الأسلوب ليست مستمدة من علاقة تركيبية أو صوتية أو عقلية ، وإنما يستند النفي في هذا الأسلوب إلى دلالة الصيغة القاموسية أو المعجمية ، نحو : رفض وامتنع وأبى ونحوها ، فإن النفي في مثل هذه الصيغ لا يعود إلى التركيب النحوي ، كما لا يرتكز على إشارة صوتية - كالتنغيم أو النبر - وإنما ينتج عن الدلالة المعجمية للصيغ ، ومن ثم فإن هذا الأسلوب للنفي اللغوي لا يعد من أساليب النفي التركيبي في البحث النحوي

الأسلوب الثاني :

للنفي المستفاد من التركيب طريقان : في الطريق الأول يعتمد النفي على وجود الصيغ التي تدخل على التركيب النحوي فتحدث فيه عددا من التغييرات من بينها تغيير دلالته من الإثبات إلى النفي . والطريق الثاني يعتمد على الصيغ واللواصق معا

والصيغ التي تفيد النفي تقسيمات تختلف باختلاف اعتباراتها :

ا — فهي تقسم بحسب الصيغة إلى بسيطة ومركبة

ب — وبحسب الاختصاص إلى نافية للأسماء ونافية للأفعال ومشتركة بينهما ، ثم إلى نافية للماضي أو للحال أو للاستقبال .

(جـ) وبحسب الوظيفة إلى عاملة وغير عاملة ، ثم إلى عاملة في الأسماء وعاملة في الأفعال

ا — صيغ النفي البسيطة مثل : (لا) ، و(ما) ، و(إن) . والصيغ المركبة هي : (لن)، و(لم) ، و(لما) ، و (ليس) ، و (لات) ، و(إلا) ، و(ما إن) [1].

ب — والصيغة التي تختص بالأسماء عند النحاة هي : ليس [2] .

والصيغ التي تختص بالأفعال هي : لم ، لما ، لن .

والصيغ المشتركة بين الأسماء والأفعال هي : ما ، لا ، إن ، إلا ، لات ، ما إن .

ومن بين الصيغ ما يختص بالنفي في الماضي وهو : لم ولما .

ومنها ما يختص بالنفي في الحال وهو ما — إذا دخلت على الأسماء أو على الفعل المضارع — وإن ، والصيغة المركبة منهما وهي ما إن ، وليس .

ومنها ما يختص بالنفي في المستقبل وهو : لا ، ولن .

جـ — والصيغ المختصة بالأسماء تعمل في الأسماء والمختصة بالأفعال تعمل في الأفعال ، وكان الأصل ألا تعمل الصيغ المشتركة لعدم اختصاصها كما يقرر

---

(١) انظر : همع الهوامع ١/١٢٤ وما بعدها ، ١٢٣ — ١٢٦ ، شرح المفصل ٨/١٠٥ ، ١٠٨ ، ٧/١١٤ ، ٨/١٠٧ ، ١٠٩ ، ١١١ ، ١١٢ ، شرح التصريح ١/٢٤٦ ، ٢٤٣ .

(٢) يلاحظ أن هذا الاختصاص بالأسماء لا يصدق على الواقع اللغوي ، إلا أن التراكيب اللغوية قد تشتمل فيها ليس على الأفعال والأسماء معا .

النحاة[1] ، ولكن الملحوظ أن : (ما) و(لا) و (إن) النافيات تعمل مع عدم اختصاصها ، وكذلك (لات) أيضا[2] . ويبدو أنه من قبيل الخلط بين مستوى اللغة واللهجات القبلية[3]

ويتنوع عمل الصيغ المختصة بالأسماء بين الرفع والنصب ، كما تتنوع عمل الصيغ المختصة بالأفعال بين الجزم والنصب .

ودلالة هذا الأسلوب على النفي تتراوح بين الدلالة المعجمية والدلالة التركيبية ، ونعني بالدلالة المعجمية استمداد النفي من مدلول المعنى للصيغ دون أن يكون في التركيب سمات شكلية تميز حالة النفي عن حالة الإثبات ، فـ(ما) مثلا تفيد النفي سواء كانت في تركيب أو لم تكن ، وهي لا تغير شيئا في التركيب الذي تدخل عليه سوى ما تعطيه دلالتها من نفي معناه ، وهو نفي مستمد من صيغة ما وحدها دون أن يكون للتركيب دخل فيه . وهذا النفي ليس قصرا على ما وحدها وإنما يشاركها فيه غيرها من الصيغ غير المختصة .

---

(1) انظر: الأشباه والنظائر ١/٢٦٨ — ٢٦٩ ، همع الهوامع ١/١٢٣ ، شرح الفصول الخمسين ٩٤ .

(2) انظر همع الهوامع ١/١٢٦

(3) من الثابت أن (إن) النافية لا تعمل إلا في لهجة أهل العالية ، وأن (ما) و(لا) لا تعملان إلا في لهجة الحجازيين ، وقد حكى سيبويه وابن عصفور والأستراباذي ما يؤيد ذلك ، إلا أنهم ذكروا أنها لا تعمل في لهجة تميم ، كما قرر الزمخشري أنها لا تعمل في لهجة طيء أيضا ، وأما (لات) فقد ورد فيها ما ورد في لا .
انظر : كتاب سيبويه ١/٢٨ ، همع الهوامع ١/١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، الدرر اللوامع ١/٩٥ — ١٠٠ ، الجنى الداني ٤٢ — ٤٨ ، أسرار العربية ٤٦ أ — ب ، الحلل السكية ٢٣ أ ، شرح الجمل لابن الصائغ ٢/٣٢ ، إصلاح الخلل ٦٦ ب ، شرح التسهيل ١٥٩ ، ١٨١ ، المقرب ١/١٤٤ — ١٥٣ ، شرح الفصول ٩٤ — ٩٧ ، النكت الحسان ٩٩ ب ، ٣٥ ، غاية الإحسان ١٤ أ ، اللباب في علل البناء والإعراب ١١٧ .

وأما النفي بالصيغ العاملة فيمكن – بشيء من التجوز – أن نرى فيه امتداد النفي عن الدلالة المعجمية وشكل التركيب معاً ؛ وذلك كما في لم ولما ولن في نفي الأفعال ، وليس في نفي الأسماء ، فإن التراكيب : لم يقم محمد ، ولما يقم محمد ، ولن يقوم محمد ، تختلف عن تراكيب الإثبات فيها وهي : قام محمد ، وسيقوم محمد . والاختلاف بين هذين النوعين من التراكيب له مظهران،

أولهما : وجود صيغ النفي ذات الدلالة المعجمية

ثانيهما : وجود ما يمكن أن نعتبره علامة تركيبية وخاصة من خصائص هذا الأسلوب للنفي وهي : الجزم مع لم ولما ، والنصب مع لن .

وكذلك الأمر في ليس أيضاً ، فإن تركيب النفي بها وهو : ليس محمد قائماً ، يختلف عن تركيب الإثبات وهو : محمد قائم ، في النقطتين اللتين ذكرناهما وهما : وجود صيغة النفي وما تفيده من النفي المعجمي الناتج عن الصيغة ، ثم اختلاف الحركات الإعرابية وما يكشف عنه من وجود علامة تركيبية ناتجة عن النفي ودالة عليه .

ولقد قلنا من قبل إن مانقرره من وجود علامة تركيبية في النفي بالصيغ العاملة فيه شيء من التجوز ، ومرد هذا التجوز أن العلامات التركيبية التي تحدث مع هذه الصيغ ليست مختصة بها ، فالرفع والنصب والجزم — وهو مايحدث مع النفي بهذه الأدوات — لا يختص بحالة النفي وحدها ولا يقتصر على هذه الأدوات فحسب ، بل يوجد في حالات شتى كما يشاركها فيها غيرها من الأدوات ، ومن ثم فإنه من قبيل الخطأ تصور كون النفي بالصيغ العاملة يتضمن دلالة تركيبية خالصة ؛ إذ من المؤكد أن الدلالة القاموسية تؤدي دوراً هاماً في هذا النفي لا يمكن إنكاره أو تجاوزه .

وأما النفي المستفاد من الصيغ واللواصق معا فيكون في حالتين فحسب وهما حالتا النفي بليس أو ما إذا دخل على خبرهما الباء التي يرى النحويون أنها زائدة «لتأكيد النفي»(1) ومن ثم فإن النفي في هاتين الحالتين يصبح مستفادا من الصيغة واللاصقة الأمامية في الخبر .

الأسلوب الثالث :

استفادة النفي في هذا الأسلوب تأتي من أحد طريقين :

أولهما : النفي المستفاد من الموقف اللغوي ، فهو نفي لا يستمد من الصيغة ولا من التركيب ، وإنما يستنتج من الموقف دون دليل عليه من الصيغة أو التركيب ، وذلك كما في أسلوب التمني أو الترجي مثلا ، مثل قول الشاعر

ألا ليت الشباب يعود يوما ... فأخبره بما فعل المشيب

وقول رؤبة فليت سلمى - ليت بي ملاعين ... بصمل خلدي وشيبي الطرق

فإن ما نفهمه من نفي الشباب عن الشاعر الأول ، أو فقدان الزوج عند الثاني ليس مستمدا من صيغة محددة ولا من إشارة في التركيب ، وإنما هو استنتاج عقلي لا دليل عليه ولا إشارة إليه ، ولذلك جعله الدكتور إبراهيم أنيس نوعا من النفي المنطقي لا اللغوي(2) ، وهو ما لا نقره عليه ، إذ النفي هنا أسلوب لغوي تعترف به اللغة وتعطيه حكم النفي وإن لم يكن في الصيغ أو التركيب ما يدل عليه .

وثانيهما : لا يستفاد فيه النفي من الموقف اللغوي وحده ، وإنما من أوصاف تدعمه إشارة صوتية خاصة ، هي النغمة الكلامية ، كما في بعض أنواع

---

(1) همع الهوامع ١/١٢٧
(2) انظر : من أسرار اللغة ١٦٣ .

الاستفهام — كالاستفهام الإنكارى — فإن النفى الذى يفهم من نحو : «أأنت قلت هذه القصيدة ؟» — لمن يجحدها — يستند فى الواقع إلى ملاحظتين : الأولى: الوضع اللغوى ، والثانية : التنغيم الذى يصحب الصيغة . وهو ما يختلف به عن القسم الأول الذى لا يعتمد فيه على النفى إلا الموقف اللغوى وحده .

ومما ينبغى تسجيله هنا أن ثمة علاقة بين أساليب النفى وبين الترتيب ، إذ تتأثر أساليب النفى بترتيب الصيغ ، ومن ثم يمكن أن نعد أساليب النفى اللغوى والترتيب بين الصيغ يتآزران معا على تحقيق التطابق بين التركيب والموقف .

* * *

التوكيد :

أساليب التوكيد فى العربية تعتمد جوهريا على الصيغ للدلالة عليه[1] ، إذ التوكيد يتم بوساطة أحد الأساليب الآتية :

(١) تكرار اللفظ المراد تأكيده
(٢) تكرار مضمون اللفظ المؤكد
(٣) تكرار مضمون الجملة
(٤) استخدام أسلوب القصر
(٥) استخدام أسلوب القسم

١ — تكرار اللفظ

وجدوى هذا النوع من التأكيد كما قرر الزمخشرى أنك «إذا كررت

(١) نلاحظ أن أسلوب التوكيد الذى يعتمد على اللاصقة اللفظية (نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة) لا يطرد استخدامه إلا فى نوع من أنواع الأفعال ، وهو محدود فى بعض الأحداث .

فقد قررت المؤكد وما علق به في نفس السامع ومكنته في قلبه وأمطت شبهة ربما خالجته أو توهمت غفلة وذهابا عما أنت بصدده فأزلته[١] » .

ويتم تحقيق هذه الغاية بواسطة إعادة اللفظ المراد تأكيده أو مرادفه ، « مفردا كان أو مركبا ، مضافا أو جملة أو كلاما ، نكرة أو معرفة ، ظاهرا أو مضمرا ، إسما أو فعلا أو حرفا[٢] » إذ أن « التأكيد بتكرير اللفظ ليس عليه باب يحصره ، لأنه يكون في الأسماء والأفعال والحروف والجمل وكل كلام يراد تأكيده[٣] » .

وهذا النوع من التأكيد شائع في اللغة ، ومن ثم فإن شواهده كثيرة ، وأمثلته أكثر عددا :

نحو : هذا زيدٌ زيدٌ ، ورأيت زيداً زيداً ، ومررت بزيدٍ زيدٍ ، ومنه قوله تعالى : (دكت الأرضُ دكا دكا ، وجاء ربك والملك صفاً صفاً) ، وأنت بالخيار حقيق قمن ، وتبسمت عيناك الذين هم هم ، وما أكرمني إلا أنت أنت

ونحو : قام قام ، وقم قم ،

فأين إلى أين النجاة ببغلتي ... أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس

ونحو قول جميل :

لا لا أبوح بحب بثنة إنها ... أخذت علي مواثقا وعهودا

و: أجل جير إن كانت أبيحت دعاثره

(١) المفصل ٣/ ٤٠ .

(٢) همع الهوامع ٢/ ١٢٥

(٣) شرح المفصل ٣/ ٣٩

ومثل: إنّ زيدا منطلق.

ونحو: ضربت زيدا ضربت زيدا، وجاءني محمد جاءني محمد، والله أكبر الله أكبر، ومنه:

أيا من لست أقلاه ... ولا في البعد أنساه

لك الله على ذاك ... لك الله لك الله

وقول الشاعر:

قم قائما قم قائما قم قائما ... إنك لا ترجع إلا سالما

وقال أعشى همدان:

مر إني قد امتدحتك مرا ... واثقا أن تثيبني وتسرا

مر يا مر مرة بن تليد ... ما وجدناك في الحوادث غرا

وقول الشاعر:

ألا يا اسلمي ثم اسلمي ثمت اسلمي ... ثلاث تحيات وإن لم تكلمي

٣ — تكرار مضمون اللفظ:

ويصطلح عليه في البحث النحوي بالتأكيد المعنوي.

ويهدف هذا الأسلوب من أساليب التأكيد إلى «دفع توهم المجاز[1]» و«إزالة الغلط في التأويل[2]». ويحصره البصريون في عدد محدود من الكلمات ويعللون ذلك بأمور أبرزها[3]:

أولاً — أن النكرة لم يثبت لها حقيقة، والتأكيد المعنوي إنما هو تمكين

(١) همع الهوامع ٢/١٢٣

(٢) شرح المفصل ٣/٤٠

(٣) انظر: شرح المفصل ٣/٤٤، والإنصاف ٢٦٦ — ٢٦٨

معنى الاسم وتقرير حقيقته ، وتمكين معناه يثبت في النفس عالقاً . وأما التوكيد اللفظي فهو أمر راجع إلى اللفظ ، وتمكينه من ذهن المخاطب وصونه خوفاً من توهم المجاز أو توهم غفلة عن استماعه ، فاللفظ هو المقصود في التأكيد اللفظي ، وأما المعنوي فإنما يراد منه تحقيقه ، وذلك أمر يتعلق في غير اللفظ .

ومنها : أن الألفاظ التي يؤكد بها في المعنوي معارف فلا تتبع النكرات توكيداً لها .

ويوافق الكوفيون البصريين في منع تأكيد النكرة بالمؤكد المعنوي إذا كانت غير محدودة ، فأما إذا كانت النكرة محدودة — أى معلومة القدر — نحو : يوم وشهر وأسبوع وحيل وصرة أكلة ونحو ذلك ، فقد جوزوا تأكيدها بمؤكد معنوي ، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر :

لكنه شاقه أن قيل ذا رجب ... يا ليت عدة حول كلّه رجب

فجر (كله) على التأكيد لحول ، وهو نكرة ، وأنشدوا أيضاً :

إذا القعود كر فيها حفدا ... يوماً جديداً كله مطرداً

ومنها أيضاً : ... ثلاث كلّهن قتلت عمدا

فأكد (يوما) و (ثلاث) بكل وهما نكرة ، وقد رفض ذلك البصريون ، وأولوا هذه الأبيات وغيرها مما استشهد به الكوفيون [1]

والألفاظ التي تستعمل في هذا الأسلوب محددة .

منها : النفس والعين ، وهما بمعنى « الذات »[2] ، ويطابقان المعبر

---

(١) انظر شرح المفصل ٣/٤٤ ، الإنصاف ٢٩٥ .
(٢) همع الهوامع ٢/١٢٣ .

للمؤكد المطابق له إفراداً وتذكيراً وفروعهما، نحو: جاء زيد نفسه، وهند نفسها، والزيدون أنفسهم، والهندات أنفسهن.

وفي تأكيد المثنى بهما أقوال ثلاثة:

الجمع نحو: جاء الزيدان أنفسهما والهندان أعينهما.

والإفراد — وهو أقل من الجمع — نحو: جاء الزيدان نفسهما والهندان نفسهما أو عينهما.

والتثنية وبه قال ابن مالك ووالده نحو: جاء الزيدان والهندان نفساهما

وقد منعه أبو حيان وقال عنه: إنه غلط [1]

ويستعمل للمثنى: كلا وكلتا

ويستعمل في الجمع وما في معناه: كل وجميع وعامة، وأجمع وأكتع وأبصع وأبتع [2].

ولا يجوز إضافة (كلا) و(كلتا) و(كل) و(جميع) و(عامة) إلى ضمير مطابق للمؤكد تثنية أو جمعاً، تذكيراً أو تأنيثاً، وفي قطعها عن الإضافة أو إضافتها لغير الضمير خلاف [3].

---

(1) السابق

(2) يرى كثير من النحاة أن الألفاظ التي يؤكد بها [illegible] ومعانيها [illegible] كل [illegible] مقدمة على أجمع [illegible] أجمع توابع لا تقع إلا بعدها [illegible] وأجمع تابع لأكتع [illegible] ومن ثم لا تستعمل هذه الصيغ منفردة [illegible] ويرى فريق من النحويين [illegible] فأجازوا أن يستخدم المتكلم ما يشاء من الصيغ للتأكيد [illegible] أراد [illegible] ووافق ابن كيسان [illegible] شرح المفصل لابن يعيش ٣/٤٤-٤٦.

(3) همع الهوامع ٢/١٢٣ [illegible] ٣٠٣ [illegible] حاشية [illegible] ١/١١٠ [illegible] ٧١

وقد رفض المبرد أن تكون (عامة) من صيغ التأكيد ، وعلل ابن مالك ذلك بأنه نشأة السهو أو الجهل(١) وذكر أن سيبويه قد نبه على أنها بمنزلة كل معنى واستعمالا ، وإن لم يذكر لذلك شاهدا ، وذكر ابن مالك أنه قد وجد شاهد يدل على صحة ماقاله سيبويه ، وهو قول امرأة من العرب ترقص ابنها(٢)

فداك حي خولان ... جميعهم وهمدان

وكل آل قحطان ... والأكرمون عدنان

٣ - تكرير مضمون الجملة

وذلك باستخدام أحد حرفي التفسير لتأكيد مضمون الجملة السابقة عليه ، وهما (أيْ) ، (أنْ) .

أما (أي) فإنها تكون تفسيرا للجملة التي قبلها ومعبرة عنها ، ولذلك يشترط في تركيبها ثلاثة شروط(٣)

أ - أن تقع بعد جملة تامة مستغنية بنفسها .

ب - أن يقع بعدها جملة أخرى تامة

جـ - أن تكون الجملة الثانية هي الجملة الأولى في المعنى

مثال ذلك : جرح شبابه ، أي وثب به عليه ، ورميته من يدي ، أي ألقيته .

وأما (أن) فإنها لاتقع إلا بعد فعل في معنى القول نحو : (وانطلق الملأ منهم أن امشوا) فمعناه : أي امشوا ، ونحو : (ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله) فأن بمعنى أي وهو تفسير ما أمرتني به لأن الأمر بمعنى القول.

(١) المصادر السابقة ، وانظر : شذور الذهب ٤٤٠ ، قطر الندى ٢٢٩

(٢) انظر كتاب سيبويه

(٣) شرح المفصل ٨/ ١٤ .

ولاتقع أن مفسرة أيضا إلا بشروط[1] .

أ ـ أن يكون الفعل الذي تفسره فيه معنى القول . قال ابن يعيش في هذا الشرط : «وليس بقول»[2] .

ب ـ ألا يتصل بأن شيء من صلة الفعل الذي تفسره

جـ ـ أن يكون ما بعدها كلاما تاما

٤ ـ أسلوب القصر

تهدف طرائق هذا الأسلوب المتعددة إلى إفادة التأكيد ، وهي تستعين في تحقيقها هذا الهدف بالصيغ ـ بسيطة أو مركبة ، مفردة أو متعددة ـ كما تستعين بالصيغ والقرائن ، وهي تتفاوت في تأكيدها قوة كما تختلف مضمونا ، فثمة تأكيد لمضمون الجملة وآخر لأحد طرفيها ، كما أن هناك تأكيدا بسيطا له مواقعه النحوية وآخر أقوى له ـ بدوره ـ مواقعه الخاصة التي لا يجري فيها تأكيد أقل قوة

وصيغ القصر البسيطة هي :

أ ـ إنّ وأنّ

ب ـ العطف بلا .

أ ـ فكل من (إنّ) و(أنّ) يؤكد مضمون الجملة ؛ فإن قول القائل إنّ زيدا قائم ـ ناب مناب تكرير الجملة مرتين ، إلا أن قولك : إنّ زيدا

(١) انظر : المغني ٣٦ ـ ٣٣ ، الأمير على المغني ٣٠/١ ـ ٣١ ، الدسوقي على المغني ٤٢/١ ، شرح المفصل ١٤٢/٨ ، تحفة الغريب ـ مخطوط ـ غير مرقم ، شرح الجمل لابن الصائغ ٦٧/٣ ، الجنى الداني ـ مخطوط

(٢) ابن يعيش ١٤٢/٨ .

قائم أوجز من قولك: زيد قائم زيد قائم، مع حصول الغرض من التأكيد»(١).

ويؤكد بها – عادة – حيث يكون ثمة شك من المخاطب في مضمون ما تلقيه إليه، سواء كان هذا الشك صدر عنه بالفعل أو قد توهمت وجوده، ومن ثم يكون ذكرها في التركيب توكيد الجواب عن السؤال الحقيقي أو المتوهم، ويفسر ذلك المبرد بقوله: «إذا قلت: عبدالله قائم، فهو إخبار عن قيامه، فإذا قلت: إن عبدالله قائم، فهو جواب عن إنكار منكر لقيامه، سواء كان المنكر هو السائل أو حاضرين، والدليل على أن (إن) إنما تذكر جواباً للسائل أنهم ألزموها الجملة من المبتدأ والخبر، نحو: والله إن زيداً لمنطلق، فالحاجة إنما تدعو إلى (إن) إذا كان السامع على خلاف ذلك»(٢).

وتستخدم (إن) أيضاً إذا توهم المتكلم أن المخاطب قد حمله هذا الظن وإن لم يكن قد صدر منه لفظ بعينه، أو كشف عنه ما صدر منه من فعل يشير إليه، وكأن المتكلم يقول له: حالك تقتضي أن تكون شاكاً فيما أقول. ومنه قول حجل بن نضلة:

جاء شقيق عارضاً رمحه ... إن بني عمك فيهم رماح

كذلك تستخدم (إن) أيضاً لا للتأكيد في مقابلة ظن من المخاطب حقيقي أو متوهم، وإنما تأكيداً لظن المتكلم نفسه، وذلك إذا وجد أمر كان المتكلم يظن أنه لا يوجد، «كقولك للشيء الذي يراه المخاطب ويسمعه: إنه كان من الأمر ما ترى، كأنك ترد على نفسك ظنك الذي ظننت، وعليه قوله تعالى: (قالت رب إني وضعتها أنثى) وقوله: (قال رب إن قومي كذبون)»(٣).

---

(١) شرح المفصل ٨/٥٩.
(٢) انظر نهاية الأرب ٧/٨٢.
(٣) نهاية الأرب ٧/٨٣.

ب — وأما العطف بلا فيفيد تأكيد أحد طرفي الجملة ، ويكون ذلك في الموقف الذي يتوجه الشك فيه إلى أحد الطرفين ، فيقال مثلا : محمد قدم لا خالد ، وجاءني زيد لا عمرو ، ومحمد عالم لا شاعر .

ويشترط للعطف بها مع إفادة هذا المعنى ثلاثة شروط [1] .

(١) أن يتقدمها إثبات أو أمر ، وفي تقدم النداء خلاف [2] .

(٢) ألا تقترن بعاطف

(٣) أن يتعاند متعاطفاها

وتأكيد أحد الطرفين في هذا التركيب مرجعه إلى أن العطف بلا يقتضي نفي المعطوف ، ونفي المعطوف يفيد إثبات المعطوف عليه [3] ، ومن ثم فإن هذا الأسلوب للتأكيد لا يستخدم إلا حيث أريد تأكيد أحد الطرفين ، فإن أراد المتكلم تأكيد الجملة كلها لجأ إلى أسلوب آخر .

والصيغ المتعددة

فيتمثل في صيغ النفي والاستثناء ، ويفيد القصر بالصيغ المتعددة التأكيد إذ يدل التركيب على نفي التشريك ، فنحو : ما جاءني إلا زيد ، قد نفيت المجيء عن الجميع إلا زيداً ، فقد نفيت اشتراك أحد مع زيد في المجيء ، وذلك يفيد تأكيد المجيء له وحده .

والصيغة المركبة .

هي إنما ، فهي مركبة من (إن) و(ما) وتفيد تأكيد مضمون الجملة [4] .
وتستعمل في مواقف ثلاثة تفيد فيها جميعا التأكيد [5] .

(١) مغني اللبيب ٢٤١ — ٢٤٣ ، الدسوقي على المغني ١/٣٤٣ ، الأمير على المغني ١/١٩٦ — ١٩٧
(٢) المصادر السابقة .
(٣) نهاية الأرب ٧/٨٣
(٤) انظر شرح المفصل ٨/٥٩
(٥) انظر : نهاية الأرب ٧/٨٣ ، ٨٦ .

أولاً : الدلالة على الحصر ، ومنه قوله تعالى : (إنما يستجيب الذين يسمعون)، وقوله : (إنما تنذر من اتبع الذكر) ، وقوله (إنما أنت منذر من يخشاها).

ثانياً : الدلالة على وضوح الأمر المتحدث عنه ، سواء كان وضوحه حقيقة أم زعماً ، كقول عبيدالله بن قيس الرقيات[1]:

إنما مصعب شهاب من الله تجلت عن وجهه الظلماء

ثالثاً : الدلالة على التعريض بمقتضى منطوقها ، كقوله تعالى : (إنما يتذكر أولوا الألباب) فليس القصد منه أن يعلم السامعون ظاهره ، وإنما المقصود ذم الكفار بأنهم من فرط العناد في حكم من ليس بذي عقل ، وعليه قوله تعالى : (إنما تنذر الذين يخشون ربهم بالغيب)

أما الصيغة واللاصقة :

ففي نحو : إن زيداً لقائم ، فالصيغة هي إنّ ، واللاصقة هي اللام الداخلة على خبرها ، ويفيد هذا التركيب زيادة تأكيد مضمون الجملة ، « وكأنه بمنزلة تكرير الفعل (لفظ الجملة) ثلاث مرات »[2]

• القسم

طرق القسم متعددة ، وهي مع تعددها تتحد في الصيغ في إفادة ما يضاف إليه من تأكيد مضمون الجملة[3] ، وتحليل أساليب القسم يكشف عن قدر من التطور أصاب هذه الأساليب ، وهو ما لم يصفه النحاة حين أجازوا الاكتفاء بذكر أداة القسم والمقسم به دون ذكر الفعل الدال على القسم — وهو أقسم أو أحلف — اكتفاء بدلالة التركيب المكون من المقسم به وأداة القسم

(١) ديوانه ٩١ .
(٢) شرح المفصل ٨/٩٩ .
(٣) شرح المفصل ٩/٩٠ ، ٩٩ .

ولكن النحاة – مع ذلك – جعلوا ذكر فعل القسم أصلا ، فإذا لم يكن موجودا في تركيب القسم وجب عندهم تقديره لتمثل أسلوب القسم كما قرروا « جملة تؤكد بها جملة أخرى[1] ، ثم ليتعلق به الجار والمجرور « وهما أداة القسم والمقسم به » .

وهذا الموقف من النحاة يمثل وجود أسلوبين في القسم

في الأسلوب الأول تذكر جملة القسم ، سواء كانت اسمية أو فعلية .

وفي الأسلوب الثاني لا تذكر جملة القسم ، اكتفاء بأداته الداخلة على المقسم به

ويبدو أن الأسلوب الأول هو الأصل في القسم ، ويؤيده ما نراه من كثرة وروده في العصر الجاهلي ، ومنه قول النابغة الذبياني[2] .

حلفت فلم أترك لنفسك ريبة ... وليس وراء الله للمرء مذهب

ثم حدث شيء من التطور في هذا الأسلوب ، فكثر حذف جملة القسم إذا كانت فعلية ، وأصبح هذا الأسلوب مستخدما جنبا إلى جنب مع الأسلوب الذي تذكر فيه جملة القسم ، ويمثل القرآن ذلك بوضوح في كثير من آياته ؛ إذ يستخدم الأسلوب الأول كما يستخدم الأسلوب الثاني أيضا . ومما ورد مذكورا فيه جملة القسم الفعلية قوله تعالى : (أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم إنهم لمعكم) و (وأقسموا بالله جهد أيمانهم) و (فلا أقسم بمواقع النجوم) و (فلا أقسم بما تبصرون) و (فيقسمان بالله إن ارتبتم لا نشتري به ثمنا)

ومما ورد محذوفا فيه جملة القسم الفعلية (والسماء والطارق والنجم الثاقب) و (والليل إذا يغشى والنهار إذا تجلى) و (والفجر وليال عشر) و (والشمس وضحاها والقمر إذا تلاها والنهار إذا جلاها والليل إذا يغشاها والسماء وما بناها ،

(1) انظر : ابن يعيش ٩/٩٠ ، التصريح ٢/٣٥٧ ، همع الهوامع ٢/٣٩ .
(2) انظر شعراء النصرانية ٢/٦٥٠ ، ديوان النابغة (نص) ١٢ .

والأرض وما طحاها، ونفس وما سواها) و (والضحى والليل إذا سجى).

ثم أخذ التطور مجراه، فاطرد حذف جملة القسم مع ثلاث من أدواته هي: الباء واللام والواو. وكثر حذفها مع غير هذه الأدوات. ولكن النحاة أغفلوا هذا التطور، وأوجبوا بالضرورة تقدير جملة إذا لم تكن مذكورة، على الرغم من اعترافهم في بعض المواضع بوجوب حذفها[1]. وهو نوع من خلط الأصل التاريخي الذي يأباه اللغوي التحليلي[2].

على أن الذي ينبغي تسجيله هنا هو أن أسلوبي القسم — سواء ذكرت فيهما جملة القسم أم لا — يرتكزان على الصيغ دون اللواحق، وإن اختلف عددها بين الأسلوبين.

* * *

التنبيه

تستخدم العربية صيغا معينة للتنبيه، أي لفت نظر المخاطب وتركيز انتباهه فيما تحدثه به[3]. وهذه الصيغ هي:

١ — ها

وهي ها لتنبيه المخاطب على ما بعدها من الأسماء المبهمة ليلتفت إليها وتصير عنده بمنزلة الأسماء الظاهرة، وذلك لأنها مبهمة لوقوعها على كل شيء من حيوان وجماد، فافتقرت إلى تنبيه المخاطب لها، كما افتقرت إلى الصفة.

وقال الزجاج: إنما كثر التنبيه في هذا ونحوه من حيث كان يصلح لكل حاضر، والمراد واحد بعينه فقوي بالتنبيه لتحريك النفس على طلبه بعينه.

---

(١) انظر: شرح المفصل ٩/١٠٠ — ١٠٦، شرح التصريح ٢/٣٥٧، حاشية الشيخ يس بهامشه، همع الهوامع ٢/٣٩، أسرار العربية ٦٩ أ
(٢) انظر: [illegible] والتحرير في النحو العربي — الفصل الأول من الباب الثالث.
(٣) شرح المفصل ٨/١١٤

إذا لم تكن علامة تعريف في نفسه، وليس كذلك (أب) لأنه للمخاطب خاصة، لاشتماله على حرف الخطاب»[1].

والأصل أن تدخل (ها) على المبهم دون فصل بينهما، وقد أجيز الفصل بين الهاء ومدخولها المبهم بواو العطف، نحو قول لبيد[2].

نحن اقتسمنا المال نصفين بيننا   فقلت لهم هذا لها ها وذا ليا

يريد: وهذا ليا، «وإنما جاز تقديم (ها) على الواو لأنك إذا عطفت جملة على أخرى صارت الأولى كالجزء من الثانية، فجاز دخول حرف التنبيه عليها»[3].

وتدخل (ها) أيضاً على إن ومعموليها، ومنه قول النابغة[4]

ها إن تا عذرة إن لم تكن نفعت   فإن صاحبها قد تاه في البلد

كذلك تدخل على الضمير بكثرة. قال ابن يعيش: «لما بينهما من المشابهة، وذلك أن كل واحد منهما ليس باسم للمسمى لازم له، وإنما هو على سبيل الكناية».

ويرى المبرد أن علامات الإضمار كلها مبهمة «إذ كانت واقعة على كل شيء، والمبهم (عنده) على ضربين: فمنه ما يقع مضمراً ومنه ما يقع غير مضمر».

ويؤيد المبرد تعريف علي بن عيسى الرماني للمبهم من الأسماء بأنه «ما افتقر في البيان عن معناه إلى غيره»[5].

ويبدو من قول ابن يعيش[6] أن مذهب سيبويه في نحو: ها أنا ذا، أن

---

(1) ابن يعيش ١١٦/٨
(2) ديوانه ط بيروت ٥٩.
(3) ابن يعيش ١١٥/٨، وانظر كتاب سيبويه ٣٧٩/١، ديوان لبيد ٥٩ ط بيروت
(4) ديوانه ٣٤
(5) ابن يعيش ١١٥/٨
(6) شرح المفصل ١١٦/٨.

(ها) داخلة على الضمير الذى هو (أنا) ، لا لأنه مبهم كما ذهب المبرد ووافقه الرماني ، بل لما بينهما من شبه

أما الخليل فإنه يرفض أن تدخل أداة التنبيه (ها) على الضمير مطلقاً ، ويرى دخولها على المبهم تقديراً ،

والتقدير عنده : ها، أنا ، فوقعت أنا ـ وهي الضمير ـ بين التنبيه والمبهم.

ونخلص من ذلك إلى أن في دخول (ها) التي للتنبيه على الضمير مذهبين أساسيين

الأول : مذهب الخليل ، وهو يرفض دخولها على الضمير ، ويقدر مبهماً تدخل عليه أداة التنبيه

والثاني : مذهب الجمهور ، ويجيز دخولها على الضمير ، أما سيبويه فلأن بين الضمير والمبهم تشابها يجيز دخولها على الضمير ، وأما المبرد والرماني فلأن الضمير نوع من المبهم .

٣ ـ ألا

وهي أداة للتنبيه مركبة من الهمزة ولا النافية ، ولكن التركيب غير ملحوظ إلى التنبيه[2] ، ومن ثم جاز أن يلي هذه الأداة المركبة (لا) النافية كما في قول عمرو بن كلثوم في ختام معلقته

ألا لا يجهلن أحد علينا ... فنجهل فوق جهل الجاهلينا

وتدخل هذه الأداة على الاسم والفعل والحرف .

مثال دخولها على الاسم : ألا زيد منطلق .

(١) المصدر السابق

(٢) ابن يعيش ٨/١١٤ ـ ١١٥ ، مغني اللبيب ٦٨ ، الأمير على المغني ١/٦٥ .

ومثال دخولها على الفعل: ألا قام زيد، ألا يقومن زيد.

وشاهد دخولها على الحرف بيت عمرو بن كلثوم السابق، ومثله بيت الشماخ[1]:

ألا يا اصبحاني قبل غارة سنجال ... وقبل منايا غاديات وآجال

٣ – أما

وتفيد التنبيه مع تحقق الكلام الذي بعدها، وتفترق عن (ألا) في أنها للحال أما ألا فتختص بالاستقبال[2]، وتكثر قبل القسم، نحو قول أبي صخر الهذلي[3]:

أما والذي أبكى وأضحك والذي ... أمات وأحيا والذي أمره الأمر

لقد تركتني أحسد الوحش أن أرى ... أليفين منها لا يروعهما الذعر

٤ – صيغ النداء:

وصيغ النداء تهدف أصلا إلى التنبيه؛ إذ «أصل النداء تنبيه المدعو ليقبل عليك»[4].

وهي خمسة: يا، أيا، هيا، أي، الهمزة. وتنقسم إلى قسمين[5]:

أ – صيغ لنداء القريب، وهما صيغتا: أي والهمزة.

ب – صيغ لنداء البعيد ومن في حكمه كالنائم والساهي، وهي: يا وأيا وهيا، وإنما استعملت هذه الصيغ «من قبل أن البعيد والمتراخي والنائم المستثقل والساهي يحتاج في دعائهم إلى رفع الصوت ومده». وهذه الأحرف

---

(١) ديوانه، ملحق ١٩٩ (٢) شرح المفصل ٨/١١٥

(٣) الأمير على المغني ١/٤٢، الدسوقي على المغني ١/٧٨، تحفة الغريب – مخطوط.

(٤) ابن يعيش ٨/١٢٠.

(٥) ثمة تسميات متعددة لصيغ النداء، أكثرها شيوعا بين النحاة حصرها في لنسق القريب والبعيد. انظر: كتاب سيبويه ١/٣٠٣، والأشباه والنظائر ٦/٢٣٩، شرح المفصل ٨/١١٨، مغنية الأحباب ١٧أ، النكت للأعلم ٨٢ب، شرح الجمل لابن الضريع ١٧٩أ، شرح الجمل لابن الصائغ ٢/٩٤أ، اللباب للعكبري ١٨٠، الوافر ٣٣ب، إصلاح الخلل ٤٢٧.

الثلاثة التي هي : « وآ ، وأيا وهيا أواخرهن ألفات ، والألف ملازمة للمد ، فاستعملت في دعائهم لإمكان امتداد الصوت ورفعه بها »[1]

وبذلك فإن الصيغ المستعملة في نداء القريب لا تصلح لنداء البعيد ، لأنها لا تفي بالغرض من رفع الصوت بهمة التأثير . أما أي فلأن الياء فيها ليست مدة ، وأما الهمزة فلأنها ليست من حروف المد .

وعلى الرغم مما في هذه التعليلات من أخطاء صوتية ، في تصور أواخر هذه الصيغ ألفات ، من حيث إنها ليست إلا حركات طويلة ، فإن المقصود الأساسي من التعليل سليم ، وهو أن الحركات الطويلة الموجودة في أواخر هذه الصيغ تتيح للمتكلم فرصة مد صوته ورفعه لإسماع البعيد ومن في حكمه . ومعلوم من الدراسات الصوتية الحديثة أن الحركات أعلى في الدرجة من السواكن ، ومن ثم فإن وجود الحركات الطويلة يمكن المتكلم من إحداث أعلى تأثير صوتي ممكن .

• صيغ الندبة والاستغاثة

وهي نوع من التنبيه عن ما يحس به المتكلم من ألم أو حزن . وتستخدم صيغة محددة بالإضافة إلى لاصقة خلفية ، أما الصيغة فهي : (وا) ، وأما اللاصقة الخلفية فهي الفتحة الطويلة المشبعة بهاء السكت وتلحق آخر الاسم المتفجع عليه أو المتوجع منه . ووجود الحركة الطويلة في الصيغة وفي اللاصقة مما يعطي للمتكلم قدرا كبيرا من الحرية في رفع صوته في موضعين من التركيب النحوي ، بحيث ينقل مشاعره إلى أكبر عدد من الحاضرين .

* * *

(1) شرح المفصل ٨،١١٨

التصديق والإيجاب .

تستخدم العربية في الجواب عددا من الصيغ هي : نَعَم ، وبَلَى ، وأَجَل ، وجَيْرِ ، وإِي ، وإنَّ[1] .

(١) وتفيد (نعم) في الجواب الوعد إذا وقعت بعد طلب ، والتصديق إذا وقعت بعد خبر ، نفيا كان أو إيجابا ، وكذلك إذا وقع الكلام بعد حرف الاستفهام ، فهي لتحقيق ما بعد حرف الاستفهام نفيا كان أو إيجابا[2] .

(٢) وتفيد (بلى) الإيجاب لما بعد النفي ، فهي ترفع النفي وتبطله ، وإذا رفعته فقد أوجبت نقيضه ، وهي أبدا توجب نقيض ذلك النفي المتقدم ، ولا يصح أن توجب إلا بعد رفع النفي وإبطاله[3] . قال تعالى : ﴿ أيحسب الإنسان ألن نجمع عظامه ؟ بلى قادرين ﴾ أي : بلى نجمعها قادرين . وقال تعالى : ﴿ أو لم تؤمن قال بلى ﴾ أي : آمنت ، ولو قال : نعم ، لكان كفرا .

ومن ثم تغاير المواضع التي تستخدم فيها في الجواب بلى غير المواضع التي تستخدم فيها في الجواب نعم ؛ لأن نعم تصديق لما تقدم من إيجاب أو نفي ، أما بلى فهي تفيد رفع النفي وإبطاله وإيجاب نقيضه . فمثلا إذا قال القائل : أخرج زيد ؟ وكان قد خرج فإن الجواب يكون : نعم ، ولا يصح استخدام بلى ؛ لأن الاستفهام عن مثبت لا عن منفي ، فإن لم يكن خرج فالجواب : لا . فإن قيل : أما خرج زيد ؟ وكان لم يخرج ، فإن الجواب يكون : نعم ، أي : نعم ما خرج ، فصدقت الكلام على ما بعد حرف الاستفهام ، كما صدقت على إيجابه ، ولم ترفع

---

(١) شرح المفصل ١٢٦/٨ .

(٢) الجنى [illegible] ٣٢٥ [illegible] ، الأصول في النحو ٢ / ١٠١ ، [illegible] الفروق [illegible] مخطوط [illegible] غير مرقم .

(٣) مغني اللبيب ١٦٣ ، الرد على النحاة ١/١٠٤ – ١٠٥

النفي وتبطله خلافاً لبلى ، وإن كان قد خرج فإن الجواب يكون : بلى ، أي : قد خرج ، فرفعت ذلك النفي وحدث في بعضه إثبات نقيضه(١).

(٣) وأما (أجل) فأصرح كنعم في التصديق . قال الأخفش : إلا أن استعمال أجل مع غير الاستفهام أحسن(٢).

(٤) وأما (جير) فمعناه أجل ونعم ، وربما جمع بين أجل وجير في الجواب ، قال مُضَرِّس بن رِبْعي :

فقلن تقاسمن قرأن عسيهم ... تحية موسى وجه إذ يجاوره

وقلن على الفردوس أول مشرب ... أجل جير إن كانت أبيحت دعاثره

وأكثر ما يستعمل جير مع القسم يقال : جير لا أفعل ، أي نعم والله ، وهو مكسور الآخر ، وربما فتح(٣).

(٥) وأما (إي) فحرف جواب كنعم وجير ، ولا يستعمل إلا في القسم تقول لمن قال : أقام زيد ؟ : إي والله وإي وربي وإي لعمري . قال تعالى (قل إي وربي لتبعثن)(٥) .

(٦) وأما (إنّ) فحرف جواب بمعنى أجل ، فإذا قيل : قد أتاك زيد ، فالجواب : إنّه ، أي : أجل ، والهاء للسكت ، والمراد إنّ ، إلا أنه لحقتها الهاء في الوقف وليس معنى أجل . وليست الهاء هنا ضميراً وإلا لثبتت في الوصل

---

(١) المصدران السابقان ، وانظر أيضاً : شرح المفصل ٨/١٢٣ .

(٢) مغني اللبيب ٢٠ ، الدسوقي على المغني ١/٢٣ ، شرح المفصل/١٢٤ .

(٣) حاشية الدسوقي على المغني ١/١٧٦ .

(٤) ابن يعيش ٨/١٢٤

كما تثبت في الوقف ، وليس الأمر كذلك إذ يسقط وصلا فيقال : إنْ يا فتى ، بحذف الهاء .

وفي نطق بعض هذه الصيغ اختلاف يعود في أكثره إلى الفوارق اللهجية ، وفي أقله إلى تطور صوتي ، ويمكننا أن نضرب مثلا للاختلاف بصور نطق نعم ، إذ أن هذه الصور ثلاثة : بفتح العين ، وبكسرها ، وبقلب العين حاء[1] .

أما الصورتان الأوليان فيعود الاختلاف بينهما إلى الاختلاف اللهجي بين القبائل العربية ، ومع أن الفتح أشهر فإن الكسر لغة أشياخ قريش كما ذكر الكسائي ، كما أنه نطق كنانة أيضا كما ذكر أبو عمرو ، ويقرر ابن يعيش أنه قد ورد في كلام النبي صلوات الله عليه وجماعة من الصحابة ، ويؤيده ما نسبه الزمخشري إلى عمر وابن مسعود[2] .

أما الصورة الصوتية الثالثة — وهي قلب العين حاء — فليست في الواقع إلا تطوراً للصورة الأولى (نعم) فإن الحاء هي النظير المهموس للعين ، ومعنى ذلك حدوث نوع من التطور الصوتي عند بعض القبائل التي أصابت قدراً من التحضر مالت معه إلى استخدام الأصوات المهموسة .

* * *

الحث والتحضيض ، واللوم والتوبيخ

تستخدم العربية صيغاً معينة تفيد الحث على الشيء ، والتحضيض عليه ، وهذه الصيغ هي : لولا ، لوما ، هلّا ، وألّا[3] .

وهذه الصيغ مركبة ، تدل مفرداتها على معان ، ثم تغير هذه المعاني بالضم والتركيب .

(١) مغني اللبيب ٣٤٥ ، [illegible]
(٢) ابن يعيش ٨ / ١٢٥ .
(٣) انظر : شرح المفصل ٨/١٤٤ .

فلولا مركبة من (لو) و (لا) .

ولوما مركبة من (لو) و (ما)

وهلّا مركبة من (هل) و (لا)

وألا مركبة من (أن) و (لا)

وتفيد هذه الصيغ الحث والتحضيض إذا وليها المستقبل ، أما إذا وليها الماضي فإنها تفيد اللوم والتوبيخ فيما تركه المخاطب أو بتندمه على الترك[1] . نحو قول القائل : أكرمت محمدا فتقول : هلا خالدا ، كأنك تصرفه إلى إكرام خالد وتحثه عليه ، أو تلومه على ترك إكرامه

* * *

الإفراد والتعدد

تعرض اللغات على تعبير فكرة الإفراد وفكرة التعدد ، وفي الكثرة الغالبة من اللغات مفرد وجمع ، ولكنها تتخذ من هذا المعنى العقلي العام طرائق شتى لتصويره أو التعبير عنه ، فمن اللغات ما يغير في الصيغة بين المفرد وغير المفرد ، فتجعل للمفرد صيغة ولغيره أيا كان كمه صيغة أخرى ، كمعظم اللغات الأوروبية[2] ومثل هذه اللغات تتفق في هذه الظاهرة اللغوية بالتقسيم المنطقي عند الحديث عن الكم[3] ، وثم لغات أخرى كثيرة لا تسلك هذا المسلك في تعبيرها عن المفرد وغيره ، ففي اللغات الإفريقية ما تتخذ صيغة للمفرد وثانية للمثنى وثالثة للمثلث ورابعة للجمع الذي يضم عند أصحاب هذه اللغة — كعدد أعلى — ما يزيد على الثلاثة[4]

---

(1) انظر : الجنى ٣٧٤ – ٣٧٦ ، الدسوقي على المغني ١/٣٧٨ – ٣٨٣ ، أبحاث [illegible] ٨ [illegible] ١٤٤ ، لغة العرب [illegible] مخطوط – غير مرقم

(2) من أسرار اللغة ١٣٦ . (3) المصدر السابق .

(4) المصدر نفسه ص [illegible] ٨٩ .

أما اللغات السامية فإنها تتحد — على وجه العموم — في ثلاث صيغ للتفرقة بين المفرد وغيره ، فتستخدم صيغة للدلالة على الإفراد ، وأخرى للتثنية ، وثالثة للجمع[1] . وذلك لأن « المفرد عين لا ضم فيها ولا اقتران ، والتثنية ضم مفرد إلى مفرد ، والجمع ضم غير المفرد إلى المفرد ، وهذه معان معقولة يقتضي القياس إفرادها بصيغ مفترقة »[2] .

وتزيد العربية فتفرق بين جمعي القلة والكثرة ، أي بين ما هو أدنى من عشرة وبين العشرة فما فوقها[3] ، وستتضح أساليب العربية في التفرقة بين المفرد وغيره من دراسة الضمائر والأفعال والأسماء سواء كانت مشتقة أو أعلاما .

الضمائر

للضمائر في العربية تقسيمات مختلفة ، لأنها إما أن تقسم بحسب مدلولاتها إلى ضمائر التكلم والخطاب والغيبة ، أو بحسب موقعها التركيبي إلى ما يقع مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا — أو بشيء من الدقة إلى ما يقع في مواضع الرفع والنصب والجر . كما أنها تقسم بحسب اشتقاقها إلى مجموعات ثلاث ، تضم الأولى ضمائر التكلم والخطاب المنفصلة والمتصلة المرفوعة ، وتحتوي الثانية على المجرورة والمنصوبة ، وتختص الثالثة بضمائر الغائب[4] . كما تقسم — كما عمل النحاة — إلى ضمائر منفصلة وضمائر متصلة[5] .

---

(1) انظر التطور النحوي للغة العربية ٤٧ .
(2) اللمع لابن برهان — مخطوط — ورقة ١٢ أ .
(3) التفرقة بين جمعي القلة والكثرة يردها الأستاذ برجشتراسر إلى عصور أقدم من النصوص القديمة ، إذ الملاحظة التي تخضع من عروبة يحيدة ... جمع القلة على الكثرة ، ودلالة جمع الكثرة على القلة ، ولكن ذلك لا يمنع من الاعتراف بأن التفرقة بين الجمعين صحيحة مقررة ، و... أي غفل العرب في هذه التفرقة بعد القليل .
(4) انظر التطور النحوي للغة العربية ٤٧ .
(5) هذا هو التقسيم الشائع في الكتب النحوية ، وإن كان شيوعه لم يمنع من وجود تقسيمات أخرى لها . انظر مثلا همع الهوامع ١/٥٦ ، شرح المفصل ٣/٨٤ — ٨٥ ، شرح التصريح ١/٩٧ — ٩٨ ، ... ٣ أ .

والتقسيم التقليدي للضمائر عند النحاة إلى متصلة ومنفصلة صالح لأن يكون نقطة البدء في تحليلنا للضمائر . وسمت الضمائر المتصلة في حقيقتها إلا لواصق حلقية تتصدر بالصيغة لتحديد المسند إليه[1] . وهي تسعة

منها ما لا يقع إلا في موضع رفع وهي خمسة :

أحدها : التاء المفردة ، وهي مضمومة للمتكلم ، مفتوحة للمخاطب ، مكسورة للمخاطبة[2]

الثاني : النون المفردة ، وهي لجمع الإناث مخاطبات أو غائبات وهي مفتوحة دائماً

الثالث : الواو لجمع المذكور مخاطبين أو غائبين — وهي في الواقع حركة طويلة خالصة في جميع المواقع ما عدا إذا سبقها فتح فإنها تكون حركة مزدوجة مثل : دعوا ، والعوا

الرابع : الألف للمثنى مذكراً كان أو مؤنثاً ، مخاطباً أو غائباً وهي في الواقع فتحة طويلة تلحق آخر الصيغة — نحو : قاما ، قامتا

---

(1) يرى فريق كبير من النحاة أن هذه الضمائر أسماء ، ويرى فريق آخر أنها حروف علامات ، كتاء التأنيث في قامت ، لا ضمائر ، وعلى هذا الرأي المازني ، ودليله أن الضمير المستكن في (فعل) و (فعلت) استكن في التثنية والجمع وجيء بالعلامات للفرق ، كما جيء بالتاء في « قامت » للفرق .

وقد وافقه الأخفش في موضع واحد هو الياء نحو « قومي » ودليله أن فاعل مضارع المفرد لا يبرز ، ولم يفرقوا بين المذكر والمؤنث بالتاء أولاً للفصل في البنية ، ولما كان المخاطب بالتاء في المخاطبين احتيج إلى الفرق فجعلت الياء علامة للمؤنث

وقد رد المعترضون ما ذهب إليه كل من المازني والأخفش ، انظر : همع الهوامع ١/٥٧ ، شرح المفصل ٣/٨٧ ، ٨٨ ، شرح التصريح ١/٩٧ — ٩٩ ، الارتشاف ٤٠٣ .

(2) ثم تعليلات مختلفة لضم التاء وفتحها وكسرها ، ومواقف مختلفة للنحاة من هذه التعليلات . انظر مثلاً : البديع في التصريف — مخطوط — ارتشاف الضرب ٤٠٣ ، شرح المفصل ٣/٨٦ ، همع الهوامع ١/٦٥

الخامس : الياء المطاولة وهي أيضاً كسرة طويلة — صوت قوي ، تنوين .

ومنها ما لا يقع إلا في غير الرفع ؛ أي في مواضع النصب والجر وهي ثلاثة :

الكاف : للخطاب للمذكر مفتوحة ، وللخطاب للمؤنثة مكسورة .

والهاء : للدلالة على الغائب المذكر

والياء : للدلالة على المتكلم المفرد .

ومنها ما يقع في مواضع الرفع والنصب والجر جميعاً ، وهو حكم (نا) الدالة على المتكلم ومن معه[1] ، أو المعظم نفسه

والضمائر المنفصلة صيغ مستقلة ، مركبة غالباً[2] . وهي قسمان : ما يقع في حالة الرفع ، وما يقع في حالة النصب ، ولا تقع في موضع جر .

وضمائر الرفع هي

أنا : للمتكلم المفرد

ويرى البصريون أن أصل الصيغة هو (أنَ) بفتح النون بلا ألف للمتكلم وتكون النون مفتوحة ويلحقها الألف في الوقف لبيان الحركة ، كهاء السكت ، و[illegible]

ويرى الكوفيون أن الضمير هو المجموع بدليل إثبات الألف وصلاً في لغة ، واختاره ابن مالك[3]

وفي الألف ثلاث لغات : إثباتها وصلاً ووقفاً ، وهي لغة تميم ، وبها قرأ نافع .

وقال أبو النجم[4] :

---

(١) ابن يعيش ٣/٩٤

(٢) التطور النحوي للغة العربية ٤٨ .

(٣) همع الهوامع ١/٦٠

(٤) الدرر اللوامع ١/٣٥ ، شرح المفصل ٣/٩٣ — ٩٤

أنا أبو النجم وشعري شعري ... لله دري ما أجن صدري

وقال حميد بن حريث (1):

أنا سيف العشيرة فاعرفوني ... حميداً قد تذريت السناما

وفيها لغة ثانية وهي حذفها وصلا ووقفا ، وثالثة وهي حذفها وصلا وإثباتها وقفا ، وهي لغة أهل الحجاز [2] ، وقد فسر ابن جني ذلك بأن زيادة الألف وقفا حكم ليس صادرا عن جهة الاشتقاق كما هو الحال في الأسماء المضمرة لأنها مبنية كالحروف ، ولكن قصدنا زيادتها من حيث كان الوصل يزيلها ويذهبها كما يذهب الهاء التي تلحق لبيان الحركة في الوقف »[3] .

كما أن فيها لغة رابعة حكيت عن بعض العرب ، وهي قلب الألف هاء في الوقف ، ومنه قول الشاعر [4] :

إن كنت أدري فعليّ بدنه ... من كثرة التخليط في من أنه

كما أن منها لغتين أخريين : (أنْ) بإسقاط المد وإسكان النون ، و (آن) بمد حركة الهمزة [5]

نحن - للمتكلم إذا كان معه غيره ، يستوي فيه المذكر والمؤنث والتثنية والجمع [6] ، أو للمتكلم المعظم نفسه [7] ومنه قوله تعالى : (نحن نقص عليك أحسن القصص بما أوحينا إليك)

أنتَ - للمخاطب والمخاطبة

للمخاطب بفتح التاء ، وللمخاطبة بكسرها ، ويرى البصريون أنها مكونة من (أن) زيد عليها التاء ، وهذه التاء حرف خطاب عندهم ولكنها تشبه الـ...

---

(1) شرح المفصل 3/94 .   (2) انظر شرح التسهيل ص 45 - 46 .
(3) انظر المنصف 1/9 .   (4) ابن يعيش 3/94 .
(5) همع الهوامع 1/60 .   (6) شرح المفصل 3/94 .
(7) السابق ، وانظر أيضاً همع الهوامع 1/61 .

الاسمية . الضمير — في أنها تفتح في المذكر وتكسر في المؤنث ، وتصرف الصيغة المركبة منهما فتوصل بميم في جمع المذكر ، وبميم وألف في المثنى ، وبنون في جمع الإناث[1].

وذهب الفراء إلى أن الضمير هو مجموع أن والتاء.

وذهب ابن كيسان إلى أن الضمير هو التاء فقط ، وهي تاء فعلت ، وكثرت بأن وزيدت الميم للتقوية ، والألف للتثنية ، والنون للتأنيث[2] ».

وقد أثبت برجستراسر أن الضمائر المنفصلة للمخاطب مركبة من المتصلة المستعملة في الماضي ومن مقطع (أن) الذي ذكر احتمال كونه من أدوات الإشارة[3].

وهو قريب من مذهبي ابن كيسان والفراء ، وإن اختلف مع الأخيرين باعتبار أن المقطع الثاني من الصيغة هو ضمائر الاتصال لا مجرد التاء وحدها

هو للغائب

هي للغائبة

هما — للمثنى الغائب أو الغائبة

هم — للغائبين

هن — للغائبات .

ومذهب البصريين أن أصل هذه الضمائر (هو) و (هي) ، وأن ضمائر الرفع المنفصلة على حدا أربعة ، وزيدت الميم والألف والنون في المثنى والجمع

وقال أبو علي : الكل أصول ولم يجعل الميم والنون والألف زوائد .

وقال الكوفيون والزجاج وابن كيسان : الضمير من هو وهي الهاء فقط .

(١) ابن يعيش ٣/٩٥
(٢) المصدر السابق
(٣) انظر : التطور النحوي للغة العربية ٤٨
(٤) انظر همع الهوامع ١/٦٠ — ٦١

والواو والياء زائدتان كالبواقي (١)، مستدلين بقول الشاعر (٢):

فبيناه يشري رحله قال قائل ... لمن جمل رخو الملاط نجيب

وقد خرجه البصريون

وضمائر النصب هي:

عند سيبويه والفارسي ضمير واحد وهو (إيا) يليه ما يدل على المراد من متكلم أو مخاطب أو غائب، إفراداً وتثنية وجمعاً، تذكيراً وتأنيثاً.

قال أبو حيان: وهو الذي صححه أصحابنا وشيوخنا.

وذهب الخليل والمازني إلى أنها أسماء مضمرة، أضيف إليها الضمير الذي هو (إيا)، واختار هذا الرأي ابن مالك.

وذهب الفراء إلى أن اللواحق هي الضمائر، و(إيا) حرف زيد ليكون دعامة تعتمد عليها اللواحق لتنفصل عن المتصل. ووافقه الزجاج في أن اللواحق ضمير إلا أنه قال: إن (إيا) اسم ظاهر أضيف إلى اللواحق، فهي في موضع جر به.

وقال ابن درستويه: إنه بين الظاهر والمضمر.

وقال بعض الكوفيين: مجموع إيا ولواحقها هو الضمير، وزعم بعض آخر منهم أن الكاف والهاء والياء من إياك وإياه وإياي هي الضمائر المنصوبة، وأن (إيا) عماد (٣).

---

(١) انظر: همع الهوامع ١/ ٦٠ – ٦١.

(٢) مختلف في نسبة هذا البيت، [illegible] الهلالي، وفي المعجم [illegible] واسمه عجير بن عبدالله بن [illegible] أو ابن عيينة [illegible] شاعر أموي مقل [illegible] الدرر اللوامع ١/ ٣٦، الخزانة ٢/ ٣٩٦، الأغاني ١٣/ ٥٨، المؤتلف والمختلف ٢٥، معجم الشعراء للمرزباني ٥٣، [illegible] ٢٦٠، [illegible] ٥١٢، [illegible] ٣/ ٣٠١، ٣٣٧، ٤/ ٣٩١، ٦/ ٣٢٩، البيان والتبيين ١/ ٢٢٣، ٢١٢.

(٣) انظر: همع الهوامع ١/ ٦١، شرح المفصل ٣/ ٩٨ – ١٠١، الإنصاف ٢٠٦ – ٢٠٨.

الأمثال .

لا تفرق العربية بين الأفعال المسندة إلى اسم ظاهر سواء أكان مفرداً أم غيره ، ولكنها تفرق بين الأفعال المسندة إلى ضمير المفرد والمسندة إلى ضمير غير المفرد ، سواء أكانت هذه الأفعال ماضية أم مضارعة أم أمرا ، وهى تستخدم فى تفرقتها بين هذه الأفعال اللواصق أمامية أو خلفية .

فى الأفعال المسندة إلى اسم ظاهر نلحظ توحيد صيغة الفعل دون أى تغيير يصيبه إلا فى التفرقة بين حالتى التذكير والتأنيث . فنجد : يقوم محمد ويقوم المحمدان ويقوم المحمدون ، وتقوم هند وتقوم الهندان وتقوم الهندات ، وجلس محمد وجلس المحمدان وجلس المحمدون ؛ وجلست البنت وجلست البنتان وجلست البنات .

أما فى الأفعال المسندة إلى الضمائر فإن اللواصق تميز بين الفعل المسند إلى ضمير المفرد والمسند إلى غيره ، تكلما أو خطابا أو غيبة

ففى التكلم — قمتُ وقمنا ، وأقوم ونقوم ، ولأقم ولنقم .

وفى الخطاب — قمتَ وقمتِ ، وقمتما ، وقمتم وقمتن — وتقوم وتقومين ، وتقومان ، وتقومون وتقمن   وقم وقومى ، وقوما ، وقوموا وقمن

وفى الغيبة — قام وقامت ، وقاما وقامتا ، وقاموا وقمن — وهو يقوم وهى تقوم ، وهما يقومان وتقومان ، وهم يقومون وهن يقمن

من هذه التصرفات نلحظ وجود اللواصق التى تحدد المسند إليه ، وهى التى سماها النحاة ضمائر الرفع المتصلة .

وهذه اللواصق خلفية فى الفعل الماضى وفعل الأمر ، ما عدا الفعل الماضى المسند إلى ضمير الغائب المفرد المذكر ، فليس فيه لاصقة تدل على المسند إليه.

وكذلك في الفعل الماضي المسند إلى ضمير الغائبة المؤنثة ؛ إذ اللاحقة الخلفية التي به تجرد الدلالة على التأنيث دون الدلالة على الإفراد ، بدليل استخدامها نفسها مع المثنى والجمع نحو : قامت الهندان وقامت الهندات .

وأما في الفعل المضارع فإن اللواحق تتخذ طريقاً مغايراً ؛ إذ إنها إما تلحق في غير المتكلم للدلالة على التثنية وعلى الجمع وهي — حينئذ — لواحق مركبة ؛ إذ تتصل بها (النون) حذفاً أو إثباتاً للدلالة على الموقف الإعرابي .

وأما في المتكلم فإن الدلالة على الإفراد وغيره تأتي من حروف المضارعة، أي من اللاحقة الأمامية ، ومن ثم فإن برجستراسر يعد أحرف المضارعة — بذلك — من الضمائر[1] .

الأسماء :

سبق أن أشرنا إلى التطابق في الضمائر في العدد ، أي من حيث الإفراد والتعدد ، وبذلك لم يبق أمامنا سوى تحليل الأعلام والمشتقات لنتعرف إلى أي مدى تفرق فيهما اللغة بين فكرة الإفراد وفكرة التعدد .

ونلاحظ أولاً أن ثمة أسلوبين مختلفين في إفادة التعدد ، ولكنهما يستعملان معاً في الأعلام والمشتقات :

الأسلوب الأول العطف ، والأصل أن يعطف بالأداة بين متغايرَيْن أو متغايرِين أو متغايرات ، والأصل في التغاير بين المعطوف والمعطوف عليه في العطف بالأداة أن يكون من حيث الجنس أو النوع أو الدرجة ، ويتحقق به التغاير في الصفة أيضاً ، فإذا لم يكن تغاير في وجه من هذه الوجوه وجب أن يثنى أو يجمع ، وأن يستغنى بذلك عن أسلوب العطف في الدلالة على التعدد[2] .

---

(1) انظر : التطور النحوي للغة العربية ٤٧ .
(2) انظر : شرح المفصل ٣/٧٥ ، شذور الذهب ٤٦ .

والأسلوب الثاني التثنية والجمع ، ولا يلجأ إلى هذا الأسلوب إلا حيث كان هناك اتفاق تام بين أفراده ، كمحمد ومحمد ، ورجل ورجل ، وقائم وقائم ، فإذا كان ثمة اختلاف من نوع ما وجب استخدام الأسلوب الأول ، وهو أسلوب العطف بالأداة.

وواضح أن الأسلوب الأول — وهو أسلوب العطف — يستخدم الصيغ في الدلالة على التعدد ، على حين يستخدم الأسلوب الثاني — في عمومه — اللواحق الخلفية .

والملاحظ — ثانياً — أن الأسلوب الثاني الذي يستخدم لإفادة التعدد — وهو أسلوب التثنية والجمع — يطرد فيه استخدام اللواحق الخلفية في مواضع محددة هي :

ا — التثنية ، واللاصقة الدالة على التعدد تدل في الوقت نفسه على الموقع الإعرابي ، فهي مقطع مكون من فتحة طويلة ونون ساكنة في حالة الرفع وحركة مزدوجة ونون في حالتي النصب والجر .

ب — جمع المذكر السالم ، وتدل لاصقته الخلفية على الموقع الإعرابي أيضاً ، وهي مقطع مكون من ضمة طويلة وصوت ساكن وهو النون ، في حالة الرفع ، وأما في حالتي النصب والجر فيتكون المقطع من كسرة طويلة وصوت ساكن هو النون .

ح — جمع المؤنث السالم ، ولاصقته الخلفية الدالة على التعدد مكونة من مقطعين وصلا : فالمقطع الأول مكون من الصوت الساكن الذي في آخر المفرد والفتحة طويلة ، والمقطع الثاني مكون من صوت ساكن هو التاء وحركة قصيرة هي الدالة على الموقع الإعرابي — وأما في الوقف فإن اللاصقة تكون

مقطعا واحدا يتكون من الصوت تلاكي في آخر المفرد وفتحة طويلة وصوت ساكن بعدها هو التاء

وثمة مواضع أخرى لا تستخدم اللواصق للدلالة على التعدد ، وهى :

ا — جمع التكسير : إذ الجمع صورة صوتية مختلفة من صورة مفرده وعلى الرغم من أن جمع التكسير يحتاج إلى دراسة خاصة فإن من الممكن أن نلمح فيه تأثراً بالنظام المقطعى ، أو بمعيار أكثر دقة ، يبدو مطرداً فيه نظام مقطعى خاص يحتاج إلى تحليل عسى أن نقوم به فى فرصة قريبة .

ب — جمع الجمع ، وليس له مدلول عند العدد ؛ ويبدو أن فكرة جمع الجمع فكرة صرفية لا لغوية ، ويشى بذلك أن كون اسم ما جمعا للجمع لاعتبار صرفى ، ذكره علماء الصرف فى محاولة لتفسير بعض صيغ الجموع التى لا تعود لمفرد .

ويتصل بجمع الجمع فى عدم تحديد العدد بدقة ما يعرف فى جمع التكسير بجمع القلة وجمع الكثرة ، فإن الصرفيين يجعلون أربعة أوزان صيغة دالة على الجمع القليل وهو العدد من الثلاثة إلى العشرة . وهذه الأوزان هى : (أفْعُل) كأكلب جمع كلب و (أفعال) كأجمال جمع جمل ، و (أفْعِلة) كأحمرة وأحمرة ، و (فِعْلة) كصبية جمع صبى[1]

ويقال الصرفيون والنحاة اختصاص هذه الأوزان بالدلالة على القلة بأنه تقصر على القلة نحو : أكيلب وأجيمال ، وأحيمرة ، وصبية ، بخلاف غيرها من المجموع فإنه ترد إلى مفردها فى التصغير ، وتصغير الجمع يدل على التقليل[2]

---

(١) ... شرح المفصل ج ٣/٥

(٢) السابق

ولكن الواقع اللغوي يشهد بأن هذه الأوزان ليست مختصة بالدلالة على الجمع القليل ؛ إذ تستخدم هذه الأوزان للدلالة على الكثرة أيضاً ، ومن ذلك قوله تعالى : (من شجرة أقلام) فقد استعمل جمع القلة مع أن المقام مقام مبالغة مما يدل على أن الوزن لا يدل هنا على القلة بل على الكثرة ، بل إن دلالة هذه الأوزان على الكثرة مطردة في المواضع التي تستعمل فيها هذه الأوزان للدلالة على الجمع أيا كان نوعه ، ومن ذلك أرجل جمع رِجْل ، وأعناق جمع عُنُق وأفئدة جمع فُؤاد ، ولقد وجدت هذه الجموع في القرآن ومنها قوله تعالى : (وأرجلكم إلى الكعبين) وقوله : (فاضربوا فوق الأعناق) وقوله : (وأفئدتهم هواء) فقد استعملت هنا هذه الأوزان دون تقييد بدلالة بالقلة[1]

ويؤكد ذلك ما تشير إليه النصوص النحوية – وما أقره النحاة – من أن جموع الكثرة قد تدل على القلة أيضاً[2] ، دون وجود ما يمنع دلالة أوزان الكثرة على القلة ، مما يقطع بأن العلاقة بين أوزان القلة وأوزان الكثرة مرنة ؛ حيث يمكن أن تدل أوزان القلة على الكثرة ، وأوزان الكثرة على القلة . ويصبح بعد ذلك تقسيم هذه الأوزان إلى أوزان تدل على الكثرة وأخرى تدل على القلة من قبيل الأخطاء الشائعة ، التي ينبغي الحذر منها حتى لا تورط البحث النحوي في أحكام لا سند لها .

وننتهي من بحثنا إلى أن :

(١) اللغة العربية تفرق بين المفرد والمثنى والجمع ، وهي فيها الثلاثة في قوتها .

---

(١) منحة السالك ٢/١٦٦

(٢) السابق وانظر أيضاً : شرح التصريح ٣٠١/١ ، حاشية العليمي على شرح التصريح بهامشه

(٢) هذه التفرقة موجودة في الأسماء دون استثناء .

(٣) وهي موجودة — أيضا — في الأفعال والضمائر .

(٤) ستثنى من الأفعال الأفعال المسندة إلى اسم ظاهر فإنه لا تفرقة فيها بين المسند إلى مفرد أو متعدد ، وذلك اكتفاء بدلالة الاسم الظاهر على العدد .

(٥) ويستثنى من الضمائر — متصلة أو منفصلة — ضمائر المتكلم ؛ فإنه لا وجود فيها لصيغ التثنية

الفصل الثالث

التطابق بين أجزاء الجملة

١ — صور التطابق الممكنة .
٢ — صور التطابق النسبية
٣ — دراسة تطبيقية

صور التطابق الممكنة بين أجزاء التركيب أربعة ، تمتد فروعها إلى عشرة ؛ إذ التطابق يأخذ واحداً من كل من :

(١) الموقف الإعرابي .

(٢) التعريف والتنكير .

(٣) الإفراد والتعدد

(٤) التذكير والتأنيث

ونلاحظ أن التطابق في الموقف الإعرابي محدود إلى أبعد الحدود ؛ إذ لا يوجد صور له إلا في التوابع وحدها ، وكذلك الأمر في التعريف والتنكير. ولعل السر في ذلك أن الاتفاق في الموقف الإعرابي لا يستلزم بالضرورة اتحاداً فيما وراء هذا الموقف ، لأن صور التطابق الممكنة في الموقف الإعرابي وهي : الرفع والنصب والجر . ويمكن أن نلحق بها الجزم أيضاً كالتأكيد اللفظي للفعل المضارع المجزوم . ليست مقصورة على وجود صلة حقيقية بين متطابقيها ، ومن ثم فإن التوافق فيها مجرد موقف شكلي قد لا يدل في أحيان كثيرة على علاقة بين طرفي هذا التوافق .

ولعل السر أيضا في عدم اطراد التطابق في التعريف والتنكير يعود إلى أمرين:

أولهما: أن الاختلاف بين التعريف والتنكير — في بعض المواقف — يعد أثرا نحويا للظاهرة اللغوية، ويبرز ذلك بصورة خاصة في إضافة النكرات فلو حللنا مثالا كـ: كلية دار العلوم لوجدنا كلمة — (دار) — وهي نكرة قد استمدت التعريف من إضافتها إلى المعرف بالأداة، وكذلك كلمة (كلية) قد استمدت التعريف من إضافتها إلى ما أضيف إلى معرفة.

ثانيهما: أن التطابق في التعريف والتنكير — في المواقف التي تعد التفرقة فيها بينهما من الأساليب اللغوية — كان سيقتضي شيئا من التناقض مع ما تقصد إليه اللغة من التفرقة بين أساليبها، وإعطاء الحرية للمتكلم في اختيار الأسلوب الذي يتفق مع الموقف اللغوي ويدل عليه. ويكفي أن نمثل بمثال واحد يبين الفرق بين أسلوبين، في أحدهما اتفاق في التعريف والتنكير، وفي الآخر عدم مراعاة هذا الاتفاق. فلو قال قائل: عاد محمد مبتهجا، فإن ثمة فارقا بينه وبين لو قال: عاد محمد المبتهج؛ إذ التعبير الأول يكشف بوضوح عن أن ابتهاج محمد مرده إلى عودته من رحلة ما، أما التعبير الثاني فإنه لا يشير إلى أكثر من أن من طبيعة محمد الابتهاج الذي لا صلة له برحلته ولا بعودته منها. فلو أن البحث النحوي اشترط التطابق في التعريف والتنكير لأهمل هذه الفوارق الدقيقة بين الأساليب، وهي فوارق تنبع من الموقف اللغوي ذاته، ومن ثم فإنه لا يستطاع إغفالها في القواعد النحوية.

ننتهي من ذلك إلى أن أهم صور التطابق التي تراعيها اللغة صورتان هما: التطابق في الإفراد والتعدد، والتطابق في التذكير والتأنيث. وتأكيد

فلغة ثم القواعد النحوية ضرورة التطابق في هذين المجالين شيء طبيعي ؛ إذ يجب مراعاة الفوارق الداخلية الأصلية بين أطراف التركيب النحوي ، وثمة فارق بين الواحد والجمع ، كما أن ثمة فارقا لا يقل عنه أثرا بين المذكر والمؤنث . ومن ثم فإن ضرورة التطابق في هذه الأمور ظاهرة لغوية تدعمها حقيقة لا تنكر ، وهي أن نقاط الاتفاق والاختلاف في هذه المسائل ليست شكلية سطحية ، وإنما هي مسائل جوهرية وحيوية في الأداء اللغوي ؛ بحيث ينتج إهمالها وعدم الاعتداد بها اضطرابا في التحصيل والأداء جميعا .

وسنحاول هنا أن ندرس مدى التطابق في هذه الأمور في أبواب نحوية أربعة ، هي : الفعل والفاعل ، والمبتدأ والخبر ، والصفة والموصوف ، والحال وصاحبه . وليس اختيار هذه الأبواب الأربعة عشوائيا وإنما يحاول أن يمثل للتوافق بين ركني الجملة بنوعيها المبتدأ والخبر والفعل والفاعل ، ويمثل للتوافق — أو التطابق — بين بعض أركان الجملة وبين غيرها بتمثيل التطابق في الحال والصفة .

١ — في الفعل والفاعل ونائبه

في التطابق بين الفعل والفاعل — أو نائبه — إفرادا وتثنية وجمعا يبدو أن ثمة شيئا من التناقض فيما ترويه كتب اللغة والنحو ، فمما لا شك فيه أنه قد ورد عدد من النصوص التي وجد فيها التطابق بين الفعل مثنى أو المجموع وفاعله ، ومن ذلك قول عمرو بن ملقط الجاهلي :(١)

ألفيتا عيناك عند القفا ... أولى فأولى لك ذا واقيه

فألفيتا — بالبناء للمجهول — فعل ماض ، وعيناك نائب الفاعل ، فألحق الفعل علامة التثنية مع إسناده إلى الظاهر ، ونائب الفاعل كالفاعل في الحكم .

(١) انظر شرح التصريح ١/٢٥٧ — ٢٧٦

وقول أمية :

يلومونني في اشتراء النخيـــل أهلي فكلهم ألوم

فأحل فاعل يلومونني ، فألحق الفعل علامة الجمع مع إسناده إلى الظاهر .

وقول أبي فراس الحمداني

نتج الربيع محاسناً ألقحنها غر السحائب

. . (غر) جمع (غراء) مؤنث أغر ، فاعل ألقح وألحقه علامة جمع المؤنث وهي النون .

كذلك ورد التطابق مع المتعاطفات أو المتعاطفين أيضاً . ومن ذلك قول عبيد الله بن قيس الرقيات يرثي مصعب بن الزبير (١)

تولى قتال المارقين بنفسه وقد أسلماه مبعد وحميم

فألحق علامة التثنية في (أسلماه) مع المتعاطفين وهما : (مبعد وحميم) .

وقول عروة بن الورد :

ذريني للغنى أسعى فإني رأيت الناس شرهم الفقير

وأحقرهم وأهونهم عليه وإن كانا له نسب وخير

فألحق علامة التثنية في (كانا) مع المتعاطفين وهما (نسب وخير) .

وقد اختلف موقف النحاة من هذه الظاهرة التي تمثلها هذه النصوص وأمثالها ، فبينما رفض بعضهم هذه النصوص « لشذوذها » ، قبلها فريق آخر مع تأويلها لتتفق مع القاعدة التي قرروها من إفراد الفعل في جميع الحالات(٢) .

ولعل أغرب موقف للتحليل النحوي السليم ما اتخذه سيبويه من أن « من العرب من يقول ضربوني قومك ، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في :

---

(١) انظر : ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات ١٩٦ ، العيني ٢/٤٦٤ .
(٢) شرح التصريح ١/٢٧٦ – ٢٧٧ ، شرح اللمع لابن برهان ورقة ٩٩ ب – ١٠٠ .

قالت فلانة، فكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث علامة»[1]

ثم يقرر سيبويه أن هذه «لغة قليلة»[2]. ومعنى هذا أن سيبويه يشير إلى أن هذه النصوص لا تنتمي إلى اللغة العامة، ويرى مستندا إلى لهجة قبلية تعامل الفعل معاملة الضمير، فتلحق به علامات تثنية الفاعل أو جمعه.

وإذاً فلا شك أننا نستنتج أن في بعض اللهجات القبلية كانت ظاهرة التطابق في الإفراد والتثنية والجمع عامة، توجد في المبتدأ والخبر، وتشمل أيضا الفعل وفاعله أو النائب عنه، وأن اللغة الفصحى لم تتبع هذه اللهجة، وإنما أخذت الشائع في البيئة اللغوية المشتركة من قصر التطابق على المبتدأ والخبر، دون الفعل وفاعله أو نائبه. ومن ثم كان الاستشهاد بمثل هذه النصوص السابقة مظهرا من مظاهر الخلط في المادة اللغوية.

ومما يؤيد موقف سيبويه وتخطئتنا له ما نسبته كتب النحو من نسبة هذه الظاهرة إلى قبيلتين هما: طيء وأزد شنوءة[3].

والتطابق بين الفعل والفاعل - أو نائبه - في التذكير والتأنيث يأخذ حكم الوجوب في مواضع، وحكم الجواز في مواضع أخرى. فيجب تذكير الفعل طبقا للقاعدة التي تقول إن الأصل هو التذكير في غير المواضع التي يجب فيها تأنيثه أو يجوز.

ويجب تأنيثه في موضعين:

(١) إذا كان الفاعل ضميرا متصلا يعود على مؤنث، سواء كان التأنيث

---

(١) كتاب سيبويه ١

(٢) السابق

(٣) منار السالك ١/٢٦٩، التصريح على التوضيح ١/٢٧٥.

حقيقياً أو مجازياً ومثاله : هند قامت والشمس طلعت ، وهند تقوم والشمس تطلع تقوم ، فإن ترك تأنيث الفعل في هذا الموضع كان التركيب خطأ ، وسواء في الوجوب كون التركيب شعراً أو نثراً[1].

ويرى ابن كيسان جواز ترك التطابق في النثر ، ويرفضه أكثر النحويين .
ويرى فريق من النحاة جواز ترك التطابق في الشعر ، ويستشهدون بقول عامر بن جوين الطائي :

فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقالها

ويرى فريق كبير من النحويين أن هذا البيت من قبيل الضرورة الشعرية .

ونحسب أن كل هذا الخلاف يعود إلى نوع من التأثير اللهجي ، إذ نلاحظ انتساب قائل هذا البيت إلى طيء ، وهي القبيلة التي تنسب إليها ظاهرة التطابق في الإفراد والتثنية والجمع ، ولعل هذه القبيلة تتسم أيضاً بعدم التطابق في التذكير ونحوه ، وهو ما نحسبه مبرراً لابن كيسان في دعواه جواز ترك التطابق نثراً أيضاً ، وإن كنا نسجل رفضنا الخلط بين مستويات المادة اللغوية .

(٢) أن يكون الفاعل اسماً ظاهراً حقيقي التأنيث متصلاً بالفعل .
نحو : (قالت امرأة عمران) .
وفقدان التطابق هنا يحكى أيضاً عن « بعض العرب » كما ذكر سيبويه[2].

ويجوز التأنيث في موضعين آخرين هما :

---

(١) انظر : شرح التصريح ١/٢٧٧ – ٢٧٨ ، حاشية العليمي على التصريح – بهامشه .
(٢) انظر : التصريح ١/٢٧٩ – ٢٨٠ ، لباب الإعراب ٢٣، ٣٦ – ٣٧ ، المسألة ٨ ، اللمع ٤٦ ، « التبيه » في شرح اللباب ، شرح الجمل لابن الضائع الجزء الأول ، ارتشاف الضرب ٣٠٥ .

(٨) أن يكون الفاعل اسما ظاهرا حقيقى التأنيث منفصلا عن الفعل بفاصل ، ومنه قول جرير :[١]

لقد ولد الأخيطل أم سوء ... على باب ... صلب وشام

(٩) أن يكون الفاعل اسما ظاهرا مجازى التأنيث

ومن مجازى التأنيث اسم الجنس الجمعى كشجر ، واسم الجمع المعرب كقوم ونسوة[٢] ، والجمع المكسر كأعراب وهنود

وأيضا جمعا التصحيح عند الكوفيين[٣] ، ووافقهم الفارسى فى جمع تصحيح المؤنث ، وأما بقية البصريين فيرفضون ذلك ويرون أن سلامة نظم الواحد فى هذين الجمعين أوجبت التذكير مع جمع المذكر نحو : قام الزيدون وفى التنزيل (قد أفلح المؤمنون) ، وأوجبت التأنيث مع جمع المؤنث نحو : قامت الهندات[٤]

ويأخذ الفعل مع نائب الفاعل حكم الفعل مع الفاعل فى المواضع السابقة

* * *

ب — فى المبتدأ والخبر

تأمل ماتناوله النحويون من صور التطابق بين المبتدأ والخبر فنلاحظ أنهم قد أقروا جميعا بوجوب التوافق بين كل من المبتدأ والخبر فى الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث . ويمكن توضيح ذلك إذا تناولنا موقفهم من الخبر بالتفصيل ، إذ نجد فى هذا المجال أن النحاة :

(١) القصيدة فى ديوانه ٤١٦ـ٤١٨ ولكن البيت ساقط منه وانظر أيضا ، شرح شواهد الإيضاح ٤٨ ب ـ ٥٩ أ .
(٢) انظر رسالة فى الرد بعد بعض فصول النحو لابن كيران الفاسى مخطوط ـ
(٣) أوضح المسالك ٨٩ ، شرح التصريح ٢٧٩/١ — ٢٨٠ حاشية العليمى على التصريح بهامشه ، شرح المفصل ١٠٣/٥ ـ ١٠٤
(٤) المصادر سابقة

أولا: يقسمون الخبر إلى مفرد وغير مفرد، والمفرد هنا لا يقابل المثنى والجمع، وإنما يقال في مقابلة الجملة الاسمية أو الفعلية أو شبهها، ومن ثم فإن الخبر المفرد هو ما ليس بجملة، ويدخلون على هذا الأساس المثنى والجمع[1].

كذلك يقسم النحاة المفرد إلى جامد ومشتق.

ويعرفون الجامد بأنه «ما لم يشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر إلى القياس الاستعمالي»[2] كزيد، فإنه لا يدل على معنى: زاد يزيد زيادة. وكأسد – إذا أريد به شجاع – فإنه وإن كان في الاستعمال مشعرا بمعنى الفعل لكن بمعنى فعل غير موافق له في المادة وهو (شجع). وكصاحب درهم وإن كان مشعرا بمعنى صحب لكن لا بحسب القياس الاستعمالي بل بحسب القياس الأصلي، وذلك المعنى زائل بحسب الاستعمال.

وأما المشتق عندهم فهو «ما أشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر إلى القياس الاستعمالي، كقائم، فإنه دال على معنى قام»[3].

ويقسم النحاة الجملة التي تقع خبرا إلى قسمين، لأنها إما أن تكون نفس المبتدأ في المعنى أو غير المبتدأ في المعنى[4].

كذلك يلحق النحاة بخبر الجملة، ما يسمونه شبه الجملة، وهو أن يكون الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا[5].

---

(١) شرح التصريح ١/ ١٦٠، مغني اللبيب ٣٧٨، الدسوقي على المغني ٢/ ٥٦، تحفة الغريب – مخطوط – غير مرقم.
(٢) همع الهوامع ١/ ٩٥، شرح التصريح ١/ ١٦٠.
(٣) المصدر السابق.
(٤) شرح المفصل ١/ ٨٨، همع الهوامع ١/ ٩٦ – ٩٧، التصريح ١/ ١٦٢ – ١٦٣، شرح الرضي على الكافية.
(٥) المصادر السابقة، وانظر أيضا: المغني ٣٧٦، الدسوقي على المغني ٢/ ٦٦، الأمير على المغني ٢/ ٤٣، تحفة الغريب – مخطوط –.

ما يأتي في تحديد الصلة بين كل من نوعي الخبر المفرد وبين المبتدأ نلحظ

(١) وجود التطابق بين الخبر الجامد وبين مبتدأ في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، ويؤيد ذلك ما قرره النحاة من أن الخبر الجامد « لا يتحمل ضميراً للمبتدأ نحو : هذا زيدٌ وهذا أسدٌ وهذا صاحبٌ ، فليس في شيء منه ضمير يعود على المبتدأ »[1] . وذلك اكتفاء بما هو مقرر متقدم من أن « الخبر نفس المبتدأ في المعنى »[2] ومن ثم وجب التطابق بينهما في فروع التذكير والإفراد .

(٢) وجود التطابق في مختلف فروع الإفراد والتذكير في الخبر المشتق ويظهر ذلك في حالتيه :

ففي الحالة التي يقرر النحاة أنه قد رفع ضميراً مستتراً يظهر التوافق بين المبتدأ والخبر عند النحاة في التطابق بين المبتدأ والضمير المستكن في الخبر الذي يجب عند النحاة تحمل الخبر له وتطابقه مع المبتدأ . نحو : زيد قائم والزيدان قائمان والزيدون قائمون ، وهند قائمة والهندان قائمتان والهندات قائمات فالخبر في هذا كله متحمل لضمير مستتر عائد على المبتدأ « ويستفاد من تحمله ضميره وجوب مطابقته له »[3]

وإذا رفع الخبر اسماً ظاهراً أو ضميراً بارزاً منفصلاً فإن التطابق يتضح في الضمير الرابط ، نحو : زيد قائم أبوه ، وزيد قائم أنت إليه . والزيدان قائم أبوهما ، والزيدان قائم أنت إليهما ، والزيدون قائم أبوهم ، والزيدون قائم أنت إليهم . ومثله : هند قائم أبوها ، والهندان قائم أبوهما ، والهندات قائم أبوهن الخ[4]

---

(١) همع الهوامع ١/٩٦ — ٩٧ .   (٢) شرح التصريح ١/١٦٠
(٣) التصريح ١/١٦١ ، حاشية العليمي عليه بهامشه
(٤) شرح المفصل ١/٨٧ — بتصرف .

ثالثاً : في تحديد الصلة بين كل من نوعي الخبر الجملة وبين المبتدأ نلاحظ :

(١) أن الجملة التي تقع خبراً إذا كانت نفس المبتدأ في المعنى فإنها تطابق بالضرورة مع المبتدأ ؛ بحكم كونها ليست إلا تفسيراً له « والمفسِّر عين المفسَّر » (١) . ومثالها : (هو الله أحد) و (فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا) على تقدير أن (هو) و (هي) ضمير الشأن والقصة ، فهو : مبتدأ ، والله أحد : جملة خبره ، وهي عينه في المعنى . وهي : ضمير قصة مبتدأ ، وشاخصة في موضع خبر هي ، وهي عينه في المعنى

(٢) أن الجملة التي تقع خبراً إذا لم تكن نفس المبتدأ في المعنى وجب أن تحتوي على رابط يمكن التطابق اللازم وجوده بين كل من المبتدأ والخبر وهو ما قرره النحاة من أن « غير المبتدأ في المعنى لا بد من احتوائها على معنى المبتدأ الذي هي مسوقة له » (٢)

ومعنى المبتدأ الذي اشترطه النحاة قد يكون مرادفه أو ضميره أو اسم يخصصه ، كما تشمل بالضرورة لفظه (٣)

وهكذا يحتوي أن يكون الرابط بين المبتدأ وجملة الخبر

إعادة لفظ المبتدأ في جملة الخبر نحو : (الحاقة ما الحاقة) .

اشتمال جملة الخبر على ضمير المبتدأ مذكوراً أو مقدراً نحو : زيد قام أبوه ، و(كل وعد الله الحسنى) .

اشتمال جملة الخبر على اسم أعم من المبتدأ نحو : محمد نعم الرجل ، ومنه قول الرماح بن ميادة :

---

(١) السابق ، وانظر التصريح ١/١٦٣ .
(٢) همع الهوامع ١/٩٦ ، شرح التصريح ١/١٦٤
(٣) المصادر السابقة

ألا ليت شعري هل إلى أم معمر ... سبيل فأما الصبر عنها فلا صبرا

ربما أن توضيح التطابق بين المبتدأ والخبر شبه الجملة — وهو الظرف والجار والمجرور — يتطلب تحليلا لموقف النحاة من الخبر شبه الجملة.

قال هشام[1] وجماعة يرون أن الخبر في الحقيقة هو متعلَّق الظرف والجار والمجرور المحذوف، وهو اتجاه جمهور البصريين. ومعنى ذلك أن التطابق — عند أصحاب هذا الاتجاه — موجود بين المبتدأ والخبر — إذ هو المتعلق المحذوف، ومن ثم فسر كثير من أصحاب هذا الاتجاه المتعلق المحذوف بأنه اسم مشتق تقديره كائن أو مستقر، «وحجتهم أن المحذوف هو الخبر في الحقيقة، والأصل في الخبر أن يكون اسما مفردا»[2]. وذلك ليتضح التطابق بين المبتدأ والخبر.

وعلى الرغم من أن بعض البصريين — كالأخفش والفارسي والزمخشري — قدروا المتعلق المحذوف الذي يقع خبراً، قدروه فعلا. فإن ذلك لا يمنع التطابق بين المبتدأ وجملة الخبر؛ لأن الجملة المفسرة عند النحاة يشترط فيها ما يشترط في الجملة الملفوظة من تضمن معنى المبتدأ.

وثمة اتجاه آخر يعبر عنه موقف الكوفيين وابن طاهر وخروف، ويرى أصحاب هذا الاتجاه أنه لا تقدير للخبر المحذوف كما يذهب أصحاب الاتجاه الأول؛ إذ الظرف والجار والمجرور هما نفس الخبر[3].

ومن الواضح أن الاتجاه الثاني أقرب إلى المنهج السليم، وإن كان بدوره

---

(١) انظر: منار السالك ١/٩٣، أوضح المسالك ١/٣٧.
(٢) شرح التصريح ١/١٦٦، والمقصود بالاسم المفرد ما ليس بجملة، سواء كان مفردا أو مثنى أو جمعا.
(٣) السابق.

قد وقع في أخطاء ، أبرزها محاولة أصحابه البحث عن عامل النصب في الظرف والعامل في الجار والمجرور ، وهو ما فتح الباب لأقوال لا تستند إلى أسس لغوية وإنما ترتكز على مجموعة من المصادرات المذهبية .

وإذا كنا نرجح كون الظرف والجار والمجرور خبراً فهل هناك تطابق بين المبتدأ والخبر ، أو أن شبه الجملة — كما يصطلح عليه النحاة — يفقد هذا التطابق ؟ .

نحسب أن من خصائص شبه الجملة — كما يكشف عنها تحليل بعض نماذجه — صلاحيتها للاستخدام في المواقف النحوية المختلفة ، إذ تتضمن غالباً تحديداً للمكان أو الزمان أو العلاقة . ويطرد ذلك في الظرف والجار والمجرور ؛ فإن : (في الدار) و (عند محمد) لا يعني سوى تحديد مكان المبتدأ ، ومن ثم فإن هذا التحديد صالح للإخبار به عن كل مبتدأ

معنى ذلك أن هذا النوع من الخبر — وهو شبه الجملة — لا ينعقد التطابق مع البتدأ ، إذ الخبر نفسه صالح لتحديد المبتدأ ، لا لاشتماله على ضمير موجود في المشتق المفرد أو الجملة كما تصور البصريون

وعلى ذلك فإن التطابق بين المتدأ والخبر يكون عن طريقين

ا — الطريق المباشر ، وذلك إذا كان الخبر جملة أو مفرداً .

ب — الطريق غير المباشر ، وذلك إذا كان الخبر شبه جملة ، ومرد التطابق في هد النوع إلى صلاحية الخبر لكل مبتدأ ؛ إذ أن شبه الجملة هنا وظيفتها تحديد المكان أو الزمان أو العلاقة ، وهي جميعا تسع المفرد والمثنى والجمع ، مذكراً أو مؤنثاً .

* * *

(١) انظر التطور النحوي للغة العربية ٨٩ وما بعدها

جـ — بين الصفة والموصوف .

الأصل تطابق الصفة والموصوف ؛ إذ الصفة أساساً لخصلة الموصوف وتوضيحه ، ولا سبيل إلى جعل هذه الخصلة موضحة إلا بتحقيق ضروب من التوافق بين كل من الصفة والموصوف ، وتتعدد ضروب هذا التوافق وتتنوع ولكنها تلتقي آخر الأمر في صور ثلاث تحدد شكل التطابق بين الصفة والموصوف .

١ - في الحركة الإعرابية :

وهي العلامة أو الشكل الخارجي الذي يشير بادئ بدء إلى وجود العلاقة بين الصيغتين ، أما تحديد نوع العلاقة بينهما فلا يشير إليها هذا اللون من التطابق الذي يقتصر دوره على الإشارة الخارجية وحدها . ونلاحظ أنه ما دام هذا التطابق يمثل الصفة خارجياً فليس حتماً أن يكون قصراً على الصفة وحدها ، كما أنه يمكن في الوقت نفسه إغفال هذا النوع من التطابق الشكلي إذا لم يسلم إعماله إلى تناقض وتوفرت الشروط الأخرى التي تميز طبيعة التركيب داخليا ، ومثاله الواضح أن تكون الصفة جملة

٢ - في التعريف والتنكير

وهو أولى المميزات الداخلية التي تحدد وضع صيغة الموصوف في سلم التعريف والتنكير ، ووضع الصفة معه ، ومن ثم لا يمكن إغفال هذا التطابق « لأن التعريف يقتضي كون ذلك المعين مدلولاً عليه بحسب تعيينه . والتنكير يقتضي كون ذلك المعين غير مدلول عليه بحسب تعيينه ، فالجمع بينهما جمع بين النفي والإثبات ، وهو محال »[1] لما فيه من التناقض .

(١) التصريح على التوضيح ٢/١٠٩ .

٣ – في التذكير والإفراد وفروعهما.

وهو أبرز الخصائص التي تحدد الصلة بين الصفة والموصوف، ولذلك فإن هذا النوع من التطابق شرط عام لا يمكن إغفاله، وإن خلا كثير من النحويين غير ذلك. ولعل تحليل ما ذكروه من أحكام في هذا المجال يوضح خصوصية هذا التطابق؛ إذ نجد في البحث النحوي:

أ – تفرقة بين نوعين من الوصف[١]:

الأول: إذا رفع الوصف ضمير الموصوف المستتر.

والثاني: إذا رفع الوصف الاسم الظاهر أو الضمير البارز.

ب – يفرق البحث النحوي بين هذين النوعين من حيث شروط التطابق مع الموصوف في التعريف والتذكير وفروعهما.

إذ يقرر النحاة وجوب التطابق في النوع الأول وأمثلته: جاءتني امرأةٌ كريمةٌ، وامرأتان كريمتان، ونساء كريمات، وجاءني رجلٌ كريمٌ، ورجلان كريمان، ورجالٌ كرامٌ، كذلك جاءتني المرأةُ الكريمةُ، والمرأتان الكريمتان، والنساء الكريمات. وأيضاً جاءتني امرأةٌ كريمةُ الأبِ، أو كريمةٌ أباً، وجاءني رجلٌ كريمُ الأبِ أو كريمٌ أباً، وجاءني رجالٌ كرامُ الأبِ أو كرامٌ أباً. فقد راعى النعت منعوته في جميع هذه الأمثلة في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث.

ولكن النحاة يرون أن النوع الثاني من الوصف لا يتغير فيه حال الموصوف في الإفراد والتذكير وفروعهما، ويمثلون لذلك بنحو: مررت برجلٍ قائمةٍ أمُّه – بتأنيث قائمة لإسنادها إلى الأم – وإن كان الموصوف

(١) السابق، وانظر أيضاً شرح المفصل ٣ / ٥٤ – ٥٥، اللمع لابن برهان (مخطوط) ورقة ١٧٣.

مذكراً — ومررت بامرأةٍ قائمٍ أبوها — بتذكير قائم لإسناده إلى الأب وإن كان الموصوف مؤنثاً ـ بمؤنثه أيضاً : مررت برجلين قائمٍ أبواهما ، بإفراد قائم وإن كان المنعوت مثنى.

ولعل من التأمل يتضح أن هذه الطريقة التي اصطنعها النحاة لا تمنع ما نصوره من تحقق التطابق بين الصفة والموصوف في الإفراد والتذكير وفروعهما ، كل ما في الأمر أن التطابق يأخذ صورة الإفراد أو التثنية أو الجمع ثم التذكير أو التأنيث للصفة نفسها إذا كانت من النوع الأول ، ولسببي الموصوف إن كانت من النوع الثاني ، وهو ما توضحه الأمثلة السابقة نفسها.

* * *

د ـ بين الحال وصاحبها

الحال وصف في المعنى[1] ، ومن ثم يشترط فيه الشروط الجوهرية للتطابق بين الوصف والموصوف.

وقد قرر النحاة وجوب التطابق بين الحال وصاحبها ضمناً حين تناولوا بالتحديد شروط الحال ، وجعلوا من بين هذه الشروط كونه مشتقاً . وقد أدرك ذلك أحد متأخري النحاة وهو العليمي فقال في حاشيته « ويستفاد من ذلك (أي من كونه مشتقاً) أنه لابد من مطابقتها إذا كانت حقيقية لصاحب الحال تذكيراً وتأنيثاً وإفراداً وتثنية وجمعاً ؛ ضرورة أن اشتقاقها يقتضي تحملها ضميره ، وهذا أيضاً يستفاد من كونها وصفاً لصاحبها فتطابق صاحبها

(1) انظر تعريفات الحال في : منهج السالك ٢/٢٦٧ ، همع الهوامع ١/٢٣٦ ، اللمع لابن جني ، اللمع لابن برهان (مخطوط) ورقة ٥٠أ ، شرح الفصول الخمسين ـ مخطوط ـ ، شرح اللمع الثمانيني ١/١٩٣ ، ٢١١ ، وشرح التسهيل ٢/١١٩ ، ولباب الإعراب ٧٣ ، ولب اللباب ٢٥ ، اللباب في علل البناء والإعراب ١٥٣ ، والمناهل في شرح الملحة ـ مخطوط ـ ، الكناش ، ونهاية الإحسان ١٦ ، الموجز ٤٢ ، وشرح حدود الفاكهي ١٢١

فيما يطابق به النعت الحقيقي منعوته ، إلا ما علم تخلفه . وهو الإعراب والتعريف ضرورة أن الحال واجبة النصب والتنكير . وإن كانت سببية رافعة لاسم ظاهر تطابق لضمير صاحبها فالمعتبر في التذكير والتأنيث والإفراد وفرعيه بالظاهر كما في النعت ، فتقول : جاء زيد قائمةً أمه ، وجاءت هندٌ قائماً أبوها . وما جاء مخالفاً لذلك لابد من تأويله »[1] .

وفي تصور العليمي ـ كما يتضح من نصه السابق ـ أن التطابق بين الحال وصاحبها في الإفراد والتذكير وفروعهما لا يتم إلا إذا كانت الحال حقيقية لا سببية . وهذا التصور غير دقيق ، لأننا إذا تأملنا قسمي الحال اللذين أشار إليهما نجد أن التطابق أمر لازم في كليهما لا سبيل إلى إغفاله ، ولكن وجه هذا التطابق هو الذي يختلف كما اختلف في النعت ، إذ في الحقيقي يكون التطابق في صيغة الحال نفسها فتفرد حين يكون صاحبها مفرداً وتثنى أو تجمع إذا كان صاحبها مثنى أو مجموعاً ، وكذلك تذكر أو تؤنث إذا كان صاحبها مذكراً أو مؤنثاً . أما في السببي ـ ويمكننا أن نلحق به الجملة التي تقع حالاً ـ فإن الإفراد والتثنية والجمع يكون في الضمير العائد على صاحب الحال ، والأمر كذلك في التذكير والتأنيث . وحسبنا أن نمثل هنا بما ذكره العليمي نفسه من أمثلة لما ظنه إهمالاً للتطابق بين الحال وصاحبها إذا كانت الحال رافعة لاسم ظاهر ، فقد مثل بقوله : جاء زيد قائمةً أمه ، وجاءت هندٌ قائماً أبوها ، فالحال في المثال الأول مؤنثة وصاحبها مذكر ، على عكس المثال الثاني فالحال فيه مذكرة وصاحبها مؤنثة ، ومن ثم فقد ظن أنه فقد التطابق ، وهذا غير صحيح إذ التطابق موجود يدل عليه الضمير العائد على صاحب الحال في المثالين وإن لم يكن هذا الضمير مطابقاً لشكل التركيب معاً .

---

(1) حاشية الشيخ يس بن زين العليمي على التصريح ١/٣٦٩

وإذا كان التطابق موجوداً في الحال المشتق — حقيقياً أو سببياً — فهل هو كذلك في الحال الجامد ؟ إن النحاة يجعلون شرط الاشتقاق أحد الشروط الغالبة لا اللازمة ، والحق في الممكن أن يكون الحال جامداً ، بل إن الحال تقع جامدة بالفعل في مواضع محددة ، فهل هي تلتزم في هذه المواضع بالتطابق مع صاحبها أم أنها لا تتطابق معه ؟ وما هو أسلوب تحقيق التطابق بينهما إن اتسمت به ؟ إن ذلك يتطلب تفصيل مواضع الحال الجامدة لإدراك وضعها من حيث التطابق مع صاحبها .

تقع الحال الجامدة — باطراد — في عشرة مسائل :[1]

(١) أن تدل على تشبيه ضمنا ، نحو : كرّ زيد أسداً ، وبدت البنت قمراً ، وتثنت المرأة غصناً .

فأسداً حال من زيد ، وغصناً حال من المرأة ، وقمراً حال من البنت . وهي أحوال جامدة مؤولة بمشتق . فأسداً مؤول بشجاع ، وقمراً مؤول بمضيئة ، وغصناً مؤول بمعتدلة .

(٢) أن تدل على مفاعلة ، نحو : البرُّ بعتُه يداً بيد .

(٣) أن تدل على ترتيب ، نحو : ادخلوا رجلاً رجلاً ، ورجلين رجلين ، ورجالاً رجالاً .

(٤) أن تكون موصوفة بمشتق أو شبهه ، نحو : (قرآناً عربياً) فقرآناً حال من القرآن في قوله تعالى : (ولقد ضربنا للناس في هذا القرآن) والاعتماد فيها على الصفة وهي عربياً . ونحو (فيها يفرق كل أمر حكيم أمراً من عندنا) .

---

(١) انظر شرح التصريح ج١/٣٧٠ — ٣٧٢ ، وحاشية العليمي على التصريح بهامشه .

(٥) أن تكون دالة على سعر، نحو: هذا البر بعته إردبا بكذا. فإردبا حال من الهاء، وبكذا بيان لإردب.

(٦) أن تكون دالة على عدد، نحو: (فتم ميقات ربه أربعين ليلة) فأربعين حال من ميقات، وليلة تمييز.

(٧) أن تكون دالة على طور واقع فيه تفضيل، وله صورتان:

أ — أن يكون الشيء مفضلا على نفسه باعتبار طور من أطواره.

ب — أن يكون مفضلا على غيره.

(٨) أن تكون نوعا لصاحبها، نحو: هذا مالُكَ ذهبا.

(٩) أن تكون فرعا لصاحبها، نحو: هذا حديدُك خاتما، ومنه قوله تعالى: (وتنحتون من الجبال بيوتا).

(١٠) أن تكون أصلا لصاحبها، نحو: هذا خاتمك حديداً، فحديدا حال من خاتمك وهو أصل له، ومنه قوله تعالى: (أأسجد لمن خلقت طينا).[١]

هذه هي المواضع العشرة التي يطرد وقوع الحال فيها جامدة، وثم اتفاق بين جمهور النحاة على أن هذه الأحوال الجامدة ليست في درجة واحدة، بل إنها تنقسم إلى مجموعتين[٢].

المجموعة الأولى: تضم الحال الجامدة في المواضع الثلاثة الأولى، والحال في هذه المواضع — باتفاق — مؤولة بالمشتق.

---

(١) صاحب الحال في الآية اختلف فيه النحاة، قيل: هو الضمير المحذوف العائد على الموصول، وقيل: إنه ليس الضمير المحذوف العائد على الموصول لأن صاحب الحال لا يحذف، وإنما هو الموصول المجرور باللام، وعلى التقديرين فالطين أصل للمخلوق.
(٢) انظر: شرح التصريح ١/٣٧٠ — ٣٧٢.

والمجموعة الثانية ، تضم الحال في المواضع السبعة الأخيرة ، وهي — عند جمهور النحاة — غير مؤولة بمشتق .

وقد ذهب بدر الدين بن مالك إلى أن المسائل التي يقع فيها الحال جامداً تؤول كلها بالمشتق ، بما في ذلك المسائل السبع التي ذهب جمهور النحاة إلى عدم تأويلها بالمشتق ، وذلك « لأن اللفظ فيها مراد به غير معناه الحقيقي فالتأويل فيها واجب » (١) ، وقد أول بالفعل الأمثلة التي رفض الجمهور تأويلها فأول قرآناً في المثال الرابع — كما ذكرنا قبل — مقروءاً ، وجعل الخامسة على معنى مسعراً ، والسادسة على معنى معدوداً ، والسابعة على معنى مطوراً ، والثامنة على معنى متنوعاً ، والتاسعة على معنى مصوغاً ، والعاشرة على معنى متأصلاً أو مصنوعاً (٢) .

والواقع أن الخلاف بين بدر الدين بن مالك وجمهور النحاة يعود إلى محاولة كل فريق تحقيق التطابق بالصورة التي يريدها ، أما الجمهور فقد وجد أن تحقيق التطابق ممكن بشيء من التأويل الذي لا تعسف فيه ، ولذلك أول المواضع الثلاثة الأولى ، ووجد أن التأويل يتعسف في المواضع الباقية فتركه ، وأما بدر الدين فقد وجد أن إيجاد التطابق بين الحال وصاحبها غاية يعترف بها النحاة ، ووجد أن التأويل أسلوب التزموا به لتحقيق هذه الغاية ، فلم يجد حرجاً في أن يمضي بالتأويل إلى أبعد غاياته ، وأن يؤول جميع المواضع التي تقع الحال فيها جامدة .

وتصور النحاة وبدر الدين بن مالك على السواء أن التطابق لا يتم إلا إذا

---

(١) التصريح ١/٣٧٣

(٢) السابق ، انظر أيضاً حاشية العليمي على التصريح ١/٣٧١

تحقق شرط الاشتقاق في الحال تصور واهم ، يعتمد على نظرة ساطحة إلى التطابق؛ إذ أن أساليب التطابق بين الحال وصاحبها تتنوع ، وقد سبق أن أشرنا إلى نوعي التطابق في الحال المشتق، والأمر كذلك في الحال الجامد أيضاً ، فإن التطابق فيه بينه وبين صاحبه موجود ولكن أساليب تحقيقه تتعدد .

ففي المسألة الأولى نلحظ أن التطابق بين الحال وصاحبه يتخذ صورة مباشرة، شأنه في ذلك شأن الحال المشتق ، إذ تخضع الحال للقواعد التي تخضع لها الحال المشتق من حيث الإفراد والتذكير وفروعهما، ومما يؤيد ذلك ورود أمثلة وقع فيها هذا النوع من الحال مثنى أو جمعا ، ومن ذلك قولهم في المثنى : (وقع المصطرعان عدلَيْ عير) فعدلي بالتثنية حال جامدة من (المصطرعين) وإذا كان فريق من النحاة يرى أنه مؤول بمصطحبين على تقدير مضاف، أي مصطحبين اصطحاب عدلي عير حين سقوطهما فإن فريقا آخر منهم لا يؤول الأمثلة الواردة في هذه المسألة جملة بالمشتق ، بل يرى وجود مضاف محذوف هو الحال[1]. ونحن وإن كنا نرفض مبدأ التأويل جملة فإن الممكن فهم ما أخذ بالتأويل في هذا الموضع من دواعيه ، وهو محاولة تفسير الحقيقة التي لا سبيل إلى الشك فيها ، وهي التطابق بين الحال وصاحبه في هذا الموضع .

وفي المسائل : الثانية والرابعة والخامسة والسادسة يتخذ التطابق أسلوبا آخر ، إذ يدل عليه نمط صيغ التركيب نفسه ، لا الصيغة المنصوبة وحدها ، ومن ثم فإن من التصور عندنا أن الحال في هذه المواضع ليس الصيغة المنصوبة وحدها ، إذ لو كان ذلك صحيحا لصح الوقوف عليها وحذف الصيغة الأخرى التالية لها ، ولو حدث ذلك ما صح المعنى ولا أفاد التركيب شيئاً ، ولو لاحظ النحاة ذلك لأغناهم عن الخلافات الكثيرة المعقدة في إعراب مثل هذه التراكيب

(١) التصريح ١/٣٣٣ .

وفي المسألة الثالثة لا يستفاد التطابق من الصيغة مفردة ، ولا من الصيغ متعددة ، وإنما يستفاد من التركيب والموقف اللغوي جملة ، ويدل على ذلك أنه لو قيل جاء الرهط رجلا رجلا ولم يكن في الرهط إلا رجل واحد ونساء فإنه لا يصح التركيب.

وأما في المسائل الأربعة الأخيرة فإن الحال فيها ليس في الواقع وصفاً لصاحبه ؛ فإن بينهما نوعا من العلاقة التي لا تحتاج إلى تطابق ، إذ أن الحال يرتبط بصاحبه وينتمي إليه ، أو أن صاحبه هو الذي يرتبط به وينتمي إليه ، وهذا الارتباط والانتماء يجعلهما معا من جنس واحد ونوع واحد وإن احتجب بعد ذلك التدرجة ، ومن ثم فإنه لا حاجة إلى شيء من التطابق الشكلي أو الأساسي ؛ لأن الاتصال بين الحال وصاحبه في هذه المواضع فوق كل تطابق مهما كان نوعه.

وعلى هذا فإن التطابق بين الحال وصاحبه يأخذ الصور الآتية

(١) صورة مباشرة ، ويكون التطابق فيها بين الصيغة النحوية وصاحب الحال ، وذلك إذا كان الحال مشتقاً حقيقياً أو جامداً دالاً على تشبيه

(٢) صورة غير مباشرة ، والتطابق فيها بين الضمير العائد مما يتصل بالحال (معمول الحال) وبين صاحب الحال . وذلك إذا كان الحال مشتقاً غير حقيقي

(٣) تعدد الصيغ الدالة على الحال ، وذلك في المسائل الثانية والرابعة والخامسة والسادسة

(٤) العلاقة بين التركيب والموقف اللغوي في المسألة الثالثة .

(٥) انتماء الحال وصاحبه إلى جنس واحد .

* * *

خلاصة

نصل من هذا كله إلى أن النحاة قد استطاعوا أن يدركوا بوضوح وجود ظاهرة من أبرز الظواهر اللغوية ، وهي ظاهرة التطابق ، وكانت محاولاتهم الكثيرة للتقنين الدقيق لهذه الظاهرة أحد الأسباب التي أخصبت البحوث اللغوية بصورة عامة ، والنحوية بوجه خاص.

ذلك أنهم قد لمسوا – أثناء تقنينهم للظاهرة – بعض الحقائق اللغوية التي كانت محور نظريات أصيلة في البحث اللغوي العربي ، ومن أبرز هذه الحقائق قضية المناسبة بين اللفظ ومعنى ، وقضية سريان المعنى من المادة إلى كل مشتقاتها ، وقد أسهم النحاة بفكرهم النافذ في القضيتين ، حين مالوا في الأولى إلى تفسير العلاقة التي بين اللفظ والمعنى بأنها علاقة عرفية ، وذهبوا في الثانية إلى اشتراط ترتيب الأصوات في المشتقات طبقاً لترتيبها في المادة ، تاركين للغويين التوسع إلى أبعد من هذا المجال ، وبذلك شاركوا في وضع القواعد العامة لقضية الاشتقاق اللغوي.

كما أنهم أدركوا – بتحليلهم أنماط العلاقات المختلفة التي تربط بين الصيغ وبعضها داخل التركيب ، ثم بين التركيب والموقف اللغوي – كثيراً من الحقائق الموضوعية ، التي تتمثل في وجود صور من التوافق والاتساق الذي يبلغ درجة التطابق يسم العلاقة بين :

– اللفظ المفرد ومدلوله.

– الموقف اللغوي والتركيب المعبر عنه.

– أجزاء التركيب اللغوي.

وإدراك النحاة لهذه الحقائق شطت بهم عن موضوعية تصلح للبناء عليها ؛ لأن القواعد النحوية التعميمية التي حاول بها النحاة الإحاطة بأبعاد هذه الظاهرة تتسم بكثير من الإسراف في التأويل والاختلاف بل والاضطراب أيضا ، مردها جميعا إلى تلك الأخطاء الأساسية في المناهج النحوية ، وهي : الخلط في المستويات اللغوية بين ما ينتسب إلى اللغة وما ينتمي إلى اللهجات ، ثم محاولة طرد القواعد النحوية بتطبيق قواعد القياس الشكلي (١) .

---

(١) انظر : مناهج النحو عند النحاة العرب – تحت الطبع –

الباب الثالث

ظاهرة الترتيب

التركيب حتمية لغوية إذا صح هذا التعبير ؛ إذ لا تستطيع لغة من اللغات أداء وظيفتها العقلية أو الاجتماعية دون الاعتماد على التركيب ، أي تأليف الأصوات في صيغ ، ثم تركيب الصيغ في جمل تهدف بها إلى تحقيق المقصود منها اجتماعيا أو عقليا . وليس ممكنا أن تكتفي لغة من اللغات بالاعتماد على الأصوات المفردة ، ولا بالجنوح إلى الكلمات المفردة ، لكن لابد من تركيب يرتكز على الترتيب ، ويشمل تأليف الأصوات والمفردات معا .

وليس من شك في أن من الممكن — في بعض الأحيان — أن تفيد الإشارة أو الصوت أو الصيغة مفردة . ولكن المواقف اللغوية التي يفيد فيها كل ذلك محدودة بمجال جد محدود من العلاقات الاجتماعية ، ويستحيل أن تكتفي الإشارة أو الصوت في تلبية الحاجات اللغوية الناتجة عن العلاقات الاجتماعية المتطورة في تشابكها وتعقدها ، كما يستحيل في الوقت نفسه أن تفيد الإشارة أو الصوت أو الصيغ المفردة أو هي جميعا في تصوير الأفكار الذهنية ونقلها والتعبير عنها ، وهي جزء هام يسعى التركيب اللغوي إلى تحقيقه ، ويهدف في كثير من الأحيان إليه .

والترتيب ضرورة في التركيب اللغوي ، فلا يستطيع أي تركيب لغوي أداء ما يقصد به من التعبير عن الأفكار الذهنية أو العلاقات الاجتماعية بدون التزام دقيق لترتيب معين يشمل صيغ هذا التركيب ومفرداته كلها ، وهو ترتيب داخلي أولا ، إذ تؤلف الأصوات في الصيغ والمفردات بحيث تعبر عن الدلالات المقصودة تعبيرا دقيقا ، ثم ترتيب بين الصيغ والمفردات ذاتها ، ينتظم بينها وبين دلالتها . وبدون هذا التأليف للأصوات تفقد الصيغ معانيها المقصودة

فلا تحقق التركيب غايته ، ومن غير هذا التنظيم بين الصيغ والمفردات يضطرب التركيب اللغوى ويصبح جمجمة بألفاظ لا رابط بينها ولا اتصال .

وإذاً فظاهرة الترتيب – أولا – تشمل أمرين : أولهما التأليف بين الأصوات ، وثانيهما التنظيم بين الصيغ . ثم هى – ثانيا – ليست مقصورة على اللغة العربية وحدها ، كما أنها ليست خاصة بالأسرة السامية كلها ، وإنما هى ظاهرة واضحة فى اللغات الإنسانية بأسرها . أو بتعبير أكثر دقة : هى ظاهرة من الظواهر التى تتسم بها اللغات الحية التى تعايش الجماعات الإنسانية المتطورة ذهنيا واجتماعيا . ولذلك فإن الشىء الذى تختص به اللغة العربية ليس الترتيب مجردا ، وإنما هو النمط الخاص الذى تسير عليه اللغة ، وتخضع له فى محاولتها تلبية الحاجات الاجتماعية المباشرة وغير المباشرة ، أى فى تعبيرها عن الأفكار الذهنية والعلاقات الاجتماعية على السواء . فما هى سمات هذا الترتيب ؟ وما القواعد العامة التى تحكمه فى اللغة وفى النحو ؟

ترتيب الأصوات فى الصيغ :

ليس من شك فى أن دراسة النظام الذى يخضع له ترتيب الأصوات داخل الصيغ عمل صرفى ؛ لأن الصرف هو العلم الذى يدرس الصيغ والمفردات من حيث ترتيب أصواتها وأصالتها وزيادتها واشتقاقات الصيغ . . . الخ هذه الدراسات التى يرتكز فيها هذا العلم بصورة أساسية على الناحية الشكلية من الصيغة أو الكلمة تاركا لعلم المعاجم دراسة الدلالات المعجمية . ومع أن هذه الدراسة تدخل فى البحث الصرفى ، فإن الفصل بين مادتى النحو والصرف ليس حاسما فى البحث اللغوى ، ومن ثم فإن من الممكن أن نلحظ – بصورة سريعة وموجزة – الأسس التى يستند عليها ترتيب الأصوات فى الصيغ

والمفردات ، باعتبار أن هذه الأسس تمثل وحدة من الوحدات الأولى في التركيب المصرى .

وبتحليل ما قدمه اللغويون العرب ، ونحاتهم وصرفيوهم ، عن القواعد التي تحكم ترتيب الأصوات في الصيغ يتضح أنهم سلموا بوجود مؤثرين لهما أهمية كبرى في هذا المجال .

أول هذين المؤثرين هو ما انتهوا إليه من وجود ما اصطلحوا على تسميته بالمادة اللغوية . فلكل صيغة من الصيغ يجب أن ترتب الأصوات فيها على حسب الترتيب الذى تخضع له مادتها اللغوية ، وسواء في ذلك الصيغ المجردة أو المزيدة ؛ إذ أن فقدان هذا الترتيب على أى صورة من الصور — كتقديم بعض الحروف على بعض أو تأخير بعضها عن بعض — سلم إلى الاضطراب في ترتيب الأصوات ، ومن ثم يفقد الصيغة ما يراد بها من دلالة محددة .

والمؤثر الثانى هو ما انتهى إليه علم الصرف من قواعد ووصل إليه من قوانين يجب أن تراعى في ترتيب الأصوات داخل الصيغ والمفردات ، ومن ثم فإن عدم مراعاة هذه القواعد ينتهى بأن تفقد الصيغة ما يقصد بها من معنى خاص ، وسواء في ذلك أكان عدم الخضوع لهذه القواعد ناتجا عن عدم مراعاة ما انتهى إليه علم الصرف من قواعد الذكر أو الحذف أو القلب أو التسكين أو الاشتقاق أو التعويض ، أم كان مرده إلى تطبيق بعض هذه القواعد وعدم تطبيق بعضها ؛ إذ أن القواعد الصرفية — في نظر اللغويين العرب — تمثل سلسلة لا انفصام بين حلقاتها ، بحيث تعد محاولة الأخذ ببعضها وتجاهل بعضها الآخر عملا معيبا في الجوهر بطبيعة القوانين الصرفية ذاتها .

وعلى ذلك فإن أية عملية من عمليات الاشتقاق الصرفى يجب أن تخضع

ترتيب الأصوات فيها للمؤثرين السابقين معاً ، وسنضرب مثالاً على ذلك بنحو :
(استخرج مدروس) . ففي كلمة (استخرج) قد خضعت أولا لترتيب المادة ، حد الترتيب الذي يصطلح عليه بجعل الخاء فاء الكلمة ، والراء عين الكلمة ، والجيم لام الكلمة ، ثم رتبت حروف الزيادة فيها تبعاً لقواعد الصرف وقوانينه فقدمت الألف فالسين فالتاء للدلالة على الطلب السابق والجهد للجدول ، ثم بعدت أمد الاستعمال بين العين واللام . والأمر كذلك في (مدروس) أيضاً ؛ إذ ترتيب الأصوات فيها خضع أولا لترتيب الأصوات في المادة ، ثم لما فرضته قواعد علم الصرف وقوانينه . ولو أن أياً من هاتين الكلمتين اضطرب ترتيب الأصوات فيها بحيث تخرج عما يفرضه كل من هذين المؤثرين لما صلحت أي منهما للدلالة على ما يقصد بها من دلالة محددة ومعنى خاص .

* *

ترتيب الصيغ في التركيب :

إن تحليل الأنماط العامة في التراث النحوي بغية الوقوف على القواعد الأساسية التي توصل إليها النحاة في ظاهرة الترتيب في التراكيب اللغوية يكشف عن تصور عميق للنحاة العرب حول هذه القواعد . إذ أن التراكيب اللغوية تخضع في ترتيبها قانوناً دقيقاً يلحظ فيه تأثر هذا الترتيب بمؤثرات ثلاثة

المؤثر الأول   التأثير في المضمون

والمؤثر الثاني   العمل

والمؤثر الثالث :   الترابط بين الصيغ

ويجب أن نشير ـ بادئ ذي بدء ـ أن هذه المؤثرات الثلاثة لا توجد بصورة مباشرة في التراث النحوي ، وأن التوصل إليها لذلك يتم بصورتين :

أولاهما استخلاص الشكل العام لنظام الترتيب في الجملة العربية من خلال الركام الهائل الذي يحتويه التراث النحوي ، وثانيهما تحليل هذا الشكل لمعرفة المؤثرات المباشرة فيه . وفي كل ذلك صعوبات جمة ؛ لما يتطلبه من الوقوف الدقيق على التراث النحوي ، ثم الإلمام الكامل بالأساليب اللغوية ؛ لتجنب ما عسى يكون قد وقع في البحث النحوي من أخطاء .

وإني لأرجو أن يكون تحديدنا هذه المؤثرات الأساسية في ترتيب الصيغ داخل الجملة العربية في الفصول التالية نقطة بدء موفقة لدراسة نظام الجملة وتحديد جميع المؤثرات فيها وفيه .

الفصل الأول

التأثير في المضمون

١ - مفهوم هذا المؤثر
٢ - دراسة تطبيقية .

هذا هو المؤثر الأول في ترتيب الصيغ داخل التركيب اللغوي ، والمقصود بالتأثير في المضمون كما ذكر الرضي « كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وإن كان حرفاً »[1] وحكمه هو التصدر ، فيجب أن يكون في صدر الجملة « كحروف النفي والتنبيه والاستفهام والتحضيض وإن وأخواتها وغير ذلك »[2] ويؤيده ما ذكره ابن الحاجب في أماليه من أن « سبيل العرب تخص صدر الكلام بكل شيء دل على قسم من أقسام الكلام كالاستفهام والنفي والتحضيض وإن وأخواتها »[3]. وقد يبدو بين الرضي وابن الحاجب خلاف ؛ إذ أن الرضي يجعل سبب التصدر هو التأثير في مضمون الكلام وتغيير معناه . ويؤيده ما ذكره ابن الأنباري نقلاً عن البصريين .[4] على حين يذكر ابن الحاجب أن السبب في ذلك هو الدلالة على معنى ما يفيده الكلام

---

(١) نقلاً : الأشباه والنظائر ١/٢٤٢ ـ ٢٤٣ (والنسخة مرقمة خطأً ٢٢٢ ـ ٢٢٣).
(٢) الأشباه والنظائر في النحو ١/٢٤٣ ، وفي النسخة خطأ مطبعي «و» وحروف (الثانية) وصححها ما أثبتناه
(٣) الأشباه والنظائر ١/٢٤٣
(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/١٠١ .

من معان . والواقع أنه لا خلاف بين الرجلين ، إذ أن الأدوات المصدرة تفيد بعض ما يفيده التركيب بجملته ، وهي — في الوقت نفسه — تغير من مضمون التركيب بما تضيفه إلى هذا المضمون من معنى جديد . فالرضي نظر إلى هذا المعنى الجديد الذي تضيفه ، وما يحدثه هذا المعنى من تغيير فيما يفيده التركيب من معان . أما ابن الحاجب فقد نظر إلى وحدة التركيب اللغوي ، وتأثير الصيغ المصدرة في بعض ما يقصد إليه ويدل عليه . ويؤيد وحدة المفهوم بين الرجلين وحدة الأمثلة التي قدماها ، إذ لو كان بينهما خلاف حقيقي لانعكس ذلك في الأمثلة التي قدمها كل منهما .

وهذا التحديد لمفهوم المؤثر الأول — وهو التأثير في مضمون الكلام — أفضل مما ذكره صاحب البسيط ، إذ قال : « الأسماء المتضمنة للمعاني تقتضي الصدر وإن لم تكن معارف ، ولهذا تقدم الإشارة على العلم في قولك : هذا زيد — وإن كان العلم أعرف — لتضمنه معنى الإشارة »(1)

وتحديد الرضي وابن الحاجب يفضل ما ذكره الاستراباذي من ناحيتين :

الأولى : أن تعريف الرضي وابن الحاجب أكثر شمولا ودقة ، أما أنه أكثر شمولا فلأن محوره هو التأثير في مضمون التركيب ، سواء كان المؤثر اسمًا أو حرفًا ، وأما أنه أكثر دقة فلأنه يرتكز على التحليل المباشر للتراكيب المصوغة ، على حين اعتمد تعريف الاستراباذي على استيحاء معان لا تخضع للتحليل العلمي . ولذلك وجد الرضي وابن الحاجب أمثلة عدة توضح ما قصداه وتبين ما حدداه ، على حين لم يجد الاستراباذي إلا مثالا واحدا ينطبق عليه ما ذكر .

---

(1) الأشباه والنظائر ١/٢٤٣

والثانية : أن تعريف الاستراباذي يعتمد على نوع من المصادرة المنهجية ، وهي قابلة للمناقشة ، إذ أن الزعم بأن اسم الإشارة يتضمن معنى لا يتضمنه العلم يمكن أن يرد بأن العلم أيضاً يتضمن معنى لا يتضمنه اسم الإشارة ، وهو ما يعينه من تحديد دقيق لا سبيل إلى الاشتراك فيه . وتعريف الرضي وابن الحاجب خالٍ من هذه المصادرة ، إذ أنه نبع من التركيب النحوي لا من فكرة سابقة عليه

والصيغ التي تؤثر في مضمون الكلام قد تكون عاملة ، كما يمكن أن تكون غير عاملة ، ولكنها سواء عملت أم لم تعمل لها الصدارة في التركيب النحوي ؛ وذلك لأن صدارتها للتركيب ليست مستمدة من عملها ، وإنما هي ناتجة عن تأثيرها في المضمون ، وعلى ذلك فإنه لا تناقض بين ما يوجبه تأثيرها في مضمون التركيب من حتمية التقدم ، وبين ما قد يجيزه نوع عملها من إمكان التأخر ؛ لأن نوع العمل وما ينتج عنه من جواز تقدم المعمول أو عدم جوازه مقيد بما عدا هذا النوع من الصيغ التي تغير معنى الكلام وتؤثر في مضمونه

والصيغ التي يحتم تصدرها عند النحاة لتأثيرها في مضمون الكلام هي الصيغ التي تفيد النفي أو التنبيه أو الاستفهام أو التحضيض أو التأكيد أو الشرط أو التعجب ، وأيضاً كم الخبرية وضمير الشأن . والواقع أن هذا الحكم الذي يطلقه النحاة من ضرورة تصدر هذه الصيغ يحتاج إلى تحليل يبين أبعاده وتحديد دقيق لمداه ، إذ أن التصدر يقتضي بالضرورة وجوب تقدم الصيغة على كل الصيغ الأخرى في التركيب النحوي . وهذا الحكم يصدق في بعض الصيغ السابقة ـ كأدوات الشرط والاستفهام ـ دون بعض ، كصيغ النفي والتأكيد ، فإن أدوات النفي ـ مثلاً ـ كما تكون في صدر التركيب تقع كذلك في أثنائه أيضاً ، إذ كما تقول : لم يحضر محمد ، تقول : محمد لم يحضر ، وإذا قلنا

عنى النحاة بالصدر؟ وهل هو حكم عام في كل الصيغ التي تؤثر في مضمون الكلام؟ وهل وضع النحاة في تناقض مع الواقع اللغوي الذي لا شك فيه والذي يقرر أن بعض الصيغ ذوات التأثير في مضمون الكلام تقع في حشو الكلام لا في صدره؟ إن الإجابة عن هذه الأسئلة تتطلب أولاً دراسة الصيغ التي قرر النحاة لها هذا الحكم، وتحليل العلاقات التي جمعتها والصلات التي ربطت بين بعضها وبعض، مما أوحى للنحاة بسلكها في حكم ووضعها في قاعدة

الاستفهام

يحتم — عند النحاة — أن تتصدر صيغ الاستفهام الجملة في كل تركيب لغوي — سواء كانت صيغ الاستفهام اسمية أو حرفية [1]، وسواء كانت الجملة الداخلة عليها اسمية أو فعلية. ويستوي في هذا الحكم كون صيغة الاستفهام للتصديق أو للتصور، [2] أي سواء كانت تهدف إلى السؤال عن مضمون الجملة أو تقصد إلى الاستفسار عن طرف من أطرافها

والمختص بطلب التصديق أم المنقطعة وهل.

والمختص بطلب التصور أم المتصلة ومن وما وأين (وأيان وأنى) ومتى وكم وكيف وأي ولماذا

وتستعمل الهمزة للسؤال عن أيهما فهي مشتركة بينهما [3]

والواقع اللغوي يؤيد ما قرره النحاة من وجوب تصدر أدوات الاستفهام وسبقها جميعاً، إذ الملحوظ من الأساليب اللغوية يؤكد أن الصدارة هي الوضع

(١) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٦١
(٢) الجنى الداني في توضيح حروف المعاني غير مرقم، رصف المباني في حروف المعاني، شرح اللمع ٢/٢٨٥، ٢٨٦، اللباب للعكبري ٣٦٧
(٣) انظر: الأشباه والنظائر ٣/٤، وحاشية الدسوقي على المغني ٢/١٦، ١/٩١، ٥٩، همع الهوامع ٢/٢٥٤، اللمع لابن برهان مخطوط — ٨٩ ب — ٩٠ ب.

الذي تتصدر هذه الأدوات في بداية الجمل فيما عدا (أم) ، فإنها تقع في أثناء التركيب ومع ذلك فإنها تتصدر جملة ، ومن ثم لا تتناقض مع الحكم الذي قرره النحاة من وجوب التصدر ، ومما يؤيد ذلك قوله تعالى : (هل يستوي الأعمى والبصير أم هل تستوي الظلمات والنور) وقول علقمة بن عبدة :(1)

هل ما علمت وما استودعت مكتوم ... أم حبلها إذ نأتك اليوم مصروم

أم هل كبير بكى لم يقض عبرته ... إثر الأحبة يوم البين مشكوم

كذلك يجب عند النحاة ترتيب جملة الاستفهام ، أو بتعبير أدق : إعادة ترتيب الجملة بحيث تصور في دقة المستفهم عنه ، سواء كان المستفهم عنه الزمان أو المكان أو الذات أو الكيف أو الحكم أو العلة أو النسبة ، فيجب أن يعقب أدوات الاستفهام المستفهم عنه إذا كانت حروفا ، كما يجب أن يوضع في الاعتبار من حيث المحل إذا كانت أسماء ، أي أن يوجه العامل الداخل عليها توجيها يتناسب مع السؤال بها ، أما في (كم) و (أي) فإنه يجب فضلا عن ذلك أن يعقب صيغة الاستفهام فيهما المستفهم عنه صراحة ، منصوبا مع كم ، ومجرورا مع أي ، شأنهما في ذلك شأن الترتيب بين صيغ الاستفهام الظرفية ومدخولاتها ، وهذا هو معنى قول النحاة : إن كم تحسب بمميزها ، وإن أي تحسب بما تضاف إليه (2).

الشرط .

يوجب النحويون أن تتصدر أدوات الشرط الجمل التي تدخل عليها ، ومن ثم لا يجيزون أن تقع أداة الشرط حشوا في الكلام ، أي أنه لا يجوز عندهم أن يعمل ما يقع قبلها من الصيغ عملا فيها ، كما لا يجوز أن يعمل

(1) انظر ديوانه ٣ ، الأشباه والنظائر ٦/٤ ، طبقات فحول الشعراء ١٩٧

(2) انظر : جني الداني — مخطوط ، حروف المعاني ، رسالة في كم — مخطوطة ، رسالة في حروف المعاني — مخطوطة ، رسالة في النحو للسالمي : باب الاستفهام .

ما بعدها فيما قبلها ،[1] إذ أنه في الصورة الأولى – أي إذا عمل ما قبلها فيها – لن تكون لها الصدارة ، كما أنها في الصورة الثانية تفقد الصدارة بما تقدم من معمول وإن كان أصله التأخير .

كذلك يجب عند النحاة أن تلي هذه الأدوات صيغ معينة ، مع نوع من الترتيب بين هذه الصيغ بوجوبه ، إذ يلي أداة الشرط المصدرة الفعل ، إما المضارع أو الماضي ، فإذا كان مضارعاً اشترط فيه أن يكون غير دعاء وغير مسبوق بتنفيس ، ويستوي بعد ذلك أن يكون مثبتاً أو منفياً بلا أو لم . أما إذا كان ماضياً فإن شروطه ألا يكون دعاء أو جامداً ، وألا يكون مسبوقاً بقد أو بحرف من حروف النفي[2] .

والواقع اللغوي يؤيد ما أوجبه النحاة من ضرورة تصدر أدوات الشرط في أول الجمل الشرطية . وليس في النصوص اللغوية المحفوظة ما يتناقض مع ما قرره النحاة من فساد التركيب الذي تقع فيه أداة الشرط حشواً في الكلام . ولكن من النصوص اللغوية ما يؤكد عدم اشتراط وقوع الفعل ماضياً أو مضارعاً بعدها ، إذ أن ما روي من نصوص يوضح أن من الممكن أن تقع بعدها الأسماء الظاهرة أو الضمائر ، وإن لم يرد ما يجيز وقوع فعل الأمر بعدها .

ويشهد لوقوع الأسماء الظاهرة بعد أدوات الشرط آيات كثيرة ، مثل قوله تعالى : (وإن أحد من المشركين استجارك فأجره) وقوله تعالى (إذا السماء انشقت) ، الآيات وقول كعب بن جعيل التغلبي[3] :

---

(1) من المواضع التي كانت محور خلاف بين النحاة تقديم معمول جواب الشرط على أداة الشرط ، فقد أجازه الكوفيون مستندين إلى أن الأصل تقديم الجواب على الأداة انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٦٣ ـــ ٣٦٧ .

(2) انظر : همع الهوامع ٢/٥٩ .

(3) المصدر السابق ، وانظر أيضاً الدرر اللوامع ٢/٧٦ ، وكعب شاعر أموي فحل ، وهو الذي رفض أن يهجو الأنصار حين طلب إليه يزيد بن معاوية ذلك ودله على الأخطل . انظر : الشعر والشعراء ٣٠٧ ، طبقات فحول الشعراء ٤٨٥ ، الموشح ٨١ ، المؤتلف ١١٤ .

صفـــحة نابتة في حـــــــاجر   أبى الريح فيها ـــا تقـــل

وقول عدي بن زيد(1) :

فتى واغـــــل يشهم بحيو •   ويعطف عليه كأس الساقي

ويشهد لوقوع المصادر بعدها قول لبيد بن ربيعة(2) :

وإن أنت لم ينفعك علمك فانتسب   لعلك تهديك القرون الأوائل

وقول السموءل بن عاديا الغساني اليهودي(3) :

وإن هو لم يحمل على النفس ضيمها   فليس إلى حسن الثناء سبيل

وقول هشام المري(4) :

فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن   ومن لا نجره يمس منا مفزعا

التعجب :

صيغ التعجب كثيرة ، منها ما ورد في الكتاب وما جاء في السنة وما حفظ عن العرب ، فما ورد في الكتاب قول الله تعالى : (كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتاً فأحياكم) ، ومما جاءت به السنة قول النبي لأبي هريرة رضي الله عنه : (سبحان الله إن المؤمن لا ينجس) ، ومما روي عن العرب قولهم : لله دره فارساً(5)

---

(1) انظر : همع الهوامع ٢/ ٥٩ ، الدرر اللوامع ٢/ ٧٥ ، [illegible] ٣٦ [illegible] أعثر على ذكر له .

(2) انظر : همع الهوامع ٢/ ٥٩ ، الدرر اللوامع ١/ ٤ ، ٢/ ٧٥ ، الشعر والشعراء ١/ ٩١ .

(3) انظر : همع الهوامع ٢/ ٥٩ ، الدرر اللوامع ٢/ ٧٥

(4) المصدران السابقان ، وهشام شاعر أموي معاصر لجرير والفرزدق وذي الرمة ، انظر طبقات فحول الشعراء ٤٧٢-٤٧٥ .

(5) انظر : التصريح على التوضيح ٢/ ٨٦ ، أوضح المسالك ١٦٥ .

وعلى الرغم من تعدد الصيغ التي تفيد التعجب فإن البحث النحوي لم يتناول منها بالتقعيد غير صيغتين هما (ما أَفْعَلَه) و(أَفْعِلْ به) وقد أضاف إليهما بعض النحاة صيغة ثالثة[1]، ولكننا سنقتصر هنا على درس إحدى هاتين الصيغتين، وهي التي تتصدرها (ما) الدالة على التعجب.

يقرر النحاة أنه يجب أن تتصدر ما التعجبية جملة التعجب، ويمنعون أن تقع حشوا في الكلام، ولهذا لا يجيزون أن يتقدم عليها معمولها[2]. كذلك يوجب النحاة أن تلي (ما) التعجبية صيغة محددة هي أَفْعَل[3]. وعلى الرغم من اختلافهم في هذه الصيغة اختلافا يصل إلى درجة التناقض — إذ يرى البصريون أن هذه الصيغة فعل ماض وأن فتحها تبعاً لذلك فتحة بناء ويوافقهم في ذلك الكسائي وهشام، على حين يرى بقية الكوفيين أنها اسم وأن فتحتها بناء على ذلك فتحة إعراب[4]. على الرغم من كل هذا الخلاف فإنهم يتفقون على أنه يجب أن تلي (ما) هذه الصيغة، ولا يجيزون أن يفصل بين ما وبينها فاصل، ويستوي في الفصل كون الفاصل ظرفاً أو جاراً ومجروراً أو غيرهما.[5] كذلك يوجب النحاة أن تلي هذه الصيغة (صيغة أفعل) المتعجب منه أو ضميره، فيقال: ما أحسن محمداً أو محمد ما أحسنه. ولا يجيزون الفصل بين صيغة أفعل وبين ضمير المتعجب منه مطلقاً، وباتفاق. كذلك لا يجيزون باتفاق الفصل

---

(1) حاشية الصبان على التصريح ٢/٨٦ — ٨٧

(2) منار السالك ٢/ ٤٢، التصريح ٢/ ٩٠.

(3) جوز النحاة زيادة (كان) بين (ما) و(أفعل) للدلالة على مضي، وذلك لأنها عندهم ... تكون ملغاة ولا عمل لها، وهذا هو الاستثناء الوحيد من حكمهم بعدم جواز الفصل بين ما وأفعل. انظر تفصيل ذلك في شرح المفصل ٧/ ١٥٠.

(4) انظر: أوضح المسالك ١٩٣، منار السالك ٢/ ٣٩ — ٤٠، شرح التصريح ٢/ ٨٧، شرح المفصل ٧/ ١٤٣، الإنصاف ١/ ٨١، وأيضا: إصلاح الخلل ٤٣

(5) التصريح على التوضيح ٢/ ٩٠

بين صيغة (أفعِل) وبين المتعجب منه ـ إذا كان اسماً ظاهراً ـ بأجنبي . أما الفصل بينهما بالظرف أو بالجار والمجرور فموضع خلاف فإذ يمنعه جمهور النحاة وعلى رأسهم الأخفش والمبرد ، على حين يجيزه بعضهم وعلى رأسهم الفراء والجرمي والمازني والزجاج والفارسي وابن خروف والشلوبين ، مستدلين بقول أوس بن حجر[1]

أقيم بدار الحزم ما دام حزمها   وأحرِ إذا حالت بأن أتحولا

فقد فصل بين صيغة أحرِ (أفعِل) وبين معمولها ، ويقيسون عليه الفصل بين صيغة (أفعَل) وبين معمولها أيضاً . هذا إذا كان الظرف والجار والمجرور متعلقين بصيغة (أفعل) وأما إذا تعلقا بمعمول هذه الصيغة فلا خلاف بين النحاة في عدم جواز الفصل بالظرف أو بالجار والمجرور[2] فلا يجوز في نحو : ما أحسن معتكفاً في المسجد : ما أحسن في المسجد معتكفاً .

وبذلك يتضح أن النحاة قد لاحظوا ضرورة الترتيب الدقيق في صيغة التعجب الأولى ، وهو أمر محتوم في صيغة التعجب الثانية وإن خلت من وجود (ما) في صدرها ، وأما نعم وبئس ونحوهما — وهي صيغ التعجب الثالثة — ففيها خلاف بين النحاة يعود إلى الأساليب الكثيرة التي يمكن أن ترد فيها[3] وهو مما لا سبيل إلى تفصيله هنا ، ويكفي أن نقرر أن النحاة — على الرغم مما بينهم من خلاف كثير في نعم وبئس — يتفقون على عدم جواز تقدم معمولها عليها[4] وهو ما يؤيده الواقع اللغوي وإن لم يتفق النحاة على علته .

---

(١) وروى هذا البيت في شعراء النصرانية بصورة أخرى تجعله لا شاهد فيه ، انظر : شعراء النصرانية ٢/٤٩٤

(٢) التصريح على التوضيح ٢/ ٩٠

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٩٠

(٤) الهمع ٢/ ٨٤ ، شذور الذهب ٣/ ٥ ، وغاية الإحسان في ... ٤٦

وحسبنا أن نصل إلى أن الواقع اللغوي تطرد فيه صدارة (ما) التعجبية لجملة التعجب وإن لم تتصدر التركيب اللغوي كله

ضمير الشأن

ويسمى أيضاً ضمير الحديث وضمير القصة ، والكوفيون يسمونه ضمير المجهول ، وتطلق عليه اصطلاحات أخرى . بيد أن هذه الاصطلاحات الأربعة هي أشهرها ، « وهو الضمير المبين بجملة عائداً على متأخر لفظاً ورتبة »[1]

والقصد من هذا الأسلوب هو استثارة ذهن السامع وشحذ رغبته وإذكاء تشوقه ، ولذلك يلقى إليه بادىء ذي بدء ضمير دون أن يتقدم مرجعه ، فينصب انتباهه ويوقظ حاسة الترقب عنده ، ثم يلقى إليه بما يريد ، ولذلك يشترط النحاة في هذا الأسلوب شروطاً ، ليحقق ما يهدف إليه المتكلم عند استعماله[2] .

أولها : أن يتصدر ضمير الشأن ، بحيث يعود على ما بعده لا على ما قبله

ثانيها : أن تقع جملة المفسرة له بعده ، فلا يصح أن تتقدم هي ولا شيء منها عليه

ثالثها : أن مفسره لا يكون إلا جملة ، خلافاً للأخفش والكوفيين الذين أجازوا تفسيره بمفرد .

رابعها : أنه لا يتبع بتابع ، فلا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه .

خامسها : أنه ملازم للإفراد ، فلا يثنى ولا يجمع .

(١) انظر مغني اللبيب ٤٩٠ ، حاشية الدسوقي على المغني ٢/١٧٥ ، غنية الأريب – مخطوط
(٢) انظر مغني اللبيب ٤٩٠ – ٤٩١ ، حاشية الدسوقي على المغني ٢/١٧٥ – ١٧٦ ، حاشية الأمير على المغني ٢/١٠٢ ، شرح شواهد المغني ٢٩٦ ، رسالة في الضمائر التي يعود فيها الضمير على متأخر لفظاً ورتبة – مخطوط – ١٠١ – ١٠٣ ، شرح الجمل لابن الضائع ٢/٣٧

ما النصب [illegible] أنه تقع موضع رفع أو نصب [illegible] بلا سند ، أو تأخر توابعه

وهذه الشروط في الواقع يمكن أن تنقسم إلى قسمين : شروط في الضمير ، وشروط في مفسر الضمير ، وكلا هذين النوعين من الشروط لا بد منه ليحقق هذا الأسلوب غايته عند المتكلم والسامع معاً ، فإثارة تشوف السامع يستدعي أن يتصدر الضمير ، وأن يتأخر مفسره ، كما تستلزم عدم ارتباطه بجملة سابقة عليه ، ولذلك فإنه لا يعمل فيه غير الابتداء أو أحد نواسخه ؛ لأن النواسخ في الواقع ليست عملاً منفصلاً وإنما هي نوع من التحديد لجملة الابتداء في الوجه أو في الزمن . كما يتطلب أيضاً أن لا يتبع بشيء حتى لا يعدل عن هدفه الأساسي من التركيب

وأما الشرطان اللذان يجب تحققهما في مفسره فلا بد منهما أيضاً ؛ إذ أن من يطلب أن يلي المفسر هذا الضمير ليكون موضحاً ما أبهم منه ، كما أنه ينبغي أن يكون جملة [illegible] وهو اتجاه الجمهور [illegible] لأن إثارة الانتباه التي تشكل الضمير المتقدم بعدائها يجب أن تكون حول علاقة ما ، وهي لا تتطلب إلا جملة ، إذ لا يقصد بالإثارة لفت النظر إلى شيء أو ظرف

وأما الشرط الخامس وهو ملازمة هذا الضمير للإفراد فإنه يكشف عن أن هذا الأسلوب قريب من أساليب الأمثال ، فلا ينبغي التصرف فيه

والواقع اللغوي يؤيد ما قرره النحاة من ضرورة تصدر هذا الضمير ، بحيث لا يعمل ما بعده فيما قبله ، كما لا يعمل ما قبله فيه أو فيما بعده ، ولا يستثنى من ذلك إلا النواسخ حيث إنها لا تعدو كونها محددة لزمن التركيب المثبت أو نوعه . وتختص كان وأخواتها بتحديد الزمن ، على حين تعيد إن وأخواتها وظن وأخواتها الدرجة متنوعة بين التأكيد والتوهم . وليس في النصوص المروية - على تنوعها وتعدد مستوياتها - ما يتناقض مع ما قرره النحاة في هذا المجال

كم الخبرية وكأين :

تنقسم (كم) إلى : استفهامية ، بمعنى أي عدد ، قليلا أو كثيرا ، ويستعملها من يسأل عن كمية الشيء ، وخبرية ، بمعنى عدد كثير ، ويستعملها من يريد الافتخار والتكثير [1] . وقد سبق أن ذكرنا أن كم الاستفهامية يجب تصدرها شأنها في ذلك شأن غيرها من أدوات الاستفهام [2] .

وأما (كم) الخبرية فقد أوجب النحاة أن تتصدر الكلام كأختها الاستفهامية « لشركتها كم الاستفهامية في اللفظ » [3] ، فلا تقول : ضربت كم رجلا ، ولا : ملكت كم غلمان » .

ولذلك لا يجوز عند النحاة أن يعمل ما قبلها فيها أو فيما بعدها ، كذلك لا يجيزون أن يعمل ما بعدها فيما قبلها ، حتى لا تفقد الصدارة لفظا في أي صورة من الصور

ويوجب النحاة أيضا أن يأتي (كم) مميزها ويكون مفردا كثيرا وجمعا قليلا ، حتى إن العكبري حكم بشذوذه في شرح الإيضاح ، وذهب بعض النحاة إلى تأويله بمعنى المفرد [4]

والشاهد على اتصال (كم) بمميزها المفرد قول الفرزدق [5] .

كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت علي عشاري

والشاهد على اتصال كم بمميزها الجمع قول الآخر [6] .

كم ملوك باد ملكهم ونعيم سوقة بادوا

(١) أوضح المسالك ٢٥٦ – ٢٥٧ ، منهج السالك ٢/٢٥٦ ، شرح التصريح ٢/٢٧٩ ، حاشية العليمي على التصريح ، شرح ابن عقيل ٢/ ٣٣ ، مغني اللبيب ١/١٥٧

(٢) انظر الفصل الأول من الباب الثالث من هذه الدراسة

(٣) اللمع لابن برهان مخطوط ص ٦٤ أ

(٤) انظر شرح ابن عقيل ٢/٣٣٠ ، مغني اللبيب ١/١٨٥ ، الأمير على المغني ١/١٥٨ ، الدسوقي على المغني ١/٢٦٨ ، عقد التحريب مخطوط .

(٥) انظر : همع الهوامع ١/٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ديوان الفرزدق ٢/٤٥١ .

(٦) المصدر السابق ، وانظر أيضا : الدرر اللوامع ١/٢١١ ، شرح التصريح ٢/٢٨٠ ، مغني اللبيب ، الدسوقي على المغني ١/٢٦٩ ، شرح شواهد المغني ١٧٤

وفي الاستشهاد بهذا البيت الأخير نظر ؛ إذ أنه لم يذكر سواه في كون مميز كم الخبرية جمعا ، ثم إنه مجهول القائل [1] . وذلك مما يدعم اتجاه جمهور النحاة الذين يرون أن الأصح كون مميز كم الخبرية مفردا لا مجموعا.

وإذا كان حكم (كم) هو وجوب التصدر ، ووجوب أن يليها مميزها ، فهل يجوز الفصل بينها وبين مميزها أو لا يجوز ؟ .

إن النصوص المروية تكشف عن أن الفصل بين كم ومميزها جائز . فقد قال القطامي :[2]

كم نالني منهم فضلا على عدم ... إذ لا أكاد من الإقتار أحتمل

وقال أنس بن زنيم :[3]

كم بجود مقرف نال العلى ... وكريم بخله قد وضعه

وأما (كأين) ويجوز أن تكتب أيضا بالنون ، أي (كأين) – فهي تفيد ما تفيده كم الخبرية من التكثير [4] ، ولذلك يحتم النحاة تصدرها – شأنها في ذلك شأن كم – مستندين في ذلك إلى المروي من النصوص المأثورة ، إذ يكشف الاستقراء لها عن تصدرها ، كما يكشف عن أن مميزها لا يكون جمعا ، وقد نص على ذلك السيوطي في الهمع [5] ، ومن ذلك قول الشاعر [6] :

---

(١) المصادر السابقة .

(٢) الدرر اللوامع ١/٢١١ ، همع الهوامع ١/٢٥٤ .

(٣) همع الهوامع ١/٢٥٤ ، الدرر اللوامع ١/٢١٢ .

(٤) انظر : الدسوقي على المغني ١/٢٧٠ ، الأمير على المغني ١/١٥٩ ، تحفة الغريب – مخطوط – ، شرح ابن عقيل ٢/٢٣٠ ، شرح التصريح ٢/٢٨١ .

(٥) ١/٢٥٥

(٦) انظر : همع الهوامع ١/٢٥٥ – ٢٥٦ ، الدرر اللوامع ١/٢١٢ – ٢١٣ ، الدسوقي على المغني ١/٢٧١ ، منار السالك ٢/٢٠٩ ، شرح التصريح ٢/٢٥٩ ، شرح شواهد المغني ١٧٤ . وهذه الأبيات مذكورة في بعض المصادر السابقة ولكن أثبتت فيها كلمة كأين بكلمة كائن خطأ .

وكائن لنا فضلاً عليكم ونعمة ... قديماً ولا تدرون ما منُّ مُنعم

وقول الآخر :

اطرد اليأس بالرجاء فكائن ... آلماً حُمَّ يسره بعد عسر

وقوله

وكائن رددنا عنكم من مدجج ... يجيء أمام الألف يردي مقنعا

وقوله[1]

وكائن بالأباطح من صديق ... يراني لو أصبت هو المصابا

وفي القرآن نجد آيات كثيرة تتصدر (كأي) جملها فيها ، ومن ذلك قوله تعالى : (وكأين من دابة لا تحمل رزقها) ، (وكأين من آية) (وكأين من نبي)

النفي :

ذكرنا من قبل أساليب النفي المختلفة من حيث دلالتها على التطابق بين التركيب والموقف اللغوي[2] ، ولكننا سنشير هنا إلى دور صيغ النفي في ما لاحظه النحاة من الترتيب بين أجزاء التركيب ، وما قرروه من وجوب التصدر لتأثيرها في المعنى وتسلطها على المنفي[3] .

يوجب النحاة أن تتصدر أدوات النفي - دون استثناء - جملها[4] ، سواء كانت هذه الأدوات بسيطة أو مركبة ، وسواء كانت مختصة بالأسماء أو مختصة بالأفعال أو مشتركة بينهما ، وسواء كانت عاملة في غيرها أو عاملاً

(١) ينسب للقيسي الفارسي في نسبة مطالبات جرير ، انظر شرح شواهد الإيضاح ٢٥٢ ب
(٢) انظر ص ١٥٦ وما بعدها من هذه الدراسة .
(٣) انظر : الأشباه والنظائر ١/٢٤٢ — ٢٤٣ .
(٤) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ١/١٠٩ .

فيما بعدها . وذلك لأن هذه الأدوات تغير مضمون الجملة من الإثبات إلى النفي . ولقد قرر هذا الحكم بطريقة صريحة من النحاة الرضي وابن الحاجب(١)

ولكن الواقع اللغوي الذي وقف عليه هؤلاء النحاة أنفسهم لا يؤيد هذا الإطلاق . وليس ممكنا أن يكون النحاة قد جهلوا هذا الواقع بعد أن تناولوا بالاحتجاج ما تقدمه من نصوص نحوية ، شعرية ونثرية ، كما أنه ليس معقولا أن يكون النحاة قد أهملوا هذه النصوص وما تدل عليه من جواز عدم تصدر أدوات النفي في أول الجمل . ويبقى بعد ذلك أن يكون للنحاة فهم خاص لمسألة التصدر ، لعلنا إذا وقفنا عليه هنا فهمنا قضية التصدر كاملة .

من الواضح أولا أن أدوات النفي لا تنصب حقيقة على الجمل ، وإنما تنصرف إلى العلاقة بين طرفي الجملة . ولعل ذلك كان السبب الذي حدا بالرضي وابن الحاجب أن يقررا أن أدوات النفي تغير من مضمون الجملة ، وهي تغير — بالضرورة — من شكل الجملة أيضا ، وأدنى تغيير يتحقق هو زيادة صيغة النفي ذاتها .

ومن المقرر — ثانيا — أن الجملة النحوية متعددة الصور ، وأن صورها تشير إلى أن من الممكن أن تقسم إلى أقسام ، وقد قسمها النحاة فعلا إلى قسمين ، هما : الجملة الصغرى ، والجملة الكبرى .

فالكبرى هي « الاسمية التي خبرها جملة نحو : زيد قام أبوه ، وزيد أبوه قائم »(٢) ويلحق بها أيضا الجملة الفعلية إذا كان أحد منصوبيها جملة نحو : ظننت زيدا يقوم أبوه

(١) الأشباه والنظائر ١/٢٤٢ – ٢٤٣

(٢) انظر : مغني اللبيب ٢/٤٥ ، وحاشية الأمير بهامشه ، وحاشية الدسوقي عليه ٢/٥١

والصغرى هى المبنية على المبتدأ شكلاً أو أصلاً ، كالجملة الواقعة خبراً أو موصولا ثانيا فى الأمثلة السابقة

ويمكن أن نضيف إليهما على نحو ماقال الدسوقى[1] قسما ثالثا هو الجملة البسيطة كما فى نحو : قام محمد ، أو محمد قائم

ومن المسلم به ـ ثالثا ـ أن نفى الجملة البسيطة يتم بأحد وسيلتين : فإما بوساطة النفى التركيبى المعتمد على الصيغ أو الصيغ واللواصق ، أو بوساطة استخدام صيغة (غير) واستخدام صيغة (غير) يحيل النفى إلى نفى غير تركيبى ؛ إذ أنه مستمد من الصيغة وحدها دون أن يمتد عن التركيب ، والنفى التركيبى للجملة البسيطة لا يكون إلا بوساطة الصيغ المحددة التى تدخل على الجملة ، أى تتصدرها ، سواء اشتركت معها اللواصق أم لا .

والأمر كذلك فى الجملة الصغرى ، فإن النفى التركيبى لها يكون باستخدام صيغ النفى المتصدرة للجملة

وأما الجملة الكبرى فإن النفى لا يتوجه إليها ؛ إذ هى من حيث المعنى تمهيد للجملة الصغرى ، وليس مقصوداً بها علاقة محددة أو حدث معين حتى تقبل النفى والإثبات ، وهى فى الاعتبار النحوى ليست إلا طرفاً غير مكتمل إلا بضميمة الجملة الصغرى ، والنفى لا ينصب على طرف واحد ، وإنما يتوجه إلى علاقة بين أكثر من طرف

نستنتج من ذلك أن الأصل فى النفى أن يتصدر الجمل ، وأن عدم تصدره الجملة الكبرى لا يشكل تناقضا جوهريا مع هذا الحكم ، فهل يؤيد الواقع اللغوى ذلك أو لا يؤيده ؟

ثمة عدد من النصوص اللغوية التى لم تتصدر فيها ـ فى تصور النحاة ـ صيغ النفى الجملة البسيطة ، وسنتناول منها نصاً واحداً يقدم صورة لهذا التصور

(1) حاشية الدسوقى على المغنى ٢/٥٦ .

وتكشف عن المشكلة التي نحكيه، وهو قوله تعالى: ﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم﴾ فإن أداة النفي هنا — وهي ليس — قد تقدمت عليها جملة هي معمول خبرها، أي متصلة بما بعدها، فإن قوله: ﴿يوم يأتيهم﴾ يتعلق بمصروف وقد تقدم على ليس»(1) — وقد استنتج من ذلك جمهور البصريين جواز تقديم خبر ليس عليها، «لأنه لو لم يجز تقدم خبر ليس على ليس لما جاز تقديم معمول خبرها عليها، لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل»[2].

وفي ذلك شيء من التناقض مع ما قرروه من أن «النفي له صدر الكلام، يجري مجرى حرف الاستفهام في أن له صدر الكلام، والسر فيه هو أن الحرف إنما جاء لإفادة المعنى في الاسم والفعل، فينبغي أن يأتي قبلهما لا بعدهما، وكما أن حرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله، فكذلك هاهنا»[3]. وقد يزول هذا الحكم العام الذي قرروه فيه أن النفي له صدر الكلام، فيخص بعض حروف النفي لا بجميع النفي جملة، ليسلم لهم ما قرروه من جواز تقديم خبر ليس — وهي إحدى صيغ النفي — عليها. ولكن ذلك لا يخلص البصريين من التناقض، فقد ذهب كثير من علمائهم إلى أن ليس حرف، مستدلا على ذلك بما روي عن أبي عمرو بن العلاء من أنه كان يقول: ليس الطيبُ إلا المسكُ، مستندا — بدوره — إلى لهجة بني تميم[4]. وما حكي عن بعض العرب وقد قيل له: فلان يتهددك، فقال: عليه رجلا ليسي، فأتى بالياء

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/[illegible]

(2) المصدر السابق، وفيه سقطت كلمة (ولا) في قوله: لو لم يجز تقدم خبر ليس على ليس ولما جاز تقدم [illegible] ١٠٠ والأول على ما أثبتناه.

(3) الإنصاف ١/١٠٦، وقد سقطت في المطبوعة الواو في قوله: (والسر فيه هو أن الحرف) والصحيح ما أثبتناه.

(4) انظر: طبقات النحويين واللغويين ٣٨ — ٣٩، شرح نهج البلاغة ٤/٣٢٤، المزهر [illegible] ٣٩١.

وحدها من غير نون الوقاية . ولو كانت فعلا لوجب أن تأتي بها كسائر الأفعال »[1] .

وقد حاول الكوفيون أن يتخلصوا مما وقع فيه البصريون ، فلجئوا إلى نوع آخر من التأويل، هو تأويل النص نفسه مع اطراد القاعدة ، ووافقهم على ذلك المبرد من البصريين . كذلك ذهب بعض النحاة إلى أنه مذهب سيبويه أيضا ، « وليس بصحيح ، والصحيح أنه ليس في ذلك نص عن سيبويه » كما يقول ابن الأنباري[2] .

ونحن نرفض مبدأ التأويل جملة ، سواء أكان تأويلا للقاعدة أم تحريفا للنص ، ونحسب أن هذه الآية القرآنية يمكن أن توضح وضعا آخر هو الوضع الصحيح لها ، وهو تعدد حالة الصدارة فيها ؛ إذ أن فيها أداة تنبيه ، وأداة نفي ، وكل أداة من الأداتين لها الصدارة إذا وجدت وحدها في الجملة ، فما العمل عند اجتماعهما معا ؟ هذه هي المشكلة التي كان على النحاة أن يتناولوها ، والتي نرجو أن نوضحها في ختام دراسة المؤثر الأول من المؤثرات في ترتيب الصيغ داخل التركيب ، وهو التأثير في المضمون

التنبيه :

الهدف من استخدام أسلوب التنبيه هو لفت نظر المخاطب لتركيز انتباهه فيما يلي هذه الصيغ من مضمون ، فهو أسلوب يعتمد على الصيغ التي تفيد استثارة اهتمام السامع بمضمون الجمل التي تليها . وقد تقف فائدة صيغ التنبيه عند هذا القدر ، كما قد تتجاوزه إلى إسباغ معان خاصة على المضمون ، كالحرص عليه والتألم منه وله ، أو طلبه والحاجة إليه .

---

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف ١٠٣/١
(2) الإنصاف ١٠٣/١ وقارن بكتاب سيبويه ٦٩/١ وما بعدها .

والصيغ التي تفيد الاهتمام بالمضمون حسب ثلاثة هي (ها) و (ألا) و (أما) والصيغ التي تفيد معاني أخرى فوق ما يكشف عنه من أهمية لمضمون الجمل التي تليها تنقسم إلى قسمين حسب ما تفيده من معنى : فإما أن تفيد التألم والحزن والتحسر — ويصطلح عليها النحاة بصيغ الندبة والاستغاثة — وإما أن تفيد الطلب للشيء والدعوة له ، ويصطلح عليها النحاة بصيغ النداء .

ويوجب النحاة أن تتصدر أدوات التنبيه — على اختلاف ما تفيده — الجمل التي تدخل عليها [1] ومن ثم لا يعملون ما بعدها في قبلها ، كما لا يعملون ما قبلها فيها ولا فيما بعدها . والواقع اللغوي يؤيد ما قرره النحاة من ضرورة تصدر أدوات التنبيه جملها . ومن ذلك تصدر (ها) في قول لبيد [2] :

نحن اقتسمنا المال قسمين بيننا ... فقلت لهم هـذا لها ها وذا ليا

وقول النابغة [3] :

ها إن تا عذرة إن لم تكن نفعت ... فإن صاحبها قد تاه في البلد

ويشهد لتصدر (ألا) قوله تعالى : (ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون) وقول عمرو بن كلثوم [4] :

ألا لا يجهلن أحـد علينا ... فنجهل فوق جهل الجاهلينا

وقول طرفة [5] :

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى ... وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي

---

(1) شرح : الأشباه والنظائر ٢/٣٠٤ — ٣٤٣ واللغة مرقة خطأ ٣٣٢ — ٣٣٣ ، المغني : ٤٥ ، ٦٨ ، ٣٤٩ ، الدسوقي على المغني ١/٧٨ ، ٢/٢٨٩ ، ١٥ ، ٣٨ ، ٣٩ ، شرح شواهد المغني ٦٣ ، ٧٤
(2) ديوانه ط ليدن ٥٩
(3) ديوانه (ص) ٣٤ ، ورواية الديوان : مشارك النكد
(4) شرح القصائد العشر للتبريزي ٢٧٨
(5) رواية الديوان ٣٢ (اللائمي) .

وقول الشماخ (١)

ألا ياصبحاني قبل غارة سنجال ... وقبل منايا غاديات وآجال

وقول جرير (٢)

ألا رب جبار عليه مهابة ... سقيناه كأس الموت حتى تضعضعا

ويشهد لتصدر (أما) قول أبي صخر الهذلي (٣):

أما والذي أبكى وأضحك والذي ... أمات وأحيا والذي أمره الأمر

لقد تركتني أحسد الوحش أن أرى ... أليفين منها لا يروعهما الذعر

وأما تصدر صيغ الندبة والاستغاثة فأمثلتها كثيرة ومنها قول أبي الطيب (٤):

واحر قلباه ممن قلبه شبم ... ومن بجسمي وحالي عنده سقم

وقول الراجز ـ مستبدلا (يا) بوا وذلك مطرد في الاستغاثة ـ:

يامرحباه بحمار ناجية ... إذا أتى قربته للسانية

وتصدر أدوات التنبيه مطرد في النصوص اللغوية، فكل النصوص المروية تشهد بوجوب تصدر أدوات التنبيه في أوائل الجمل التي تدخل عليها، وقد أدرك النحاة ذلك وقرروه، ولكنهم ذكروا ما يشبه أن يكون استثناء من هذه القاعدة، حين جوزوا دخول بعض أدوات التنبيه على المفردات. ومن ذلك في نظرهم ـ صيغ النداء إذ لا تتصدر أدوات النداء فيها جملة. وكذلك ـ عندهم ـ (ها) فإنها كما تدخل على جمل تدخل على الإشارة والضمير.

وهذا التصور النحوي لا يرتكز على التحليل الموضوعي للنصوص اللغوية،

(١) ديوانه ٢٠٥.
(٢) ديوانه ٢٦٥.
(٣) شرح شواهد المغني ٦٢، والبيتان بصورة مغايرة في: أمالي القالي ١/١٤٩.
(٤) ديوانه ٢٧٥

وإنما يستند إلى بعض الاعتبارات النحوية الخالصة ، التي هي أقرب إلى المصادرات المذهبية منها إلى الأسس العلمية . فإن صيغة المنادى وأداة النداء معا لاتعد جملة — عند النحويين — لمجرد كونها طرفا واحدا من أطراف ثلاثة يجب أن توجد جميعا كما أملته نظرية العامل[1] ، وهنا ركن واحد من ركنين ينبغي أن يتوفر فيها لما تقرره نظريتهم في تكوين الجملة[2] . وهذا كله خطأ خالص؛ فإن أداة النداء والمنادى جملة كاملة ، إذ تحقق ما تهدف إليه الجملة عند النحاة من الإفادة[3] ، فالنداء يفيد معنى يحسن السكوت عليه من المتكلم والسامع جميعا . ومن ثم فإن ماترتب على ذلك من زعم بأن أداة النداء — التي للتنبيه — لم تدخل على جملة فكرة خاطئة لأنها ارتكزت على مقدمات لازمة الخطأ.

والأمر كذلك في (ها) ، فإنها — بدورها — لاتدخل على مفردات حين تدخل على الضمائر وأسماء الإشارة ، كما قرر النحاة معللين له بأن أسماء الإشارة « مبهمة لوقوعها على كل شيء من حيوان وجماد ، فافتقرت إلى تنبيه المخاطب لها كما افتقرت إلى الصفة »[4] . كما ذكر ابن يعيش متبعا في ذلك الرماني الذي قرر أن (ها) التنبيه تدخل على اسم الإشارة « من حيث كان يصلح لكل حاضر والمراد واحد بعينه ، فقوى بالتنبيه لتحريك النفس على طلبه بعينه ، إذ لم تكن علامة تعريف في لفظه »[5] . ثم مدوا هذا التعليل إلى الضمائر أيضا . وهذا كله كما أشرنا في تحليل جملة النداء نوع من المصادرات التي لاتقوم على أساس صحيح . فإن هذا التعليل إن صدق على

---

(١) انظر ص ٨٨ وما بعدها من هذه الدراسة
(٢) انظر ص ٦٩ من هذه الدراسة ، كتاب سيبويه ١/٢ ، شرح المفصل ١/٢٠
(٣) انظر : شرح المفصل ١/٢٠ ، ٨/٥٩ ، في ٢٧٣ ، اللغة العربية ١٠٩ .
(٤) شرح المفصل ٨/١١٤ .
(٥) السابق .

أسماء الإشارة فإنه لا يصدق على الضمائر ؛ إذ هي أولا معارف ، ثم هي لا تحتمل اشتراكا من أي نوع كان ، الأخرى أن (ها) يدخل على ضمير المتكلم ؟ فهل يتصور أن شبهة الإشارة في هذا الضمير ممكنة ؟! إن ذلك قد يكون قرينة تشير إلى عدم صحة ما ذكره النحاة من تعليل ، ثم عدم سلامة ما تصوروه من قاعدة منصب مقتضاها التنبيه على المفرد ، ضميرا أو إشارة .

التحضيض

ثمة عدد من الصيغ التي يفيد استعمالها الحث على الشيء ، وما يتصل به من ترغيب فيه أو لوم على عدم فعله . وهذه الأدوات – مهما تعش – تستوجب أولا الصدارة في نظر النحاة ، طبقا لما قرروه من أن كل الصيغ التي تؤثر في مضمون الكلام بعدها نوعا من التأثير تستحق الصدارة[1] . ثم هي تستحق ثانيا الدخول على الجملة الفعلية ، سواء صدرت بفعل ماض أو بفعل مضارع ؛ وذلك لأن الجملة الفعلية هي التي تستحق عندهم الحث عليها . وهو معنى لا نفي به في تصورهم الجملة الاسمية . ولذلك يحتم النحاة بحكم وجوب التصدر – الفصل بين صيغ التحضيض وما يليها وبين ما قبل هذه الصيغ . فلا يعملون ما قبلها عملا فيها ولا فيما بعدها ، كما لا يعملون ما بعدها عملا فيما قبلها[2] .

والنصوص اللغوية تشهد بصحة ما قرروه من ضرورة التصدر ، ومن ذلك قول الله تعالى : (لولا أخرتني إلى أجل قريب) ، وقوله : (فلولا إن كنتم غير مدينين) ولكن في النصوص ما يؤكد وقوع الاسم بعدها ، ومن ذلك

---

(١) انظر : الأشباه والنظائر ١/٢٤٢ — ٢٤٣ .

(٢) انظر : شرح المفصل ٨/١٤٤ — ١٤٥ .

قول جرير[1] :

تعدون عقر النيب أفضل مجدكم   بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا

ويصح النحاة في تأويل التركيب على تقدير عامل ينتصب به الناصب[2] ؛ إذ أن العامل المقدر من نوع السابق ، فكأن السابق مفسر له ، فأي تفسير له بعد هذا التقدير ؟!

التوكيد :

ثمة عدد من الصيغ التي تستخدم لتأكيد مضمون الجملة ، فتستحق الصدارة بناء على ماقرره النحاة من أن التصدر مرتبط بتأثير الصيغ والأدوات في مضمون الجمل التي تليها[3] . وهذه الصيغ هي (إنّ) المكسورة الهمزة وأختها المفتوحة و (كأنّ) و(لكنّ)

ويستثني النحاة من هذه الصيغ (أنّ) المفتوحة الهمزة ومرد هذه التفرقة بين المكسورة والمفتوحة عند النحويين أن (إنّ) المكسورة الجملة معها على استقلالها بفائدتها ولذلك يحسن السكوت عليها ؛ لأن الجملة عبارة عن كل كلام تام قائم بنفسه مفيد لمعناه ، فلا فرق بين قولك : إن زيدا قائم ، وبين قولك : زيد قائم ، إلا معنى التأكيد ، وليست (أنّ) المفتوحة كذلك ، بل تقلب معنى الجملة إلى الإفراد ، وتصير في مذهب المصدر المؤكد ، ولولا إرادة التأكيد لكان المصدر أحق بالموضع ، ولكنت تقول مكان بلغني أن زيدا قائم : بلغني قيام زيد ، والذي يدلك على أن (أنّ) المفتوحة في معنى المصدر وأنها تقع موقع المفردات أنها تفتقر في استقلالها بجملة إلى شيء

(1) نسب ابن الشجري هذا البيت في أماليه مرة للأشهب بن رميلة . انظر الأمالي الشجرية 2 / 21 ، وديوان جرير 265 .
(2) انظر : شرح المفصل 8/144 ، 145 .
(3) انظر : الأشباه والنظائر 1/242 – 243 .

يكون معها ويضم إليها ، لأنها مع مابعدها من منصوب ومرفوع بمنزلة الاسم الموصول ، فلا يكون كلاما مع الصلة إلا بشيء آخر »[١] .

هذا هو أساس التفرقة بين إن المكسورة والمفتوحة ، فإن المكسورة عند النحاة جملة كاملة ، أما المفتوحة فهي في نظرهم بمنزلة المفرد ، وقد جعلها ابن يعيش في النص السابق حينا بمنزلة المصدر ، وحينا آخر بمنزلة الاسم الموصول ، وقد كان هذا الأساس هو الركيزة التي بنى عليها عدد من الأحكام التفصيلية الهامة ، التي تجمعها القاعدة النحوية التي تقرر عدم جواز استعمال (إن) المكسورة في المواضع التي لايجوز أن يسد المصدر مسدها ومسد معموليها ، ووجوب استعمال (أن) المفتوحة في المواضع التي يجب أن يسد المصدر مسدها ومسد معموليها[٢] .

والواقع أن بناء التفرقة بين إن وأن على هذا النحو الذي سلكه النحاة لايقوم على أساس موضوعي ، ويتسم بالخطأ المنهجي . أما أنه لايقوم على أساس موضوعي فلأن كلا من (إن) و(أن) يدخل على الجمل الاسمية فيغير فيها تغييرا إعرابيا معينا ، وكل منهما يفيد معنى واحدا ، وكل منهما لايجوز أن يتقدم عليه أحد معموليه ولاما يتصل بهما . أي أن كلا منهما يتصدر الجملة التي يدخل عليها فيفيد التركيب التأكيد . والفارق الوحيد بين الاستعمالين هو أن (إن) المكسورة لاتتصل بما قبلها من حيث العمل ، فلا يعمل ماقبلها فيها ولا فيما بعدها . وإن كان من الممكن أن تتصل بما قبلها في المعنى على نحو آخر — بوساطة

---

(١) شرح المفصل ٨ ، ٥٩ .

(٢) انظر : منحة الأحوذي على العوامل ٣٠ — ٣١ ، حاشية السجاعي على ابن عقيل ٧٤ — ٧٥ ، همع الهوامع ١ / ١٣٨ ، الدرر اللوامع ١ / ١١٥ ، شرح التصريح ١ / ٢١٤ — ٢١٨

أدوات العطف مثلا ، على حين إن (أن) المفتوحة يمكن أن تتصل بما قبلها من حيث المعنى والعمل معا . ولكن هذه التفرقة لا تنهض مسوغا لما قرره النحاة من استثناء (أن) من حتمية تصدر ما تدخل عليه من جمل؛ فإن تصدر (أن) على جملة التوكيد ليس موطن شك ، ونحو : بلغني أن محمدا قائم ، والذي يستدل النحاة به على عدم تصدر أن يتضمن في الواقع حدثين : أولهما حدث الإبلاغ لمضمون معين ، وثانيهما حدث القيام المسند إلى محمد ، وهو مضمون ما بلغ به المتكلم ، (وأن) دخلت على الحدث الثاني ، فهي تفيد تأكيده ، ثم هي تتصدره . ولسنا في حاجة إلى جهد لإثبات ذلك ؛ لأن هذا المحتوى الشكلي الدلالة واضح لا يحتاج إلى إيضاح.

وأما أن التفرقة النحوية بين (إنّ) (وأن) وما تبعها من استثناء (أن) من الصدارة تتسم بالخطأ المنهجي ، فلأن النحاة صدروا في خطواتهم التي انتهت إلى هذا الحكم سيرا معكوسا؛ إذ كان المفروض أن يبدءوا بدراسة المواضع التي تدخل كل من إن وأن عليها ، ثم يحللوا هذه المواضع تحليلا دقيقا من الناحية المعنوية ، ثم ينتهوا إلى تحقيق الفوارق التي تصلح آخر الأمر في القاعدة . أما هم فقد بدءوا من الفوارق وانتهوا إلى المواضع التي يحتم استعمال إن فيها دون أن ويجب استعمال أن فيها لا إن ، ومن ثم أرهقهم دلالة في التفصيل حين أرادوا أن يحددوا ذلك يقولون تارة بتشبيه أن ومدخولها مرة بالمصدر ، وأخرى باسم الموصول ، وفاتهم أن ثمة فوارق أسلوبية وتركيبية بين هذه الثلاثة بحيث يعد جمعها من قبيل الجمع بين متناقضات(١).

* * *

(١) انظر مثلا شرح الرضي على الكافية ٢ ، ٣٤٥.

وبعد أن انتهينا من دراسة الصيغ التي أوجب النحاة لها التصدر لتأثيرها في مضمون الجمل، نريد أن نصل إلى تحليل دقيق لمعنى التصدر الذي قرروه حكماً واجب الاتباع في الأساليب اللغوية، وتحديد للعلاقة بين الصيغ التي يجب لها هذا الحكم.

أ – معنى التصدر عند النحاة:

من الواضح بعد العرض السابق لصيغ التصدر أن للتصدر عند النحاة صورتين:

الصورة الأولى هي تصدر الصيغة للتركيب اللغوي مهما تنوعت جمله، أي سواء كانت هذه الجمل بسيطة: اسمية أو فعلية أو ظرفية – عند من يجعلها قسماً مستقلاً – أو جملة صغرى أو جملة كبرى، ويتضمن بالضرورة أمرين. الأول عدم ارتباط الصيغ التي يجب لها التصدر ومدخولها بما يسبقها من صيغ من حيث العمل، وإن ارتبطت بها من حيث المعنى، كالعطف بالأداة والقسم بالواو ونحوه. والأمر الثاني هو عدم تقدم ما يقع في حيز الجملة التي تليها عليها سواء كان طرفاً من أطراف هذه الجملة أو متعلقاً بأحد طرفيها.

والصورة الثانية هي تصدر الجملة غير الكبرى. ولا تتضمن غير شرط واحد ينبغي أن يتحقق، وهو تقدم الصيغة في بداية الجملة التي تعبر عن مضمونها نوعاً ما من التغيير، بحيث لا يجوز أن يتقدم على الصيغة شيء من الجملة التي يتأثر مضمونها أو شيء مما يتصل به. ولا يستلزم هذا النوع من التصدر الفصل المنعدم في العلاقة التركيبية بين الصيغ أو الجمل السابقة على ماله التصدر وبين مدخوله، بمعنى أنه يجوز أن يعمل ماقبل هذه الصيغ في بعدها، ومن ثم يجوز أن تكون حشواً في الجمل الكبرى

ومن الواضح — ثالثاً — أن وجوب التصدر الذي جعله النحاة حكماً ينطبق على المعنى الثاني له ؛ إذ هو الذي يمكن أن يتحقق في جميع الصيغ التي تؤثر في الجمل التي تليها . ولا نجد استثناء في هذا الحكم في صيغ الاستفهام والشرط والتعجب وضمير الشأن والتكثير والنفي والتنبيه والتحضيض والتأكيد . حتى التوكيد (بأن) — وهي مستثناة عند النحاة من وجوب التصدر — لا تختلف حكماً عن بقية الصيغ في وجوب تقدمها على جملة مؤكدة بها .

أما الصورة الأولى للتصدر فإنها لا تنطبق على هذه الأدوات جميعاً ، بل لا تتحقق إلا في الصيغ التي تفيد الشرط والاستفهام والتكثير والتنبيه ؛ إذ هي الصيغ الوحيدة التي يجب أن تتقدم التركيب النحوي بأسره ، وإن تعددت جمله المتداخلة ، ولهذا فإنه يتحتم وقوعها في أول الجمل على اختلافها : بسيطة أو صغرى أو كبرى . وأما بقية الصيغ فإنه وإن تحقق لها وجوب الصدارة في الجمل البسيطة أو الصغرى لا يشترط أن تتصدر الجمل الكبرى

(ب) العلاقة بين الصيغ التي يجب لها الصدارة :

في مجال العلاقة بين الصيغ التي يجب لها الصدارة نلاحظ :

أولاً : أن جميع الصيغ ليست في مستوى واحد من حيث التصدر ؛ إذ تختلف باختلاف نوع التصدر الذي يجب لها .

ثانياً : أن الصيغ التي يجب أن تتصدر التركيب النحوي — وهو اصطلاح موجز يشمل الجمل بأسرها — بسيطة أو صغرى أو كبرى — إذا اجتمعت مع الصيغ التي يجب أن تتصدر الجمل البسيطة أو الصغرى ، يجب أن تتقدم الأولى على الثانية . وسنكتفي بأن نقدم أمثلة لاجتماع النفي مع غيره من صيغ

الاستفهام والشرط والتنبيه والتكثير ، فتدل على وجوب تقدم هذه الصيغ الأخيرة على النفي ، نحو قول عمرو بن كلثوم[1] :

ألا لا يجهلن أحد علينا ... فنجهل فوق جهل الجاهلينا

وقوله تعالى :

(وكأين من دابة لاتحمل رزقها)

وقول لبيد[2] :

فإن أنت لم ينفعك علمك فانتسب ... لعلك تهديك القرون الأوائل

وقول علقمة بن عبدة[3]

هل ما علمت وما استودعت مكتوم ... أم حبلها إذ نأتك اليوم مصروم

ففي الشاهد الأول اجتمع النهي — وهو في البحوث النحوية شقيق النفي — مع أداة التنبيه فتقدمت الأداة ، وفي الثاني اجتمع مع كأين الدالة على التكثير فتقدمت أداة التكثير ، وفي الثالث اجتمع مع أداة الشرط فتقدم الشرط ، وفي الرابع اجتمع مع أداة الاستفهام فتقدم الاستفهام

* * *

(١) شرح القصائد العشر للتبريزي ٤٣٨
(٢) همع الهوامع ٢/١٩٩ ، الدرر اللوامع ٢/٣٥ ، ٧٩ ، الشعر والشعراء ٢٤٠
(٣) انظر : ديوانه ٤٣ ، الاشباه والنظائر ٦/٤ ، مختارات شعراء العرب ١١٧ ، وهو مشهور بمطلعه [illegible] في أرجح الأقوال — عن علقمة بن عبدة [illegible] بالفحل ، انظر [illegible] ١/١٢٥ — ١٢٦ ، وانظر في ترجمته أيضا : الإصابة ٣/١١١ ، الأغاني ٢١/١٧٢ ، الخزانة ١/٥٦٥ ، الشعر والشعراء ٥٨ ، المؤتلف والمختلف ٢٣٧

الفصل الثاني

العمل

١ — [illegible] العامل النحوي
٢ — [illegible] المطابقة

العمل هو المؤثر الثاني عند النحاة في ترتيب الجملة العربية ؛ إذ الأصل عندهم أن يتقدم العامل على المعمول [1] ، وأن المعمول تابع للعامل ، وأن التابع لا يقع في موضع لا يقع فيه المتبوع [2] . ولكن العوامل — بعد ذلك — تختلف درجاتها وتتعدد مراتبها ، فتختلف علاقاتها بمعمولاتها ، وتتعدد صور تركيبها ، ومن ثم ينعكس كل ذلك على الترتيب الذي ينبغي أن تخضع له الجملة .

ومحور الاختلاف بين العوامل هو تعدد مستوياتها من حيث القوة والضعف ، ولهذا الاختلاف في القوة والضعف اعتباران .

الاعتبار الأول : ينبثق عن مدى أصالة العامل في العمل أو عدم أصالته فيه ، فإن من العوامل ما يكون عمله أصيلا ، ومن ثم يكون قويا ، حريا بالتصرف في المعمول ، ومنها ما يكون عمله فرعا لآخر ، فهو ضعيف بالنسبة إليه ، ومقيد في علاقته بمعموله دونه ، إذ ليس له من الأصالة ما يبيح له التصرف فيه . يقول ابن عصفور : « العامل الضعيف لا يعمل فيما قبله ، ولهذا لا يتقدم أخبار إن وأخواتها عليها » . وأضاف السيوطي : « ولا المجرور والمنصوب

---

(١) الأشباه والنظائر ١/٢٧٦ . (٢) الأشباه والنظائر ١/٣٥٤ .

والمجزوم على الجار والناصب والجازم ، ولا تطال على عامله الضعيف غير الفعل المتصرف وشبهه . . . ولا التمييز على عامله الجامد إجماعاً ، ولا معمول المصدر وفعل التعجب واسم الفعل »[1]

وقد اختلف النحاة في أصالة العمل : هل هي مطردة في الحروف أم في الأفعال ؟

ذهب إلى الأول السهيلي ، معللا ذلك بأن الحروف « ليست لها معان في نفسها وإنما معانيها في غيرها ، وأما الذي معناه في نفسه وهو الاسم فأصله أن لا يعمل في غيره ، وإنما وجب أن يعمل الحرف في كل ما دل على معنى فيه لأنه اقتضاه معنى فيقتضيه لفظاً ؛ لأن الألفاظ تابعة للمعاني ، فما تشبث الحرف بما دخل عليه معنى وجب أن يتشبث به لفظاً ، وذلك هو العمل ، فأصل الحرف أن يكون عاملا[2] » .

وذهب ابن عصفور إلى الثاني — وهو اتجاه جمهور النحويين[3]

وقد دلل ابن عصفور على موقفه بأن « الأفعال كلها عاملة ، وأما الأسماء والحروف فلا يعمل منها إلا ما أشبه الأفعال ، فدل ذلك على أن العمل حق الأصالة إنما كان للأفعال[4] » ، وفي هذا يقول ابن يعيش : « حروف الجر إنما عملت لشبهها بالأفعال واختصاصها بالأسماء[5] » ، وابن برهان : « أصل العمل للفعل ، فسبيله الرفع والنصب ، وما يعمل من الأسماء رفعا ونصبا فرع في العمل على الفعل ، كما أن ما أعرب من الأفعال فرع على الأسماء[6] » . ويقول أبو حيان

(١) الأشباه والنظائر ١/٢٧٧ عن شرح المقرب .
(٢) الأشباه والنظائر ١/٢٦٩ ٢٧
(٣) انظر : التذييل والتكميل ٣/٩٤ أ ، شرح اللمع الكبير ٢/١٧٥ ، اللباب للعكبري ٢٤٦ ، شرح المقدمة لابن بابشاذ ٨١ ب ، اللامعة في النحو ٩٠ أ ، الدرة المضية ، الباب في شرح اللباب ، ارتشاف الضرب ٣٥٨ .
(٤) المقرب والموضح .
(٥) شرح المفصل ٨/٩ .
(٦) اللمع لابن برهان ٤٨ ب

في شرح التسهيل : « أصل العمل للفعل ، ثم لما قرب مشابهة له وهو اسم الفاعل واسم المفعول ، ثم لما شبه بهما من طريق التثنية والجمع والتذكير والتأنيث وهي الصفة المشبهة » .[1] وبهذا كله قرر السيوطي نقلا عن شرح الجمل أن « العمل أصل في الأفعال فرع في الأسماء والحروف ، فما وجد من الأسماء والحروف عاملا فينبغي أن يسأل عن الموجب لعمله »[2] ، دون أن يجمع في الاعتبار الاتجاه الثاني الذي يجعل الأصالة للحروف لا للأفعال

ونص أبي حيان السابق يشير إلى أن العوامل الفرعية تتفاوت درجاتها أيضاً حسب قوة العمل فيها وضعفه ، فإذا اعتبرنا — مع الاتجاه الغالب — أن الفعل يحتل المرتبة الأولى ، فإننا نجد اسم الفاعل واسم المفعول في المرتبة الثانية لشبههما بالفعل . ونجد الصفة المشبهة في المرتبة الثالثة لشبهها باسم الفاعل المشبه بالفعل ، أو لأنها شابهت الأفعال الناقصة التي هي فرع من الأفعال المتعدية ، و (أنْ) الناصبة للمضارع في المرتبة الرابعة لأنها فرع عن (أنّ) الثقيلة ، التي هي فرع عن الأفعال الناقصة ، التي فرع من الأفعال المتعدية ، والاسم التام الناصب للتمييز في المرتبة الخامسة لأنه مشبه بـ (أفعل من) ، و (أفعل من) مشبه بالصفة المشبهة ، وهي مشبهة باسم الفاعل ، وهو بالفعل »[3] .

والاعتبار الثاني : يعود إلى ما يتسم به العامل من تصرف أو جمود ،

(١) شرح التسهيل — مخطوط ٢/٩٩٠ ، ونقله السيوطي في الأشباه والنظائر ١/٢٦١ — ٢٦٢ .

(٢) الأشباه والنظائر ١/٢٦١ وانظر : الجمل المنسوبة للزجاجي ، شرح الجمل لابن الضائع ، كلام في شرح الجمل للخفاف ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٤ ب — ١٧ ب .

(٣) انظر الأشباه والنظائر ١/٢٨٨ ، همع الهوامع ١/٢٥٠ ، شرح الكافية للرضي ١/٢٩٨ ، ٢/٦٤ ، شرح المفصل ٢/٧٣ ، شرح التسهيل — مخطوط ٢/٢١٠ ، حاشية الخضري على ابن عقيل ١/٢٤١ ، حاشية الصبان على الأشموني ٢/٢٩٩ ، شرح التصريح ٢/٢٠٠ .

فالعامل المتصرف أقوى من العامل الجامد ، ولهذا يتصرف في معموله صوراً من التصرف لا تتاح للعامل الجامد . وذلك تأثيره في الترتيب ، إذ يلزم هذا الترتيب مع العامل الجامد ، أما مع العامل المتصرف فلا يلزم إلا إذا كان ثمة سبب آخر غير العمل ، وصور الخروج على الترتيب كثيرة ، منها تقديم المعمول على العامل ، ومنها حذف المعمول ، ومنها الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي أو غير أجنبي .

ويريد العلماء بالعامل المتصرف ما ورد في الأساليب العربية الأصيلة مستخدماً بطرق مختلفة وصيغ متعددة ، وأما العامل الجامد فيقصدون به ما التزم في الأساليب العربية حالة واحدة ، ومن هنا يتضح أن الحروف كلها جامدة ، وكذلك الأسماء مشتقة أو غير مشتقة ، أما غير المشتقة فأمرها واضح ، وأما المشتقة فلأن نوع الاشتقاق لا تتغير صيغته ، فهو نوع من الجمود . ويبقى بعد ذلك الأفعال التي يمكن أن نعثر فيها على العوامل الجامدة كـ : نعم وبئس وعسى وليس وفعل التعجب[1] ، كما يمكن أن نجد بينها الكثير من العوامل المتصرفة ، وهي الغالبية فيها .

وعلى هذا فإن هناك نوعاً من الترتيب حتمي بين العوامل الاسمية والحرفية وبين معمولاتها . كذلك فإن هذا الترتيب يطرد مع الأفعال الجامدة .

والاعتبار الثالث : أن العامل اللفظي عامة أقوى من العامل المعنوي

(١) لمع ابن جني ٧٤ أ — ب ، ١٠ أ ، أسرار العربية ٤٤ أ ، شرح اللمع ١٩٧/٥ ، ٢٠١ — ٢٠٣ ، ٢٠٧ ، اللباب للعكبري ٨٩ ، ٩٤ ، ٩٨ — ٩٩ ، اللباب في شرح اللباب ، المقدمة ٩٢ أ ، شرح الجملة ٥٩٣ ، شرح ابن الصائغ ٣٠/٢ و٣٤ ، غاية الإحسان ٩ ب ، المشكل المسائل ٤٦ ب ، ٤٨ ب .

عنه (١) ، ولهذا فإن الترتيب بين العوامل المعنوية ومعمولاتها أمر لازم ؛ فكل ما يتطلبه هذا الترتيب من ذكر المعمول ووضعه في موضعه دون فصل بينه وبين عامله . ولعل قائلا يقول : إن الفصل لا يصح هنا لأن العامل غير منطوق به ، ولكن ذلك مراعاة لاعتبار واحد ، وثمة اعتبار آخر وهو أن العامل المعنوي له مواضعه الخاصة التي تعد تحديداً لمكان العامل بصورة ما . ولهذا فإن الترتيب بين العامل والمعمول متمكن على نحو من الاعتبار النحوي .

وكما أن العوامل اللفظية تتفاوت قوة وضعفا فإن العوامل المعنوية أيضاً تختلف درجتها قوة وضعفا ، ويقدر قوتها بقدر تخلصها النسبي من التركيب الذي يطرد — على العكس من ذلك — مع العوامل الضعيفة ، وأضعف العوامل المعنوية ما اختص بالعمل في الأفعال — أو بتعبير أدق في الفعل المضارع ، وأقواها ما كان يعمل في الأسماء ، وقد دلل على ذلك ابن جني بقوله : « يدل على ضعف عوامل الأفعال عن الأسماء أن جواب الشرط جزم بإنْ وفعل الشرط ، كخبر المبتدأ بالمبتدأ والابتداء ، فجرت (إنْ) مجرى الابتداء »(٢) .

والاعتبار الأخير : أن العامل المتقدم أقوى من العامل المتأخر ، ولهذا لا يتأخر عن معموله مع بقاء عمله إلا العامل القوي ، والعامل القوي يضعف إذا تأخر عن معموله ، ويفقد كثيراً من قوته ، مما يحتاج معه إلى التقوية ، ومن ذلك أن الفعل المتعدي — الذي يعد أقوى العوامل النحوية على الإطلاق — إذا تقدم عليه معموله فقد بعض قوته ، ولذلك يقوى على العمل باللام الداخلة على المعمول ، كما يقوى بها اسم الفاعل في نحو : محمد ضارب

---

(١) انظر : اللمع لابن برهان ورقة ١٩ أ ، الأشباه والنظائر ١ / ٢٦٢ وما بعدها .
(٢) انظر : اللمع لابن جني ورقة ٣ أ ، الأشباه والنظائر ١ / ٢٧٨ .

للرؤيا ؛ لانحطاطه عن الفعل في القوة . وعليه قوله تعالى : (إن كنتم للرؤيا تعبرون) »[1] .

هذه هي الاعتبارات التي تحكم المؤثر الثاني من مؤثرات الترتيب عند النحاة . وهي كما نرى تتسم بكثير من التجريد والتعميم ، كما تتصف بكثرة التقسيم والتفريع ، ولعل أفضل ما يكشف عن التأثير الحقيقي لنظرية العامل في ترتيب الصيغ داخل الجملة العربية هو تناول الأبواب المختلفة التي وضعت الترتيب وخصصت له

(١) انظر : العوامل النحوية ٨٤ ب ، والشرح لابن برهان ١٩ أ ، ٢٠ أ ، واللمع لابن جني ورقة ٦ أ .

الفعل والفاعل والمفعول به

عرف النحاة الفاعل بأنه « اسم صريح — ظاهر أو مضمر ، بارز أو مستتر — أو ما فى تأويله ، أسند إليه فعل تام — متصرف أو جامد — أو ما فى تأويله ، مقدم ذلك الفعل أو ما فى تأويله على ما أسند إليه ، أصلى المحل والصيغة »[1] .

ومن هذا التعريف يستمد النحاة حكما من أحكام الفاعل ، وهو « وقوعه بعد المسند » لأن التعريف يجعل المسند مقدما على المسند إليه»[2] ومن ثم فإنه « لا يصح تقديم الفاعل على الفعل لأن معمول إذا تقدم على عامله ضعفت علقته بدلالة امتناع (ضربت لزيد) ، وصحة (لزيد ضربت) » ألا ترى أن المعمول لما تقدم على العامل ضعفت علقته فساغ لذلك أن يقوى العمل بحرف جر كما يقوى به ما لا يتعدى من الأفعال »[3] . وهكذا فإن الأصل والأساس وقوع الفعل أو ما أول به أولا ثم وقوع الفاعل الصريح أو المؤول به بعد ذلك وقد ذهب البصريون إلى وجوب ذلك بحيث لا يعدل عنه إلا فى الضرورة ، فإذا وقع فى اللفظ ما ظاهره أنه فاعل تقدم على مسنده ، وجب عندهم تقدير الفاعل ضميرا مستترا فى المسند وكون المسند إليه المتقدم إما مبتدأ وإما فاعلا محذوف الفعل

ويمنع الكوفيون أن يكون الأصل واجبا ، ويرون أنه كثير

(١) انظر : منهج السالك ١/٢٤٢ ، شرح التصريح ١/٢٦٧ — ٢٦٨

(٢) التصريح على التوضيح ١/٢٧٠ — ٢٧١ ، اللمع لابن برهان ١٨ ب — ١٩ أ

(٣) اللمع لابن برهان ١٩ أ

فحسب ، وأنه قد يجوز تقديم الفاعل على مسنده مستدلين بنحو قول الزباء :

ما للجمال مشيها وئيدا ... أجندلا يحملن أم حديدا

ووجه الاستشهاد بهذا البيت عندهم أن (مَشْيُها) روى مرفوعا ، وليس جائزا أن يكون مبتدأ ؛ إذ لا خبر له في اللفظ إلا وئيدا وهو منصوب على الحال ، فتعين أن يكون فاعلا بوئيدا مقدما عليه ، وهكذا تقدم الفاعل — في البيت — على مسنده[1].

وكما أن الأصل وقوع الفاعل بعد مسنده ، فإن الأصل أيضا اتصاله به دون فصل بينهما ، ولو بمعمولها ؛ لأن الفاعل منزل من الفعل منزلة جزئه ثم يجيء المفعول بعده[2].

ويجب الأصل — وهو اتصال الفاعل بفعله وتقديمه على معمولها — في ثلاث مسائل[3] :

١ — أن يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين ولا حصر ، نحو : أكرمتُه

٢ — أن تخشى اللبس في الفصل عند عدم وجود القرينة التي تميزه من المفعول ، وذلك بأن يكون الفاعل والمفعول مقصورين أو إشاريين أو موصولين أو مضافين لياء المتكلم

---

(١) شرح التصريح ١/٢٧٧ ، حاشية العليمي على التصريح (بهامشه)
(٢) التصريح على التوضيح ١/٢٨٩ ، شرح الجمل لابن الصائغ جـ ٥ ، اللباب للعكبري ٦٨ ، لباب الإعراب ٣٦٦ — ٣٦٧ ، لب اللباب ٨ ، الخطاب في شرح اللباب .
(٣) شرح التصريح ١/٢٨٢

« وهذا اتجاه أبي بكر بن السراج والمتأخرين من النحاة كالجزولي وابن عصفور وابن مالك .

وخالفهم في هذه المسألة ابن الحاج في نقده على المقرب لابن عصفور ، إذ قال : « لا يوجد في كتاب سيبويه شيء من هذه الأغراض الواهية ، محتجا بعدد من الأدلة ، من بينها أن العرب تجيز تصغير (عمرو) و(عمر) على (عمير) مع وجود اللبس ، وأن الإجمال من مقاصد العقلاء ، فإن لهم غرضا في الإجمال كما أن لهم غرضا في البيان ، وبأنه يجوز أن يقال : زيد وعمرو ضرب أحدهما الآخر ؛ إذ لا يبعد أن يقصد ضرب أحدهما من غير تعيين ، وبأن تأخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلا باتفاق عند الأصوليين ولغة عند النحويين ، فلا يمتنع أن يتكلم بالمجمل ويتأخر البيان إلى وقت الحاجة كمختار ومنقاد فإنهما محتملان لترددهما بين الفاعل والمفعول ، وبأن الزجاج نقل في معانيه أنه لا خلاف بين النحويين في أنه يجوز في نحو : (فما زالت تلك دعواهم) كون (تلك) اسم زال و(دعواهم) الخبر وبالعكس »[1]

وبتأمل صور النقد التي قدمها ابن الحاج نلحظ أنها تنقسم إلى قسمين : أولهما يتناول الاستدلال العقلي على جواز الإجمال ، وثانيهما يقدم نماذج متعددة لوقوعه بالفعل في المفردات والتراكيب اللغوية . ويرتكز نقده كله على أساس الخلط بين الإجمال واللبس وعدم التفرقة بينهما ، وما دام الإجمال جائزا عقلا وواقعا فعلا فقد دل — عنده — على جواز اللبس ، وذلك غير صحيح ؛ إذ الإجمال أن لا تتضح الدلالة ، أما اللبس فهو أن يدل اللفظ على غير المراد ،

(1) شرح التصريح ٢٨٧/١

ومن ثم فإن جواز الإخفاء ووقوعه لا ينهض دليلا على جواز اللبس فضلا عن وقوعه.

٣ - أن يكون المفعول محصورا:

بإنما باتفاق بين النحاة؛ لأنه لو تأخر لانعكس المعنى «وذلك لأن معنى قولنا: إنما ضرب زيدٌ عمراً، انحصار ضرب زيد في عمرو مع جواز أن يكون عمرو مضروبا لشخص آخر. فإذا أخر وقيل: إنما عمراً زيدٌ، جاز أن يكون زيد ضاربا لشخص آخر ولم يجز أن يكون عمرو مضروبا لشخص آخر»[١].

وكذلك إذا كان محصورا بإلا عند جماعة من النحاة منهم أبو موسى الجزولي وكثير من المتأخرين، فإنهم أوجبوا تأخير المفعول المحصور بإلا نحو: ما ضرب زيدٌ إلا عمراً.

وقد أجاز البصريون والكسائي والفراء وابن الأنباري تقديم المفعول المقترن بإلا على الفاعل[٢]، واستشهدوا بأبيات منها قول دعبل بن علي الخزاعي:

ولما أبى إلا جماحاً فؤاده ... ولم يسل عن ليلى بمال ولا أهل

وقول مجنون بني عامر:

تزودت من ليلى بتكليم ساعة ... فما زاد إلا ضعفَ ما بي كلامها

وقول زهير بن أبي سلمى[٣]:

وهل ينبت الخطيَّ إلا وشيجه ... وتغرس إلا في منابتها النخل

* * *

(١) السابق. وانظر أيضا: باب الإعراب ٣٦ – ٣٧، في اللغة والأدب.
(٢) منار السالك ١/٢٦٦، أوضح المسالك ١/٨٣، الإنصاف ١١٣ – ١١٤.
(٣) شرح ديوان زهير ١١٥.

ويجب عكس الأصل — أي الفصل بالمفعول بين الفاعل وفعله — في مسائل ثلاث:

(١) أن يكون المفعول ضميراً متصلا والفاعل اسما ظاهراً — بلا خلاف بين النحاة — نحو: أكرمك محمد[1].

(٢) أن يكون الفاعل محصوراً.

بإنما باتفاق نحو: (إنما يخشى اللهَ من عباده العلماءُ).

وبإلا عند جمهور النحاة بصريين وكوفيين — عدا الكسائي — الذي أجاز تقديم الفاعل المحصور بإلا، مستشهدا بأبيات، منها قول الشاعر:

ما عاب إلا لئيمٌ فعلَ ذي كرمٍ ... ولا جفا قط إلا جُبّأٌ بطلا

وقوله:

نُبّئتهم عذّبوا بالنار جارهم ... وهل يعذّب إلا اللهُ بالنار

وقوله:

فلم يدر إلا اللهُ ما هيّجت لنا ... عشية آناء الديار وشامُها

وقد أوّل الجمهور ما استشهد به الكسائي بتقدير عامل محذوف للمنصوب والمجرور في هذه الأبيات ونحوها[2].

(٣) أن يتصل بالفاعل ضمير المفعول، نحو: (وإذ ابتلى إبراهيمَ ربُّه) و(يوم لا ينفع الظالمين معذرتُهم)، لأن في تقديم الفاعل في هذه المسألة عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة، وهي مسألة خلافية بين النحاة في هذا الموضع:

فقد أجازها في الشعر والنثر جميعا الأخفش وابن جني من البصريين،

---

(١) حاشية العليمي على التصريح ١/١٨٣.
(٢) انظر: منار السالك ٢٢٦ – ٢٢٧، التصريح ١/٢٨٤.

وأبو عبد الله الطُّوَال من الكوفيين ، ثم ابن مالك من الأندلسيين[1] . محتجين في النثر بقولهم : ضربوني وضربت قومك – بإعمال الثاني . وقد حكاه سيبويه في كتابه . وبقولهم : ضربته زيدًا وهو جائز بإجماع حكاه ابن كيسان وفي كليهما ما في مسألة تقديم الفاعل المتصل به ضمير المفعول على المفعول من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة . ومحتجين شعرا بقول الشاعر — قيل : النابغة ، وقيل أبو الأسود ، وقيل : عبد الله بن همارق[2] .

جزى ربُّه عني عديَّ بن حاتم ... جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

وقد صحح ابن هشام في التوضيح جوازه في الشعر فقط[3] . وفسره الشيخ خالد بأنه في الشعر ضرورة[4] .

* * *

وفي غير المواضع التي يجب فيها الأصل من تقديم الفاعل وتأخير المفعول أو عكس الأصل من تقديم المفعول وتأخير الفاعل ، يجوز كل منهما مع مراعاة أن الأصل والكثير هو مراعاة الترتيب . وهو ما نص عليه صراحة أبو علي الفارسي كما نقله ابن جني[5] .

ويتضح مما مر أن الأصل في المفعول به أن يلي الفعل الذي يعمل فيه أن يقع بعده ، وأنه في بعض مسائل قد يتقدم المفعول على الفاعل . وهي صورة لعكس الأصل ، وثمة صورة أخرى هي تقدمه على الفعل أيضا حيث يجوز في نحو (فريقًا كذَّبتم وفريقًا تقتلون) ويجب في موضعين :

---

(١) شرح التصريح ١/٢٨٣ ، حاشية العليمي على التصريح (بهامشه) .
(٢) المصدران السابقان ، وانظر في ضبط الاسم الخزانة ١/١٣٩ ، والقاموس ٢٣٤ .
(٣) منار السالك ١/٢٢٨ ، أوضح المسالك ٨٣ .
(٤) التصريح على التوضيح ١/٢٨٣ .
(٥) الخصائص ١/٢٩٥ .

١ — أن يكون للمفعول مستحق الصدارة ، نحو : ﴿ فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنكِرُونَ ﴾ ، ونحو : ﴿ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ ﴾ .

٢ — أن يقع عامله بعد الفاء الجزائية في جواب (أما) ظاهرة أو مقدرة ، ولم يفصل بين أما والفاء بفاصل ، وإنما وجب تقديم المفعول في هذا الموضع « حذرا من أن تلي الفاء أما الموصلة أو المقدرة فيفصل بينهما بالمفعول »[1] نحو : ﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴾ ونحو : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ .

ترتيب المفاعيل :

يرى النحاة أن ذكر المفاعيل لا يتم عفوا وإنما يتم ترتيبها حسبما نظام دقيق يحددونه ، بحيث إذا فقد هذا الترتيب فقد التركيب ركنا من الأركان التي تسم النص النحوي بالاتساق . وفي هذا النظام يكون « لبعض المفاعيل الأصالة في التقديم على بعض ، والأصالة تكون إما بكونه مبتدأ في الأصل والآخر خبرا كما في باب ظن ، أو بكونه فاعلا في المعنى والآخر مفعول معنى كما في باب أعطى ، أو بكونه مُسَرَّحًا — أي مطلقا لم يتقيد بحرف لفظا أو تقديرا والآخر مقيد بحرف جر لفظا أو تقديرا — كما في باب اختار فيقدم كل من مبتدأ في الأصل والفاعل معنى والمسرح على غيره »[2] .

وليس في النص السابق ما يشير إلى وجوب هذا الترتيب ، ولكن التحليل الدقيق للمفاعيل يكشف عن أن الترتيب بينها قد يكون لازما ، بحيث إذا فقد الترتيب بينها لم يفقد التركيب الاتساق الجمالي فحسب ، بل فقد أيضا سلامته كأسلوب لغوي ، ويأخذ وجوب مراعاة الترتيب إحدى صورتين ؛ لأنه إما أن يجب مراعاة الأصل ، وإما أن يجب عكس الأصل .

---

(١) شرح التصريح ١/٢٨٥ .
(٢) التصريح ١/٣١٣ .

(أ) وتجب مراعاة الأصل — وهي تقديم المفعول الذي أصله مبتدأ ، أو فاعلا في المعنى ، أو مسرحا به على غيرها — في مواضع [1] :

١ — إذا خيف اللبس ، نحو : ظننت زيدا عمرا ، وأعطيت زيدا عمرا ، وأحببت الشمس الحبيب .

٢ — إذا كان الثاني محصورا ، نحو : إنما ظننت زيدا قائما ، وإنما أعطيت زيدا درهما ، وإنما أحببت زيدا القوم . وكذلك لو كان الحصر بإلا .

٣ — إذا كان الثاني اسما ظاهرا والأول ضميرا نحو : العلم ظننته مجتهدا ، و (إنا أعطيناك الكوثر) والفرسان أحببتهم القوم . وعدم مراعاة الأصل في هذه المواضع يخل بالمعنى ويفسده ، ومن ثم يفسد التركيب الذي ينبغي أن يراعي التعبير الدقيق عن المعنى .

(ب) ويجب عكس الأصل — وهو تأخير المفاعيل السابقة وتقديم غيرها عليها في مواضع [2] :

١ — أن يكون الأول محصورا نحو : إنما ظننت قائما عمرا ، وإنما أعطيت المال زيدا ، وإنما أحببت القوم بكرا .

٢ — أن يكون الثاني مضمرا والأول ظاهرا ، نحو : الفاضل ظننته زيدا ، والدرهم أعطيته بكرا ، والقوم أحببتهم عمرا .

٣ — إذا اتصل بالمفعول الأول ضمير المفعول الثاني ، نحو : ظننت زيدا غلامه ، وأعطيت المال مالكه ، وأحببت قومه عمرا

---

(١) شرح التصريح ١/٣١٤ ، شرح المفصل ٧/٦٤ ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٩٥ ، شرح الأشموني بحاشية الصبان ٢/١٠٣ — ١٠٥ ، لباب الإعراب ٢٣ ، اللباب في شرح الكافية ، ارتشاف الضرب ٢/٦٤ وما بعدها .

(٢) المصادر السابقة .

وعدم مراعاة الترتيب في هذه المواضع يفسد المعنى أيضاً، فيصير التركيب خاطئاً.

* * *

المصدر والمشتقات

المصدر

يعمل المصدر عمل فعله، لازماً ومتعدياً إلى واحد فأكثر، أصلاً أو إلحاقاً على خلاف في ذلك بين البصريين والكوفيين، تبعاً لاختلافهم في الأصالة بين المصدر والفعل(1).

وقد مثّل سيبويه لعمل المصدر بعدد من الشواهد، منسوبة وغير منسوبة، ومثال الأبيات غير المنسوبة، قول الشاعر(2):

يمرّون بالدهنا خفافاً عيابُهم ... ويرجعن من دارين بُجْرَ الحقائب

على حين ألهى الناسَ جُلُّ أمورهم ... فندلاً زريقُ المالَ ندلَ الثعالب

وقول الآخر:

بضربٍ بالسيوف رؤوسَ قومٍ ... أزلنا هامهنّ عن المقيل

وقول الآخر:

فلولا رجاءُ النصر منك ورهبةٌ ... عقابَك قد صاروا لنا كالموارد

وقول الآخر:

أخذتُ بسجلهم فنفحتُ فيه ... محافظةً لهنّ إخا الذمام

---

(1) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ١٤٤ — ١٥١.

(2) انظر الجزء الأول من كتاب سيبويه الشاهد الأول ص ٩٨، والثاني ٦، ٩٧ والثالث والرابع ٩٧ والخامس ٩٩، والشاهد الأول نسبه العيني للأحوص أو أعشى همدان والشاهد الثاني نسبه أيضاً للمرار بن منقذ. أما الشواهد الأخيرة فهي من أبيات سيبويه الخمسين غير المنسوبة. انظر: المقاصد النحوية ٣/٤٦، ٤٩٩.

وقول الآخر :

صعب الشكاية أعداءه   يخال القرير يراعي الأجل

ومثال شواهده للتسوية قول لبيد :[1]

مهدي بها الحى الجميع وفيهم   قبل التفرق ميسر وندام

وقول رؤبة

ورأى عيني الفتى أخاكا   يعطي الجزيل فعليك ذاكا

وقول المرار الأسدي

لقد علمت أولى المغيرة أنني   كررت فلم أنكل عن الضرب مسمعا

وقول المرار أيضا :

أعلاقة أم الوليد بعدما   أفنان رأسك كالثغام المخلس

* * *

ولا يصح للمصدر عمل إلا بشروط ، ومنها ما يختص بالتركيب بينه وبين معموله الواحد أو المتعدد شرطان :

الأول ـ ألا يتقدم معموله عليه . وهو اتجاه جمهور النحويين « لأنه عند العمل مؤول بحرف مصدري مع الفعل ، والحرف المصدري موصول ، ومعمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة الحرف ، ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول »[2] .

وأجاز ابن السراج تقديم معموله عليه قال : « ويجوز : يعجبني عمراً ضرب زيد »[3] . وقد وافق ابن السراج كل من الجرجاني والبيضاوي[4]

(١) الشاهد الأول ١/٩٨ ، الثاني ٩٨ ، الثالث ٩٩ ، الرابع ٦٠ .
(٢) انظر شرح الكافية للرضي ٢/١٨١ .
(٣) همع الهوامع ٢/٩٣ .
(٤) عقد الاعراب على العوامل ٤٩ .

الثاني : ألا يفصل بينه وبين معموله بفاصل ، وهو مذهب الجمهور أيضا ، سواء كان الفاصل تابعا أو غيره[1] ، وسواء في التوابع النعت وسواه ، خلافا لأبي حيان في التسهيل . فلا يقال : عجبت من ضربك الشديد زيدا ، ولا من شربك وأكلك الماء ، بل يجب تأخيره .

وتحليل الشواهد السابقة التي وردت في كتاب سيبويه يؤيد الشرط الأول من هذين الشرطين ؛ إذ أن المصادر العاملة فيها جميعا متقدمة على معمولاتها . لكنها لا تؤيد ما ينطق به الشرط الثاني من عموم فقد فصل بين المصادر ومعمولاتها بالجار والمجرور حينا ، وبالمنادى حينا آخر . وإذا كان من الممكن أن نعد جملة النداء معترضة فليس متصورا أن نعد الجار والمجرور معترضا لاتصاله بالمصدر . ومن ثم فإن في عموم الحكم السابق تجوزا لا تؤيده النصوص المروية للرواية . ولعل موقف النحاة يكون أكثر دقة لو أنهم اشترطوا عدم الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي ، لا بفاصل أي فاصل مطلقا من كل قيد .

اسم الفاعل

يعمل اسم الفاعل المفرد عمل الفعل المضارع ؛ لأنه شبيه به في معناه وفي لفظه وفي استعمالاته[2] ، وقد مثل له سيبويه[3] بقول النمر بن تولب :

إني بحبلك واصل حبلي ... وبريش نبلك رائش نبلي

وقول عمر بن أبي ربيعة :

ومن مالئ عينيه من شيء غيره ... إذا راح نحو الجمرة البيض كالدمى

---

(1) همع الهوامع ٢/٩٣ ، لباب الإعراب للإسفراييني (مخطوط) ١٣٥ - ١٣٦ ، شرح اللمع الثمانيني ٢/٣٥٨ .

(2) انظر : الأظهر ٣١ ، الإنصاف ٣١٧ - ٣١٨ ، اللمع لابن برهان ورقة ١٤٤ أ - ب .

(3) كتاب سيبويه ١/٨٣ ، ١٥٤ ، والبيت ورد في ديوانه برواية أخرى تجعله لا شاهد فيه ، انظر : ديوانه رقم ٢٧٨ .

وقول زهير :

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ... ولا سابقا شيئا إذا كان آتيا

وقول الأحوص الرياحي :

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ... ولا ناعب إلا ببين غرابها

ومراعاة الترتيب بين اسم الفاعل ومعموله مسألة تناولها النحاة فيما وضعوه من شروط لإعماله عمل فعله . ومن بين هذه الشروط شرطان يتعلقان بوضع اسم الفاعل ومكانه في الجملة[1]:

الشرط الأول : أن يتقدم اسم الفاعل على معموله المرفوع ، وإذا لم يتحقق شرط التقدم فقد اسم الفاعل قدرته على العمل في متقدم .

الشرط الثاني : ألا يتصدر اسم الفاعل التركيب ، بل يسبقه إما (أل) الموصولة ، ويكون صلة لها ، ومنه قول الشاعر[2] :

أنا ابن التارك البكري بشر ... عليه الطير ترقبه وقوعا

أو يسبقه غير أل مما يصلح للاعتماد عليه ، كالاستفهام أو النفي أو المخبر عنه أو الموصوف أو صاحب الحال أو النداء[3] وفي الاعتماد على النداء خلاف بين النحاة ، فقد أجازه ابن مالك في ألفيته إذ قال[4] .

كفعله اسم فاعل في العمل ... إن كان عن مضيه بمعزل

وولي استفهاما أو حرف ندا ... أو نفيا أو جا صفة أو مسندا

وقد خرج عليه بعض النحاة نحو : يا طالعا جبلا ، إذ جعل طالعا تعمل

---

(١) انظر : شرح الرضي على الكافية ٢/١٨٥ – ١٨٧ ، همع الهوامع ٢/٩٥ – ٩٦ .
(٢) انظر : المصادر السابقة ، وأيضا : شرح التصريح ٢/٦٥ – ٦٦ .
(٣) انظر : الإظهار ٣٨ ، همع الهوامع ٢/٩٥ ، شرح التصريح ٢/٦٦ .
(٤) ألفية ابن مالك ٣٩ .

النصب في حملا ، لاعتمادها على حرف النداء لا على موصوف مقدر كما يرى الجمهور[1] . وقد رفض جمهور النحاة الاعتماد على حرف النداء ، وعلل ابن هشام هذا الرفض بأن « المعتمد ما يقرب الوصف من الفعل ، وحرف النداء لا يصلح لذلك لأنه مختص بالاسم لكونه من علاماته ، فكيف يكون مقربا من الفعل »[2] ؟ !

وكما يعمل اسم الفاعل المفرد عمل الفعل المضارع يعمل اسم الفاعل أيضا إذا ثنى أو جمع جمعا سالما تذكيرا أو تأنيثا ، أو جمع تكسير ، وشروط عمله هي الشروط التي يعمل بها اسم الفاعل المفرد[3] .

وشاهد عمل اسم الفاعل المثنى قول عنترة العبسي[4] .

الشاتمَيْ عِرْضي ولم أشتمهما والناذرَيْن إذا لم ألقهما دمي

وشاهد عمل اسم الفاعل المجموع ـ المقترن بأل ـ قوله تعالى : (والذاكرين الله)

وشاهد عمل اسم الفاعل المجموع ـ غير المقترن بأل ـ قوله تعالى : (خُشَّعاً أبصارهم) وقول أبي كبير الهذلي[5] :

ممن حملن به وهن عواقدٌ حُبُكَ النطاق فشب غير مُهَبَّلِ

وقول العجاج :[6] أوالفاً مكةَ من وُرْق الحمى

أمثلة المبالغة :

على الرغم من أن أمثلة المبالغة ـ في نظر النحاة ـ محولة عن اسم الفاعل

(١) شرح التصريح ٢/٦٦
(٢) مغني اللبيب ٢/٩ ، أوضح المسالك ١٥٦ ، ونقله صاحب التصريح ٢/٦٧ .
(٣) انظر كتاب سيبويه ١/٥٦ .
(٤) انظر : ديوان عنترة ط بيروت ٣٦ ، ط التجارية ١٥٤ .
(٥) ديوان الهذليين ٢/٩٢ ، والرواية في الديوان (غير مثقل) .
(٦) ديوانه : ورقة ٧٩ ، وصدر البيت . والقاطنات البيت غير الحرم .

لقصد المبالغة، وعلى الرغم من أن اسم الفاعل لاخلاف في عمله إذا استكمل شروطه، فإن في عمل أمثلة المبالغة خلافاً بين النحاة كبيراً:

١ – فيرى سيبويه وأصحابه أنها تعمل، وأنه يجب مراعاة الترتيب بينها وبين معمولها المرفوع، وأما المنصوب فحكمه حكم منصوب الفعل المتعدي، وحجتهم في ذلك السماع، إذ وردت أمثلة المبالغة عاملة، على اختلاف صيغها، مثال (فعّال) قول رؤبة[1]

برأس دمّاغٍ رؤوس العز

وقول الآخر[2]:

يالرِزّام رشحوا بي مقدماً ... على الحرب خواضاً إليها الكتائبا

وقول القُلاخ[3]:

أخا الحرب لبّاساً إليها جلالَها ... وليس بولّاج الخوالف أعقلا

ومثال (مِفعال) قول الآخر[4]: إنه لمنحارٌ بوائكَها

ومثال (فَعول) قول أبي طالب بن عبد المطلب[5]:

ضروبٌ بنصل السيف سوقَ سمانها ... إذا عدموا زاداً فإنك عاقر

وقول ذي الرمة[6]

هجومٌ عليها نفسَه غيرَ أنه ... متى يُرمَ في عينيه بالشبح ينهض

---

(١) كتاب سيبويه ٥٧/١.
(٢) شرح الكافية للرضي ٢/١٨٧.
(٣) كتاب سيبويه ١/٥٧.
(٤) كتاب سيبويه ٥٨/١
(٥) كتاب سيبويه ٥٧/١.
(٦) كتاب سيبويه ٥٦/١

ومثال (فَعِيل) قول ساعدة بن جُؤَيّة[1]:

حتى شآها كليلٌ موهناً عَمِلٌ ... باتت طراباً وبات الليل لم ينمِ

ومثال (فَعِل) قول الآخر[2]:

حَذِرٌ أموراً لا تَضيرُ وآمنٌ ... ما ليس مُنجيه من الأقدارِ

ويقول أبان اللاحقي، وقيل أبو الحسن الأخفش[3]:

أو مِسحَلٌ شَنِجٌ عِضادةَ سَمحجٍ ... بسَراته نَدَبٌ لها وكُلومُ

٢ — ويرفض الكوفيون إعمال أي مثال كان من هذه الأمثلة الخمسة؛ لأن إعمال اسم الفاعل عندهم مبني على مشابهته للمضارع لفظاً ومعنى واستعمالاً، وهذه الأمثلة مخالفة للمضارع في هذه الجوانب جميعاً[4]. وقد رد البصريون ذلك بأن أمثلة المبالغة «تعمل مع فوات الشبه اللفظي لجبر المبالغة في المعنى ذلك النقصان»[5].

٣ — ويرى بعض البصريين عدم إعمال صيغتي (فَعِيل) و(فَعِل)، وإعمال الصيغ الثلاث الأخرى: (فعّال) و(مِفْعال) و(فَعُول)، ويستند هذا البعض إلى أن الأمثلة الكثيرة إنما وردت في هذه الصيغ الثلاث الأخيرة دون الأولى.

٤ — ويرى الجرمي جواز إعمال (فَعِل) بالإضافة إلى الصيغ الثلاث

(١) كتاب سيبويه ١/٥٨، والبيت في ديوان الهذليين ١/١٩٨.
(٢) السابق.
(٣) انظر: شرح ابن عقيل ٢/٩٤، تحصيل عين الذهب «بهامش الكتاب» ١/٥٨
(٤) شرح الرضي ٢/١٨٧ — ١٨٨، همع الهوامع ٢/٩٧، شرح التصريح ٢/٦٨
(٥) شرح الرضي ٢/١٨٨

المتفق على عملها عند البصريين ، وعدم جواز إعمال (فَعِيل) ، لأن الأولى على وزن الفعل دون الثانية »[1]

وكما أنه يجوز تثنية اسم الفاعل وجمعه مع بقاء عمله مادام مستوفيا للشروط، فإنه يجوز تثنية صيغ المبالغة وجمعها مع بقاء عملها إذا استكملت شروطها . ومن ذلك قول الكميت[2] .

شُمٌّ مهاوينَ أبدانَ الجزورِ مخا ... ميصُ العشياتِ لا خُورٌ ولا قَزَمُ

فقد أعمل (مهاوين) وهو جمع (مِهوان) . ويقول طرفة[3] .

ثم زادوا أنهم في قومهم ... غُفُرٌ ذنبَهم غيرُ فُخُرْ

فقد أعمل (غُفُر) وهو جمع (غفور) . ويقول الآخر[4] :

يمرون بالدهنا خفافا عيابهم ... ويخرجن من دارين بُجْرَ الحقائب

على حين ألهى الناس جُلُّ أمورهم ... فندلًا زريقُ المالَ ندلَ الثعالب

فقد أعمل (خفافا) وهو جمع (خفيف) . ويقول زيد الخيل بن مهلهل الطائي[5] :

أتاني أنهم مَزِقون عرضي ... جحاشُ الكرملين لها فديد

فقد أعمل (مزقون) وهو جمع (مزق) .

ومن هذه الأمثلة يتضح أن الترتيب بين أمثلة المبالغة وبين مرفوعها واجب عند النحاة ، فلا يجوز عندهم تقديم معمولها المرفوع عليها ، سواء كانت في حالة الإفراد أو في حالتي التثنية أو الجمع ، وأما منصوب هذه الأدوات فيعامل معاملة منصوب الفعل المتصرف ، أي أن الأصل فيه والغالب هو أن يعقب المفعول المرفوع ، وقد يجب هذا الأصل كما قد يجب عكسه ، كما أوضحنا ذلك فيما سبق[6] .

---

(١) شرح التصريح ٢/٦٨ ، وانظر حاشية العليمي على التصريح بهامشه .
(٢) كتاب سيبويه ١/٥٩ (٣) كتاب سيبويه ١/٥٨
(٤) كتاب سيبويه ١/٥٩ (٥) تحصيل عين الذهب ١/٥٩
(٦) انظر ص٢٥٧ وما بعدها من هذه الدراسة .

اسم المفعول :

ويشترط في إعماله عمل فعله المبني للمجهول عدد من الشروط[1] ، من بينها ما يتعلق بالترتيب بينه وبين معموله واحداً أو متعدداً :

1 ـ ألا يتقدم معموله عليه ، وخصه بعض النحاة بالمرفوع .

2 ـ ألا يتصدر التركيب ، بل يتلو (أل) إن كانت موصولة ويكون صلة لها ، أو يتلو ما يعتمد عليه إذا لم يكن صلة لها .

الصفة المشبهة :

شاركت الصفة المشبهة اسم الفاعل في الدلالة على الحدث وفاعله وفي التذكير والتأنيث والتثنية والجمع ، ومن ثم تلحق به في العمل أيضاً ، وفي شروط العمل كذلك ، ومن بين هذه الشروط ما يتعلق بترتيب وضع الصفة المشبهة بمعمولاتها في الجملة :

1 ـ ألا تتصدر صيغة الصفة المشبهة ، بل تكون تالية لأل إذا كانت موصولة وكانت صلة لها ، أو تالية لبعض ما يعتمد عليه إذا لم تكن صلة لأل .

2 ـ ألا يتقدم شيء من معمولاتها عليها ، فيجب أن تتأخر معمولاتها ، وذلك باتفاق النحاة[2] .

اسم التفضيل :

يرى النحويون أن اسم التفضيل قد ناب عن الفعل في المعنى والاستعمال ،

(1) انظر : الإيضاح للفارسي ... ، الكافية 99 ، تحفة الإخوان على الرحيل 46 ... 47 ،
شرح الكافية 2/189 ، همع الهوامع 2/97 ، شرح التصريح 2/76 .
(2) كتاب سيبويه 1/99 .

أما في المعنى فلدلالته على الحدث والزمان، وأما في الاستعمال فلكونه دائماً عاملاً غير معمول لعامل بمقتضى الفعلية أو المفعولية[١].

وهو يعمل عمل مسماه في التعدي واللزوم غالباً[٢]، فإن كان مسماه لازماً كان اسم فعله كذلك، فيقتصر على رفع الفاعل، كقول جرير[٣]:

فهيهات هيهات العقيق ومن به ... وهيهات خل بالعقيق نواصله

وإن كان مسماه لا يكتفي بمرفوع واحد كان اسم الفعل كذلك نحو: شتان زيد وعمرو.

وإن كان مما يحتاج إلى منصوب كان اسم فعله كذلك نحو: دراك زيداً.

وسواء عمل الرفع في واحد أو أكثر، أو عمل النصب، فإنه يلزم فيه الترتيب بينه وبين معموله، ويجب تأخر معموله عنه فلا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه لقصوره دون حجة عن الفعل لكونه فرعه في العمل»[٤]، وهو ما عليه جمهور النحاة «نظراً إلى الأصل؛ لأن الأصل فيها إما مصدر، ومعلوم امتناع تقدم معموله عليه. وإما صوت جامد في نفسه منتقل إلى المصدرية، ثم منها إلى اسم الفعل. وإما ظرف أو جار ومجرور وهما ضعيفان قبل النقل أيضاً لكونهما عملا لتضمنهما معنى الفعل»[٥].

وللكسائي رأي منفرد به، فقد رخص صاحبه الترتيب وأجاز تقدم معمول اسم الفعل عليه، مستدلاً بأمرين.

---

(١) انظر: منار السالك ٢/١٩٠ — ١٩١؛ شرح التصريح ٢/١٩٦؛ حاشية الخضري على التصريح بهامشه؛ شرح المفصل ٤/٥؛ الكافية ٩٦.
(٢) شرح الرضي ٢/٦٣ — ٦٤؛ شرح المفصل ٤/٢٥؛ شرح التصريح ٢/١٩٩.
(٣) شرح التصريح ٢/٢٠٠؛ ديوان جرير ٣٨٠.
(٤) شرح التصريح ٢/٢٠٠.
(٥) شرح الرضي ٢/٦٤.

الأول : القياس الذي يقتضي إبطاله بأصله .

والثاني : السماع ، فقد ورد في الكتاب قوله تعالى : (كتاب الله عليكم)، وورد في الشعر جارية من بني مازن [1] :

أيها المائح دلوي دونكا ... إني رأيت الناس يحمدونكا

وقد رفض الجمهور ما استدل به الكسائي ، وأول الآية والبيت ، ليتسع ما قرره من حتمية الترتيب بين اسم الفعل ومعموله ، والواضح أن الخلاف في ترتيب المعمول المنصوب ، وأما المعمول المرفوع فلا خلاف بين النحاة في تأخره عن عامله .

المبتدأ والخبر

الأصل عند النحاة تقديم المبتدأ وتأخير الخبر ؛ لأن المبتدأ محكوم عليه فحقه التقديم ليتحقق تعقله ، فيكون حق الخبر التأخير لأنه محكوم به [2] .

ويرى النحاة أن الترتيب بين المبتدأ والخبر له ثلاث حالات : وجوب الأصل وهو تقديم المبتدأ وتأخير الخبر ، ووجوب عكسه وهو تقديم الخبر وتأخير المبتدأ ، وجوازهما . يقول الفاسي معلقا على هذا التحديد : « اعلم أن الخبر باعتبار حاله في نفسه [illegible] التقدم والتأخر ، والأصل فيه هو التأخر من حيث هو أي مع قطع النظر عن كونه واجبا أو جائزا ، وباعتبار حكم هذه الحال ثلاث أحوال : وجوب التأخر ، ووجوب التقدم وجوازهما » [3].

(1) ذكر ابن هشام [illegible] وعلى ذلك فإنه ليس [illegible] إلى رؤبة كما في ابن الشجري [illegible] ابن هشام ٢ / ٣٧

(2) انظر شرح التصريح على التوضيح ١ / ١٧٢ .

(3) حاشية الفاسي على شرح التصريح ١ / ١٧٢

أولا — وجوب الأصل :

يجب الأصل — وهو تقديم المبتدأ وتأخير الخبر — في مواضع :

١ — أن يخاف التباسه بالمبتدأ[1] . « وذلك إذا كانا معرفتين أو نكرتين متساويتين في التخصيص ولا قرينة تميز أحدهما عن الآخر[2] »

فالمعرفتان نحو : زيد أخوك ، فإن كلا منهما صالح لأن يخبر عنه بالآخر ، ويختلف المعنى باختلاف الغرض . وعلى ذلك فإنه « إذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بأنه أخو المخاطب وأردت أن تعرفه ذلك قلت : زيد أخوك ، ولا يصح أن تقول : أخوك زيد . وإذا عرف أخا له ولا يعرفه على التعيين باسمه وأردت أن تعينه عنده قلت : أخوك زيد ، ولا يصح لك أن تقول : زيد أخوك »[3] يقول ابن برهان : « متى كانا معرفتين فالذي تبحث لمعرفته أولا غاية التلخيص هو المبتدأ . ومثاله أن يكون لك أخ ببلدة لم تشاهده قط ولا عرفت شيئا من أحواله ، ثم ترى بعد زمان رجلا منبسط اللسان بالعلم فتأنس به غاية الأنس ثم تلاقي من يعرف أخاك فتسأله عن أخيك فيقول لك . فقيهك أخوك ، ففقيهك المبتدأ وأخوك الخبر ولو كان لك أخ معك ثم اغترب عنك وانقطع خبره ثم بلغك خبر فقيه مجهول لا ذكره وشهرك فضله بقراءة كتبه ولقاء أصحابه ، ثم سألت عنه من لاقاه ممن كان يعرف أخاك فقال لك . أخوك الفقيه ، لكان أخوك المبتدأ والفقيه الخبر[4] » .

وقد نص ابن هشام على مثل هذا المعنى فقال . « إن كان المخاطب يعلم أحدهما دون الآخر فالمعلوم الاسم والمجهول الخبر[5] »

---

(١) الأشباه والنظائر ٥٣/٢
(٢) شرح التصريح على التوضيح ١٧٦/١
(٣) شرح التصريح ١٧١/١ — ١٧٢
(٤) اللمع لابن برهان (مخطوط) ورقة ١٥ ب — ١٦ أ .
(٥) مغني اللبيب ٤٥٢

والنكرتين لفقد وجدان نحو : أفضل منك أفضل مني ، فإن كل واحد من هذين الوصفين صالح لأن يخبر عنه بالآخر لمثله في الغرور بعده ، فإذا جعلت (أفضل منك) مبتدأ (وأفضل مني) خبره ، امتنع تقديم الخبر لئلا يتوهم ابتدائيته فينعكس المعنى لعدم القرينة

٢) أن يكون الخبر محصوراً فيه ، نحو : (إنما أنت منذر) ، فلا يجوز تقديم الخبر لأنه محصور فيه بإنما ، والمحصور فيه إنما يجب تأخيره دائماً .

ونحو : (وما محمد إلا رسول) فلا يجوز تقديم الخبر لأنه محصور فيه بإلا لفظاً ، وهو واجب التأخير .

وقد أجاز بعض النحاة تقديم الخبر المحصور بإلا إذا تقدمت معه إلا واستشهد بقول الكُمَيْت

فيا رب هل إلا بك النصر يرتجى ... عليهم وهل إلا عليك المعول

وقد رفض جمهور النحاة ذلك ، وجعلوا البيت من قبيل الضرورة الشعرية[1]

٣) أن يكون المبتدأ مستحق الصدارة لأحد أسباب ثلاثة :

أ ـ أن يكون له صدر الكلام ، كأسماء الشرط والاستفهام ونحوها ، نحو : ما أحسن زيداً ، ومن في الدار ؟ ، ومن يقم أقم معه ؟ وكم صديق لزيد ؟ فالخبر في هذه الأمثلة واجب التأخير

ب ـ أن يكون مُشبهاً لماله الصدارة ، كاسم الموصول ، نحو : الذي يؤدي واجبه فله أجر ، فالذي مبتدأ ويؤدي واجبه صلته ، وجملة فله أجر خبره ، وهو واجب التأخير ، لأن المبتدأ هنا ـ وهو الذي ـ مشبه باسم الشرط

(١) منار السالك ١ / ١٠١ ، التصريح على التوضيح ١ / ١٧٣ ـ ١٧٤ .

لعمومه وإبهامه واستقبال الفعل الذي بعده وهو يأتيني ، وكون جملة الصلة سببا في حصول الخبر كما أن الشرط سبب للجواب ، ولهذا السبب دخلت الفاء في الخبر كما دخل في جوابه »[1].

جـ — أن يكون متصلا عليه الصدارة .

متقدما عليه نحو : لَزيدٌ قائمٌ ، «فإن لام الابتداء ملازمة لصدر الكلام، وما اقترن بلازم الصدر وجب تقديمه »[2] .

أو متأخراً عنه نحو : غلامُ مَنْ في الدار ؟ مِلْكُ كَمْ رجلٍ عندك ؟

4) وأضاف الأشموني وبعض النحاة إلى المواضع الثلاثة السابقة مواضع أخرى هي[3] :

أ — إذا كان الخبر طلبيا ، نحو : زيدٌ أَكْرِمْهُ

ب — إذا كان المبتدأ دعاء ، نحو : سلامٌ عليكم .

جـ — إذا كان في مَثَل ، نحو : الجارُ قبلَ الدار

د — إذا كان الخبر متعددا ، نحو : الرمان حلو حامض .

هـ — خشية التباس المبتدأ بالفاعل ، نحو : زيد قام أو يقوم

و — خشية التباس المبتدأ بالتأكيد ، نحو : أنا قمتُ أو أقوم .

والحق أن منع تقديم الخبر في هذين الموضعين الأخيرين ليس قائماً على ملاحظة الأساليب اللغوية ، وإنما يبنى على مراعاة القواعد النحوية التي تجعل من العامل — ذلك المفهوم الذي سبق تحديده[4] — فكرة أساسية في كل تركيب

(1) شرح التصريح 1 / 174
(2) السابق .
(3) حاشية يس على شرح التصريح 1 / 173 ، 174
(4) انظر ص 88 – 91 ، 251 – 256 من هذا البحث .

النحوي ، حيث يصحّ هنا - غالبا - عدم تقديم الخبر ، إذ لو تقدم لوجب إلغاؤه عن الابتداء لشبهه بعمل الفعل أو ما في معناه لقوته .

ثانياً : وجوب عكس الأصل :

وهو تقديم الخبر وتأخير المبتدأ ، ويجب في مواضع :

١) أن يكون المبتدأ محصوراً ، إذ لو تأخر الخبر في هذا الموضع لانعكس المعنى .

٢) أن يكون الخبر لازم الصدارة .

بنفسه نحو : أين زيد ؟ أو لاتصاله بما له الصدارة ، سواء كان ماله الصدارة مقدما عليه نحو : غلام من زيد ؟ أو مؤخراً عنه نحو : صبيحة أي يوم سفرك ؟

٣) أن يوقع تأخير الخبر في لبس .

نحو : عندي أنك فاضل ، إذ يوقع تأخير الخبر في هذا الموضع في التباس أنّ المفتوحة بإنّ المكسورة ، وفي التباس أنّ المؤكدة المفتوحة بأنّ المفتوحة التي بمعنى لعل ، « وهذا الإلباس لا يتأتى مع تقدم الظرف ؛ لأن إنّ المؤكدة المكسورة وأنّ التي بمعنى لعل لا يتقدم معمول خبرهما عليهما »[1]

ونحو : في الدار رجل ، وعندك مال ، وقصدك غلامه رجل .

إذ تأخير الخبر في هذه الأمثلة يوقع في إلباس الخبر بالصفة ؛ « لأن النكرة تطلب الظرف والمجرور والجملة لتختص بها طلبا حثيثا . فلو تأخر الخبر فيها لتوهم أنه صفة لأن الجملة وشبهها بعد النكرات صفات ، فالتزم التقديم دفعا لهذا الالتباس »[2]

(١) منهج السالك [illegible] ؛ شرح التصريح ١ / ١٧٤ .
(٢) شرح التصريح ١ / ١٧٥ .

ء) أن يعود ضمير متصل بالمبتدأ على بعض متعلق بالخبر، نحو قوله تعالى: (أمْ عَلَى قلوبٍ أقفالُها) فلا يجوز تأخير الخبر لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة. ومثله قول نُصَيْب:

أهابُكِ إجلالا وما بِكِ قدرةٌ ... عليَّ ولكن ملءُ عينٍ حبيبُها

هـ) وقد أضاف الدمنهوري إلى المواضع السابقة موضعين آخرين هما[1]:

أ - أن يقترن المبتدأ بفاء الجزاء، نحو: أمّا في الدار فزيد.

ب - أن يكون الخبر اسم إشارة، نحو: هنا زيد وثَمّ عمرو.

ثالثا: جواز الأمرين.

وذلك في غير المواضع التي يجب فيها واحد منهما

كان وأخواتها

تناول النحاة قضية الترتيب بين كان ومعمولاتها بالدرس، ويمكن تحليل ما قدموه بصورة واضحة في قضيتين: الأولى تتناول الترتيب بين اسم كان وخبرها، والثانية تتناول ترتيب كان مع الاسم والخبر جميعا.

القضية الأولى: ترتيب اسم كان وخبرها.

الأصل مراعاة الترتيب الطبيعي بين اسم كان وخبرها، وهو أن يلي كان اسمها ثم يعقبه خبرها، ولكن قد يحدث ما يغير من هذا الأصل الكثير فيتقدم خبر كان على اسمها. وهو موضع خلاف كبير بين النحاة، وهذا الخلاف يمكن أن يتضح إذا قسمنا هذه المجموعة من الأفعال الناسخة إلى قسمين:

القسم الأول: يضم ليس ودام.

والقسم الثاني: يشمل بقية الصيغ.

(1) حاشية العليمي على التصريح ١/١٧٥

وفي القسم الثاني لا خلاف في جواز تقديم الخبر على الاسم ما دام ليس هناك ما يمنع من تقديمه عليه ، بل قد يجب ... ومن ثم يتوسط الخبر بين أفعال هذا القسم وبين أسمائها — أما إذا كان هناك مانع يمنع من تقديم الخبر كحصره مثلا — فلا يجوز تقديمه ، ومنه قوله تعالى : (وما كانت صلاتهم عند البيت إلا مكاء)

من هذا يتضح أن النحاة يجعلون للخبر مع الاسم ثلاث حالات :

(١) وجوب تقديم الخبر

(٢) منع تقديم الخبر.

(٣) جواز الأمرين : أي تقديم الاسم على الخبر — وهو الأصل الكثير — وتقديم الخبر على الاسم[١] .

أما القسم الأول فإن جمهور النحويين يعممون حكم القسم السابق، فيجيزون أيضاً تقديم خبر كل من ليس ودام على اسميهما ، ما دام ليس هناك مانع منه ولا موجب له ، قياساً على ذلك القسم ، واستدلالا بقراءة حمزة وحفص قوله تعالى : (ليس البرَّ أن تولوا وجوهكم) بنصب (البر) على أنه خبر ليس مقدم ، وأن تولوا اسمها مؤخر ، وبقول الشاعر :

لا طيبَ للعيش ما دامت منغصةً لذاتُه بادكار الموت والهرم

وقول الآخر :

ما دام حافظَ سري من وثقت به فهو الذي لست عنه راغباً أبداً

وقد رفض ابن درستويه ما أجازه الجمهور من إجازة تقديم خبر ليس على اسمها ، كذلك منع ابن معطي في ألفيته تقديم خبر دام على اسمها ، وأول كل منهما ما استدل به الجمهور من نصوص[٢]

(١) انظر اللمع لابن برهان ورقة ٤٢ أ ... ، التصريح ١/١٨٨ ، الملخص ١ ٢٢٣ ، همع الهوامع ١/١١٨ ، البحر المحيط ٥/١٠٩ .
(٢) انظر : التصريح ١/١٨٨ .

أولا : الأصل أن تتقدم كان ويتأخر معمولاها ، ولكن وردت نصوص تقدم فيها خبر كان على كان واسمها جميعاً ، وقد أثار ذلك خلافا بين النحاة :

فقد ذهب البصريون إلى جواز تقديم أخبار هذه الأفعال الناسخة عليهن. إذا لم يوجد ما يوجب التقديم أو التوسط أو التأخير مع مستدلين بقوله تعالى : (أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون) ، (وأنفسهم كانوا يظلمون) فإياكم وأنفسهم معمولان لخبر كان وقد تقدما عليها ، وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل. كما قرر ابن مالك في شرح التسهيل ، وقد سبقه إلى ذلك أبو علي الفارسي وابن جني وغيرهما من متقدمي البصريين [1] . ويستثنون من ذلك :

(١) خبر دام ، فلا يجيزون تقدمه ، وقد نقل الشيخ خالد في توضيحه اتفاق البصريين جميعا على ذلك [2] ، ويؤيده قول ابن مالك في ألفيته : [3] .

وفي جميعها توسط الخبر أجز ، وكل سبقه دام حظر

(٢) خبر ليس ، وفي تقدمه على ليس واسمها خلاف :

فجمهور المتأخرين من البصريين وجمهور الكوفيين يمنعون ذلك قياسا على عسى ، وخبر عسى لا يتقدم عليها اتفاقا ، والجامع بينهما الجمود

وأما متقدمو البصريين فيجيزونه ، وقد نسب الجواز أيضا إلى الفراء وابن برهان والزمخشري والشلوبين وابن عصفور ، مستدلين بنحو قوله تعالى (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم) فيوم يأتيهم معمول مصروفا وقد تقدم

---

(١) انظر : شرح التسهيل (مخطوط)

(٢) شرح التصريح على التوضيح ١٨٨/١

(٣) ألفية ابن مالك ١٩

على ليس واسمها ، وتقديم المعمول لا يصح إلا حيث يصح تقديم عامله ، فلولا أن الخبر . . . يجوز تقدمه على ليس لما جاز تقديم معموله عليها »[1] .

(٣) خبر المنفي بما ، ولتقدمه صورتان :

أ — تقدمه على الفعل وحده دون ما .

ب — تقدمه على الفعل وما معاً

وقد أجاز البصريون الصورة الأولى ، سواء كان النفي شرطاً في العمل أم لا ، نحو : ما قائماً كان زيد ، وما قائماً زال زيد

ومنعوا الصورة الثانية ، لأن (ما) لها الصدارة .[2]

وأما الكوفيون فقد اختلفوا في الصورة الثانية [3]

فقد منعها الفراء مستدلا بما استدل به البصريون ، وجعل حكم المنع مطردا في جميع حروف النفي .

وخص ابن كيسان المنع بغير زال وأخواتها لأن نفيها إيجاب ،

وأجازه بقية الكوفيين ، بناء على أنها لا تستحق التصدير قياسا على أخواتها .

ثانيا : وإذا كان الأصل هو مراعاة الترتيب بين كان ومعموليها ، فإن تقدم معمول خبرها على اسمها قد أثار خلافا بين النحاة ، على الرغم من كونهم أجازوا تقديمه عليه وحده إذا كان ظرفا أو جارا أو مجرورا . أما إذا كان لم يكن ظرفا أو جارا ومجرورا :

---

(١) الإنصاف ١٠٤ ، وانظر : ارتشاف الضرب (مخطوط) ٥٤٩ ، أسرار العربية ١٤٦ ، ائتلاف النصرة ١١٠ ، اللباب في شرح اللباب ، شرح التسهيل ١٣٦ .

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ١٠١ ، وقد حكى ابن برهان أن ابن كيسان يجيز الصورة الثانية ، وهو رأي لا نوافقه ، انظر : اللمع لابن برهان ٣٤ أ .

(٣) التصريح على التوضيح ١٨٩/١ .

فجمهور البصريين يمنعون تقديمه مطلقا لما في ذلك من الفصل بينها وبين اسمها بأجنبي»(١).

والكوفيون يجيزونه مطلقا؛ لأن معمول معمولها في معنى معمولها(٢) ويستشهدون بقول الفرزدق(٣):

قنافذ هداجون حول بيوتهم ... بما كان إياهم عطية عودا

وقول الآخر:

باتت فؤادي ذات الخال سالبة ... فالعيش إن حم لي عيش من العجب

وقد خرج البصريون البيت الأول على زيادة كان بين الموصول وصلته، أو على إضمار اسمها وهو ضمير الشأن.

وفصل ابن السراج والفارسي وتبعهما ابن عصفور فأجازوا تقديم معمول الخبر إذا تقدم معه الخبر، نحو: كان طعامك آكلا زيد. ومنعوه إذا تقدم وحده نحو: كان طعامك زيد آكلا(٤).

* * *

أعمال القلوب

من الشروط التي يحتم عند النحاة تحققها لإعمال أفعال القلوب المتصرفة تحقق الترتيب بين صيغ التركيب الذي تدخل عليه، وأن يلي صيغة الفعل فاعله ثم معمولاه الأول فالثاني، فإذا فقد التركيب ترتيبه تأثر العامل فألغى عمله حينا، وعلق عن العمل حينا آخر

---

(١) السابق وحاشيتها ١/١٩٠

(٢) السابق.

(٣) هذه هي الرواية المشهورة في كتب النحو، ورواية الديوان ١/٢١٤:
دراجون خلف جحاشهم ... لما كان.

(٤) التصريح ١/١٩٠ — ١٩١، وحاشية العليمي على التصريح بهامشه

أما الإلغاء فيكون في موضعين أولهما يكثر فيه حتى إنه لا يجوز سواه عند كثير من النحاة ، وثانيهما يقل فيه حتى إن الإعمال عند كثير من النحاة أحسن منه .

وأول هذين الموضعين : إذا تأخر العامل عن المبتدأ والخبر اللذين لو تقدم لعمل فيهما ، نحو : زيد قائم ظننت .

قال أبو سيدة الدبيري(1) :

وإن لنا شيخين لا ينفعاننا ... غنيين لا يجري علينا غناهما

هما سيدانا يزعمان وإنما ... يسوداننا إن أيسرت غنماهما

وثاني هذين الموضعين إذا توسط العامل بين المبتدأ والخبر ، نحو : زيد ظننت قائم ، قال منازل بن ربيعة المنقري :

أبالأراجيز يا ابن اللؤم توعدني ... وفي الأراجيز خلت اللؤم والخور(2)

قال الدنوشري : « إذا توسطت هذه الأفعال بين معموليها فأنت في هذه المسألة بالخيار في الإعمال والإلغاء ، ولكن قد يرد ما يوجب أحدهما ، فيجب الإلغاء إن تقدم على الاسم المتقدم لام الابتداء نحو : لَزيدٌ ظننت قائم ، ويجب الإعمال إن كان الفعل منفيا نحو : زيدا لم أظن قائما(3) »

وأضاف العليمي في حاشيته على التصريح مواضع أخرى يجب فيها الإلغاء منها(4) :

1 – وقوعها بين معمولي إنّ ، نحو :

إنّ المحب علمت مصطبر ... ولديه ذنب الحب مغتفر

---

(1) المقاصد النحوية للعيني 2/403 ، الدرر اللوامع 1/135 .

(2) يروى أيضا « أبا الأراجيز » انظر : الدرر 1/135 ، وكتاب سيبويه ط الأستاذ هارون 1/120 ، ط بولاق 1/61 ، الحيوان 4/266 .

(3) انظر : حاشية العليمي على التصريح 1/252 .

(4) السابق .

ب — وقوعها بين سوف ومصحوبها، نحو:

وما أدرى وسوف إخال أدرى ... أقوم آل حصن أم نساء

ج — وقوعها بين معطوف ومعطوف عليه، نحو:

فما جنة الفردوس أقبلت تبتغى ... ولكن دعاك الخبز أحسب والتمر

د — إذا تقدمتها لام التوكيد، نحو: إن زيدا لظننت أبوه قائم

وإلغاء عمل أفعال القلوب فى هذه المواضع الأربعة يعود إلى فقدان التركيب ما كان ينبغى أن يتسم به من ترتيب؛ إذ هى فى هذه المواضع جميعا مقحمة فى تركيب آخر، فهى فى الموضعين الأول والأخير مقحمة بين معمولى إنّ، وفى الثانى مقحمة بين سوف والفعل، وفى الثالث مقحمة بين المعطوف والمعطوف عليه. فلما أقحمت فى هذه المواضع ألغيت لعدم خضوعها للترتيب الذى ينبغى أن يتسم به التركيب.

وأما تعليق هذه الأفعال عن العمل فلا يعود إلى اضطراب فى التركيب، وإنما مرده إلى وجود بعض الصيغ بعدها مما يستحق الصدارة. فأبطل النحاة عملها لفظا وأبقوه محلا، وهو نوع من تقدير الحركة الإعرابية الذى يلجأ إليه النحاة كأسلوب من أساليب التأويل[1]

* * *

الأدوات العاملة

أولا: إنّ وأخواتها

سبق أن تناولنا إنّ وموقعها فى التركيب من حيث كونها مؤثرة فى مضمون الجملة بعدها، وسنتناول هنا إنّ وأخواتها من حيث ضرورة

---

(1) انظر: منهج البحث عند النحاة العرب (تحت الطبع).

الترتيب في الجملة التي تدخلها ، وأصل التركيب يكون بأن تتصدر إن أو إحدى أخواتها التركيب ، ثم يليها اسمها ، ثم خبرها ، ثم يليه ما قد يكون معمولا له

ونقض هذا الترتيب يكون بصور متعددة، منها ما أجازه النحاة ومنها ما منعوه، وصور الخروج على الترتيب هي :

١) تقدم خبر إن – أو إحدى أخواتها – على الأداة والاسم معا .

٢) تقدم خبر إن – أو إحدى أخواتها – على الاسم وحده

٣) تقدم معمول خبر إن – أو إحدى أخواتها – على الأداة واسمها وخبرها

٤) تقدم معمول خبر إن – أو إحدى أخواتها – على الاسم والخبر معا

٥) تقدم معمول خبر إن – أو إحدى أخواتها – على الخبر وحده

١ – ويرفض النحاة الصورة الأولى ، ولا استثناء في هذا المنع ، ويعلل ذلك النحاة بأن هذه الأدوات غير متصرفة ومن ثم لا يجوز تقدم معمولها عليها يقول ابن يعيش : « لا يجوز تقديم خبر إن وأخواتها واسمها عليها ، ولا تقديم الخبر منها على الاسم .. لكونها فروعا عن الأفعال في العمل فانحطت عن درجة الأفعال[1] »

٢ – كذلك يمنع النحاة الصورة الثانية ، إذا كانت الأداة واحدة من الأدوات المتقدمة ، إذ شرط عملها اتصال اسمها بها .

ويمنعونها أيضا إذا كان العامل واحدا من الأدوات الست الأصلية العمل ، وذلك إذا كان الخبر غير ظرف أو جار ومجرور

ويجيزونها مع الأدوات الست إذا كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا « للتوسع فيهما لكثرتهما » .

---

(١) شرح المفصل ، ١٠٣/١ ، وانظر تفصيل وجوه ترتيبها في ١٠٢/١ .

٣ — ويمنع النحاة — باتفاق — الصورة الثالثة.

٤ — وكذلك يمنعون الرابعة إذا لم يكن المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا، ويجيزونها إن كان المعمول واحدا منهما.

٥ — ويجيزون الصورة الأخيرة، وإن كان الأصل والكثير مراعاة الترتيب بين العامل والمعمول.

ثانيا: ما ولا ولات وإن:

١ — ما

ويُعملها أهل الحجاز، وأما بنو تميم فيهملونها مطلقا[1]. ويشترط النحاة لإعمالها عمل ليس مشابهة للحجازيين شروطا عدة، من بينها شرطان يتعلقان بترتيب الاسم والخبر وما قد يكون الخبر من معمولات.

وأول هذين الشرطين ألا يتقدم الخبر على الاسم، فإن تقدم بطل عملها، كقولهم: ما مسيء من أعتب، فمسيء خبر مقدم، ومن أعتب مبتدأ مؤخر. ومنه قول الشاعر:

وما خُذَّلٌ قومي فأخضع للعدى ... ولكن إذا أدعوهم فهم هم

وخالف في ذلك الفراء فرأى جواز إعمال ما مع تقدم خبرها على اسمها سواء كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا أو غيرهما، ووافقه ابن عصفور إذا كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا. وقد يؤيدهم قول الفرزدق:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم ... إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر

---

(١) انظر: الأشباه والنظائر ١/٢٨٥، وأسرار العربية ص ٤٦ ... ، والإنصاف ... ٢، وكتاب سيبويه ١/٢٨.

بنصب مثلهم مع تقدمه . وقد اختلف موقف النحاة من هذا البيت :

فقد رماه سيبويه وحكم بشذوذه ، وقال : « هذا لا يكاد يعرف »[1] .

وذهب بعض النحاة إلى أن البيت خطأ ، لأن الفرزدق تميمي لم يعرف شرطها عند الحجازيين فقصد أن يتكلم بلغة الحجازيين فغلط[2] .

وذهب بعض النحاة إلى تأويله ، ولكن لا نحكم بخطئه ولا بشذوذه[3]

وثاني هذين الشرطين ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها ، فإن تقدم بطل عملها ، إلا إذا كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا فيجوز إعمال (ما) مع تقدمه على اسمها[4] .

٢ — لا

وإعمالها أيضا لغة أهل الحجاز[5] ويشترط النحويون لإعمالها لغة الحجازيين شروطا ، من بينها الشرطان اللذان يحددان الترتيب بين لا ومعموليها ، وهما الشرطان نفسهما اللذان سبق ذكرهما في (ما) .

٣ — إن :

وإعمالها لغة أهل العالية[6] . ويشترط النحويون لإعمالها مشابهة لأهل العالية شروطا ، من بينها شرطان يحددان الترتيب في الجملة التي تدخل عليها (إن) عاملة عمل ليس [illegible] ذكر هذين الشرطين في عمل ما .

---

(١) الكتاب لسيبويه ١/ ٢٩ .
(٢) التصريح على التوضيح ١/ ١٩٨ .
(٣) السابق .
(٤) شرح التصريح ١/ ١٩٨ — ١٩٩ .
(٥) شذور الذهب ٣٠٩ ، ورسالة في حل غوامض لا النافية ولا التبرئة (مخطوط غير مرقم) .
(٦) شذور الذهب ٣١٠ .

٤ - لات

وأما لات فإن أحد شروط عملها أن يحذف أحد معموليها، ومن ثم فإن الترتيب لا يظهر في التركيب على تقدير[1].

ثالثاً: حروف الجر

لزوم الترتيب بين الجار والمجرور لا خلاف فيه، كما أن لزوم الاتصال بين الجار والمجرور لا خلاف فيه أيضاً، فلا يجوز عند النحاة تقديم المجرور على الجار[2]، كذلك فإن الأصل عدم الفصل بين الجار والمجرور.

ولا [illegible] في الترتيب الجار والمجرور، وأما في الاتصال فقد استثني منه

أولاً: الفصل بالظرف نحو قول الشاعر:

إن عمرو الأخير اليوم عمرو ... [illegible]

ثانياً: الفصل بالجار والمجرور نحو قول الآخر:

رب في الناس موسر كعديم ... وعديم تخاله ذا يسار

ثالثاً: الفصل بالمفعول نحو قوله:

وإني لأطوي الكشح من دون ما انطوى ... وأقطع بالخرق الهبوع المراجم

رابعاً: الفصل بالقسم، وقد سمعه الكسائي [illegible] نحو [illegible] وقاسه تلميذه علي بن المبارك الأحمر إذا كان الجار رب، نحو: رب والله رجل عالم لقيته. قال أبو حيان: «ولا يبعد ذلك إلا أن الاحتياط ألا يقدم عليه إلا بسماع»[3].

---

(1) مغني اللبيب ١/ ٢٥٣، التصريح ١/ [illegible]

(2) كتاب سيبويه ١/ ٢٩٥، المقرب لابن عصفور ٥٨ ب وما بعدها.

(3) انظر همع الهوامع ٢/ ٣٧.

ويلاحظ على المسائل السابقة أنها تعتمد على أمثلة قليلة لا يعرف أصحابها.[1]
ومن ثم جعل النحاة الفصل في هذه المسائل من قبيل الضرورة الشعرية. يقول السيوطي في همع الهوامع: «وفصله – أي الجار – من مجروره وتأخيره عنه كلاهما ضرورة»[2]. ويقول الأشموني: «لا يجوز الفصل بين حرف الجر ومجروره في الاختيار، وقد يفصل بينهما في الاضطرار بظرف أو مجرور»[3].

خامساً: الفصل بلفظ (ما) بعد: من وعن والباء واللام، إذ يجوز الفصل بها مع بقاء عمل الأدوات الجارة[4].

مثال الفصل بما بعد من قوله تعالى: (مما خطيئاتهم)

وبعد عن قوله تعالى (عما قليل)

وبعد الباء قوله تعالى (فبما نقضهم ميثاقهم)

وبعد اللام قول الأعشى[5]

إلى ملك خير أربابه ... فإن لما كل شيء قرارا

والواقع أن هذا الاستثناء من النحاة لا يتسم بالدقة؛ لأنه لا يقوم على أساس من التحليل الدقيق للأدوات كذلك التحليل الذي يوجب التفرقة بين حروف الجر والداخلة على الأسماء، والأخرى الداخلة على الأفعال. أما الداخلة على الأفعال فمن الممكن أن تعد (ما) من قبيل الموصول الحرفي، وليست مقحمة بين الجار والمجرور. أما الداخلة على الأسماء فيمكن أن تكون من قبيل الأدوات المركبة، أي أن حرف الجر ليس (من) وحدها مثلاً، وإنما هو (مما) كلها، فما على

---

(١) انظر: الدرر اللوامع ٢/ ٤٨
(٢) همع الهوامع ٢/ ٣٧
(٣) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢٠٣، حاشية الصبان على الأشموني ٢/ ٢٣٦.
(٤) شرح التصريح ٢/ ٢٩
(٥) ديوانه ٨٣.

هذا الاعتبار جزء من الأداة المركبة ، ومن ثم فإنها ليست فاصلة بين الجار والمجرور . وخاصة أن الأدوات المركبة موجودة بكثرة في الصيغ العاملة ، سواء عملت الجزم كأدوات الجزم والشرط ، أو النصب والرفع كبعض أخوات إن . فلم لا تعمل الجر كما في بعض الأمثلة السابقة ؟

* * *

رابعا : نواصب الأفعال .

الأدوات التي تنصب الفعل المضارع أربعة هي : أن ولن وإذن وكي . وقد درس النحاة الترتيب بين كل واحدة من هذه الأدوات وبين معمولها ، وانتهوا إلى وجود شرطين يحددان سمات هذا الترتيب ينبغي توفرهما في الجملة المصحوبة بواحدة من هذه الأدوات حتى تنصب ، فإذا لم يتوفر واحد من هذين الشرطين أو كلاهما معا فقد التركيب سلامته ، ومنعت هذه الأدوات من النصب .

وأول هذين الشرطين : ألا يفصل بين أداة النصب وبين الفعل ، ويتصل بالضرورة — أي بالأداة معمولها .

١ — أما في (أن) فبإطلاق — سواء كان الفاصل ظرفا أو مجرورا أو قسما أو غيرها — وهو مذهب سيبويه وجمهور النحاة .

وقد جوز بعض النحاة الفصل بالظرف والجار والمجرور ، كما جوز الكوفيون الفصل بالشرط[1] .

٢ — وأما في (لن) فلأنها محمولة على سيفعل ، وكما لا يجوز الفصل بين السين والفعل لا يجوز الفصل بين لن والفعل ، ولأن لن وأخواتها من

---

(١) انظر : همع الهوامع ٢/٣ ، شرح التصريح ٢/٢٣٢ ، شرح الفصول الخمسين (مخطوط) ورقة ٢١٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٩٣

الحروف الناصبة للأفعال بمنزلة إن وأخواتها من الحروف الناصبة للأسماء، فكما لا يجوز الفصل بين إن واسمها لا يجوز بين لن وأخواتها والفعل»[1].
وهو مذهب البصريين وهشام.

ويجوز الكسائي الفصل بالقسم ومعمول الفعل، ووافقه الفراء في القسم، وزاد جواز الفصل بأظن، وبالشرط[2].

٣ – وأما في كي فبالإطلاق أيضاً. وهو مذهب جمهور النحاة.

وأجاز ابن مالك الفصل بينها وبين معمولها بمعموله، وبالقسم، وبالشرط، مع بقاء عملها.

وأجاز الكسائي الفصل مع عدم إعمالها[3]

٤ – وأما في (إذن) فمنعها مع الفصل عن النصب بعدها[4]، وهو مذهب الجمهور.

وأجاز الكسائي الفصل بالقسم أو بمعمول الفعل مع بقاء العمل، وأجاز ابن هشام الفصل بلا النافية، وجوز ابن عصفور الفصل بالظرف، وابن بابشاذ الفصل بالنداء أو الدعاء، وهشام بمعمول الفعل.. كل ذلك مع بقاء العمل[5].

---

(١) انظر همع الهوامع ٢/٤.
(٢) المصدر السابق.
(٣) شرح التصريح ٢/٢٣٠ – ٢٣١، همع الهوامع ٢/٥ – ٦، حاشية العطار على متن الأزهرية ١١٣، حاشية السجاعي على ابن عقيل ٢١٩ – ٢٢٠، حاشية الخضري على ابن عقيل ٢/١١١ – ١١٢، متن الأزهرية ١١٣.
(٤) شرح التصريح ٢/٢٣٥، لباب الإعراب ١١٧، الجمل ٢٩ [illegible]
(٥) السابق، وانظر أيضاً همع الهوامع ٢/٦، الدرر اللوامع ٢/٥ وما بعدها، مغني اللبيب ٢٣، الأمير على مغني ١/٢٠، [illegible] شرح الفصول الخمسين ٢١٢ – ٢١٣، الموفور من شرح ابن عصفور مخطوط [illegible].

والشرط الثاني ألا يتقدم معمول معمولها عليها

١ — أما في (أن) فمنعه جمهور النحاة « لأنها حرف مصدري ومعمولها صلة لها ، ومعموله من تمام الصلة ، وكما لا تتقدم الصلة لا يتقدم معمولها »[١] .

وأجاز الفراء تقديمه ، وكذلك نقله ابن كيسان عن الكوفيين[٢] .

٢ — وفي تقديم معمول معمول (لن) عليها خلاف بين النحاة فقد أجازه بعضهم « خلافا لمعمول معمول أن لأنه لا مصدرية فيها » ومنعه الأخفش الصغير « لأن النفي له صدر الكلام فلا يتقدم معمول معموله عليه كسائر حروف النفي »[٣]

٣ — وأما في (كي) فالاتفاق بين النحاة على ضرورة توفر هذا الشرط وعلى عدم جواز تقديم معمول الفعل الذي تنصبه كي ، وصور هذا التقديم ثلاثة :

(أ) أن يتقدم على المعمول فقط نحو : جئت كي النحو أتعلم

(ب) أن يتقدم على كي نحو : جئت النحو كي أتعلم

(جـ) أن يتقدم على العامل أيضا (أي على التركيب كله) نحو : النحو جئت كي أتعلم .

وكل هذه الصور ممتنعة[٤] .

٤ — وأما في (إذن) فلأن لها الصدارة ، فلو تقدم وقعت حشوا[٥] .

* * *

(١) انظر همع الهوامع ٢/٣ ، أنوار الربيع ١٤٢ .
(٢) شرح الأشموني ٣/٢١٥ ، همع الهوامع ٢/٣
(٣) همع الهوامع ٢/٤ ، النكت الحسان ٥٦ ب
(٤) انظر شرح التصريح ٢/٢٣٠ ، همع الهوامع ٢/٦
(٥) المصدر السابق .

خامسا: جوازم الأفعال:

وهي قسمان لأنها إما أن تجزم فعلا واحداً وإما أن تجزم فعلين كما هو الشائع في البحث النحوي [1] وقد درسنا الأدوات الجازمة لفعلين وعلاقتها ببقية صيغ التركيب في المؤثر الأول من مؤثرات الترتيب. ويبقى أن ندرس هنا جوازم الفعل الواحد في ترتيب الجملة.

ويلاحظ – على وجه العموم – أن جوازم الفعل الواحد تنقسم إلى قسمين أولهما يدل على الطلب، وثانيهما يدل على النفي، وإذا كان لجوازم الفعل الصدارة بحكم تأثيرها في مضمون الجملة التي تليها، دلالة على الطلب كما في نحو: (لا تشرك بالله) و (لا تزاحمنا) و (لينفق ذو سعة من سعته) و (ليقض علينا ربك). ودلالة على النفي كما في نحو: (أو لم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة) و (لم يلد ولم يولد) و (لما يقض ما أمره) و (بل لما يذوقوا عذاب).

وتحليل الآيات السابقة وغيرها من التراكيب اللغوية التي تشتمل هذه الصيغ التي تجزم فعلا واحدا – يشير إلى أن الترتيب مراعى بين هذه الصيغ من ناحية وبين معمولاتها من ناحية أخرى. ثم إن التركيب في الذكر بين هذه الأدوات الجازمة ومعمولاتها جانب يكمله جانب آخر لابد منه، وهو الترتيب بين هذه الأفعال وبين معمولاتها التي تليها بحكم كونها معمولات

---

(1) كون هذه الأدوات جوازم لفعلين هو مذهب جمهور البصريين الذين يرون أن الأدوات تجزم كلا من الشرط وجوابه لاقتضائها لهما، ونسبه السجاعي إلى سيبويه، ووافقه الجماعة. وثمة آراء أخرى تخالف ما سبق من كون هذه الأدوات تجزم فعلين: الأول يرى أن الفعل مجزوم بالجوار وهو ما عليه الكوفيون، والثاني محاولة توفيقية من الأخفش الذي يرى أن الشرط مجزوم بالأداة، وأن جوابه مجزوم بالشرط، والثالث هو رأي المازني الذي يرى أن الجواب مبني على الوقف. انظر تفصيل هذا الخلاف في همع الهوامع ٢/٦١، شرح التصريح ٢/٢٤٨، شرح المفصل ٧/٤١، الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٥٢

لمعمولات هذه الأدوات ، وبهذا يتضح أن جوازم الفعل الواحد قد حددت الترتيب في الجملة التي تدخل عليها على النحو التالي :

١ — أن تتصدر أدوات الجزم الجملة التي تدخل عليها ، كبرى أو صغرى

٢ — أن تلي هذه الأدوات معمولاتها

٣ — ألا يتقدم على هذه الأدوات معمولات معمولاتها

* * *

الحـــال

أ — بين الحال وصاحبها

يأخذ الترتيب بين الحال وصاحبها صورتين : إحداهما وجوب مراعاة الترتيب ويتعين فيه إما مراعاة الأصل من ذكر صاحب الحال أولا قبل الحال ، أو مراعاة عكسه أي أن ذكر الحال أولا ثم صاحبه . وتتضمن هذه الصورة حتمية الخضوع للترتيب بحيث إذا فقد هذا الترتيب فقد التركيب صحته .
والصورة الثانية هي جواز الترتيب ، ويشمل في أحوال معينة استحسان مراعاة الأصل ، بيد أنه حتى مع استحسان مراعاة الأصل في بعض المواضع لا يتسم بالخطأ التركيب الذي يفقد الترتيب

ولوجوب الترتيب — كما أشرت — وجهان : الأول مراعـــاة الأصل . والثاني مراعاة عكسه

مراعاة الأصل

يجب تأخر الحال عن صاحبها في مسائل :

١ — أن تكون الحال محصورة ، نحو (وما نرسل المرسلين إلا مبشرين

ومجرور) ؛ « لأن تقدمه يؤدي إلى تمكين معنى الجر ، لما يلزم عليه من قصر الصفة قبل تمامها »[1]

٢ — أن يكون صاحبها مجرورا بحرف جر أصلي ، نحو : مررت بهند جالسة . وهو مذهب جمهور النحويين ، الذين عللوا ذلك بأمرين[2] :

الأول : أن تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه ، فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الواسطة ، ولكن منع ذلك أن الفعل لا يتعدى بحرف واحد إلى شيئين ، فجعلوا عوضا عن الاشتراك في الواسطة التزام التأخير .

والثاني : أن الباء من حروف الصفات وهي تتعلق بالحدث ، وكان الحدث مطلقا قبل دخولها فصار مخصوصا بعد دخولها ، وجالسة أو ضاحكة من صفات هند وقيودها ، فقد اجتمع صفتان : إحداهما الباء المقيدة للمرور ، والأخرى حال مقيدة لهند ، وفي مثل ذلك لا يجوز أن تلي صفة أحدهما غير موصوفها .

وقد خالف هذا الرأي أبو علي الفارسي وابن جني وابن كيسان وابن برهان وابن ملكون وبعض الكوفيين ، فأجازوا التقديم ، مستشهدين بقوله تعالى : (وما أرسلناك إلا كافةً للناس) ، وقول الشاعر :

تسليت طرا عنكم بعد بينكم ... بذكراكم حتى كأنكم عندي

وقول الآخر — وهو عُروة بن حزام — :

لئن كان برد الماء هيمان صاديا ... إليّ حبيبا إنها لحبيب

---

(١) حاشية يس على التصريح ١/٣٧٨ ، شرح الهمع — مصور — ١/١٤٣ ، ١١٥ .
(٢) السابق ، وانظر أيضا : شرح التصريح ١/٣٧٨ — ٣٧٩ ، شرح ابن عقيل ١/٥٤١ — ٥٤٣ ، الخضري على ابن عقيل ١/٢١٤ — ٢١٥ .

وقول طُلَيْحَة بن خُوَيْلِد الأسدي :

فإن تك أذواد أُصبن ونسوة   فلن تذهبوا فِرغا بقتل حِبالِ

وقد أول الجمهور الآية الكريمة ، وحمل الأبيات من قبيل الضرورة الشعرية .

٣ — أن يكون صاحب الحال مجرورا بالإضافة المحضة ، نحو : أعجبني وجهها مسفرة . وأما إذا كانت الإضافة غير محضة ففي منع تقديم الحال على صاحبها خلاف ؛ إذ يرى ابن مالك في شرح التسهيل جواز تقديم الحال على المضاف ؛ لأن الإضافة في نية الانفصال فلا يعتد بها ، على حين منعه كثير من النحاة (١) .

مراعاة عكس الأصل

يجب تقديم الحال على صاحبها في موضعين :

١ — إذا كان صاحب الحال مضافا إلى ضمير ملابسها ، نحو : جاء زائرَ هندٍ أخوها ؛ لما يلزم التأخير من وجوب عودة الضمير على متأخر لفظا ورتبة .

٢ — إذا كان صاحب الحال محصورا فيه ، بإنما ، نحو : إنما جاء راكبا زيد ، وبإلا عند الجمهور ؛ لما يلزم التأخير من فساد المعنى بجعل غير المحصور محصورا وجعل المحصور غير محصور (٢) .

وفي غير هذه المواضع التي يجب مراعاة الترتيب فيها يجوز الترتيب ، مع ملاحظة أن الأصل والغالب المحافظة على الترتيب بين الحال وصاحبها ، ومن ثم لا ينبغي الخروج على هذا الأصل إلا لسبب يدعو إليه .

(١) شرح التسهيل (مخطوط) ورقة ١٠٥ .
(٢) حاشية العليمي على التصريح ١/٣٨١ .

ب — بين الحال وعاملها

الترتيب بين الحال وعاملها يأخذ بدوره صورتين شبيهتين بالصورتين اللتين كانتا للحال مع صاحبها، فقد يكون الترتيب واجبا كما قد يكون جائزا. ووجوب الترتيب له أيضا صورتان؛ لأنه إما أن يجب معه تقدم العامل في الحال على الحال وإما أن يجب عكسه. ولأن المفروض والأصل أن يتقدم العامل على المعمول فإن الصورة الأولى تعد من قبيل وجوب مراعاة الأصل، في حين تعد الصورة الثانية مراعاة لعكس الأصل.

مراعاة الأصل :

تجب مراعاة الأصل — وهي تقدم العامل في الحال عليها — في مسائل[1]

١ — أن يكون العامل فعلا جامدا؛ لأن الفعل الجامد لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله بالتقديم عليه.

٢ — أن يكون العامل اسم تفضيل، نحو: أنت أفصح الناس خطيبا؛ لأن أفعل التفضيل ضعيف لشبهه الفعل الجامد في عدم قبول العلامة الفرعية — أي علامات التأنيث والتثنية والجمع[2].

٣ — أن يكون العامل مصدرا مقدرا بالفعل وحرف مصدري؛ لأن معمول المصدر المقدر بأن والفعل لا يتقدم عليه.

٤ — أن يكون العامل اسم فعل؛ لأن معمول اسم الفعل لا يتقدم عليه.

---

(١) شرح التصريح ١/٣٨٣، منار السالك ١/٣٣٠ — ٣٣١، شرح المفصل ٢/٧٤، شرح ابن عقيل ١/٥١٨، حاشية الخضري على ابن عقيل ١/٢١٦ — ٢١٧.

(٢) يستثنى من هذه المسألة ما إذا كان أفعل التفضيل عاملا في حالين لاسمين متحدي المعنى أو مختلفين وإحداهما مفضلة على الأخرى فإنه يجب تقديم حال الفاضلة نحو: هذا البلح بسرا أطيب منه رطبا. انظر تفصيل ذلك في شرح التصريح ١/٣٨٣ — ٣٨٤، ابن عقيل ١/٥١٩.

٥ ــ أن يكون العامل لفظاً متضمناً معنى الفعل دون حروفه ،

كاسم الإشارة نحو : (فتلك بيوتهم خاوية) .

وأداة التشبيه ــ وحصرها بعضهم في كأن ــ نحو قول امرئ القيس[1] :

كأن قلوب الطير رطباً ويابساً ... لدى وكرها العناب والحشف البالي

وحروف التمني ، وكذلك أيضاً حروف الترجي ، والظرف والجار والمجرور[2] .

(٦) أن يعرض عارض للعامل يمنع ما بعده أن يعمل فيما قبله ، نحو : لأصبر محتسباً ، ولأعتكفن صائماً ، فإن ما في خبر لام القسم لا يتقدم عليهما ؛ لأنهما من الأدوات التي تستحق الصدارة . فمنع هذا العارض من تقديم معمول العامل على العامل ؛ لأن العارض صير العامل ــ لاتصاله به ــ مما له صدر الكلام .

مراعاة عكسه

يجب عكس الأصل ــ وهو تقدم الحال على العامل فيها في موضع واحد ، وهو أن يكون للحال صدر الكلام ، نحو : كيف جاء زيد ؟[3]

ومراعاة الترتيب الأصلي جائزة لا واجبة في موضعين عند جمهور البصريين هما :

(١) أن يكون العامل فعلاً متصرفاً ، ويكون تصرفه كما ذكر أبو البقاء العكبري « بتنقله في الأزمنة الثلاثة »[4]

---

(١) ديوانه ط بيروت ١٤٥ ، ط السندوبي ١٤٦ ، ط المعارف ٣٨

(٢) منهج السالك ١/٣٣٦ ، ابن عقيل ١/٥٤٨ ـــ ٥٤٩ ، الخضري على ابن عقيل ١/٢٩٦ ، اللباب في علل البناء والإعراب ١٥٧ ـــ ١٥٩ .

(٣) التصريح ١/٣٨٢ ، منهج السالك ١/٣٣٠ .

(٤) اللباب في شرح اللباب ــ مخطوط ـــ غير مرقم .

(٣) أن يكون العامل اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة « لأن كلا منها صفة شبيهة بالفعل المتصرف في تضمنها معنى الفعل وقبول علاماته الفرعية » [1]

ويستشهد جمهور البصريين بتقدم الحال في قوله تعالى : (خشعاً أبصارهم يخرجون) وقول العرب : شتى تئوب الحلبة ، وقول يزيد بن مفرغ الحميري :

عدس ما لعباد عليك إمارة ... أمنت وهذا تحملين طليق

ويرى الكوفيون أن مراعاة الأصل — وهو الترتيب الذي يتقدم فيه العامل في الحال ثم صاحبها ثم الحال — واجبة ما دام صاحب الحال اسما ظاهرا؟ [2]

ويرى الأخفش أنه لا يجوز تقديم الحال على الفعل ، على حين يجيز تقديمها على صاحبها ، أي أن مراعاة الترتيب الأصلي واجبة بين الحال وعاملها ، وجائزة فقط بين الحال وصاحبها [3] .

ويرى الجرمي أنه لا يجوز تقديم الحال على عاملها مطلقاً ، فعلا أو وصفاً [4] .

* * *

التمييز

يقسم النحاة التمييز إلى تمييز مفرد ، وتمييز الجملة ؛ وذلك لأن الإبهام الذي يرفعه التمييز إما أن يكون في مفرد أو في جملة . فالإبهام في جملة نحو : طاب

(١) المرادي (مخطوط) ٧٢ أ .
(٢) التصريح على التوضيح ١/ ٣٨٠ ، وشرح المرادي [illegible] ١١٥ .
(٣) المصدر السابق .
(٤) شرح التصريح ١/ ٣٨٦ .

زيد ، إذ لم تحدد مناط هذه الطيبة ، ثم جاء التمييز فوضح ذلك بنحو : داراً مثلاً ، والإبهام في مفرد نحو : عندي رطل ، إذ لم تحدد نوع الموزون ، فإذا قيل أرز ارتفع هذا الإبهام (١) .

« وتمييز المفرد ينصبه مميزه ، كعشرين مثلاً في عشرين درهماً ... وجاز لمثل هذه أن تعمل وإن كانت جامدة لأن عملها على طريق التشبيه » (٢) .

وأما تمييز الجملة فإنه « ينتصب عن تمام الكلام ، فتارة يكون منقولاً من فاعل نحو : طاب زيد نفساً ، و (اشتعل الرأس شيباً) ، والأصل : طابت نفس زيد واشتعل شيب الرأس . وتارة من المبتدأ نحو : (أنا أكثر منك مالاً) ، والأصل : مالي أكثر من مالك . وتارة من المفعول نحو : (وفجرنا الأرض عيوناً) والأصل فجرنا عيون الأرض » (٣) .

والواقع أن في فكرة تحول التمييز خلافاً كثيراً ، مرده بطبيعة الحال إلى أن هذه الفكرة لا تستند على تحليل نحوي دقيق وإنما ترتكز على فروض لا مسوغ لها في البحث اللغوي . ولكن على الرغم من ذلك تركت هذه الفكرة بعض التأثير في دراسة النحاة لموضوع التمييز وعامله جميعاً .

ويرى سيبويه ضرورة الترتيب بين التمييز وعامله مطلقاً ، بحيث تقدم العامل في التمييز عليه ، سواء كان فعلاً أو اسماً جامداً ، فلا يجوز أن تقول : عرقاً تصبب زيد ، ولا نفساً طابت ، وكذلك لا يجوز سمناً عندي منوان ، ولا براً عندي قفيزان ، على تقدير : عندي منوان سمناً ، وقفيزان

(١) شرح المفصل ٢/٧٠
(٢) همع الهوامع ١/ ٢٥
(٣) همع الهوامع ١/ ٢٥١

رأساً. أما إذا كان العامل معنى غير فعل فالأمر امتناع تقديم معموله عليه ظاهر لضعف عامله[1].

وقد فصل كثير من النحويين ففرقوا بين تمييز مفرد وتمييز جملة، وأجمعوا على منع تقديم تمييز المفرد على عامله إلا في الضرورة[2]. وأما تمييز الجملة فقد أجازوا توسط التمييز بين الفعل ومرفوعه، وهو ما يفهم من قول سيبويه نصاً، نحو: طاب نفساً زيد. قال أبو حيان: وقياسه جواز التوسط بين الفعل ومنصوبه أيضاً نحو: فجرت عيوناً الأرض. وأما تقدمه على الفعل العامل فيه ففيه خلاف.

فقد ذهب ابن عصفور إلى عدم جوازه مطلقاً، سواء كان العامل متصرفاً أو غير متصرف، وذلك بناء على أن الناصب له ليس هو الفعل، وإنما هو الجملة بأسرها[3].

وذهب الكسائي وأبو عثمان المازني وأبو العباس المبرد والجرمي وكثير من الكوفيين ومن ذهب مذهبهم إلى جواز تقدم التمييز على عامله بشرط أن يكون العامل فعلاً متصرفاً قياساً على سائر الفضلات، ولوروده في نحو قول الشاعر[4]:

أتهجر ليلى للفراق حبيبها ... وما كان نفساً بالفراق تطيب

وقد رد ابن يعيش قياس التمييز بأنه قياس مع الفارق؛ لأننا إذا قلنا مثلاً: لا تضرب زيداً راكباً، فقد استوفى الفعل فاعله لفظاً ومعنى وبقي المنصوب فضلة فجاز تقديمه. وأما إذا قلنا: طاب زيد نفساً، فقد استوفى الفعل فاعله

---

(1) شرح الأشموني ٢/٧٤ وانظر أيضاً ابن عقيل ١/٦٦٥، والخضري على ابن عقيل.
(2) همع الهوامع ١/٢٥٢.
(3) السابق، ص ٢٥٢، وانظر أيضاً: المقرب من شرح ابن عصفور مخطوط ص ٣٣.
(4) في البيت روايات كثيرة انظرها في الدرر اللوامع، وينظر نسبته أيضاً إلى أعشى همدان والمخبل السعدي وقيس بن الملوح ١/٢٠٨ - ٢٠٩.

لفظا ولم يشرفه من جهة المعنى ، فلذلك لم يجز تقديم المنصوب كما لم يجز تقديم المرفوع »[1] .

وأما البيت ففيه روايات أخرى ، وذكر الزجاج أن الرواية الأصيلة فيه هي[2] :

وما كاد نفسي بالفراق تطيب

وذكر أبو الحسن الأخفش أن البيت مروى في ديوان الأعشى بصورة ثالثة هي[3] :

أتؤذن سلمى بالفراق حبيبها ... ولم تك نفسي بالفراق تطيب

وإذا صحت رواية الأخفش أو الزجاج فإنها تكشف عن تورط النحاة – في بعض الأحيان – في تحريف الشواهد لتتفق مع ما يقررونه من قواعد ، وهو ما سجله عليهم أبو أحمد العسكري في كتابه « شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف » حين عقد فصلا تحدث فيه عن « ما غلط فيه النحويون من الشعر ورووه موضوعا على ما أرادوه »[4] .

---

(١) شرح المفصل ٢/٧٤ . (٢) شرح المفصل ٢/٧٤ .

(٣) الدرر اللوامع ١/٢٠٨ ، والبيت ليس في ديوان الأعشى ط بيروت ، انظر حرف الباء ٣ – ٢٩ .

(٤) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ٣٠٧ ، وانظر تحليل هذه الظاهرة في : مناهج البحث عند النحاة العرب (تحت الطبع) .

الفصل الثالث

الترابط بين الصيغ

١ — مفهوم هذا المؤثر .
٢ — دراسة تطبيقية

يرى النحاة أن المؤثر الثالث من المؤثرات في ترتيب الصيغ في الجملة العربية هو ما يمكن الاصطلاح عليه بالترابط بين الصيغ ، أي العلاقة الخاصة التي تربط بين بعض الصيغ وبعض ، بحيث يحتّم عقد وجود شيء من هذه الصيغ وجود ما يرتبط به ، ثم وجود نظام خاص يحكم العلاقة بينهما .

وليس في البحث النحوي دراسة مفصلة لهذا المؤثر ، ولا تناول مجمل له إلا في إشارة وردت في كلام أبي الحسن بن أبي الربيع في شرحه للإيضاح ، ثم شرحها السيوطي شرحا بالغ الإيجاز دون أن يضيف إليها جديدا . فقد قال أبو الحسن : « خمسة أشياء هي بمنزلة شيء واحد : الجار والمجرور كالشيء الواحد ، والمضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ، والفعل والفاعل كالشيء الواحد ، والصفة والموصوف كالشيء الواحد ، والصلة والموصول كالشيء الواحد[1] » . وقال السيوطي :

« ما كان كالجزء من متعلقة لا يجوز تقدمه عليه كما لا يتقدم بعض حروف الكلمة عليها . وفيه فروع :

(١) شرح ابن أبي الربيع للإيضاح مفقود في مصر وذكر بروكلمان أن منه نسخة بمكتبة القرويين بفاس برقم ١١٨٩ ونقل نقولا كثيرة منه ذكرها السيوطي في كتابيه : الأشباه والنظائر ، وهمع الهوامع .

الأول : الصلة لاتتقدم على الموصول ولا شيء منها ؛ لأنها بمنزلة الجزء من الموصول .

الثاني : الفاعل لا يتقدم على فعله ؛ لأنه كجزء منه

الثالث : الصفة لاتتقدم على الموصوف ؛ لأنها — من حيث إنها مكملة له ومتممة — أشبهت الجزء منه .

الرابع : المضاف إليه بمنزلة جزء من المضاف فلا يتقدم عليه

الخامس : حرف الجر بمنزلة الجزء من المجرور ، فلا يتقدم عليه المجرور (1) .

وواضح أن السيوطي لم يغير من الأمثلة شيئا ، وواضح أيضا أن ما جعل الذي يضم هذه الأمثلة الخمسة كون الكلمة كالجزء من غيرها وهو مضمون قول أبي الحسن إن العلاقة بين الصيغ في هذه الأبواب تجعلها بمنزلة شيء واحد ، ومتابعة السيوطي للعلاقة لأبي الحسن بن أبي الربيع هي التي جعلته لا يفطن إلى أن هذا الجامع لا ينطبق على بعض هذه الأبواب ، ومن ذلك الفعل والفاعل ، فإن العلاقة التي بينهما لا يمكن أن تصل إلى الزعم بأنهما شيء واحد أو كالشيء الواحد ؛ إذ الفاعل إذا كان ذاتا له امتداده الخاص في الزمان والمكان ، والحدث الذي بالنسبة له مجرد صورة من الصور المسكنة بالنسبة إليه ، أي التي يصح انتماؤه إليها كما يصح انتسابه إلى غيرها ، وسواء اتصف بها أو بغيرها فليست هي هو . والأمر كذلك إذا كان الفعل معنى ؛ لأنه — بحكم كونه فكرة — تحد صلاحيته في الإسناد إلى أكثر من الشخص الذي يسند إليه في تركيب من التراكيب . فالسر في ضرورة ذكر الفاعل عقب فعله لا يعود كما يزعم أبو الحسن بن أبي الربيع وتابعه السيوطي إلى أنهما كالشيء

(1) الأشباه والنظائر ١/٣٠٩ .

الواحد ، بل إلى قضية الفصل وما توجبه من ضرورة ذكر الفاعل عقب فعله حتى لا تختلط الجملة الفعلية بالجملة الاسمية . مع أن لكل منهما دلالته التي يقصد بها إلى الوفاء بحاجات موقف لغوى معين .

الصلة والموصول :

الموصول عند النحاة إما حرفي وإما إسمي ، وضابط الموصول الحرفي أن يؤول مع صلته بمصدر[1] وهو حروف خمسة ، في بعضها اتفاق على تأويله مع صلته بمصدر — وفي بعضها اختلاف . والحروف التي لا اختلاف فيها ثلاثة ، هي[2] :

١ — أنْ — بالفتح وسكون النون — وتوصل بالفعل المتصرف ماضيا خلافا لابن طاهر ، أو مضارعا أو أمرا بلا خلاف .

٢ — كي وتوصل بالمضارع .

٣ — أنّ — بالفتح وتشديد النون — وتوصل باسمها وخبرها .

والحرفان المختلف فيهما[3] :

٤ — لو ، وقد ذهب جمهور النحاة إلى أنها لا تكون مصدرية ، بل تلازم التعليق وذهب الفراء والفارسي والتبريزي وأبو البقاء وابن مالك إلى أنها قد تكون مصدرية فلا تحتاج إلى جواب وذلك إذا وليت مفهم تمن .

٥ — ما ، وذهب الجمهور أنها توصل بفعل متصرف غير أمر ، والأكثر كونه ماضيا ، وجوز قوم منهم السيرافي والأعلم وابن خروف وصلها بجملة اسمية .

---

(١) الأشموني ٨٢ ، الصبان على الأشموني ١ ,١٧٥ .

(٢) المصادر السابقة وانظر أيضا ، المغني (أن وأنّ وكي) ، الدسوقي على المغني ١/٣٨ ، ٢٦٦ ، ٥٥ ، شرح الهمع ٢/٢٥٦ .

(٣) مغني اللبيب ٢٦٦ ، ٣٠٥ ، والأمير على المغني ١/٢١١ ، ٢/٢٠٦

وذهب المبرد والمازني والسهيلي وابن السراج والأخفش إلى أنها من قبيل الموصول الاسمي، وتفتقر إلى ضمير.

ويتحد [illegible] الموصول الحرفي، وصلته معه، في أمرين:

أولا: أنه يجب أن يلي الموصول الحرفي عند المعاصرة صلته، فلا يجوز تقديم الصلة على الموصول، كما لا يجوز تقديم بعض الصلة عليه.

ثانيا: أنه يجب أن ترتب الجملة عقب الموصول ترتيبا دقيقا يراعى فيه ألا يتقدم المعمول على عامله.

والموصول الاسمي ينقسم إلى عدد من التقسيمات التي تتعدد بتعدد اعتبار أنواعه، ولكننا سنكتفي منها بتقسيم واحد بحسب ما يوصل به، وهو ينقسم بهذا الاعتبار إلى قسمين:

الأول: أل، وقد توصل بصفة محضة، وهي اسم الفاعل واسم المفعول[1].

وفي وصلها بالصفة المشبهة خلاف، فذهب ابن مالك إلى أنها توصل بها، وذهب أبو حيان إلى أنها لا تتصل بها، ورجحه ابن هشام في المغني[2].

كذلك في وصلها بالفعل المضارع خلاف، فذهب ابن مالك أنها تتصل به، ويستشهد بقول الفرزدق[3]:

يا أرغم الله أنفا أنت حامله ... يا ذا الخنى ومقال الزور والخطل

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ... ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

---

(1) شرح التصريح ٢/ ٦٥ – ٦٦، شرح الرضي على الكافية ٢/ ١٨٠ – ١٨٢، همع الهوامع ١/ ٩٥ – ٩٦.

(2) انظر حاشية الدسوقي على المغني ١/ ٦٩، شرح الفيصلي (مخطوط) ص ٧١ – ٧٢.

(3) انظر: همع الهوامع ١/ ٨٥، الدرر اللوامع ١/ ٦١، وإنصاف الفرزدق ٢/ ٦٠٣ – ٦٠٤.

وقول الآخر:

كاليروح ويغدو لاهيا فرحا   مشمرا يستديم الحزم ذو رشد

وقول ذي الخرق الطهوي[1]:

أتاني كلام الثعلبي ابن ديسق   ففي أي هــذا ويله يتترع

يقول الخنا وأبغض العجم ناطقا   إلى ربه صوت الحمار اليجدع

ويرفض الجمهور ما استشهد به ابن مالك، ويحمل هذه الأبيات من قبيل الضرورة الشعرية القبيحة[2].

ولا توصل أل بالجملة الاسمية ولا بالظروف إلا في الضرورة[3] ومن وصلها بالجمل الاسمية قول الشاعر:

من القوم الرسول الله منهم   لهم دانت رقاب بني معد

ومن وصلها بالظرف قول الراجز:

من لا يزال شاكرا على المعه   فهو حر بعيشة ذات سعه

الثاني: بقية صيغ الموصول الاسمي، وصلته تكون « جملة خبرية معهود معناها غالبا »[4].

ولا توصل بالجملة الانشائية ولا الطلبية عند الجمهور.

وأجاز الكسائي وصل بجملة الأمر والنهي، وجوزه المازني بجملة الدعاء

---

(١) انظر: المؤتلف والمختلف ١٧٢

(٢) همع الهوامع ١ / ٨٥

(٣) همع الهوامع ١/٨٥، الأشموني ٧٦، الصبان على الأشموني ١/١٦٥

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٩ أ، شرح جامع الصالح ٩١.

إذا كانت بلفظ الخبر، وجوزه هشام بجملة مصدرة بليت ولعل وعسى[1]

وفي جملة التعجب خلاف أيضاً، تبعاً لاختلافهم فيها هل هي إنشائية أو خبرية[2]

وسواء أكان الموصول الاسمي موصولا بجملة أم موصولا بمشتق، فإنه ينبغي مراعاة الترتيب بين الموصول وصلته، ثم بين أجزاء الصلة بعضها وبعض.

وفيما يختص بالترتيب بين الموصول الاسمي وصلته فإنه يتحتم عند النحاة ذكر الموصول قبل صلته، كما يتحتم عندهم عدم الفصل بين الموصول وصلته[3]

وأما في العلاقة بين صيغ الصلة فإن النحاة يوجبون الترتيب فيها بذكر العامل أولا ثم المعمول واحدا أو أكثر، بحيث لا يصح أن تتقدم أي من المعمولات على العامل، كما لا يصح أن يتقدم ما يتعلق به عليه[4].

وهكذا سواء أكان الموصول إسميا أم حرفيا فإن مراعاة الترتيب معه ضرورة أدركها النحاة. والسر في ذلك أن ثمة نوعا من العلاقة الخاصة بين الصلة والموصول وتتحدد هذه العلاقة في الموصول الحرفي باعتبار الموصول أداة لإعادة سبك الجملة، وأما في الموصول الإسمي فإن هذه العلاقة أشبه ما تكون بالصفة، بل يكون الموصول أكثر حاجة إليها من الموصوف، لأن الصفة تزيد الموصوف بيانا بتخصيصه أو توضيحه. أما الصلة فإنها تحدد الموصول المبهم قبلها، فإذا ذكرت تحددت معالمه. ومن ثم كان ذكرها ضروريا في التركيب اللغوي الذي يلجأ فيه المتكلم إلى استخدام الموصولات الاسمية لسبب أو لآخر.

---

(١) انظر: الصبان على الأشموني ١٦٣/١ .
(٢) همع الهوامع ٨٦/١ .
(٣) شرح التصريح على التوضيح ١٤٠/١ ، الخصائص ٣٨٥/٢ .
(٤) اللباب في شرح اللباب، شرح الجمل لابن الصائغ ٩٠ (وكلاهما غير مرقم) .

الصفة والموصوف :

للوصف أسلوبان : أسلوب مباشر ، وأسلوب غير مباشر . والأسلوب المباشر يصطلح عليه في البحث النحوي بالنعت كما يصطلح عليه بالصفة ، وأن نقل عن ابن إياز في شرح الفصول تحسين التفرقة بين الاصطلاحين[1] .
أما الأسلوب غير المباشر فهو أسلوب الإضافة ، ويكون بإضافة الصفة إلى الموصوف ، لا بتبعية الصفة للموصوف . وسنتناول هذا الأسلوب بالتحليل في موضعه من من هذا الفصل حين ندرس المضاف والمضاف إليه .

وفي الأسلوب المباشر في الوصف يجب ذكر الموصوف أولا ثم تتبعه الصفة[2] التي لا تخلو من أن تكون إما مفردا أو جملة . والمفرد أحد أشياء ثلاثة[3] :

١ — المشتق — كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة .

٢ — الجامد المشبه للمشتق — كأسماء الإشارة غير المكانية ، وذي الموصولة وفروعها وأخواتها المبدوءة بهمزة وصل ، وأسماء النسب .

٣ — المصدر بشروط ، وقيل إنه مقصور على السماع[4] .

والوصف بالجملة شروط ثلاثة هي[5] :

١ — أن يكون الموصوف منكرا

---

(١) انظر الفصول ٤٩٥ ، وشرح الفصول الخبيصي ٢١٨ ، حاشية العليمي على التصريح ٢/١٠٨ ، الصبان على الأشموني ٣/٥٦
(٢) الخصائص ٢/٣٨٥ ، اللباب للعكبري ٢٩٧ ، المسائل (غير مرقم)
(٣) الأشموني ، الصبان على الأشموني ٣/٦٢
(٤) العليمي على التصريح ٢/١١٣ .
(٥) انظر : منار السالك ٢/٣٣ ، التصريح ٢/١١١ — ١١٣ ، الصبان على الأشموني ٣/٦٣ — ٦٤ .

٢ — أن تكون جملة الصفة خبرية

٣ — أن تشمل جملة الصفة على ضمير يربطها بالموصوف .

وسواء أكان الوصف مفرداً أم جملة فإن النحاة يحتمون ضرورة الترتيب بين الموصوف وصفته، وإذا كان الوصف عاملا وجب مراعاة الترتيب بين العامل والمعمول أيضا ، ووجب ألا يتقدم على الموصوف معمول الوصف ، كما لا يتقدم الوصف على الموصوف إذ لو تقدم لفسد الترتيب وصار كتقدم بعض حروف الكلمة على بعض[1]

المضاف والمضاف إليه :

تتعدد تقسيمات الإضافة عند النحاة كما تتعدد معانيها[2] . ولكن جميع أقسامها ودلالاتها سواء في ضرورة الخضوع لنمط خاص من التركيب الذي ينظم العلاقة بين أجزائها . وتتحدد معالم هذا التركيب بملاحظة القواعد التالية

أولا — أنه لابد من ذكر كل من المضاف والمضاف إليه ، ولا سبيل إلى حذف أحدهما إلا في مواضع محددة ، وبشرط أن يتطلب لوضوح المعنى ذلك[3] .

ثانيا — أن يذكر المضاف ثم يعقبه المضاف إليه ، مع تحقيق شروط الإضافة للدلالة على اتصال الصيغ فيها .

---

(١) الأشباه والنظائر ١/٣٠٩ .

(٢) تنقسم الإضافة إلى لفظية ومعنوية أو محضة وغير محضة ، وقد أضاف صاحب التسهيل قسما ثالثا هو الشبيه بالمحضة . وتتعدد معاني الإضافة تبعا لتعدد مواقف النحاة من تقديرهم بحرف أو عدم تقدير الحرف ، ثم باختلاف الحرف عند من يقدرها به . انظر مثلا الأشموني ٣٠٤ — ٣٠٥ ، والصبان على الأشموني ٢/٢٣٨ وما بعدها ، واللمع لابن برهان — مخطوط — ٦٩ ب وما بعدها ، شرح التسهيل — ورقة ٢٢٠ — ٢٢١ .

(٣) انظر : الحذف والتقدير في النحو العربي ٢٥٨ وما بعدها

ثالثاً — لا يجوز أن يتقدم المضاف إليه على المضاف مع بقاء الإضافة.[1]
كما لا يجوز أن يتقدم معمول المضاف إليه. فمراعاة الترتيب بين المضاف والمضاف إليه ثم معموله الواحد أو المتعدد — إن وجد — لازمة. وإسقاطه يخرج التركيب عن الإضافة.

رابعاً — وكما أن مراعاة الترتيب لازمة، فإن الاتصال بين المضاف والمضاف إليه واجب أيضاً. ولا يجوز الفصل بينهما إلا في مواضع محددة، حتى إن جمهور البصريين منعها في غير الشعر، فكأنه جعلها من قبيل الضرورة الشعرية[2]، وهذه المواضع هي[3]:

١ — أن يكون المضاف مصدراً والمضاف إليه فاعله، فيجوز الفصل بينهما بالمعمول نحو {زُيِّنَ لكثيرٍ من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم}

وبالظرف نحو «ترك — يوماً — نفسك وهواها سعي لها في رداها»

٢ — أن يكون المضاف وصفاً عاملاً والمضاف إليه معموله الأول والفاصل معموله الثاني، نحو: {فلا تحسبن الله مخلفَ وعدِه رسلَه}

أو يكون الفاصل الظرف أو الجار والمجرور نحو قول النبي ﷺ: (هل أنتم تاركو لي صاحبي) وقول الشاعر:

فرشني بخير لا أكونن ومدحتي ... كناحت يوماً صخرةٍ بعسيل

٣ — أن يكون الفاصل قسماً، نحو: هذا كتاب — والله — زيد

وزاد ابن الأنباري الفصل بالشرط نحو: هذا غلام — إن شاء الله — ابن أخيك.

(١) الخصائص ٢/٣٨٧.
(٢) أوضح المسالك ١٥٠، منار السالك ١/٤٠٨، التصريح ٢/٥٧.
(٣) المصدر السابق.

وزاد ابن مالك الفصل بإما كقول تأبط شرا :

هما خطتا - إما - إسار ومنة وإما دم - والقتل بالحر أجدر

ويرى الكوفيون أن المسائل السابقة تجوز شعرا ونثرا ، ويوافقون البصريين على اختصاص المسائل الآتية بالشعر وهى[1]

(١) الفصل بمعمول غير المضاف :

(٢) الفصل بفاعل المضاف بينه وبين مفعوله الذى أضيف له

(٣) الفصل بنعت المضاف .

(٤) الفصل بالنداء .

* * *

(١) انظر : شرح التصريح ٢/٥٨ — ٦٠

خلاصة

من هذا العرض السريع لما في التراث النحوي مما يتصل بظاهرة الترتيب ودورها في تركيب الجملة العربية يتضح عدد من الحقائق التي لا ينبغي إغفالها أو إهمال دلالاتها ، لما لها من أهمية بالغة في تقييم آثار النحاة وتقويم مفاهيم

أولى هذه الحقائق

أن النحاة العرب قد أدركوا بوضوح دور التركيب في تكوين الجملة في العربية الفصحى ، وأكدت دراساتهم أنها تصدر عن تصور محدد أنه بدون مراعاة الترتيب تصعب في كثير من الأحيان تحقيق الاتساق في التراكيب النحوية ، ويستحيل في أحيان أخرى فهم ما تقصد إليه ، إذ تصبح مجرد مجموعة ألفاظ لا رابط بينها ولا اتصال .

والحقيقة الثانية :

أن تصور النحاة لكون الترتيب عنصراً من العناصر المؤثرة في تكوين الجملة العربية لم يقف عند مجرد الإحساس الفج ، وإنما انتقل إلى مرحلة التناول العلمي الموضوعي ، بمحاولاتهم المتتابعة وضع عدد من القوانين العامة لتنظيم هذه الظاهرة وتحديد آثارها ثم متابعة هذه القوانين بالتفصيل والتطبيق للإلمام بشكل خصائصها والإحاطة بكافة صورها .

والحقيقة الثالثة

أن دراسات النحاة العرب للقوانين المنظمة للجملة العربية من حيث الترتيب بين وحداتها لم تنعزل عن دراساتهم لغير الترتيب من العناصر المؤثرة في تكوينها

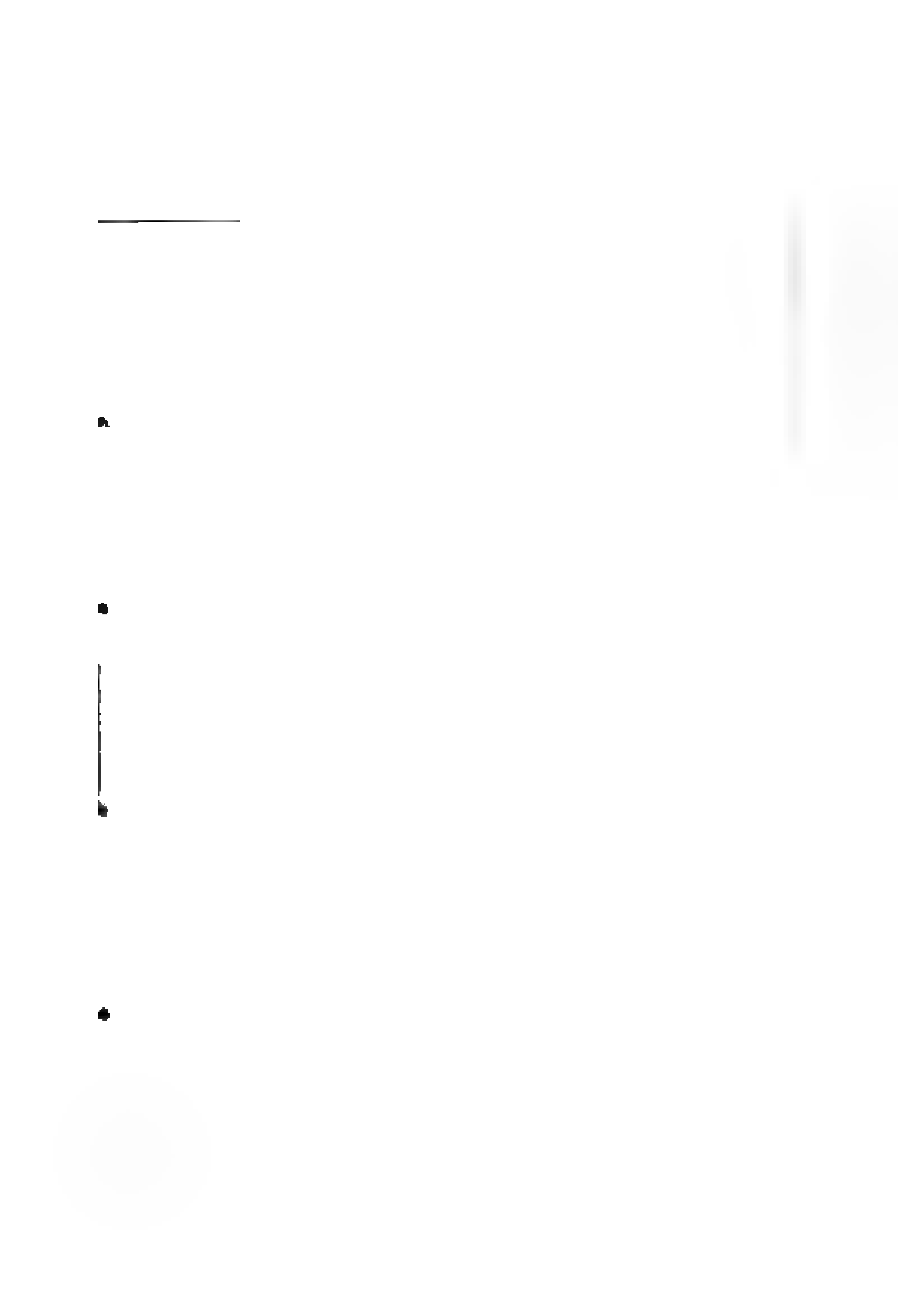
وقد فطن النحاة بذلك إلى حتمية الاتصال الوثيق بين البحوث النظرية المقننة للظواهر التركيبية كضرورة يفرضها الالتحام الكامل بين معطيات هذه الظواهر.

والحقيقة الرابعة:

أن النحاة في تحديدهم القوانين العلمية التي تخضع لها ترتيب الجملة العربية قد استطاعوا أن يقدموا أسسا موضوعية صالحة للأخذ بها منطلقا لدراسة هذه الظاهرة اللغوية، لما تمتاز به هذه الأسس من الدقة وتتسم به من الشمول مما ولعل متابعة ما خلفه التراث النحوي في هذا المجال بالتحليل يمكن أن يقدم إضافة جديدة تجلو ما عساه يكون قد غمض في الآثار النحوية أو عزب عن فكر النحاة.

الخاتمة

قضايا للمناقشة



لعل من الخير في ختام هذه الدراسة أن نتحرر من الاتجاه التقليدي الذي يجعل موضوع الخاتمة محدودا برصد كافة النتائج التي وصل البحث إليها، أو مقصوراً على تسجيل أهمها؛ فإن هذا البحث — في جوهره — نظرة جديدة إلى التراث النحوي، وهي نظرة تتعاطف معه، وتحاول أن تستخلص ما يفيد منه. وهي لذلك لا ترفضه، ولا تتجنى عليه بتضخيم ما فيه من أخطاء. ثم إنها — في نفس الوقت — لا تغلو في شأنه فتنزلق، ولا تهيم في مساربه المعيبة، ولا تتوه في ركامه الضخم. ومن ثم فإن الكثير من صفحات هذه الدراسة تتضمن آراء ضمنت فكرة، أو بلورت اتجاها، أو وضحت ظاهرة، أو وضعت غامضا. ولذلك فإن أية محاولة لاستخلاص نتائج هذه الدراسة بأسرها — أو حتى تسجيل المهم منها — أمر بالغ العسر شديد الإرهاق؛ إذ يعني ذلك أن نقدم موجزا لكل ما تضمنته من أفكار. وحسبنا أنه لم يعد لدى القارئ الذي يتتبعنا أمره وقت يفكر فيه. وليس فيه — بالضرورة — علة نحتاج معها إلى تكراره.

سنحاول إذن أن نتحول عوضا عن ذلك الاتجاه التقليدي ببعض القضايا التي أثارتها وتثيرها هذه الدراسة، بصورة مباشرة حينا وبشكل غير مباشر أحيانا، والتي نحتاج لذلك إلى وقفة لم تساعد طبيعة المنهج الذي التزمت به هذه الدراسة على الوفاء بها. وليس القصد من إثارة هذه القضايا فرض وجهة نظرنا فيها بعتبرها حقائق ثابتة في البحث العلمي؛ فإننا ندرك أنه — على الرغم من أي موقف يمكن أن نتخذه — أنها لا زالت مثار خلاف كبير بين الدارسين. ثم إننا لا ندعي — أيضاً — حسم ما يتصل بهذه القضايا من خلاف؛ فإن ذلك يتطلب تحليلا لكثير من الأصول المقررة في التراث النحوي، وهو هدف لا تحتمله هذه الدراسة، ولا تسعى إليه بالضرورة هذه الخاتمة.

قصدنا إذن من عرض هذه القضايا أن تتكون أولا موضع الاعتبار فى أية محاولة مقبلة لتناول التفكير النحوى ، أو لاتخاذ موقف من آثار النحاة ، ويستوى عندنا أن تهدف المحاولة إلى البرهنة على صحة كل اتجاهات التفكير النحوى أم ترمى إلى تزييفها ، وسيان أيضا أن يتسم الموقف المتخذ من الآثار النحوية بالتبعية المطلقة لأصحابها أو يتصف بالرفض الحاسم لها ؛ فإن تعدد وجهات النظر واختلافها يساعد — فى تصورنا — على جلاء كل ما يتصل بهذه القضايا ويبين كافة جوانبها ، ومن ثم فإنها تسهم فى تبيان الحقيقة دون أن تتعصب وثانيا لأننا نرجو أن نحتكم إلى الموقف الذى نتخذه من هذه القضايا فى كل ما يتصل بهذه الدراسة ، ابتداء من منهجها الكلى إلى تفاصيلها الجزئية جميعا . كما نأمل أن يكون هذا الموقف هو الأساس فى كل محاولة تحدد اتجاهنا فى الدراسات النحوية كما يشير إليه هذا العمل ، هذا الاتجاه التى ينتهى إعادة بناء النحو العربى بوحدات مستمدة منه ، ولبنات أصيلة فيه .

وأولى هذه القضايا :

هى تحديد مجال البحث النحوى ، وهل تقتصر الدراسة النحوية على تناول أواخر الكلمات وما يطرأ عليها من تغير فى الحركة أو ثبوت . أم تتسع لتشمل كل ما يتصل بتكوين الجملة من ظواهر ؟

ليس من شك فى أن من النحاة العرب من يقصر حدود النحو على أواخر الكلمات لا يتجاوزها ، ويحدد وظيفته بتتبع تغير الحركة أو ثبوتها ، وكثيرا ما نقرأ فى كتب المتأخرين منهم بصورة خاصة أن النحو هو « دراسة أحوال أواخر الكلمات من حيث الإعراب والبناء » ولقد شاع هذا التصور لوظيفة النحو بين المعاصرين من الدارسين حتى ظن كثير منهم أن النحو العربى ليس فيه شىء يتصل بغير الإعراب والبناء ، حتى استطاع الأستاذ إبراهيم مصطفى

رحمه الله بأن النحو العربي قد قصر نفسه على « تعرف أحوال أواخر الكلمات إعرابا وبناء ، فبحثه قاصر على الحرف الأخير من الكلمة ، بل على ساحة من خواصه وهي الإعراب والبناء » .[1]

على أن طغيان هذا التصور لحدود البحث النحوي ووظيفته لا ينبغي أن يحجب عنا تصورا آخر يمكن أن نلمس آثاره في اهتمامات البحث النحوي ذاته وفروعه ، ثم في تعريفات كثير من النحاة أنفسهم له ، فقوانين النحو العربي تتناول كل ما يتعلق بتركيب الكلمات داخل الجملة من ظواهر ، كما أن من بين تعريف النحاة ما يقطع بأن النحو هو « العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، الموصلة إلى أحكام أجزائه التي ائتلف منها »[2] ، فهو « علم بالأحوال والأشكال التي بها تدل ألفاظ العرب على المعاني ، ويعني بالأحوال وضع الألفاظ من حيث دلالتها على المعاني التركيبية ، أي المعاني التي تستفاد بالأشكال ما يعرض في آخر حروف اللفظ ووسطه من الآثار والتغييرات التي تدل بها ألفاظ العرب على المعاني »[3] . ومن ثم فإن وظيفة النحو هي « البحث في المركبات »[4] وحدوده ليست مقصورة على تعرف أحوال أواخر الكلمات ، بل تتناول « أحوال أواخر الكلمات التي حصلت بتركيب بعضها مع بعض من إعراب وبناء ، وكذا أحوال غير الأواخر من تقديم وتأخير وحذف وذكر وغيرها » .[5]

هذان فهمان في البحث النحوي مختلفان إلى حدود التناقض في تصور

---

(١) إحياء النحو ١

(٢) انظر : الصبان على الأشموني ١/١٥ ، [illegible] ١ .

(٣) انظر : شرح الألفية للشاطبي - مخطوط - غير مرقم

(٤) رسالة في كليات - مخطوط - ١٩٧ - ١٩٩ .

(٥) أنوار الربيع ٥٨

غاية البحث النحوي وتحديد الحقل الذي يعمل فيه . وهذا الاختلاف يفرض علينا أن نحدد منه موقفا ؛ لأنه ليس تعددا في وجهات النظر بقدر ما هو تفاوت بين الصواب والخطأ ، ثم لأنه مع ذلك لا يتناول موضوعا جزئيا يمكن إهماله وإنما يدور حول جوهر العلم نفسه وتحديد آفاقه . ونحن نلاحظ - في مجال تحديد موقف من هذا الخلاف - أن كثيرا من المعاصرين لا يترددون في الالتزام بما في تعريفات المتأخرين من النحويين من تحديد لوظيفة البحث النحوي ، ولكننا نرى أنفسنا عن غير رضى عن هذا الالتزام ؛ إذ يفرض علينا هذا الموقف ما نلاحظه من وقوع تناقض بين التعريفات المقيدة للنحو بالبحث في أواخر الكلمات من ناحية ، وطبيعة مادة النحو نفسها كدراسة لمستوى الجملة من بين مستويات النشاط اللغوي من ناحية أخرى . والتراث النحوي ذاته - بما فيه المأثور عن متأخري النحاة أنفسهم - لا يقتصر كما رأينا في هذه الدراسة على أواخر الكلمات وحدها ، ولا ينصب على الإعراب والبناء فحسب ، وإنما يتناول كافة الظواهر التي تنتج عن تركيب الكلمات والصيغ داخل الجملة العربية ، وأبرز هذه الظواهر - كما تحدد في هذه الدراسة - ظاهرة التعلق ، وظاهرة الترتيب ، بالإضافة إلى ظاهرة التصرف الإعرابي .

القضية الثانية :

في استخلاص الظواهر الرئيسية التي عالجتها البحوث النحوية بشكل عام ، والوقوف على ما يتصل منها بالعناصر المؤثرة في تكوين الجملة العربية بصورة خاصة ، وتتطلب دراسة هذه القضية وضرورة اتخاذ موقف فيها قائم على دعامات من الإلمام الشامل بالتراث النحوي والإحاطة الدقيقة باتجاهات النحاة كافة . على حقيقة نرجو ألا يكون فيها قصور كبير ؛ وهي أن من بين أبرز الأخطاء في دراسات المعاصرين للتراث النحوي عدم تدربهم على تحديد

الظواهر المختلفة في هذا التراث ، ثم خلطهم بين ما يستطيعون إدراكه من هذه الظواهر ، وليس من شك في أن لهؤلاء الدارسين عذرهم ؛ إذ ثمة صعوبتان أساسيتان تواجهان الباحث في ميدان النحو العربي :

أولاهما أن الإلمام المتكامل بالتراث الذي خلفه النحاة العرب يكاد يبلغ — بما يصاحبه من عسر وما يصحبه من مشقة — درجة الاستحالة ، فهو أولا تراث عظيم الثراء بالغ التنوع ، وهو ثانيا يكاد يكون بأسره مخطوطا ما عدا القلة القليلة منه التي نشرت لأسباب موضوعية حينا وظاهرية حينا آخر ، ومن ثم لم يتح للكثرة الباقية منه أن ترى النور وتصبح حيث هي في الأقبية الرطبة تأكلها الفرصة لتعالج بالمواد الكيماوية ، وتعالج بالمواد الكيماوية لتأكلها الفرصة من جديد . والواقع أن هذه الظاهرة لا تقتصر على التراث النحوي وحده ، بل تصحب تراثنا الفكري كله ، وهذا وضع حتم على الجامعات أن تتخذ فيه موقفا محددا ، وليكن مثلا حصر موضوعات الرسائل الجامعية الأولى — كالدبلومات والماجستير — في مجال التحقيق ، حتى يمكن تذليل بعض الصعوبات القائمة في عملية الاتصال المباشر بالتراث .

والثانية أن التراث النحوي مختلط بطبيعته ، تتداخل فيه المسائل والقضايا وتتشابك فيه الاتجاهات والأصول ، ويعسر معه لذلك كل العسر أن يحاول باحث التماس أسسه الفكرية التي تبنى عليها قواعده التفصيلية ، وبلورة عناصره الجوهرية التي تنتظم جزئياته المبعثرة ومراحله المتناثرة .

ولقد عانت هذه الدراسة من محاولة التغلب على هاتين الصعوبتين ، وخرجت من هذه التجربة بهذا التصور المحدد للخصائص التركيبية للجملة العربية كما وردت في التراث النحوي . ولسنا نزعم في هذا المجال أن هذا التصور للظواهر التركيبية نهائي ، وأنه لا سبيل إلى إضافة إليه

أو تعديل فيه ، بل إن العكس من ذلك صحيح ، فإن ماقدمته هذه الدراسة لايعدو أن يكون أساساً لأمل الأخذ به فى إعادة دراسة هذا التراث وتحليل اتجاهاته بصورة لا تهمل بشكل كامل الجزئيات الهائلة الموجودة فيه ، ولاتذوب فى مساربها المتشعبة فى الوقت نفسه . وفى يقيننا أن مقدرة الباحث المنهجى على حسن استخدام هذه الجزئيات غير محدودة ؛ إذ يستطيع أن يجمعها ويفرعها وتحديد مدى فاعليتها فى نفس الوقت الذى يستعيد مفاهيم صحيحة فى مكانها الملائم له وتحقيق التلاؤم بينها ، تمهيداً لتجسيد النسق المتكامل للفكر النحوى بأسلوب موضوعى دون إجحاف أو تجن .

القضية الثالثة :

وتمتد هذه القضية عن القضيتين السابقتين وتتضمنهما ، ومن ثم فإن اتخاذ موقف فيهما يساعد على تحديد مجال الوقت بالنسبة لها ، ومحور هذه القضية الوقوف على طبيعة العلاقة التى تربط النحو بغيره من العلوم التى تدرس النشاط اللغوى .

ويبرز فى هذا المجال عدد من الحقائق أهمها حقيقتان :

أولاهما : أن النحو علم يتناول بالتحليل مستوى واحداً من مستويات النشاط اللغوى ، وهو مستوى الجملة . وهو لايتناول المفردات إلا باعتبارها وحدات تتشكل علاقاتها بالتركيب داخل الجملة نفسها . ومن ثم فإن هذا العلم لايدرس الأصوات وخصائصها ولا التشكيلات واشتقاقاتها . كما أنه لايقصد إلى الدلالة أياً كان نوعها : أصلياً أو هامشياً ، مفرداً فى المعجم أو مستفاداً من الموقف والمقام .

الثانية : أنه على الرغم من أن النحو لايدرس غير الجمل ، ولا يتناول إلا ظواهر التركيب ، فإن الإنسان اللغوى لا يمكن أن يعزل مستوى من

مستويات النشاط اللغوى عن غيره من مستويات هذا النشاط . ويتعين أن يكون الأداء اللغوى صحيحا مع فقدان الصحة فى أى مستوى من مستوياته : الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية والدلالية . ومن هنا فإنه لابد فى تحليل أى مستوى من مستويات هذا النشاط أن يوضع فى الاعتبار نتائج تحليل المستويات الأخرى . وبذلك يتضح أن تلاحم مستويات النشاط اللغوى ينبغى أن يقابل بتضافر العلوم المتوفرة على دراسة هذا النشاط . وليس من شك فى أن محاولة تحقيق هذه الغاية أمر بالغ الصعوبة ؛ إذ يتطلب قدرة على النظر الشامل ، ويستلزم دقة فى تلمس العلاقات المتشابكة ، ويحتاج إلى بصر بأساليب تشكيل الظواهر المشتركة . ولكن لاينبغى أن تقف هذه الصعوبات كلها حائلا دون التصدى المباشر للوصول إلى تلك الغاية التى لابديل لها فى البحوث اللغوية . ولا يصح أن تكون حاجزا أمام الحقيقة العلمية القائلة بأن الحدود بين العلوم اللغوية ليست فواصل جغرافية قاطعة الجهات ، وإنما هى – على العكس من ذلك – مناطق اتصال ومراكز اشتراك ونقاط تلاق .

* * *

وتتصل هذه القضية إلى أبعد الغايات بتحديد العلاقة بين علمى النحو والمعانى ، وهى مسألة شائكة وحيوية معا ، أما أنها شائكة فلأنه قد استقر فى الفكر اللغوى العربى فصم الصلة بين مستويين من الدراسات : مستوى الدراسة التصويبية ثم مستوى الدراسة الجمالية . وليس من شك فى أن الأساس الذى استند إليه هذا التصور فى الفكر العربى كان مرتبطا بمراحل تاريخية معينة وفهم لمضمون كل علم من العلوم اللغوية محدد . ولكن الذى حدث أن هذه التفرقة مالبثت أن أخذت بفعل الاعتياد التدريجى وحده طابع الحقيقة ، حتى ليوشك أية محاولة لمناقشتها أن تتصف بالعبث ، إذ تصبح فى نظر كثير

من الدارسين التقليديين بحثاً لا جدوى منه ، ولا جديد فيه . وأما أنها مسألة حيوية أيضاً فلأن النحو - كما رأينا - دراسة لمستوى معين من مستويات النشاط اللغوي وهو الجملة ، وتحليل لأنظمتها ، وعلم المعاني أيضاً ينصب على الجمل ويحلل نظمها ، ووضع المسألة على هذا النحو يعني ضرورة وجود صلة من نوع ما بين هذين العلمين . فما هي هذه الصلة ؟ وما الحدود التي تفصل بين نشاط كل منهما ؟ .

في الإجابة على هذين السؤالين نجد اتجاهين مختلفين في التراث اللغوي العربي . الاتجاه الأول يعبر عنه ابن كمال باشا في قوله : « ما يبحث عنه في علم النحو من جهة الصحة والفساد يبحث عنه في علم المعاني من جهة الحسن والقبح »[1] فكل من النحو والمعاني إذن يبحث في التركيبات « إلا أن النحوي يبحث عنها من جهة هيأتها التركيبية صحة وفساداً ، ودلالة تلك الهيئات على معانيها الوضعية على وجه السداد ، وصاحب المعاني يبحث عنها من جهة حسن النظم المعبر عنه بالفصاحة في التركيب وقبحه »[2] . ومعنى هذا عند أصحاب هذا الاتجاه - وهم الكثرة من النحاة والبلاغيين معاً - أن موضوع علم النحو يتفق مع موضوع علم المعاني ، بيد أنهما وإن اتفقا في الموضوع إلا أنهما يختلفان في المستوى الذي يعنى به كل منهما ، فالمعاني دراسة فنية جمالية أما النحو فهو دراسة تصحيحية ، وإذن فإن علم النحو ينتهي ليبدأ علم المعاني ، وعلم المعاني يبدأ حيث ينتهي علم النحو بعد أن يتأكد من صحة التركيب اللغوي واستيفائه للقواعد الضابطة

---

(1) رسالة الفرق بين النحوي وصاحب المعاني - مخطوط : ١٩٧ - ١٩٩ .
(2) المصدر السابق .

وأما الأصل الثاني فيعبر عنه الإمام عبد القاهر بقوله عن نظريته في النظم — وهي محور علم المعاني عنده — : « اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نُهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رُسمت لك فلا تُخل بشيء منها »[1].

ثم يقدم أمثلة لنظريته في تطابق علمي النحو والمعاني فيقول :

« إنا لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه

فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك : زيد منطلق، وزيد ينطلق، وينطلق زيد، ومنطلق زيد، وزيد المنطلق، والمنطلق زيد، وزيد هو المنطلق، وزيد هو منطلق

وفي الشرط والجزاء إلى الوجوه التي تراها في قولك إن تخرج أخرج، وإن خرجت خرجت، وإن تخرج فأنا خارج، وأنا خارج إن خرجت، وأنا إن خرجت خارج

وفي الحال إلى الوجوه التي تراها في قولك : جاءني زيد مسرعاً، وجاءني يسرع، وجاءني وهو مسرع، أو وهو يسرع، وجاءني قد أسرع، وجاءني وقد أسرع. فيعرف لكل من ذلك موضعه، ويجيء به حيث ينبغي له .

وينظر في الحروف التي تشترك في معنى ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصية في ذلك المعنى، فيضع كلاً من ذلك في خاص معناه، نحو أن يجيء بما في نفي

---

(١) دلائل الإعجاز ٦١

الحال ، وبلا إذا أريد بن الاستقبال ، وبين ما يترجح بين أن يكون وأن لا يكون ، وبإذا فيما علم أنه كائن .

وينظر في الجمل التي تسرد فيعرف موضع الفصل ، ثم يعرف فيما حقه الوصل موضع الواو من موضع الفاء ، وموضع الفاء من موضع أم ، وموضع لكن من موضع بل . ويتصرف في التعريف والتنكير والتقديم والتأخير في الكلام كله ، وفي الحذف والتكرار والإضمار والإظهار فيضع كلا من ذلك في مكانه ، ويستعمله على الصحة وما ينبغي له »[1] .

ويعقب عبد القاهر على هذا العرض الفاحص لمطابق النحو ومعانى عنده بتقريره الذي يجزم فيه أنك « لست بواجد شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً وخطؤه إن كان خطأ إلى النظم ويدخل تحت هذا الاسم ، إلا وهو معنى من معاني النحو قد أصيب به موضعه ، ووضع في حقه ، أو عومل بخلاف هذه المعاملة فأزيل عن موضعه واستعمل في غير ما ينبغي له . فلا ترى كلاماً قد وصف بصحة نظم أو فساده ، أو وصف بمزية وفضل فيه ، إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه ، ووجدته يدخل في أصل من أصوله ، ويتصل بباب من أبوابه »[2]

ومن الواضح أن هذين النصين اللذين آثرنا نقلهما كاملين يشهدان بوجود اتساق مبكر لذلك الاتجاه الغالب الذي عبر عنه ابن كمال باشا ، وجوهر هذا الاتجاه الجديد وحدة المستوى الذي يتناول به كل من النحو ومعاني الجملة العربية ، وفي هذا المستوى الواحد لا تصبح دراسة النحو دراسة تصورية مجردة من ملاحظة الموقف اللغوي ، ولا تكون دراسة المعاني دراسة عبثية

(١) المصدر السابق ٦١ — ٦٢
(٢) المصدر نفسه .

لا علاقة لها بملاحظة الحقائق النحوية ، بل على العكس من ذلك . إن النحو هو دراسة الجملة العربية من خلال موقف الذى تقال فيه، وعلم المعانى بفروعه ليس إلا الوقوف إلا على مدى الأخذ بنتائج هذه الدراسة فى النصوص المختلفة من حيث مواءمتها للمواقف المتعددة .

ومعنى هذا أن عبد القاهر يدعو إلى تحطيم تلك الفوارق التقليدية بين مستوى الدراسة اللغوية : الجمالى والتصحيحى فى دراسة الجملة العربية . وأغلب الظن عندنا أن عبد القاهر قد تأثر فى دعوته هذه — أولا — بما لاحظه فى دراسات اللغويين من وجود صور من التطابق بين الأصوات ومدلولاتها ، وما تقرر فى بحوث النحاة من تحتم هذه الصور بين أجزاء التركيب اللغوى ، ثم ما تأخذ به الدراسات البلاغية من ضرورة وجود تطابق بين التركيب ككل والموقف المقول فيه والمعبر عنه . وثانيا : بما هو معروف منهجيا من أن تفتيت الظاهرة الواحدة قد يسلم إلى فقدان الوحدة فيها بتمزيق العلاقة بين جزئياتها ، وهو ما حدث بالفعل بالنسبة لظاهرة التطابق . فقد ظن البلاغيون العرب أن التطابق بين التركيب والموقف اللغوى دراسة فنية خالصة ، لا صلة لها بالبحوث النحوية . متأثرين فى ذلك بوهم التفرقة بين المستوى الجمالى والمستوى التصحيحى ، ومن ثم حسبوا أن النحو لا علاقة له بما بين : خرج محمد ، ومحمد خرج ، والخارج محمد ... الخ .. من فوارق ، مع أن كل واحد من هذه الأمثلة ونحوها يعبر عن موقف خاص ويفى احتياجاته ، حتى ليكاد يتحقق تطابقه معه بحيث يعد قول غيره فيه أو قوله فى غيره خطأ لا سبيل إلى إقراره . وهذا لا معنى لجوازه فضلا عن تصحيحه .

ونحسب أنه قد آن الأوان لكى نعيد النظر فى كل هذه المسائل : فى علاقة علم النحو بالمعانى ، وفى علاقة العلوم الجمالية بشكل عام بالعلوم التصحيحية ،

ثم فى علاقة جزئيات الظاهرة المعقدة على أكثر من مستوى من مستويات النشاط اللغوى بالمنهج الذى ينبغى أن تدرس على أساسه ؛ وهل يكون منهجًا يقف عند كل مستوى على حدة فينحصر فى إطار الجزئيات ، أم يمكن أن يتجاوز الحدود الضيقة ليبرز صورة الظاهرة كاملة ؟

ولقد حاولت هذه الدراسة أن تقدم إجابات عن كل هذه الأسئلة ، مباشرة حينًا وغير مباشرة أحيانًا ، ولكن هذه الإجابات — فى شكلها العام — أخذت طابعًا تطبيقيًا ، وذلك لا يغنى — أغلب الظن — عن ذكر الأسس النظرية التى استندت إليها فى هذا التطبيق .

فما هى هذه الأسس ؟ إن ذلك يستلزم تحديد موقف من المناهج النحوية وهو موضوع القضية التالية

القضية الرابعة

تحديد موقف من المناهج المختلفة فى الدراسات اللغوية

وتعد هذه القضية أكثر القضايا التى نعرض هنا خطورة وأعمقها تأثيرًا ، حتى ليمكن القول دون تجوز كبير إن كافة القضايا السابقة ليست سوى صور تطبيقية لهذه القضية الأساسية ، بحيث يستطاع تقليل ما فى تلك القضايا من خلاف وتقريب ما فيها من تباعد إذا تم الاتفاق على الأسس الجوهرية للمنهج الذى ينبغى الالتزام به فى الدراسات اللغوية بوجه عام ، وفى البحوث النحوية بصورة خاصة . وليس ثمة شك فى أن مناقشة المناهج النحوية وتحليل اتجاهاتها والكشف عن دلالاتها يحتاج إلى دراسة مستقلة ليس هذا مجالها [١] . ولذلك سنكتفى بعرض بعض الحقائق التى تحكم تصورنا لهذه القضية ، وتسهم — فى الوقت نفسه — فى تحديد أبعادها .

(١) انظر رسالتنا للدكتوراه وموضوعها «مناهج البحث عند النحاة العرب» فقد عالجنا فيها المناهج المتبعة فى البحوث النحوية وانتهينا فيها إلى رأى فيها

الحقيقة الأولى - أنه يجب التفرقة بوضوح بين القيمة التاريخية والقيمة العامة . ومعنى ذلك أن رصد الحقائق تاريخيا لا غنى عنه من تحليل علاقاتها وتحديد دلالاتها على بالغ الأهمية ، ولكنه يظل - مع أهميته - محصورا في إطار الحقيقة التاريخية ، ومن ثم لا تسمو قيمته حقبتها التاريخية ، الذي يظل مهما كانت درجة أهميته شكلا من أشكال الوجود الإنساني ، ويظل من المهم استخلاص ما في الحركات التاريخية من قيم مطلقة ، هي وحدها التي يستطيع بها الإنسان تأكيد وجوده على النضال المؤثر في محيطه وواقعه ، ومن امتداد أيامه المقبلة أيضاً

والحقيقة الثانية - أن الأخذ بمنهج ما - في جوهره - موقف حضاري؛ لأن أي منهج يتصل أوثق الاتصال بروح الحضارة حتى ليمكن اعتباره معبراً عنها في المجال العلمي المحدود الذي يتناوله ويختص فيه . ومن هنا يعبر المنهج المنطقي في دقة عن خصائص الحضارة اليونانية ، وهي حضارة القلة المستمتعة بعمل الكثرة ، والمستمتعة إلى أبعد الغايات باللهو والفراغ والترف ، والبحث العلمي عندها من قبيل الترف العقلي ، ومن هنا القضايا النظرية في دقة على لا ينفصل عن المتعة المادية ؛ إذ هو غايتها من ناحية ، وموصل إليها بشكل أو آخر من ناحية أخرى . وجوهر الحضارة اليونانية الانفصال بين الفكر والمجتمع ، وقبول كافة الأخطاء في النظام الاجتماعي على أنها حقائق مقررة مبررة نظريا وتاريخيا ، ولذلك ليس غريباً أن يكون جوهر الفلسفة والمنطق اليونانيين الانعزال بشكل حاسم عن كل مضمون اجتماعي ، وفراغه من كل دلالة على المدنية بهذا المضمون . والأمر كذلك في الحضارة المعاصرة والمناهج المعبرة عنها ، فإن الوضعية المنطقية مثلا تعكس بأمانة روح النظام الرأسمالي وقيمه : الفرد قبل المجتمع ، والفصل بين الحرية السياسية والحرية الاجتماعية . وهذا

المنزل للحقائق المترابطة والكلية ، وهذا التفتيت في الوحدات المتصلة بالطبيعة . هو محور منهج الوضعية المنطقية ، الذي يرى أنه لا سبيل إلى تحويل حقيقة من الحقائق إلا برمزها إلى مجموعة ألفاظ ، ولا مجال لفهم هذه الألفاظ إلا بتناول كل لفظ منها مستقلا عن باقيها . والأمر كذلك في المادية الجدلية أيضاً التي تمثل في دقة النظام الماركسي ، ذلك الذي يعكس دعائم النظام الرأسمالي ، فالمجتمع عنده قبل الفرد، وما يعبر عنه بالحرية الاجتماعية مقدم على الحرية السياسية . وعلى الرغم مما فطن إليه هذا المنهج من وحدة الظواهر واتصالها ، فإنه وقف عند المادي منها فحسب ، وعلى الرغم مما أدركه أيضاً من حدوث عدد من التغيرات والتحولات فيها فإنه لم يفطن إلى دور الفكر في إحداثها أو الاستجابة لها ، ولذلك كان محور المادية الجدلية يلتقي مع جوهر النظام الماركسي : المادة قبل الفكر ، والمادة مؤثرة في الفكر . ومن ثم كان التفسير الاقتصادي للتاريخ ، والتفسير الماركسي للأديان ، والتحليل المادي للمجتمع ، والاهتمام بتغيير علاقات الإنتاج

والحقيقة الثالثة : أن ثمة تلازما لا سبيل إلى الفكاك منه بين المنهج والمادة التي يتناولها هذا المنهج . والنحو يتناول مستوى معينا من مستويات النشاط اللغوي وهو الجمل ، أو بتعبير آخر : تركيب الكلمات والصيغ داخل الجمل ، ومن ثم ينبغي في البحوث النحوية أن يلتزم الباحث بموضوعه ومادته . ويجب أن يجري استخلاص قواعده وقوانينه الضابطة من التراكيب اللغوية بحيث ينعكس كل ما في هذه التراكيب من خصائص في القواعد النحوية ، وتبعد كل القواعد النحوية عن الظواهر المتصلة بالتراكيب اللغوية ذاتها . وبذلك يصبح غاية البحث النحوي وصف الواقع اللغوي وظواهره ، والتصنيف الدقيق لأساليبه ومواقعه .

أما الحقيقة الثانية: فهي أن العربية الفصحى تتصل اتصالاً يكاد يكون عضوياً بالنص القرآني، وقيمة القرآن مطلقة وليست نسبية تقتصر على مراحل تاريخية بعينها فكرياً واجتماعياً. ومن ثم فإنه يتصف بالثبات والدوام، وبالتالي فإن لغته التي صيغ بها تتحتم أن يكون لها صفة الاستمرار. ومن هنا فإن نقطة البدء في دراسة العربية الفصحى يجب أن تختلف عن نقطة البدء في دراسة أية لغة أخرى، وإذا كان من الممكن في لغات أخرى كالإنجليزية أو الفرنسية أو الروسية مثلاً أن تقسم إلى مراحل تختلف صوتياً وتركيبياً ودلالياً، وتصور كل مرحلة منها عصراً محدداً بخصائصه الفكرية والثقافية، المنعكسة عن واقعه الاجتماعي، المتصل بنوع روابطه وعلاقاته الاقتصادية. فإن العربية الفصحى يجب أن تظل أكثر ثباتاً من كل تطور سوسيولوجي اجتماعي وبخاصة في مجال التركيب حتى يمكن الاطمئنان إلى بقاء النص القرآني كما أريد له أن يكون، نصاً لغوياً معبراً عن القيم الشكلية للعقيدة الدينية.

في ضوء هذا التلاقي جميعاً ينبغي أن نحدد موقفاً من المناهج النحوية التقليدية، دون أن يأسرنا الإحساس التقليدي بالولاء للأسلاف، أو يصلنا ما قد يكون لتلك المناهج من أهمية تاريخية في تحديد مدى ما لها من قيمة حقيقية.

كذلك ينبغي أن نحدد موقفاً أيضاً من المناهج اللغوية المعاصرة، دون أن تصدنا عنها حساسية فكرية أو تعصب عقدي، أو تدفعنا إلى الالتزام المطلق بها تبعية مطلقة أو خواء عقلي.

وبعد

فإني أرجو - مخلصاً - أن تكون هذه القضايا مثار نقاش جاد في الدراسات اللغوية، ينقلها مما نعانيه الآن من جمود وتخبط، إلى مرحلة جديدة تتسم بالوضوح المنهجي وتفتح الباب لإنتاج نحوي خصب.

الفهارس

(٤)

الأعلام[١]

---

(١) يلاحظ حذف (أب) و (أم) و (ابن) و (أل) و ([illegible]) من الاسم الأول فقط
كما يلاحظ أن علامة (*) تعني أن العلم موجود بالهامش .

(٢)

القبائل والطوائف والشعوب والأماكن

(٢)

الآيات

رقم الصفحة	الآية	رقم الآية	السورة	رقم السورة
١٤٧	قالوا أساطير الأولين	٥	الفرقان	٢٥
١٤٩	وما يستوي الأعمى والبصير ... الآية	١٩ ، ٢٢	فاطر	٣٥
١٦٣	دكت الأرض دكا ... الآية	٢١	الفجر	٨٩
١٦٦	وانطلق الملأ منهم أن امشوا	٦	ص	٣٨
١٦٦	ما قلت لهم إلا ما أمرتني به ... الآية	١١٧	المائدة	٥
١٦٨	قالت رب إني وضعتها أنثى	٣٦	آل عمران	٣
١٦٨	قال رب إن قومي كذبون	١١٧	الشعراء	٢٦
١٧٠	إنما يستجيب الذين يسمعون	٣٦	الأنعام	٦
١٧٠	إنما تنذر من اتبع الذكر	١١	يس	٣٦
١٧٠	إنما أنت منذر من يخشاها	٤٥	النازعات	٧٩
١٧٠	إنما يتذكر أولوا الألباب	٩	الزمر	٣٩
١٧٠	إنما تنذر الذين يخشون ربهم	١٨	فاطر	٣٥
١٧١	أهؤلاء الذين أقسموا بالله	٥٣	المائدة	٥
١٧١	أقسموا بالله جهد أيمانهم	١٠٩	الأنعام	٦
١٧١	فلا أقسم بمواقع النجوم	٧٥	الواقعة	٥٦
١٧١	فلا أقسم بما تبصرون	٣٨	الحاقة	٦٩
١٧١	فيقسمان بالله إن ارتبتم	١٠٦	المائدة	٥
١٧١	والسماء والطارق ... الآيات	١	الطارق	٨٦
١٧١	والليل إذا يغشى ... الآيات	١	الليل	٩٢
١٧١	والفجر وليال عشر	١	الفجر	٨٩
١٧١ — ١٧٢	والشمس وضحاها ... الآيات	١ — ٧	الشمس	٩١
١٧٢	والضحى والليل إذا سجى	١ — ٢	الضحى	٩٣
١٧٧	أيحسب الإنسان ألن نجمع عظامه بلى قادرين	٣ — ٤	القيامة	٧٥
١٧٧	أولم تؤمن قال بلى	٢٦٠	البقرة	٢
١٧٨	قل بلى وربي لتبعثن	٧	التغابن	٦٤
١٨٤	نحن نقص عليك أحسن القصص بما أوحينا إليك	٣	يوسف	١٢
١٩١	من شجرة أقلام	٢٧	لقمان	٣١
١٩١	وأرجلكم إلى الكعبين	٦	المائدة	٥
١٩١	فاضربوا فوق الأعناق	١٢	إبراهيم	١٤
١٩١	وأفئدتهم هواء	٤٣	إبراهيم	١٤
١٩٨	قالت امرأة عمران	٣٥	آل عمران	٣

(٤)

أهم المصادر العربية

أولا : المخطوطات والمصورات

الرموز المستخدمة ودلالتها :

أزهر = المكتبة الأزهرية

جامعة = مكتبة جامعة القاهرة

دار = دار الكتب المصرية

مجمع = مكتبة المجمع اللغوي بالقاهرة .

ن = نسخة المؤلف

ارتشاف الضرب لأبي حيان .	دار ٨٢٨ نحو
أسرار العربية لابن الأنباري	دار ٥٧٨٢ هـ
أسرار النحو لابن كمال باشا	دار ٩٩٣ نحو .
الأمالي النحوية لابن الحاجب .	دار ٢٦ نحو .
الإيضاح لأبي علي الفارسي	دار ١٠٠٦ نحو .
تحفة الغريب للدماميني	دار ١١١٦ نحو
التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان	دار ٦١ نحو .
تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك	دار ٢١ نحو حليم
تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني	دار ١٠١٠ نحو حليم .
التكملة لأبي علي الفارسي	دار ١٠٠٦ نحو
التنبيهات على أغاليط الرواة لعلي بن حمزة البصري .	دار ٢٢ لغة ش
الجمل الكبرى للزجاجي .	د ر ٦٧ ش
الجنى الداني في توضيح حروف المعاني لابن قاسم .	دار ١٣٦٣ نحو
حاشية الاسفراييني	دار ١٣ م.

الحدود النحوية للأبذي . دار ٧٠ نحو م .

الحدود النحوية للأشموني . دار ٢٧٠ .

الحدود النحوية للفاكهي دار ٦٥٠ مجاميع

الحذف والتقدير في النحو العربي والنثر القديم ، مكتبة كلية دار العلوم .

الحواشي النحوية للسرميني . دار ١٠٠٤ نحو .

داعي الفلاح لمخبآت الاقتراح لابن علان . أزهر ٥٩ نحو

الضوء النحوي في شرح الأجرومية للحسيني . دار ٧٠ نحو م

ديوان رؤبة . دار ١٠٣١٤ ز .

ديوان الشماخ ، تحقيق محمد صلاح الدين الهادي ، مكتبة كلية دار العلوم

ديوان العجاج دار ١٠٢٤٣ ز .

رسالة في اختصاص الجر بالاسم . دار ٩٢٥ مجاميع

رسالة في أي تفصيلي . دار ٧٠ نحو م .

رسالة في التفرقة بين بعض حروف الاستفهام . دار ١٤٥ مجاميع م .

رسالة في التفرقة بين بعض فصول النحو لابن كيران . دار ٥٧٦٩ ه

رسالة في حروف المعاني . دار ١٠٧٧ نحو

رسالة في حل غوامض لا الجنسية ولا التبرئة . دار ١٤٠٠ نحو

رسالة فيما بين اللغوي وصاحب المعاني لابن كمال باشا دار ١١٦ مجاميع .

رسالة في المواضع التي يعود فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبة دار ١٤٥ مجاميع

رسالة في النحو للفتالي . دار ٧٠ نحو م .

شرح الألفية للشاطبي دار ٤ نحو ش .

شرح التسهيل لابن مالك . دار ١٠ نحو ش .

شرح التسهيل للمرادي . دار ٢٤٩٧ نحو .

شرح الجمل الكبير لابن الصائغ دار ٢٠ نحو .

شرح الجمل الكبير لابن العريف دار ٤٦٤ نحو

شرح حدود الفاكهي للفاكهي . دار ٤٥٤ نحو طلعت .

شرح شواهد الإيضاح للقيسي . دار ٣٠ نحو .

شرح شواهد الجمل لابن السيد . دار ١١١٠ نحو .

شرح الفصول الخمسين لابن إياز . دار ١٩١٨ نحو .

شرح الفصول الخمسين لابن الخليل . دار ١٣٥٣ نحو .

شرح كتاب سيبويه للسيرافي . دار ١٣٧ نحو

شرح اللمع للثمانيني . دار ١٠٧٠ نحو

شرح المقدمة لابن بابشاذ . دار ٦٧ ش .

اللباب في شرح اللباب لنقره كار دار ٤٥ نحو م

غاية الإحسان في علم اللسان لأبي حيان . دار ٧٤ نحو ش .

القواعد لابن إياز البغدادي . دار ٣٣ نحو ش .

القواعد المكية البناء عن نظم أسباب البناء للبهلمي . دار ٩٤٥ نحو .

كتاب في النحو للزجاجي . دار ٤٨٦ مجاميع .

لباب الإعراب في علم العربية للاسفراييني . دار ١٩١٩ نحو .

لب اللباب في معرفة أصول الإعراب للاسفراييني . دار ٣٦٩ نحو .

اللمع لابن برهان . د ٥٠ م

اللمع لابن جني دار ٥٧٨٢ هـ

ما تفرد به بعض أئمة اللغة للصغاني . دار ٤١٨ لغة .

مجالس أبي مسلم . دار ٧٧ أدب ش

المحصول في شرح الفصول للرازي . دار ١٩٠٨ نحو

المرتجل في شرح الجمل للخشاب . أزهر ١٩٠٥

المسائل الحلبية للعكبري . دار ٢٨ نحو ش

المقرب لابن عصفور . دار ٦٠٩ نحو تيمور .

مناهج البحث عند النحاة العرب . للمؤلف تحت الطبع

موارد البصائر لفرائد الضرائر لمحمد سليم بن حسين بن عبد الحليم : دار ١١٦ مجاميع .

الموفور من شرح ابن عصفور لأبي حيان . دار ٢٤ نحو ش

النكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيان . دار ٣٦٤ نحو .

ثانيا : المطبوعات

إحياء النحو لإبراهيم مصطفى . لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٥١ .

الأدب في الأمم السامية وآدابها : د علي العناني وآخرون ط ١ المطبعة الأميرية ببولاق ١٩٣٥

أسرار العربية لابن الأنباري : ط ليدن ١٨٨٦ (وانظر المخطوطات) .

الإسلام والحضارة العربية : محمد كرد علي ط ٢ . لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٥٠

الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي : ط دائرة المعارف النظامية بحيدرآباد ١٣١٦

الاشتقاق لابن دريد : تحقيق عبد السلام هارون مطبعة السنة المحمدية ١٩٥٨ .

الاشتقاق لعبد الله أمين : لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٧٦ .

الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني : مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٣ هـ

الاقتضاب للبكري ، ضمن مجموعة مطبوعة في سنة ١٣٧٩ هـ

إعجاز القرآن للباقلاني : تحقيق السيد أحمد صقر . ط دار المعارف بمصر .

إعراب القرآن : المنسوب للزجاج . تحقيق إبراهيم الأبياري : نشر المؤسسة المصرية العامة للتأليف .

الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني : ط دار الكتب . ط بولاق . ط الساسي بدون تحديد = دار

الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي : ط دائرة المعارف النظامية بحيدرآباد أولى سنة ١٣١٠ هـ وثانية سنة ١٣٥٩ هـ

ألفية ابن مالك = الخلاصة .

الأمالي لأبي علي القالي ط ٢ : دار الكتب المصرية ١٩٢٦ .

أمالي السيد المرتضى : تحقيق أحمد بن الأمين الشنقيطي ط ١ سنة ١٩٠٧

الأمالي الشجرية ط ١ : دائرة المعارف النظامية بحيدرآباد ١٣٤٩ هـ .

الإمتاع والمؤانسة لأبي حيان التوحيدي تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين ط ٢ : لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٥٣ .

إنباه الرواة للقفطي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط ١ دار الكتب المصرية .

الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري : تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ط ٢ : ١٩٥٣ . محمد علي صبيح

أنوار الربيع : (الأصول الوافية الموسومة بأنوار الربيع) للشيخ محمود العالم ط ١ : مطبعة التقدم القاهرة ١٣٢٢

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام تحقيق عبد المتعال الصعيدي ط ٣ . مطبعة محمد علي صبيح ١٩٦٤

الإيضاح في علل النحو للزجاجي ، تحقيق مازن المبارك ، دار العروبة بالقاهرة ١٩٥٩

البحر المحيط لأبي حيان : مطبعة السعادة ١٣٢٨ هـ .

البيان والتبيين للجاحظ : تحقيق عبد السلام هارون ط ٢ لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٦٩

تاريخ بغداد للخطيب ط ١ . مطبعة السعادة بمصر ١٩٣١ .

تاريخ العرب قبل الإسلام ـ لجواد علي . طبع المجمع العلمي العراقي .

تاريخ اللغات السامية : لإسرائيل ولفنسون . مطبعة الاعتماد ١٩٢٩ .

تحصيل عين الذهب للشنتمري (شرح لشواهد كتاب سيبويه) بهامش الكتاب ط بولاق .

تحفة الإخوان على العوامل : مصطفى بن إبراهيم . دار الطباعة العامرة ١٢٧٦ .

تشقيق معنى : د تمام حسان : بحث منشور بمجلة الأزهر . المجلد ٣١ .

التصريح للأزهري = انظر شرح التصريح .

التطور النحوي للغة العربية لبراجستراسر . مطبعة السماح ١٩٢٩ .

تفسير الفخر الرازي : المطبعة المصرية ١٣٥٢

تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن

تقرير الحوري على حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (مطبوع مع الحاشية) .

التمثيل والمحاضرة للثعالبي : تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو : عيسى الحلبي ١٩٦١ .

الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير للسيوطي : الميمنية ١٣٢١ هـ .

الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ط ١ . دار الكتب المصرية .

جمهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشي : ط بولاق ١٣٠٧ .

جمهرة أنساب العرب لابن حزم . تحقيق بروفنسال . ط دار المعارف بمصر ١٩٤٨

حاشية الأمير على متن مغني اللبيب ط عيسى البابي الحلبي .

حاشية الخضري على ابن عقيل . ط المطبعة الأزهرية المصرية ١٩٢٤ .

حاشية الدسوقي على متن مغني اللبيب ط مصر ١٢٨٦.
حاشية السجاعي على ابن عقيل ط ١ المطبعة العثمانية بمصر ١٣٨٩ .
حاشية السجاعي على القطر ط ١ ، المطبعة الخيرية ١٣٢٣ .
حاشية الصبان على شرح الأشموني ط عيسى البابي الحلبي .
حاشية العطار على شرح الأزهرية ط المطبعة العثمانية بمصر ١٣١٩.
حاشية يس على التصريح على هامش شرح التصريح .
حسن التوسل إلى صناعة الترسل للشهاب محمود ، المطبعة الوهبية ١٢٩٨ هـ.
حضارة العرب لجوستاف لوبون ، ترجمة عادل زعيتر ، عيسى البابي الحلبي ١٩٥٦
الحيوان للجاحظ : تحقيق عبد السلام هارون ط ١ مصطفى البابي الحلبي .
خزانة الأدب للبغدادي ط بولاق .
الخصائص لابن جني تحقيق محمد علي النجار ، ط ١ دار الكتب المصرية.
الخلاصة لابن مالك ط ٣ ، دار الكتب المصرية ١٩٥٣.
دراسات في العربية وتاريخها للشيخ محمد الخضر حسين ط ٢ ، دمشق ١٩٦٠ .
دراسات في فقه اللغة : د . صبحي الصالح ط ٢ ، المكتبة الأهلية ببيروت .
دراسات في اللغة : د . إبراهيم السامرائي ، مطبعة العاني ببغداد ١٩٦١ .
الدرر اللوامع على همع الهوامع لأحمد بن الأمين الشنقيطي ط ١ ١٣٢٨ بمصر
دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني ، نشر محمد رشيد رضا ط ٣ دار المنار
بمصر ١٣٦٦
الدولة الإسلامية وامبراطورية الروم : د . إبراهيم العدوي ، الأنجلو المصرية ١٩٥٨
ديوان أبي الأسود الدؤلي تحقيق عبد الكريم الدجيلي ط ١ بغداد ١٩٥٤.
ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي : تحقيق د . محمد عبده عزام ط
دار المعارف بمصر .
ديوان أبي الطيب المتنبي ، نشر سليم صادر ، المطبعة العلمية ، بيروت ١٩٠٠.
ديوان الأخطل (رواية اليزيدي عن السكري عن ابن الأعرابي) نشر أنطون
صالحاني اليسوعي ، المطبعة الكاثوليكية ببيروت ١٨٩١
ديوان الأعشى ، ط بيروت ١٩٦٠

ديوان الأفوه الأودي (ضمن مجموعة الطرائف الأدبية) تحقيق عبد العزيز الميمني ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٣٧ .

ديوان امرئ القيس ط بيروت ١٩٥٨ (بدون تحقيق) ، ط التجارية ، تحقيق السندوبي ، ط المعارف تحقيق أبو الفضل إبراهيم ١٩٦٤ .

ديوان البحتري مطبعة الجوائب بالقسطنطينية ١٣٠٠ هـ

ديوان جرير ط بيروت ١٩٦٠ .

ديوان جميل ، تحقيق د . حسين نصار ، مكتبة مصر بالفجالة

ديوان حسان بن ثابت ط بيروت ١٩٦١

ديوان الحطيئة (بشرح ابن السكيت والسكري والسجستاني) تحقيق نعمان أمين طه ط مصطفى البابي الحلبي ١٩٥٨ .

ديوان ذي الرمة ط كمبردج ١٩١٩ .

ديوان رؤبة - ضمن مجموع أشعار العرب نشرها وليم بن الورد ط ليبسج ١٩٠٣ والأرقام للمخطوطات (دون تحديد = المخطوطة)

ديوان زهير بشرح ثعلب نسخة مصورة من دار الكتب المصرية .

ديوان سحيم ، تحقيق عبد العزيز الميمني ، ط دار الكتب المصرية ١٩٥٠

ديوان طرفة ط بيروت ١٩٦١

ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات تحقيق د . محمد يوسف نجم ط بيروت ١٣٧٨

ديوان علقمة الفحل تحقيق السيد أحمد صقر ط ١ ، القاهرة ١٩٢٥ .

ديوان عمر بن أبي ربيعة ، بشرح محمد العناني ، مطبعة السعادة بمصر .

ديوان عنترة ط بيروت ١٩٥١ ، ط عبد المنعم عبد الرءوف شلبي بمصر .

ديوان الفرزدق بشرح الصاوي ١٣٥٤ هـ

ديوان لبيد ط ليدن ، تحقيق د . هابر .

ديوان النابغة ط بيروت ١٩٦١ ، ضمن خمسة دواوين العرب طبع المكتبة الأهلية ببيروت (ص = ضمن . . . .) .

ديوان الهذليين طبعة دار الكتب المصرية نشر الدار القومية للطباعة والنشر ١٩٦٥

الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي ، تحقيق د . شوقي ضيف ط ١ دار الفكر العربي ١٩٤٧

سر صناعة الإعراب لابن جني ، تحقيق مصطفى السقا وآخرين ، ط ١ سنة ١٩٥٤ مصطفى البابي الحلبي .

سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي ط الرحمانية بالقاهرة ١٩٣٢

سمط اللآلي للبكري ، تحقيق عبدالعزيز الميمني ، لجنة التأليف والترجمة ١٩٣٦

شذور الذهب = شرح شذور الذهب .

شرح الآجرومية للشيخ خالد الأزهري ، مطبعة التقدم العلمية ١٣٣٥ هـ .

شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، نشر محمد محيي الدين عبدالحميد ط ١ النهضة المصرية ١٩٥٥

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ط ١٠ التجارية ١٩٥٨

شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ، المطبعة بالنجف الأشرف ١٣٤٢ هـ .

شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري ط ٢ المطبعة الأزهرية المصرية ١٣٢٥هـ .

شرح الخطيب التبريزي لديوان أبي تمام ، تحقيق محمد عبده عزام ، دار المعارف بمصر .

شرح ديوان حماسة للمرزوقي ، تحقيق أحمد أمين وعبدالسلام هارون ، ط ١ لجنة التأليف والترجمة والنشر

شرح ديوان زهير لثعلب ، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية .

شرح شذور الذهب لابن هشام ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ط ١٩٤٨

شرح شواهد الأشموني للعيني ، على هامش حاشية الصبان ، ط عيسى الحلبي .

شرح شواهد التلخيص المسمى معاهد التنصيص لابن العباسي ، البهية ١٣١٦ .

شرح شواهد المغني للسيوطي ، المطبعة البهية بمصر ١٣٢٢ هـ .

شرح القصائد العشر للتبريزي ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، ط ٣ محمد علي صبيح ١٩٦٤ .

شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ط ٤ التجارية ١٩٤٨ .

شرح الكافية لمحمد بن الحسن الرضي الاستراباذي ، ط مصر ١٢٧٥ .

شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف لأبي أحمد العسكري ، تحقيق عبدالعزيز أحمد ط ١ مصطفى البابي الحلبي ١٩٦٣ .

شرح المعلقات العشر للشنقيطي
شرح المفصل لابن يعيش المطبعة المنيرية بالقاهرة
شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ، مصور تحقيق ط الحلبي ١٣٢٩ ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم (بدون تحديد = بدون تحقيق)
الشعر والشعراء لابن قتيبة تحقيق مصطفى السقا ، ط ٢ التجارية ١٩٣٢
شعراء النصرانية جمع الأب لويس شيخو مطبعة الآباء اليسوعيين بيروت ١٨٩٠.
الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها لابن فارس المطبعة السلفية بالقاهرة ١٩١٠ .
صبح الأعشى في صناعة الإنشا للقلقشندي نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية .
الصناعتين : الكتابة والشعر للعسكري تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ط ١ عيسى البابي الحلبي ١٩٥٢ .
الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر للألوسي ، شرح محمد بهجة الأثري ط السلفية بمصر ١٣٤١
طبقات الشعراء لابن المعتز ، تحقيق عبد الستار فراج ، دار المعارف بمصر .
طبقات فحول الشعراء لابن سلام ، ط المعارف تحقيق محمود محمد شاكر ، ط السعادة بمصر . (بدون تحديد = ط المعارف)
طبقات النحويين واللغويين للزبيدي . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط الخانجي ١٩٥٤ .
العربية ، دراسات في اللغة واللهجات والأساليب ليوهان فك ، ترجمة د . عبد الحليم النجار ، ط ١ دار الكتاب العربي ١٩٥١
العربية الفصحى لهنري فليش ، ترجمة د . عبد الصبور شاهين : المطبعة الكاثوليكية ببيروت ١٩٦٦
العقد الفريد لابن عبد ربه تحقيق أحمد أمين وإبراهيم الأبياري وعبد السلام هارون ط ١ لجنة التأليف والترجمة والنشر .
علم اللسان ، مابيه ، ترجمة د . محمد مندور (ضمن منهج البحث في الأدب واللغة الذي نشره في مجلد واحد مع النقد المنهجي عند العرب دار نهضة مصر بالفجالة) .
علم اللغة ، د . علي عبد الواحد وافي السلفية ١٩٣٨ .

علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي. د. محمود السعران. دار المعارف مصر ١٩٦٢.

العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده لابن رشيق. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. ط ٢ التجارية ١٩٥٥.

العوامل المائة للجرجاني ضمن مجموعة مطبوعة سنة ١٢٧٩.

عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير لابن سيد الناس. القدسي ١٣٥٦ هـ.

عيون الأخبار لابن قتيبة. نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية.

الفاخر للمفضل بن سلمة الضبي. تحقيق عبد العليم الطحاوي. ط ١ عيسى البابي الحلبي ١٩٦٠.

الفاضل للمبرد. تحقيق عبد العزيز الميمني ط ١ دار الكتب المصرية ١٩٥٦.

فقه اللغة د. علي عبد الواحد وافي ط ٥ لجنة البيان العربي ١٩٦٢.

فقه اللغة وأسرار العربية للثعالبي. مصطفى الحلبي ١٣١٨ هـ.

فقه اللغة وخصائص العربية لمحمد المبارك ط ٢ دار الفكر الحديث بلبنان ١٩٦٤

الفهرست لابن النديم. التجارية الكبرى ١٣٥٨ هـ.

في النحو العربي: نقد وتوجيه د. مهدي المخزومي. ط ١ المطبعة العصرية صيدا. لبنان ١٩٦٤.

قضايا لغوية د. كمال بشر ط ١ ١٩٦٢

قطر الندى = شرح قطر الندى.

الكافية لابن الحاجب — ضمن مجموعة مطبوعة سنة ١٢٧٩.

الكامل في اللغة والأدب للمبرد التجارية ١٣٦٥.

كتاب سيبويه (بدون تحديد = ط بولاق) ط دار القلم بتحقيق عبد السلام هارون

كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي ط أوربا مطبعة و. ن. ليز ١٨٦٢.

كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس للعجلوني ط مصر

كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. حاجي خليفة ط ١ مطبعة العالم ١٣١٠.

لسان العرب لابن منظور . نسخة مصورة عن طبعة بولاق .
لسان الميزان لابن حجر العسقلاني . دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد ١٣٢٩
اللغة لفندريس . ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص . الأنجلو المصرية ١٩٥٠
اللغة بين المعيارية والوصفية : د . تمام حسان . الأنجلو المصرية ١٩٥٨ .
اللغة والنحو . د . حسن عون ط ١ — ١٩٥٢ .
المؤتلف والمختلف للآمدي . تحقيق عبد الستار أحمد فراج . عيسى الحلبي ١٩٦١ .
مجالس العلماء للزجاجي . تحقيق : عبد السلام هارون . الكويت ١٩٦٢ .
محاضرات في علم اللغة : د . كمال بشر . ألقيت على طلبة كلية دار العلوم في العام الجامعي ٥٨ — ١٩٥٩ .
محاضرات في النحو . للمؤلف . ألقيت على طلبة كلية دار العلوم في العام الجامعي ٦٤ — ١٩٦٥ .
المخصص لابن سيده . المطبعة الأميرية ببولاق ١٣١٨ هـ .
مذكرات في النحو انظر محاضرات في النحو .
مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي . تحقيق : محمد أبو الفضل . نهضة مصر ١٩٥٥
المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي . تحقيق . محمد أحمد جاد المولى وآخرين ط ٣ عيسى الحلبي .
المعارف لابن قتيبة . مصر ١٣٠
معاهد التنصيص = شرح شواهد التلخيص يسمى معاهد التنصيص .
معجم الأدباء لياقوت . نشر أحمد فريد رفاعي . ط دار المأمون .
معجم الشعراء للمرزباني . تحقيق : عبد الستار أحمد فراج عيسى الحلبي ١٩٦٠
معجم مقاييس اللغة لابن فارس . تحقيق : عبد السلام هارون ط ١ عيسى الحلبي .
المعرب للجواليقي . تحقيق : أحمد محمد شاكر . دار الكتب المصرية ١٣٦١ هـ
مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام . نشر محمد محيي الدين عبد الحميد . التجارية الكبرى .
مقاتل الطالبيين لأبي الفرج الأصفهاني . تحقيق : السيد أحمد صقر . ط ١ . عيسى الحلبي ١٩٤٩ .

المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني — على هامش خزانة الأدب ط بولاق .
مقدمة ابن خلدون . التجارية الكبرى (بدون تاريخ)
من أسرار اللغة . د . إبراهيم أنيس ط ٢ — الأنجلو المصرية ١٩٥٨ .
منار السالك إلى أوضح المسالك . محمد عبد العزيز النجار وعبد العزيز حسن . السعادة الجديدة ٣٣ — ١٩٥٤ .
مناهج البحث في اللغة . د . تمام حسان . الأنجلو المصرية ١٩٥٥ .
المنصف شرح التصريف لابن جني . تحقيق : إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين . ط ١ مصطفى الحلبي .
المنهج الإسلامي ودوره في إنشاء الدراسات اللغوية . للمؤلف . تحت الطبع .
الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء للمرزباني . السلفية ١٣٤١ هـ .
النثر الفني في القرن الرابع الهجري . د . زكي مبارك ط ٢ التجارية الكبرى .
النحو الوافي لعباس حسن . ط ١ دار المعارف بمصر .
النحو والنحاة . محمد أحمد عرفة . مطبعة السعادة ١٩٣٧ .
نزهة الألباء لابن الأنباري طبع مصر ١٢٩٤ هـ
نكت الهميان في نكت العميان للصفدي ١٩١٠
نهاية الأرب للنويري . ط دار الكتب المصرية .
النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير تحقيق الطاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي ط ١ عيسى البابي الحلبي .
همع الهوامع على جمع الجوامع للسيوطي ط ١ سنة ١٣٢٧ هـ
يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر للثعالبي . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ط ٢ التجارية الكبرى ١٩٥٦ .

الموضوعات

تصويب الأخطاء(1)

ص	س	الخطأ	الصواب
٣٢	٩	وهذا	ولهذا
٤٨	١٧	شبه	في شبه
٨٠	١٤	مهمة	مهمة مضاعفة
٨٥	٧	وضع	وضعت
٩٨	١١	يصبح بالاسم	يصبح
٩٩	١٨	محدود	محدد
١٠٢	هامش ٢	٠٧	٧٠
١١٢	١٠	إلى	قصد إلى
١٤٦	هامش ١	الآن	لأن
١٤٧	٥	هل أنبئكم	أفأنبئكم
١٧٢	٦	الأقوى	المنهج الأقوى
١٧٤	٤	تقدروا	تقدروا(1)
٢٠٤	٨	تماثيها —	تماثيلها(1) —
٢٦٠	١	دليل	دليلا
٢٧٠	١٤	أقابلك	قابلك
٢٨٤	٥	عودنا	عودا
٢٨٥	٧	غنين — غناها	غنيين — غناها
«	٨	إلى	إله
٣٠١	٤	غاشها	غشها
٣٠٤	١٠	العسكرى	العسكرى

(1) وقع عدد من الأخطاء في طبع هذه الدراسة، وسنكتفي بالإشارة إلى أهمها تاركين لفطنة القارئ ما لا يخفى أمره منها.

تحت الطبع

من

المكتبة النحوية

للمؤلف

المنهج الإسلامي

ودوره في نشأة الدراسات اللغوية

دراسة للخصائص الفكرية للمنهج الإسلامي وأثرها في نشأة الدراسات اللغوية في العالم العربي ومناهجها .

مناهج البحث عند النحاة العرب

دراسة لأصول الفكر النحوي وخصائصه والمؤثرات العربية والإسلامية والإغريقية فيها والتطورات المتجددة لها .